

مختار



السنة السادسة
العدد ٧١ - يونيو ٢٠٠٦



- خافيروسولاناوالصفقة"الغز"معإيران ■ العراق.. قفزةإلىالأمم
- الإصلاحيون والأصوليون في انتخابات مجلس الخبراء والمحليات ■ العلاقات الإيرانية- الأمريكية.. إلى أين؟
- المشروع الحضري الإيراني ■ هل بدأت العقبة الإيرانية في الشرق الأوسط؟

مختار أبواب مختار

السنة السادسة - العدد ٧١ - يونيو ٢٠٠٦

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمري

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المراغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزيبق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

المستشار الفنى:

السيد عزمى

المدير الفنى:

حامد العويضى

صورة الغلاف

ذهب سولانا إلي طهران بمبادرة (حزمة
خوافزا) وعاد بقدر معقول من التفاوض،
لكن يبقى السؤال قائما: ماذا بعد تسلم
طهران هذه الحزمة؟

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مختارات إيرانية

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

٤	◆ افتتاحية العدد:
٦	◆ مداخلة:
٨	◆ - دعوة إلى الفكر
١٥	◆ دراسات:
٢٢	١- السلاح النووي الإيراني : الخيارات المطروحة لدى إخفاق الحل الدبلوماسي (٢/٢).....
	٢- مواجهة تحدي العراق المزعج: رؤية سعودية (٢/٢).....
	٣- المخططات والاستراتيجيات الأمريكية وأخطاء أخرى في العراق.....
٢٨	◆ قراءة في كتاب:
٣٦	صراع المؤسسات الدينية مع الإنجليز الشيخ محمد الخالصي العالم المجاهد نموذجاً (١٨٩٠-١٩٦٣م).....
	◆ افتتاحيات الصحف الإيرانية.....
٣٨	◆ قضية العدد:
	◆ - الرؤية الناقدة لإيران حول النظام الدولي.....
	◆ شئون داخلية :
٤١	١- نقد خطاب أحمدى نجاد.....
٤٢	٢- الأصولية من الإدعاء إلى العمل.....
٤٣	٣- إلغاء قرار الرئيس بدخول السيدات الملاعب الرياضية.....
٤٤	٤- مصباح يزدي : رئيس الجمهورية ارتكب خطأ.....
٤٥	٥- حدود مشاركة غير المجتهدين في مجلس الخبراء.....
٤٥	٦- السلطة والمسئولية بين الشرع والتنظيم.....
٤٦	٧- عماد أفروغ أحمدى نجاد يعتقد أنه متقد الإنسانية.....
٤٨	٨- مجلس التنسيق يحتاج إلى آلية عمل جديدة.....
٤٩	٩- أين يقف حزب الله الإيراني من التطورات السياسية؟.....
٥٠	١٠- حكومة المثقفين حائل دون الديمقراطية!.....
٥١	١١- الإصلاحيون والأصوليون في انتخابات مجلس الخبراء والمحليات.....
٥٢	١٢- لازال مجموعة من الإصلاحيين أحياء.....
٥٢	١٣- مطلوب إصلاحات في الإصلاحات.....
٥٣	١٤- انتهاء سياسة سلمية.....
٥٥	١٥- ولاية الفقه أم ولاية الفقيه؟.....
٥٦	◆ شئون حزبية:
	◆ إيران.. لماذا؟
٦٧	◆ - المشروع الحضاري الإيراني.....
	◆ تفاعلات إقليمية:
٧١	١- قوة إيران في الشرق الأوسط.....
٧٢	٢- العراق.. قفزة إلى الأمام.....
٧٣	٣- ماذا بعد تولى المالكي الحكومة العراقية؟.....
٧٥	٤- الجغرافيا السياسية لشمال العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير.....
٧٩	٥- رسالة إلى الجنود الأجانب في العراق.....
٨٠	٦- الاقتصاد التركي والأمن الإسرائيلي.....
٨١	٧- التعاون الاقتصادي الإيراني - الأفغاني وبؤرة في الأوضاع الجيوبولوتيكية الإقليمية.....
٨٥	٨- القوقاز : بؤرة العرقيات المشتركة.....
٨٦	٩- سوريا والتوجه نحو الشرق.....
٨٧	١٠- استراتيجية الردع والغموض النووي الإسرائيلي.....
٨٩	١١- فلسطين: إلى أين؟.....
	◆ علاقات دولية:
٩٠	١- رسالة أحمدى نجاد.. لماذا وكيف؟.....
٩٠	٢- المنطق النووي الإيراني.....
٩١	٣- تغيير النظام الإسلامي أم إصلاحه جذرياً؟.....
٩٣	٤- حقائق حول الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني.....
٩٣	٥- العلاقات الإيرانية - الأمريكية.. إلى أين؟.....
٩٤	٦- مجلس الأمن.. أزمة أم حل؟.....
٩٤	٧- أهمية وضع إستراتيجية سياسية للدول النامية.....
٩٦	٨- مكانة روسيا في معادلات الشرق الأوسط.....
٩٨	٩- إلى أي حد يمكن الاطمئنان للصين وروسيا؟.....
٩٩	١٠- العولمة والتنمية الوطنية.....
	◆ مصطلحات سياسية إيرانية
١٠٤	◆ - عزاء وتعازي آل البيت رضوان الله عليهم.....
	◆ الزاوية الثقافية:
١٠٦	◆ النقود الإيرانية.....
	◆ شخصية العدد:
١١٥	◆ - على أكبردهخدا.....
	◆ رفقي عربية:
١١٨	١- هل بدأت الحقبة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط؟.....
١٢١	٢- كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟!!.....
١٢٥	٣- موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية: مراهنات على عدم التصعيد.....

خالد السرجاني

سمير زكي البسيوني

محمد عبد القادر

افتتاحية

خافيير سولانا

السؤال الذي رافق خافيير سولانا المنسق الأعلى لشئون السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في رحلته إلى العاصمة الإيرانية طهران وعاد به منها دون إجابة مازال مطروحاً حتى الآن وما زالت إجابته غامضة بقدر ما يحويه السؤال من مضامين ومعاني شديدة التعقيد ليس فقط بالنسبة للملف النووي الإيراني بل وأيضاً بالنسبة لمنظومة متكاملة من التفاعلات الإقليمية والدولية. السؤال الذي نغنيه هو: هل الصفقة المعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أصبحت وشيكة الحدوث أم أنها محض خيال، وأن ما يمكن تصويره على أنه صفقة أو بمثابة صفقة هو مجرد "خدعة" أجادت واشنطن وحلفاءها تدبيرها لوضع إيران في صدام مباشر مع الحليفتين الروسي والصيني؟

هناك أسباب كثيرة دفعت إلى كل هذا الارتباك في التقدير وكل هذا الغموض الذي رافق ذهاب سولانا إلى طهران وعودته منها. من بين هذه الأسباب يمكن الحديث عن ثلاثة:

أولها، التوقف المفاجئ للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني داخل أروقة مجلس الأمن، والعودة مجدداً إلى خيار التفاوض مع إيران ولكن ضمن إطار جديد مبتكر لا يقتصر على دول الترويكا الأوروبية الثلاث (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)، ولكن يضم أيضاً الولايات المتحدة وروسيا والصين وهو ما عرف بصيغة "١+٥"، أي الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، بهدف الوصول إلى قناعات مشتركة حول الحلول والسيناريوهات المحتملة للملف النووي الإيراني.

لم يغب المغزى المهم لهذا التحول، وهو أن الولايات المتحدة في طريقها إلى تقديم "تنازلات" ما، وأنها قبلت إرجاء مسعاها لاستصدار قرارات بتهديدات وعقوبات لإيران من مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيها، المفاجآت الأمريكية التي أعلنتها كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية يوم الأربعاء (٢١ مايو ٢٠٠٦) أي قبل يوم واحد، وربما قبل ساعات من انعقاد الاجتماع المهم لدول إطار "١+٥" في العاصمة النمساوية فيينا للبحث في صيغة عرض يقدم إلى إيران يتضمن "الجزرة والعصا" معاً. فقد أعلنت رايس في مؤتمر صحفي أن الولايات المتحدة وافقت على الانضمام للمباحثات بين دول الترويكا الأوروبية وإيران شريطة وقف إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم "في شكل يمكن التحقق منه".

وقالت: "من أجل تأكيد التزامنا بالحل الدبلوماسي وتعزيز احتمالات تحقيق النجاح، بمجرد أن تعلق إيران التخصيب ستحضر الولايات المتحدة (عبر ممثليها) إلى الطاولة مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي الثلاث، وسنجتمع مع ممثلي إيران". وفي الوقت نفسه أكدت رايس في بيانها أن الرئيس بوش يبقى كل الخيارات مفتوحة مع إيران، ونفتت إلى أن واشنطن تريد علاقات جديدة وإيجابية مع إيران.

وعقب انتهاء رايس من إلقاء بيانها أعرب الرئيس الأمريكي جورج بوش عن اعتقاده بـ "إمكان حل المسألة دبلوماسياً"، مشيراً إلى رغبته في بذل كل الجهود لتحقيق ذلك، لكنه شدد على أن الولايات المتحدة ستتولى "موقع القيادة" في حسم قضية الملف النووي الإيراني دبلوماسياً.

ثالثها، اتفاق وزراء خارجية الدول الست أعضاء إطار "١+٥": الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين بمشاركة خافيير سولانا المنسق الأعلى لشئون السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي في فيينا يوم الخميس (٢٠ يونيو ٢٠٠٦) على ما أسماه بـ "حزمة من الحوافز المغرية التي ستشكل أساساً لاستئناف المفاوضات مع إيران وفق ما أعلنته وزيرة الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت، شرط وقف إيران تخصيب اليورانيوم. كما اتفق الوزراء الست، بمن فيهم كوندوليزا رايس، على أن يحمل خافيير سولانا هذه الحزمة من الحوافز المغرية إلى طهران.

سولانا كان قد سئل، خلال جلسة للاتحاد الأوروبي في بروكسل قبل ساعات من اجتماع فيينا الذي شارك فيه مع وزراء خارجية الدول الست أعضاء إطار "١+٥"، عن موقف الاتحاد الأوروبي من إمكانية إجراء مباحثات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، فأجاب أنه من المنطقي أن يتباحث البلدان "لأن إيران قوة دولية صاعدة". وأضاف: "إذا سألتهموني إن كان يسعدني أن يحدث ذلك فسأقول: نعم". وقال: إن هذا الوضع لا بد أن ينتهي (يقصد القطيعة بين الولايات المتحدة وإيران) لأن "إيران ستصبح طرفاً مهماً للغاية على الساحة العالمية".

هذا الإطراء لم تسمع إيران مثله من قبل، وربما يكون قد شجع الإيرانيين على إظهار بعض الإشارات المشجعة لإنجاح مهمته في طهران. من بين هذه الإشارات قيام إيران وبعد أسابيع من تعيين مهدي اخوند زاده سفيراً لها لدى ألمانيا باتخاذ قرارات بتعيين سفيرين جديدين لها في كل من لندن وباريس. وهما من الشخصيات البارزة في الدبلوماسية الإيرانية وينتميان إلى التيار الإصلاحى، وهناك معلومات تؤكد أن هذا الاختيار تم بقرار شخصي من المرشد الأعلى السيد علي خامنئي على عكس ما كان يريد رئيس الجمهورية محمود أحمدى نجاد الذي استدعى السفراء الإصلاحيين من أوروبا منذ أشهر عدة وقرر تعيين سفراء ينتمون إلى "الحرس الثوري".

من بين هذه الإشارات أيضاً تصريح وزير النفط الإيراني كاظم وزيرى هامانه بأن بلاده ستواصل تحديد أسعار نفطها بالدولار على رغم دعوات حليفتها فنزويلا إلى تحديد الأسعار باليورو.

والصفقة "الفرز" مع إيران

لكن هذه الإشارات الإيرانية الإيجابية جاءت مقترنة، كما هي عادة الدبلوماسية الإيرانية، بإظهار قدر عالٍ من التشدد فيما يتعلق بمسألة تخصيب اليورانيوم، وفيما يتعلق بالرد العنيف على أي تهديد عسكري يستهدفها.

ففي كلمة ألقاها الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد فى مرقد الإمام الخميني بمناسبة الذكرى السابعة عشر لرحيله أكد أن بلاده ترفض أى مصالححة حول حقها فى المجال النووى وخاصة تخصيب اليورانيوم، وقال: "إن الحقوق النووية والاستفادة من التكنولوجيا السلمية وإنتاج الوقود النووى للأهداف السلمية نعتبرها حقنا البديهي والمسلم به، ولن نتفاوض مع أى أحد حول حقوقنا البديهيّة"، وعلق على مهمة خافيير سولانا كمبعوث من أعضاء اجتماع فيينا بأنه "إذا كان من المقرر أن نتحاور فيجب أن يكون هذا الحوار دون أى قيد أو شرط"، هذا يعنى أن شرط وقف التخصيب مرفوض مقدماً قبل أى بحث فى مقترحات الدول الست.

الموقف الأكثر تشدداً جاء على لسان المرشد السيد على خامنئي فى المناسبة ذاتها حيث هدد بقطع إمدادات النفط فى حال قيام الولايات المتحدة بـ "خطوة خاطئة" تجاه بلاده، وقال: "إن طهران لن تتنازل عن حقها فى إنتاج الوقود النووى"، وأضاف: "إن أى هجوم على إيران سيؤدى إلى تعرض صادرات النفط عبر الخليج لأخطار غير متوقعة"، وأوضح موقف بلاده بقوله: "لن نكون البادئين بالحرب، ولا نريد خوض الحرب، نريد أن نعبئ قوانا لبناء بلادنا مادياً ومعنوياً، ولكى تكون إيران نموذجاً لسائر الشعوب".

هذه التطورات المثيرة شجعت الكثيرين على الحديث عن وجود "صفقة ما" يجرى ترتيبها، لكن أمر هذه الصفقة ازداد غموضاً بعد أن دخلت إسرائيل على الخط، وترددت أنباء عن أن الشأن الإسرائيلى "متغير أساسى" فى تلك الصفقة، التى جاءت محصلة لاتصالات سرية متعددة بعضها سبق زيارة محمد نهونديان مستشار على لاريجاني الأمين العام لمجلس الأمن القومى الإيرانى المكلف بالإشراف على مفاوضات البرنامج النووى الإيرانى التى قام بها ل واشنطن قبل حوالى شهرين، والبعض الآخر تم أثناء وبعد هذه الزيارة التى التقى خلالها محمد نهونديان مع ستيف هادلى مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى وغيره من كبار المسؤولين الأمريكىين بدعم من جماعات مصالح أغلبها ينتمى إلى كبرى شركات النفط الأمريكية والصناعات العسكرية، ودخل على الخط معهم جماعات مدعمة لإسرائيل خاصة فى تيار المحافظين الجدد.

دخول إسرائيل كطرف فى المعادلة الجديدة للعلاقات الأمريكية- الإيرانية المحتملة يؤكد وجود صفقة يجرى التباحث حولها منذ فترة غير قصيرة، ويكسب الحديث عن هذه الصفقة قدراً من الجدية، لكن تحليل دوافع الرئيس الأمريكى للقبول بإجراء حوار مباشر مع إيران يؤكد أيضاً عدم جدية وجود صفقة، وأن المسألة كلها توريط للروس والصينيين فى مخطط مواجهة يعده بوش لإيران فى حالة رفضها للمقترحات المعروضة عليها.

فالمعلومات المنقولة عن حوار بوش مع وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تكشف أن قبول بوش باقتراح التفاوض المباشر مع إيران جاء اضطرارياً بعد أن أكدت رايس هشاشة التحالف الدولى الراهن ضد إيران، وأن هذا التحالف يواجه خطر الانهيار، لذلك اضطر بوش للقبول بـ "استراتيجية مختلفة" ترمى على المدى البعيد إلى إعادة بناء تحالف قوى ضد إيران بمشاركة روسيا والصين.

بوش كشف عن هذا التخطيط بإعلانه عقب اتصالين تليفونيين أجراهما مع رئيسى الصين وروسيا يوم الخميس (أول يونيو ٢٠٠٦)، أى بعد ساعات من المؤتمر الصحفى الذى أعلنت فيه رايس قبول التفاوض المشروط مع إيران، أن أكثر شئ إيجابى فى هاتين المحادثتين هو "الاتفاق الجماعى على أن إيران يجب ألا تملك أسلحة نووية"، ليس هذا فقط بل قال أيضاً: "سنبحث التكتيكات والاستراتيجيات اللازمة للتأكد على أن المجتمع الدولى يتحدث بصوت واضح إذا رفض الإيرانيون تجميد أنشطتهم النووية". وأكد بوش أنه تلقى استجابة إيجابية من الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الذى قال عنه "أنه يفهم استراتيجيتنا".

هذا يعنى أنه ليست هناك "صفقة" سواء كانت كبيرة أم صغيرة، وأن مشروع "حزمة الحوافز" الذى حملة سولانا إلى طهران هو طعم لاصطياد الإيرانيين ووضعهم وجهاً لوجه أمام حلفائهم الروس والصينيين، كما يعنى أن الطعم لم يقدم للإيرانيين وحدهم بل وأيضاً للروس والصينيين بهدف فك تحالفهم مع إيران، فالبيان الذى ألقته رايس قبيل ساعات من توجهها إلى فيينا للتوقيع على مبادرة "حزمة الحوافز" المقدمة لإيران، كان هدفه أيضاً التوقيع على حزمة عقوبات فى حالة الرفض الإيرانى للحوافز. وكما أن الحوافز تمت بموافقة روسية وصينية فإن العقوبات تمت أيضاً بموافقتهم. الأمريكىون نجحوا فى إلقاء الكرة فى ملعب إيران، والإيرانيون أمامهم الآن إما اصطياد الأمريكىين والقبول بمبادرة "حزمة الحوافز" أو ترك الأمريكىين ينجحون فى اصطيادهم.

رغم ذلك فإن لفرز "الصفقة" يزداد غموضاً فى ظل معلومات ترددت عن لقاء تم بين سولانا وإيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلىة قبيل توجه سولانا مباشرة إلى طهران، وأن أولمرت أعطى موافقته لمبادرة "حزمة الحوافز" المقدمة إلى إيران، لكن هذا اللفرز سوف يتكشف حتماً إذا ما نجحت إيران فى الاتفاق مع الاتحاد الأوروبى على بدء "دبلوماسية مكوكية" لتذليل الخلافات، عندها سوف تتكشف حقائق "الصفقة اللفرز".

د. محمد السعيد إدريس

دعوة إلى الفكر

■ حجة الله جوداكي

مسئول بمكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة

على المبادئ القرآنية، لأننا نقرأ في القرآن "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" سورة الحجرات، وأيضا نعلم أن القرآن يدعونا لاتباع المعرفة العلمية واجتنباب المعرفة الظنية ويقول الله تعالى "ولا تقف ما ليس لك به علم" و "اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم". إننى أعتقد أننا رأينا نتيجة الاعتماد على آباءنا، ويجب علينا أن نجرب عقلنا، يقول الله تعالى "فبشر عباد" الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه" أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب" نحن نحترم آباءنا ولكن هذا الاحترام له حدود "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منهم فأولئك هم الظالمون"، لا أريد أن أتهم آباءنا بالكفر ولكن أقول إن تفكيرهم أدى إلى الفرقة والتشردم وتكفير بعضهم بعضا، وهم تركوا هذه الآية القرآنية: "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"، لنا عقلنا ولهم عقلهم، نريد أن نجرب عقلنا وهذا من حقنا الذى أعطانا الله إياه، وسوف يحاسبنا وفى يوم المحاسبة "ولا تزر وازرة وزر أخرى".

كتبت قبل هذا تبييرا لخلافات الشيعة والسنة فى مقال وعنوانه " الشيعة والسنة معا على طريق واحد " نعم، هما على طريق واحد، كلاهما يتهم الآخر بالانحراف عن الإسلام ويؤكد عقلاؤهما أن الخلافات فى الفروع لا فى الاصول، لأنه لا فرق بين جذورنا وأصولنا، ويستخدم متطرفوهم هذه الخلافات ويشوهون بها أذهان الناس، إننى أعتقد أنه توجد خلافات، وهذه الخلافات نتيجة تفكير آباءنا وليس لنا أى دور فيها، وأرى أن آباءنا ظلمونا وحددوا مصيرنا، ونحن أيضا ظلمنا أنفسنا وأخذنا ديننا ومذهبنا بالوراثة عن آباءنا بدون أى دراسة، نحن مقصرون أيضا، الآن أريد أن اقترح مشروعنا وأساس هذا المشروع أن نترك ما قال آباؤنا عن الآخر ونحاول أن نعرف بعضنا بعضا، أى نراجع أفكارهم، ندرس القرآن، ونستخدم تراثنا فى ضوء القرآن، وإن كان موافقا للقرآن نرحب به، وإن كان مخالفا للقرآن نتركه ونتعقل من جديد، حتى نرى نتيجة تعقلنا، حتى الآن نحن استخدمنا انجازاتهم واعتمدنا على عقولهم وفهمهم وأصبحنا أعداء، أظن أن هذا يكفيننا.

- على أساس هذا المشروع يجب علينا أن ندرس ونعرف الطرف الآخر وهذه الدراسة يجب أن تكون

- أعرف أنهم في تبرير مخالفتهم لهذا المشروع سيقولون: لا يستطيع الناس أن يقرأوا كل تراثنا وهم سيتهون في كثير من المشاكل، فأجيبهم: ليس عقلنا بأقل من عقول الأعراب والرجال الذين كانوا حول الرسول (ص) هم عندما اتبعوا القرآن أصبحوا أسوة للجميع ووصلوا إلى أعلى عليين وعندما تركوا العقل وفضلوا مصالحتهم القبلية، هبطوا في المشاكل. أو سيقولون "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير"، نعم إلى الخير لا إلى الشر، نحن جربنا دعوتهم وفشلت هذه الدعوة، نحن أيضا نريد أن نحمل هذه المسؤولية وعلى خلاف طريقهم، في هذا المشروع نحن نعرف الرجال بالحق ولا نعرف الحق بالرجال، وأيضا نتبع بعض معارفهم التي تتوافق مع القرآن مثل: اعقلوا الخبر اذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية فإن رواة العلم كثير ورعاته قليل.

- في المشروع الجديد نهتم بثمرات التفكير، هل هذه الثمرات موافقة لأهداف الدين أم لا؟ إننا نعلم بعضا من أهداف الدين مثل: كرامة الإنسان، فإن كان أي شيء مخالفا لكرامة الإنسان، نتركه حتى ولو أمرنا به فقهاؤنا أو رموز مذهبنا، ودائما نسأل أنفسنا هل هذا العمل أو الفكر يؤدي إلى كرامة الانسان؟ وهل يؤدي إلى النور والقسط؟ لأن من أهداف الدين إخراج الانسان من الظلمات إلى النور وأن يقوم الناس بالقسط... على أساس هذا المشروع نستخدم أحكام الفقهاء في ظل أهداف الدين ونترك كل الفتاوى التي لا تحترم الإنسان.

- على الفقهاء كمثقفين وزعماء لفكر جمهور الناس أن يتحملوا مسؤولية التخلف والنكبة الحالية في العالم الاسلامي، وللخروج من هذا المأزق لا يوجد طريق إلا تثقيف الناس وتقليص الأمية والامية الدينية على وجه الخصوص، ولا بد أن نغير هذه المعادلة، فالعلم يؤدي الى المنهجية والجهل يؤدي الى الهمجية، ويستخدم المتطرفون الجهل والامية الدينية بمثابة أفضل سلاح. مع الأسف لقد أفتى بعض فقهاء السلطة على مدى التاريخ الإسلامى فتاوى كانت بعيدة كل البعد عن أهداف الدين والقرآن الكريم. بناء على هذه الفتاوى سالت دماء المسلمين وانقسمت الأمة ودخلت في الظلمات، في المشروع الجديد نؤكد على تثقيف

الجميع وتعليمهم حتى يرتفع معدل العلم في العالم الاسلامي، كل من يكون مسلما له حق أن يقرأ القرآن ويحاول أن يفهم ويدرك ويتدبر، ويتفقه، ويتعقل ويتعلم الآيات التي ترفع معدل العلم وتقلص من معدل الجهل والامية الدينية، وقد منح الله هذه الآليات للجميع، نعم لا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون، أنا كمسلم أريد أن أفهم بقدر استطاعتي وأزيد علمي وأعرف الآخرين، ولهذا السبب لا أحكم على أحد أو فكر سلبيا ولا ايجابيا إلا بعد أن أعرفه. ولا أريد أن أفعل كآبائنا، هم اقتطعوا بعض كلمات من كتب الآخرين وأفتوا بناء عليها، كان في علماء الشيعة رجل يدعى الشيخ نوري الطبرسي وكان يعتقد أن في القرآن تزييفا وتحريفا، بعض فقهاء السنة بناء على مكتوبات هذا الشيخ أكدوا ويؤكدون حتى الآن على أن الشيعة لهم قرآن آخر وهم يعتقدون بالتحريف في القرآن. هل الشيخ نوري الطبرسي يعبر عن آراء الشيعة؟ وهل من الإنصاف العلمي أن اقتطع رأى هذا الرجل وأعممه على الجميع ونحن نعلم أنه توجد أحاديث ضعيفة في الصحاح الستة لأهل السنة وفي الكتب الأربعة للشيعة، وعلينا أن ندرس هذا، وبدلا من أن نتهم الآخرين نتخلص من هذا التراث غيرالمنقح ونبدأ بتتقيقه في ضوء القرآن حتى ترتفع قيمته، هذه التراث نتاج تفكيرهم وليس وحيا منزلا، ومؤلفو جوا مع الحديث جمعوا بقدر استطاعتهم الأقوال المنسوبة إلى النبي (ص) ولم يدعوا أن كل ما كتبوه صحيح، بل وعلى العكس هم قالوا نحن جمعنا الأحاديث حسب معرفتنا، هل معرفتهم كانت علمية؟ أليس من حقنا أن نقرأ كتبهم ونفكر فيها وننتخب أحسنها؟

الاسلام ليس ناقصا حتى يحتاج إلى المكمل ولا يجب أن تلعب المذاهب الاسلامية دور المكمل للإسلام، بل هذه المذاهب تعبر عن آراء مؤسسيها. بعبارة أخرى، نحن ننظر الى الاسلام بنظارة المذاهب، أي إن كل مذهب يفسر الاسلام كما يري، فإن كان هذا التفسير مطابقا للأصل يجب أن نرحب به وإلا فلا، والمذاهب تعبر أيضا عن التعددية في الاسلام، على هذا الأساس فإن تعدد المذاهب ظاهرة إيجابية ويجب أن تجعلنا أكثر تفكيرا، لكن مع الأسف الشديد جعلتنا أكثر تكفيرا.

السلح النووى الإيرانى: الخيارات المطروحة لدى إخفاق الحل الدبلوماسى (٢/٢)

Iranian Nuclear Weapons? The Uncertain Nature of Iran's
Nuclear Programs

Anthony H. Cordesman Khalid R. Al-Rodhan Center For Strategic and International Studies Working
Draft, : April 7, 2006.

■ إعداد: د. فوزى درويش

تصاعدت حدة أزمة الملف النووى الإيرانى فى أعقاب إعلان إيران على لسان رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد عن نجاحها فى تخصيص اليورانيوم، وهو ما يبدئ مرحلة جديدة من هذه الأزمة، حيث تركزت كل التفاعلات التى سبقت الإعلان الإيرانى حول منع إيران من تخصيص اليورانيوم، لكن إيران نجحت بالفعل فى التخصيب، ومن ثم أضحت كل التفاعلات السابقة بلا مضمون. ما يعنى تدشين مرحلة جديدة من التفاعلات والتحركات الدبلوماسية وطرح خيارات جديدة للتعامل مع هذه الأزمة وعلى رأسها الخيار العسكرى الذى تلوح به الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

هذه الدراسة التى أعدها كل من كينيث كاتزمان وخالد الرودحان، ونشرها معهد الدراسات السياسية والدولية بواشنطن، تكتسب أهمية خاصة على ضوء تركيزها على تقييم الخيارات المتاحة للتعامل مع أزمة الملف النووى الإيرانى. فى حالة إخفاق الخيار الدبلوماسى فى تسويتها، إلى جانب التداعيات المحتملة لكل من هذه الخيارات. وفيما يلى الجزء الثانى من الدراسة:

العقوبات - قد أجبر حكومة جنوب أفريقيا على إنهاء سياسة "الأبارتهايد". ورغم أن هذا قد استغرق وقتاً طويلاً لكى ينتج آثاره الفعلية، فإن العقوبات آتت ثمارها بمجرد أن تم تطبيقها من جانب الشركاء التجاريين المهمين، وبعد أن أثر ذلك على كثير من جوانب اقتصاديات جنوب أفريقيا.

وفى حالة إيران فقد يكون من السابق لأوانه التنبؤ بما إذا كان مجلس الأمن سوف يقوم بفرض أية عقوبات. وطبيعة هذه العقوبات، ومدى فعاليتها. ومن غير المؤكد أيضاً التنبؤ بما إذا كان شركاء إيران التجاريون فى مجلس الأمن سوف يسمحون بعقوبات

ربما تكون العقوبات الاقتصادية إحدى الوسائل المؤثرة دون اللجوء إلى الخيارات العسكرية للضغط على الدول من أجل تغيير سياساتها، أو على الأقل الجلوس إلى طاولة التفاوض. فالعقوبات الاقتصادية، وخطر توريد الأسلحة، والقيود التجارية، وحجب الاستثمارات الخاصة، والضغط الدبلوماسى قد أثمرت ضد جنوب أفريقيا، لإنهاء سياسة العزل العنصرى "الأبارتهايد". ونجد مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، بدعم من الدول الأوروبية مثل بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة - رغم سابق اعتراضها أول الأمر على

اقتصادية واسعة النطاق على الصادرات والواردات مع إيران، أو حتى توجيه العقوبات نحو قطاعات بعينها. فلقد أكدت كل من روسيا والصين أنهما سوف تعارضان أية عقوبات من جانب مجلس الأمن. ويرجع سبب هذه المعارضة إلى المصالح التجارية مع إيران. أما فرنسا، بريطانيا فقد بعثتا برسائل يكتنفها الغموض نحو عزمهما على المضى في فرض عقوبات اقتصادية، الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة لا تحظى بأصوات الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

١- طبيعة العقوبات الاقتصادية الفعالة:

لكي تكون العقوبات الاقتصادية فعالة ينبغي الأخذ في الحسبان أن تكون قد تم قياسها بدقة، وأن تكون موجهة توجيهاً دقيقاً لتحقيق أهدافها، وقياس انعكاساتها وفهمها فهماً جيداً.

ويقول الخبراء، إن هذه العقوبات ينبغي أن تكون متواضعة Modest لكي تحقق أهدافها في فترة معقولة من الزمن. وليست هناك خيارات تخلو من المخاطر، أو عقوبات محصنة ضد الانتهاك، لكن فرص نجاح العقوبات الاقتصادية يمكن تحديدها بتحديد أهدافها. فهدف مجلس الأمن بالنسبة لإيران هو منع الحكومة الإيرانية من الحصول على القدرات النووية. فإذا انحرف الموضوع نحو تغيير النظام، أو منع الدعم الإيراني للجماعات التي تعمل لصالحه، فمن المحتمل أن يعمل ذلك على شق صف المجتمع الدولي، ويقلل من فرص نجاح العقوبات. وفضلاً عن ذلك، فإنه إذا تحولت العقوبات لكي تضعف الشعب الإيراني، فإن هذه العقوبات سوف لا يكون من المحتمل تحقيق أهدافها.

وتقدم لنا العراق حالة معبرة في هذا السياق. ففي حين تم فرض العقوبات ضد العراق بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠، فإنها كانت تهدف إلى منع صدام حسين من استيراد تكنولوجيا الأسلحة، ولكن وقع معظم العبء على عاتق الشعب العراقي. وكان النظام العراقي قادراً مع ذلك على استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء لبناء القصور، في الوقت الذي عانى فيه الشعب العراقي من انخفاض مستوى المعيشة بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، وتم اتخاذ ذلك بمثابة حرب إعلامية لحشد التعاطف لقضية الشعب العراقي. وفضلاً عن ذلك، فإنه كان يتم تهريب النفط وبيعه في السوق السوداء لصالح النظام وحده. ورغم أن العقوبات ربما كانت قد حققت أحد أهدافها - وهو منع العراق من إعادة قدراتها العسكرية في أسلحة الدمار الشامل - فإن البعض كانوا يقولون أن تكلفة العقوبات ربما كانت أكبر من المزايا التي حققتها

بالنسبة للسياق الإستراتيجي الأكبر.

ومن المهم أيضاً ملاحظة أن العقوبات يمكن أن تخفق في تحقيق أهدافها في منع إيران من الحصول على القدرات النووية. فرغم تكلفة العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، فإن الدول تشعر بأن مصالح أمنها القومي تفوق تكلفة العقوبات. فالهند وباكستان مثلاً، حيث لم تمنعهما العقوبات من حيازة الأسلحة النووية لتصورهما لمقدار التهديد لأمنهما القومي. وتم رفع العقوبات عن كلا البلدين، وتم قبولهما كدول نووية.

٢- صعوبة وضع العقوبات موضع التنفيذ:

تعتبر واحدة من أهم صعوبات تطبيق العقوبات الاقتصادية هي واقع أن الاقتصاد الإيراني هو اقتصاد موجه (Command Economy) بأكثر من كونه اقتصاداً ينتمى إلى السوق الحرة. ويقدر البعض أن الحكومة تسيطر على نحو ٨٠٪ من إجمالي الاقتصاد. ويقول الخبراء إن عدم وجود قطاع خاص فعال يخلق نوعاً من عدم وجود طبقة من رجال الأعمال التي يمكن لها أن تمارس الضغط على الحكومة لكي تنصاع لمطالب مجلس الأمن، وبالتالي رفع العقوبات.

وهناك مسألة على نفس الدرجة من الأهمية، وهي أنه في حين أن صادرات الطاقة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً للاقتصاد الإيراني، فإن صافي إجمالي التجارة لا يشكل سوى جزء يسير من إجمالي ناتجها القومي. ففي عام ٢٠٠٥ كان إجمالي ناتجها "الحقيقي" ٥٥١.٦ بليون دولار منها ١٪ صافي الصادرات (ميزان الحساب الجاري). فقد صدرت إيران ما يقدر بنحو ٥٥,٤٢ بليون دولار (١٠٪ من إجمالي ناتجها القومي). واستوردت ما يقدر بنحو ٤٢,٥ بليون دولار، (٨٪ من إجمالي ناتجها القومي).

والصعوبة إذاً لا تكمن في حجم صافي تجارة إيران، وإنما في تنوع شركائها التجاريين. وشركاؤها التجاريون هم:

اليابان ١٨,٤٪، والصين ٩,٧٪، وإيطاليا ٦٪، وجنوب أفريقيا ٥,٨٪، وكوريا الجنوبية ٥,٤٪، وتايوان ٤,٦٪، وتركيا ٤,٤٪، وهولندا ٤٪. أما أهم شركائها من ناحية الواردات، فهم: ألمانيا ١٢,٨٪، فرنسا ٨,٣٪، وإيطاليا ٧,٧٪، والصين ٧,٢٪، والإمارات ٧,٢٪، وكوريا الجنوبية ٦,١٪، وروسيا ٥,٤٪.

وحسبما تظهره هذه النسب، فإن روسيا والصين ليستا هما فقط كبار المتعاملين مع إيران وتظهر الإحصائية المرفقة أهم شركاء إيران في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ في إيران تتاجر في حقيقة الأمر مع كافة دول العالم تقريباً. أما أكبر شركائها التجاريين فهم في آسيا. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لصادرات إيران من

النفط، كما يرجع ذلك أيضاً إلى الجوار الجغرافي، وانخفاض التكلفة، ويتبين من هذه النسب أيضاً أن الصادرات والواردات في طريقها إلى الزيادة، وأن اعتماد إيران على التجارة الدولية يتزايد باضطراد. أما واردات إيران فقد تضاعفت من ١٤,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨,٢٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٤، وزادت قيمة الصادرات من معدلاتها المنخفضة نسبياً، من ٢٥,٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٤١,٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤.

وباستثناء الولايات المتحدة، فإن كل الأعضاء الخمسة الدائمين لهم روابط تجارية ضخمة مع إيران. فمن ناحية الحجم، فأكافة صادرات إيران تقريباً و وارداتها مع الصين، بريطانيا، وفرنسا وروسيا قد تضاعفت على الأقل بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

x فالصين، زادت صادراتها إلى إيران بنسبة ١٥,٩٪ والواردات من إيران زادت بنسبة ٣٨,٩٪ في الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

x وفرنسا، زادت صادراتها إلى إيران بنسبة ٦,٨٪، كما زادت وارداتها إليها بنسبة ٤,١٦٪ بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

x وروسيا، زادت صادراتها إلى إيران بنسبة ١٠,٦٪، كما زادت وارداتها منها بنسبة ١٢,٦٪ بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

x المملكة المتحدة، فقد زادت صادراتها إلى إيران بنسبة ٥٧٪ في حين زادت وارداتها منها بنسبة ٧,٦٪ في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

x الولايات المتحدة، انخفضت صادراتها إلى إيران بنسبة ١١٪ كما أن وارداتها منها بقيت هي نفسها بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وفضلاً عن ذلك، فإن تطبيق العقوبات الاقتصادية يعني تأكيد أن كل هؤلاء الشركاء التجاريين سوف يتوقفون عن المتاجرة مع إيران. فإذا كانت العقوبات تستهدف الواردات الإيرانية من السلع والخدمات، إذاً لكان ذلك يعني استبعاد سوق مهمة من أمام هؤلاء الشركاء، وأن ذلك قد يؤدي إلى تعقيد الديناميكيات التي تعمل على تطبيق هذه العقوبات، أما إذا كانت العقوبات تستهدف صادرات إيران من الطاقة، فإن الصين استوردت ٥٪ تقريباً من احتياجاتها النفطية من إيران.

ويقول آخرون أن الاهتمامات الصينية تتعدى مطالبها الحالية من الطاقة إذا علمنا أن الطلب الصيني على الطاقة يقدر له أن ينمو بمعدل ١٤٪ ليصل إلى ٧,٩ مليون برميل يومياً بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ طبقاً لبيانات وكالة معلومات الطاقة "Energy

information Administration ومن أجل ضمان الحصول على إمدادات الطاقة، فإن الشركة الصينية China Sin-Sopec كانت تباشر أعمالها على قدم وساق، وحققت نجاحاً واضحاً في الحصول على صفقات، وفرص للاستثمار في الخليج. وعلى سبيل المثال، فإن شركة Sinopec هذه تمكنت من التوقيع على صفقة كبرى في حقل "يادافاران" Yadavarani الإيراني. وهذه الصفقة الكبرى تصل قيمتها إلى ١٠٠ بليون دولار، وسوف تتضمن قيام الصين بشراء ١٠ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال في العام على مدى ربع القرن القادم.

ويشير المراقبون إلى حقيقة أن الصين كانت قد تمكنت من وقف صدور عقوبات من مجلس الأمن ضد السودان نظراً لمصالح الصين النفطية فيه. ويجري النظر إلى الصين على أنها غير عازمة على مساندة أية عقوبات اقتصادية يكون من شأنها التأثير على صادرات إيران من النفط. ونفس الشيء ينطبق بالنسبة لباقي أعضاء مجلس الأمن مثل روسيا، رغم أن الدافع بالنسبة لروسيا ليس تأمين الطاقة في حد ذاتها. فروسيا قد احتفظت بعلاقات طويلة الأجل تجارية وعسكرية مع طهران. وكانت موسكو تتفاوض لبناء مفاعل "بوشهر". إن فقدان هذا العقد سوف يعنى ولا شك خسارة بالنسبة للاقتصاد الروسي. وهناك دول أوروبية أخرى تستثمر بشكل مكثف في قطاع الطاقة في إيران. فالشركات الكبرى الفرنسية، والإيطالية، والبريطانية قد استثمرت بشكل مكثف في إيران. وعلى سبيل المثال، فإن شركة "توتال" وقعت عقداً بقيمة بليون دولار مع إيران لتطوير الغاز الطبيعي المسال.

هذه التجارة والمصالح التجارية تعمل على مزيد من تعقيد اختيار العقوبات. وهناك دائماً الحوافز لاتباع التهرب أو المناورة. وحتى لو أن الدول فكرت في منع إيران من الحصول على القدرات النووية، فمن الواضح أيضاً ما إذا كانت هذه الدول ستدفع ثمناً لذلك على حساب سياساتها المحلية. ذلك أن الدول لا بد لها أن تقتنع بالخطر لكي تفرض العقوبات وتتخلى عن أي أسواق لها. وفي حالة إيران، فإن الدول التي تقوم بفرض العقوبات يقتضيها أن تتحقق من أمرين: (أ) أن إيران تشكل خطراً على أمنها القومي، وعلى السلام العالمي. (ب) أن العقوبات سوف تمنع إيران من حيازة أسلحة الدمار الشامل التي تؤثر على مصالحها الحيوية.

أهم الشركاء التجاريين مع إيران من ٢٠٠٠-٢٠٠٤

أهم الدول	الصادرات (بالمليار دولار)					الواردات (بالمليار دولار)				
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الصين	١,٤٢٦	٢,٢٠٣	٢,١٣٣	٣,٠٠٧	٣,٦٩١	٥٦٥	٨٨٧	١,٠٤٦	٢,٥٤٧	٢,٧٦٢
فرنسا	٩٦٠	٦٧٠	٧٢٠	١,٠٧٨	١,٦١٤	٦١٧	١,١٠٩	١,٣١٨	٢,٥٩٢	٣,١٨٦
ألمانيا	٤٧٨	٣٣٠	٢٧٣	٢٩٢	٤٤٣	١,٥٠٤	١,٨٠٧	٣,٧٧٧	٣,٣١٨	٤,٩٠٠
اليونان	١,٠٧٩	٨٧٩	٤١٥	٨٨٢	١,٢٩٦	١٠	١٩	٨	١١	٢٤
الهند	٤٢٨	٤٦٢	٤٩٢	٥٩٦	٣٣٣	٢٥٤	٥٦١	٧١٧	٧٩٧	١,٢٥٣
إيطاليا	٢,٠٣٢	١,٩٢٠	١,٦٢٠	١,٩٤٧	٢,٤٥٢	٨٥٦	٩٩٦	١,٣٨٩	٢,٤٤٤	٢,٩٦٢
اليابان	٤,٨٦٩	٤,٥٦١	٤,٣١١	٦,٧٦٤	٧,٥١٥	٦٨٤	٧٨٧	٧١٤	١,٢٣٦	١,٢٣١
هولندا	٩٨٩	٢٠٦	٦٢٠	١,١٧٤	١,٦٥٥	٢٧٠	٣٤٦	٣٠٨	٤٥٥	٧١٥
روسيا	٤٩	٣١	٤٥	٥٦	١٠١	٩٢٠	٩١٤	٨٧٤	١,٤٥١	٢,٠٨١
كوريا الجنوبية	٢,١٧٥	١,٩٠٨	١,٢١٤	١,٦٦٧	٢,٢١٤	٧٣٧	٩٥٨	٨٩٤	١,٩٥٦	٢,٣٤٨
جنوب أفريقيا	-	-	-	-	٢,٣٥٧	١٠٣	٧٣	٣٦	٤٠	٥٩
تركيا	٧٤٢	٧٦٣	٨٢٧	١,٦٩٢	١,٧٨٣	٢٣٣	٢٩١	٣٦٩	٥٨٧	٨٩١
المملكة المتحدة	٤٦	٣٩	٤٩	٤٦	٧٢	٥١٠	٦٦٦	٧٦٩	٨٥٢	٨٩٧
الولايات المتحدة	١٥٩	١٣٥	١٤٨	١٥٢	١٤٢	٩٤	٧٤	٦٨	١٠٩	٩٤
٢- بالمنطقة	٩,٤٠٢	٩,٢١١	٨,٠٩٦	١٢,٢٠٠	١٧,٥٣٨	٦,٨٩٣	٣٦,٨٣٦	٧,٧٤١	١٥,٥٣٨	١٩,٨٠٩
الشرق الأوسط	٢٤٣	٢٩٠	٤١١	٤٦٣	١,٢٣٤	١,٢٩٠	٢,٠١٥	٢,٧٠٤	٣,٠٠٨	٤,٠٦٨
أفريقيا	١٤	٢٨٢	٢٩٣	٤٥٠	٢,٧٧٩	٢٠٨	١٥٣	١١٩	١٣٨	١٥٩
آسيا	٧,٨٧٩	٧,٤٠٧	٦,١٧٩	٩,١٢٠	١١,٢٠١	٢,٤٦٢	٣١,٣١٩	٣,٧٤٠	٧,٠٦٩	٨,٧٣٠
أوروبا	١,١١٠	١,١١٥	١,١٩٧	٢,١٤٦	٢,٣١٣	١,٩٨٨	٢,١٣٣	٢,١٣٢	٤,٠٠٣	٥,٣٦٧
نصف الكرة الغربي	٥٦	١٧	١٦	٢١	١١	٩٤٥	١,٣١٦	١,٠٤٦	١,٣٢٠	١,٤٨٥
٣- الدول الصناعية	١٢,٢٨٥	١٠,٢٩٧	٩,٤٦٩	١٤,١٩١	١٧,١٦٩	٧,٣٥٦	٨,٧١٥	١٢,٤٦٨	١٤,٤٥٢	١٨,٢٨٤
٤- الإجمالي	٢٥,٠٦٤	٢٣,١٥١	٢١,٤٣٨	٣١,٠٨٧	٤٠,٩٢١	١٤,٣٤٧	١٧,٦٨٥	٢٢,٣٢١	٣٠,١٤٢	٣٨,٢٥٧

هذه الصعوبات في تطبيق العقوبات تستدعي التفكير في عنصر مهم آخر خاص بفعالية هذه العقوبات الاقتصادية، وهي أن هذه العقوبات ينبغي أن تكون عالمية النطاق، ورغم أن الولايات المتحدة باشرت لمدة طويلة فرض عقوبات ضد إيران، فإن طهران احتفظت بعلاقات تجارية قوية مع كثير من البلاد في الاتحاد الأوروبي، وآسيا، والشرق الأوسط.

٣- طبيعة العقوبات الأمريكية ضد إيران:

لقد قامت الولايات المتحدة على نحو متواصل بفرض عقوبات على إيران منذ الثورة الإيرانية واحتجاز الرهائن في ٤ نوفمبر ١٩٧٩ كذلك قامت بمد نطاق هذه العقوبات، وشددتها عدة مرات منذ ذلك التاريخ. ووقع الرئيس بيل كلينتون "أمرين تنفيذيين" في مارس، ومايو ١٩٩٥ من شأنهما "منع الشركات الأمريكية وفروعها في الخارج من التعامل مع الإيرانيين، أو تمويل مشروعات في القطاع النفطي في إيران. وطبقت حكومة كلينتون مزيداً من العقوبات في عام ١٩٩٧ بفرض الحظر على كافة المواطنين الأمريكيين ألا يقوموا بالاستثمار في إيران، ثم تم مد هذه القوانين من جانب الرئيس جورج د. بوش في مارس ٢٠٠٣ بتهمة دعم إيران للإرهاب الدولي.

وقد جرى تشديد العقوبات الاقتصادية مرة أخرى ضد إيران فيما سمي بقانون "عقوبات إيران - ليبيا"، والذي صدر من الكونجرس في أغسطس ١٩٩٦، ثم تم مدّه لخمس سنوات في يوليو ٢٠٠١ وفرض هذا

وفضلاً عن ذلك، فعلى سبيل المثال، فإن الدول الإقليمية، مثل السعودية ومصر، لا يحتمل أن تقوم بمساندة العقوبات ضد إيران. وفي حين أن تجارة إيران مع المنطقة قد تضاعفت على الأقل في السنوات الأربع الماضية (فصادرات إيران إلى دول الشرق الأوسط زادت بنسبة ٦٠٪، كما أن وارداتها زادت بنسبة ١٥٪) الأمر الذي قد يعمل على منع دول المنطقة من الموافقة على العقوبات الاقتصادية ضد إيران.

وفي حين أن "الدول الإقليمية" تهتم بتهديدات الانتشار النووي، فإنهم يقولون بأن الولايات المتحدة، والأمم المتحدة ينبغي عليهما تطبيق معيار واحد في التعامل مع المنطقة. وينادون بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل لكي يشمل ذلك كلاً من إسرائيل، وباكستان، والهند، وهذا من شأنه أن يعمل على زيادة الضغط على إسرائيل من جهة، وأن يشمل دولاً أخرى من غير الشرق الأوسط من جهة أخرى.

وقد تعتمد إيران إلى استيراد سلع من دول قد تعتمد إلى مخالفة فرض العقوبات ضد إيران. ونظراً لأن بعض هذه الدول في المنطقة استجابت بالفعل لعقوبات الأمم المتحدة ضد العراق أثناء عقد التسعينيات، إلا أن كثيراً منها لم تطبق "برنامج النفط مقابل الغذاء". وقامت العراق باستخدام هذه الدول كطرق للتهريب بالنسبة للسلع المحظورة، وأسواق لتفطها.

القانون عقوبات على أية شركة تستثمر في قطاع النفط والغاز الإيراني بما يزيد عن ٢٠ مليون دولار سنوياً. وفي مارس ٢٠٠٠ سمحت الولايات المتحدة باستيراد السجاد الإيراني، والكافيار، والفسق، والفواكه المجففة، لكنها لم تخفف العقوبات ضد المنتجات الأخرى أو الاستثمارات المباشرة في إيران. وفي حين أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة كانت قد استطاعت منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في صناعة الطاقة الإيرانية، فإن عدداً كبيراً من الشركات متعددة الجنسيات قامت منذ صدور "قانون عقوبات إيران - ليبيا" بالاستثمار في قطاعات النفط والغاز في إيران. ومنذ صدور هذا القانون فمن المقدر أن تكون إيران قد تمكنت من جذب ما قيمته ٣٠ بليون دولار من الاستثمارات المباشرة في قطاعي النفط والغاز.

وقامت الولايات المتحدة بعملية مراجعة للشركات الإيطالية، والروسية، واليابانية، والكندية، والفرنسية، والمالية فيما يتعلق باستثماراتها في قطاع الطاقة الإيراني. ومن الواضح أن العقوبات المقررة طبقاً للقانون "إيران - ليبيا" سالف الذكر لم يتم تطبيقها على أية شركة أجنبية أو أمريكية منذ صدور هذا القانون في صيف ١٩٩٦.

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت العقوبات بمقتضى قانون "إيران - ليبيا" الذي يستهدف الشركات الأجنبية، ولكن عارضته كثير من البلاد التي لها مصالح نفطية في إيران فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، أصدر قراراً في ١٩٩٦ موجهاً إلى الشركات الأوروبية ألا تنصاع لنظام العقوبات الأمريكية.

أما الخبراء، فكانوا يناقشون تكلفة العقوبات الأمريكية ضد إيران، ويقولون أنه مشكوك في نجاحها. وكانت الولايات المتحدة قد فرضت العقوبات ضد إيران لأسباب عدة أهمها: منع إيران من مواصلة بناء قدراتها الكيماوية والبيولوجية، وإنهاء دعم إيران للجماعات التي تقوم بالوكالة عنها في عمليات الإرهاب، ومهاجمة إسرائيل، وإنهاء التحريض ضد الولايات المتحدة. وبعد انقضاء نحو ربع قرن، فإن العقوبات الأمريكية لم تحقق أيّاً من أغراضها، ويرجع ذلك في جانب منه إلى عدم وجود آليات ذات فعالية للتطبيق، وفي الجانب الآخر، أنها لم تكن تشمل العالم بأسره، أي أنها لم تكن عالمية النطاق.

ولربما أمكن للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة أن تحول دون قيام إيران باستيراد قطع الغيار بالنسبة لما لدى إيران من أسلحة تقليدية أمريكية الصنع، لكن

هذه العقوبات لم تمنع إيران من استيراد أسلحة لبناء أنظمتها الصاروخية، ومن المضي قدماً بالنسبة لبرنامجها في الأبحاث النووية، كما لم تمنعها من تمويل تلك الجماعات التي تعمل معها بطريقة "الوكالة". وفي حين كان النقص في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات النفطية والغاز نتيجة للعقوبات، فإن الكثير من البنية التحتية والتي أصابها القدم كانت بمثابة آلام مبرحة لإيران، ذلك أن البيروقراطية الإيرانية وغياب التخطيط الجدى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعي النفط والغاز حرمت إيران من تحسين بنيتها التحتية، ومن التوسع في طاقتها الإنتاجية. ولربما قدمت إيران مزايا للمستثمرين في المستقبل. وسوف يزيد ارتفاع الطلب العالمي على النفط من ناحية، وارتفاع الأسعار من حصيلة الحكومة الإيرانية من الطاقة.

وعلى سبيل المثال، منذ ٢٠٠٢ تضاعف دخل إيران من النفط على أساس سعر الدولار الثابت. constant ويمكن لإيران استخدام هذا الدخل الإضافي في إعادة بناء البنية التحتية للطاقة، ويمكنها أيضاً تعزيز أسلحتها التقليدية، وحتى أسلحة الدمار الشامل، وبرامج الصواريخ، بل ويمكن لإيران أن تبيع نفطها للراغبين في شرائه بأسعار السوق. فالنفط والغاز كلاهما سلعة عالمية يجرى شراؤهما من السوق المفتوحة، ومن ثم، فإن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة لن يكون لها سوى تأثير ضئيل على دخل إيران من النفط أو على إنتاجها الإجمالي، أو طاقتها التصديرية.

وباختصار، فإن العقوبات الأمريكية الماضية ضد إيران كان لها بعض الأثر على الاقتصاد الإيراني. فهي قد حرمت إيران بالتأكيد من الاستثمارات الأمريكية المباشرة لكي تتساق إلى قطاع النفط والغاز. وعلى أية حال، فهناك عوامل أخرى أسهمت في معاناة إيران وهي:

أولاً: أن اقتصادها الموجه يمنع وجود قطاع خاص نشط كان يمكن له أن يدفع بالاستثمار، والعمالة، والاستقرار بالنسبة للطبقة الوسطى، ولا تزال الحكومة هي القائمة على شئون التوظيف، والمستثمر، والمستهلك في إيران.

ثانياً: أن قوانين إيران بالنسبة للاستثمارات الأجنبية قد تجاوزها الزمن، فلها خواص حمائية مما منع كثيراً من الاستثمارات الضرورية من الانسياب إلى الاقتصاد الإيراني، خاصة قطاع الطاقة.

ثالثاً: أن أنظمة البنوك الإيرانية وآلياتها الخاصة بالإقراض تتسم بالجمود ولا تتوافر لديها القدرة على

التماشي مع نمو الاقتصاد العالمي، ولا القدرة على الوفاء باحتياجات الاستثمارات الإيرانية المحلية. وختاماً، فرغم الجهود الرامية إلى التنوع والخصخصة، فلا تزال إيران تعتمد بشدة على صادراتها من النفط، ففي عام ٢٠٠٥ كان النفط يشكل نسبة من ٨٠-٩٠٪ من صادرات إيران، ونسبة من ٤٠-٥٠٪ من الميزانية الحكومية لإيران.

٤- مشكلات العقوبات النفطية:

ينبغي لكي تكون العقوبات فعالة أن تستهدف أهم سلع التصدير وهي النفط والغاز. ورغم أن إيران هي ثاني أكبر منتج للنفط بعد السعودية، كما تحتوى على أكبر رابع احتياطي محقق من النفط (نحو ١٢٦ بليون برميل أو ١٠٪ من إجمالي احتياطيات العالم) فإن إنتاجها انخفض بما يزيد على الثلث عما كان عليه عام ١٩٧٤ (إذ كان ما يزيد على ٦ ملايين برميل يومياً) إلى نحو ٤,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥. ويعتبر أهم ما تتمخض عنه العقوبات الاقتصادية ضد قطاعي النفط والغاز الإيراني هو مزيد من التقليل من قدرة البنية التحتية بالنسبة لإنتاج الخام Upstream والتكرير Downstream ومن جهة أخرى، نجد أن متطلبات الطاقة المحلية في إيران يزيد بمعدل متزايد بين عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٠، وتقدر "وكالة الطاقة العالمية" أن الطلب الإيراني على الطاقة سوف يزيد بمعدل ٤,٤٪ سنوياً، وأن طلبها على توليد الطاقة وإزالة ملوحة المياه سوف يزداد بمعدل ٤,١٪ سنوياً، كما أن طلبها على الوقود المطلوب للنقل سوف يزيد هو الآخر بمعدل ٣,١٪ سنوياً، وكذلك سوف يزيد بالنسبة لتوليد الكهرباء بمعدل ٤,٩٪ سنوياً.

وكانت سنوات العزلة السياسية، وعودة الحرب، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة قد حرمت قطاع النفط الإيراني من استيفاء احتياجاته من الاستثمارات اللازمة. ولقد ارتفع نصيب إيران من مجمل التجارة العالمية من النفط ليصل إلى ١٧,٢٪ في عام ١٩٧٢، ثم انخفضت هذه النسبة بعد ذلك إلى ٢,٦٪ في عام ١٩٨٠، ثم عادت لترتفع نسبياً إلى نحو ٥٪. ولقد انخفضت صادرات النفط الإيراني أكثر من ذلك منذ قيام الثورة الإسلامية. وفي عام ١٩٧٥ صدرت إيران ما مقداره ٤,٨٨ مليون برميل يومياً، ثم انخفض بعد ذلك إلى نحو ٢,٦٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥ (٢٪ من جملة صادرات العالم). وطبقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة، فمن المقدّر أن تبلغ صادرات إيران من النفط نحو ٢,٨ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٠، وأن تبلغ ٣,٦

مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، وأن تبلغ ٤,٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠ وهذا يمثل متوسط زيادة مقداره ١,٩٪ سنوياً، ولذلك فإن اقتطاع ٥٪ تقريباً من إمدادات النفط العالمية سوف يكون من شأنه زيادة سعر البرميل بأكثر من ٥٪ وذلك إذا أخذنا في الاعتبار إمكانية أن تحدث اضطرابات في السوق أو خطأ في الحسابات السياسية أو العسكرية، أو من مخاوف استمرار هذه العقوبات.

وإذا ما وضعنا في اعتبارنا ضيق السوق العالمي، فإن الصادرات الإيرانية من النفط سوف تبقى عنصراً مهماً في الحفاظ على أسعار النفط معتدلة. إن إجمالي المعروض العالمي من النفط يكاد يقابل بالكاد الطلب عليه. وطبقاً للإدارة الأمريكية لشئون الطاقة، فإن العالم يستهلك في المتوسط ٨٢,١٠ مليون برميل يومياً مقارنة بالمعروض منه وقدره ٨٢,٩٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥.

ويرى البعض أن الولايات المتحدة لا تستورد النفط الإيراني، وأن تأثير الاختلال في معروض النفط الإيراني سوف لا يؤثر من ثم على طلب الولايات المتحدة من الطاقة. لكن هذه النظرة غير صحيحة إلى حد كبير، فأولاً: أنه حتى لو أن الولايات المتحدة لا تستورد النفط مباشرة من الجمهورية الإسلامية، فإن اقتصاد الولايات المتحدة يعتمد إلى حد كبير على واردات الطاقة بشكل مكثف من آسيا. ولذلك فإن منع الصادرات اليابانية إلى تايوان، وكوريا الجنوبية، واليابان، أو الصين سوف يكون من المحتمل أن يترك ذلك تأثيره غير المباشر على الولايات المتحدة، وعلى الاقتصاد العالمي ككل. وثانياً: إن القطع المؤقت أو حتى القطع المستديم لصادرات النفط الإيراني سوف يعمل على زيادة أسعار النفط، وسوف يكون لذلك أثره المدمر على الاقتصاد العالمي، وعلى الاقتصاد الأمريكي بالتبعية.

ومن المهم كذلك ملاحظة أن السوق العالمية للنفط سوف تشهد زيادة مفرطة في الطلب دون وجود طريق معقول للإحلال محل الإنتاج الإيراني. وباستثناء السعودية، فإن منتجي النفط ليست لديهم قدرة فائضة. فأتساءل النقص الذي حدث في الماضي، قامت السعودية بدور المنتج "الموازن" Swing Producer من أجل الإحلال محل كل من العراق، وفنزويلا، ونيجيريا، أو النقص من الإنتاج الأمريكي. وكانت بريطانيا على أية حال في حوزتها بعض الوفرة في الإنتاج نحو ١,٥ برميل يومياً (مع خطة ترمي إلى الوصول إلى ٢,٥ برميل يومياً بحلول ٢٠٠٩)، ولكن ذلك ببساطة لا يكفي لكي يحل محل طاقة إنتاج مقدارها نحو ٤,٠٠ ملايين

برميل يومياً.

كذلك يرى البعض من ذوى الخبرة أن الدول الصناعية يمكنها تقليل حدة الضرر الناجم عن أى نقص فى المعروض من النفط باستخدام الاحتياطي منه فى النقص الذى يحدث للولايات المتحدة وغيرها من أعضاء الوكالة الدولية للطاقة. ومن المقرر أن هذه "الوكالة" تحتفظ لديها بنحو ١,٤٨ بليون برميل من النفط كمخزون احتياطي، وهو ما يوازي ٢,٤ مليون برميل يومياً على مدى ٦٠٠ يوم. وفضلاً عن ذلك فإن السعودية لديها ما يقدر بنحو ١,٥ مليون برميل يومياً من فائض الطاقة، وهذه الإضافات (ومجملاً ٢,٩ مليون برميل يومياً) يمكن أن تعمل على تعويض الاضطرابات التى تحدث لصادرات النفط الإيراني.

ولكن يبقى السؤال المهم وهو: إلى أى مدى تستمر هذه الإضافات، وذلك أن مخزون الطوارئ محدود، وسوف ينفذ فى مدى سنتين.

وهناك بعض الدراسات حول أثر انقطاع الصادرات الإيرانية من النفط. وتتنبأ جميعها بأن سعر البرميل قد يتجاوز ١٠٠ دولار إذا أوقفت إيران صادراتها من الطاقة. كذلك تتنبأ واحدة من هذه الدراسات أن سعر البرميل قد يصل إلى ١٢١ دولاراً إذا توقفت إيران عن الإنتاج. ومن ناحية أخرى، نجد أن بعض الخبراء فى شئون الطاقة يقدرون أنه حتى لو خفضت إيران إنتاجها بقدر صغير، فإنه نظراً لضيق سوق النفط فإن سعر البرميل قد يتجاوز ١٠٠ دولار.

على أن أهمية الوصول إلى سعر ١٠٠ دولار للبرميل أو تجاوزه حتى ولو استمر ذلك لفترات قصيرة يمكن أن يلعب دوراً سيكولوجياً لدفع سوق النفط نحو الاضطراب وحدوث مزيد من ارتفاع أسعاره. وهذه المحاولات للتنبؤ هى مجرد افتراضات نظرية، إذ إن تحليل شئون الطاقة، والتكهنات على أية حال بشأن تأثير نقص العرض ليست مؤكدة فى أحسن الأحوال، وذلك لأن هناك صعوبة التنبؤ بشكل مؤكد حينما يضع المرء فى اعتباره الحكم على عقوبات افتراضية دون معرفة رد فعل الحكومة الإيرانية، ورد فعل السوق العالمية للطاقة، أو مدى استجابة مصدري النفط والغاز الآخرين.

ويقول بعض الخبراء الإسرائيليين بأن أهم أنظمة العقوبات الفعالة هى أن تكون بفرض حظر كلي على تجارة النفط الإيراني. وصاحب هذا الاقتراح هو ألوف بن Aluf Benn الذى قال: "ليس هناك بلد يعتمد فى متطلباته من الطاقة على إيران". لكن

صناعة النفط الإيرانية تجعل الإيرانيين يحتاجون إلى تصدير نفطهم ليس للحصول على دخلهم من العملات فحسب، ولكن لكي يتمكنوا من استخراج منتجات النفط المكرر مثل الجازولين، وباقي المنتجات المشتقة لأنه ليس لديهم طاقة كافية للتكرير.

والواقع، أنك إن تفرض حظراً نفطياً، فهذا شئ، أما أن تقوم بوضع هذا الحظر موضع التنفيذ فذلك شئ آخر، ذلك أن الضرر الذى يلحق بإيران قد لا يكون من الجسامة لكى يؤدي إلى تغيير موقفها بالنسبة للأبحاث النووية. فحكومة طهران يمكنها انتهاك العقوبات عن طريق التهريب، واستخدام الأموال لدفع برامجها العسكرية والنووية إلى الأمام فى حين تتحو باللائمة على المجتمع الدولي فى معاناة شعبها اقتصادياً.

ومن جهة أخرى، فإن إيران يمكنها كذلك أن تنفذ عقوباتها هى ذاتها بفرض حظر نفطي من جانبها. وفى حين يبدو الخطر النفطي خياراً غير محتمل لمجلس الأمن بالنظر إلى عواقبه بالنسبة للمصالح القومية للدول الأعضاء المهمين، فإن إيران ربما اختارت قطع نفطها رداً على نوعيات أخرى من العقوبات. فقد قال المسئولون الإيرانيون بأنهم ليسوا فى حاجة إلى الغرب، ولكن الغرب هو الذى يحتاج إلى صادراتهم من الطاقة، ولربما عمدت إيران إلى خطوة متهورة بقطع ٨٠ - ٩٠٪ من دخلها من صادراتها.

ونجد أن الطبيعة الملتوية للدبلوماسية فى مجلس الأمن من جهة، والديناميكية السياسية الداخلية الهشة فى إيران - حتى بالنسبة للخيارات غير المرغوب فيها - يمكن أن تصبح وكأنها معقولة بما فى ذلك التصرف غير الحكيم.

إن المسئولين الإيرانيين قد طرحوا الخطر النفطي باعتباره أحد الخيارات المحتملة. فقد نقل عن أحد أعضاء البرلمان الإيراني محمد نابتى روداكى، وهو عضو فى مجلس الأمن القومى، ولجنة السياسة الخارجية فى البرلمان قوله: "إن النفط يتم تصديره من إيران والدول الإقليمية فى الخليج (الفارسي) إلى أوروبا، والولايات المتحدة وشرق آسيا، وأنه فى حالة اتخاذ قرار بالحظر الجوى أو الاقتصادي، فلن يتم تصدير ولو قطرة نفط واحدة من هذه المنطقة .. إن جمهورية إيران الإسلامية لديها المقدرة على منع تصدير النفط من ساحل الخليج (الفارسي) ومن نفطنا نحن إذا ما أخفقت أوروبا فى تناول القضية النووية بحكمة، وقامت بفرض عقوبات

دراسة

مواجهة تحدى العراق الممزق: رؤية سعودية (٢/٢)

Meeting The Challenge of Fragmented Iraq: a Saudi Perspective
Nawaf Obaid, Center For Strategic and international
Studies, 6/4/2006

■ إعداد: محمد عباس ناجي
باحث متخصص فى الشؤون الإيرانية

منذ بدأ الاحتلال الأمريكى للعراق فى أبريل من العام ٢٠٠٣، تصاعدت حدة الاتهامات الموجهة لإيران من جانب دول الجوار بالسعى للتدخل فى الشؤون الداخلية العراقية. ومحاولة إقامة هلال شيعى فى المنطقة يكون العراق نقطة انطلاقه الرئيسية. وكان من أبرز ما قيل عن الدور الإيرانى فى العراق كلمة وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل، أمام معهد العلاقات الخارجية بواشنطن. خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥، التى انتقد فيها السياسة الأمريكية فى العراق التى تهايم المناخ لتدخل إيران فى الشؤون الداخلية العراقية، وهو الدور الذى يثير قلق دول الجوار وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وتكتسب هذه الدراسة التى كتبها نواف عبيد ونشرها مركز الدراسات السياسية والدولية بواشنطن دى سى، أهميتها من خلال إلقاء الضوء على الرؤية السعودية للتطورات السياسية العراقية وتداعياتها على المملكة العربية السعودية، كما تحاول رسم صورة اعتماداً على آراء المسئولين فى العراق ودول الجوار التى تمارس دوراً فى تطورات العراق. وفيما يلى نص الجزء الثانى من الدراسة.

أهداف إيران الاستراتيجية فى المنطقة

تحالفت كل العوامل السابقة لخلق دولة داخل دولة. ففى الوقت الذى يفشل فيه الأمريكيون ينجح الإيرانيون. ومن خلال تحويل جهودها نحو احتواء التمرد السنى، فشلت الولايات المتحدة الأمريكية فى تطوير برنامج سياسى فعال، يسمح للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق وباقى التنظيمات الأخرى المدفوعة من جانب إيران للمضى القراغ.

وبسبب افتقارهم للسياسيين والاقتصاديين والخبراء الدينيين لعمل ذلك، أصبح الشيعة العلمانيون أمثال إياد علاوى الراقضين للتدخل الإيرانى، من الضعف بمكان بحيث عجزوا عن تحدى أو مواجهة تطور

وانتشار الميلشيات التابعة للتنظيمات الشيعية المدعومة من جانب إيران. وطبقاً لقائد كبير فى قوات البشمركة، فإن "احتلال إيرانى مباشر للعراق لن يحدث. وقد استعاضت إيران عن ذلك من خلال إرسال كل شئ عبر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وإقامة علاقات مع التنظيمات الأخرى ومنحها راية العراق. هؤلاء الزعماء يعتبروا دمي إرانية، وإيران الآن فى طور السيطرة الواقعية على المناطق الشيعية فى العراق. هم يقولون: "العراق لنا". وقد أيد هذا القائد تصريحات الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى التى قال فيها: "إن السياسة الأمريكية فى العراق تنشر الانقسامات الطائفية إلى حد تسليم

البلاد إلى إيران. لقد قاتلنا من أجل إبعاد إيران عن العراق ثم طرد العراق من الكويت واليوم نحن نسلم البلاد كاملة إلى إيران بدون أى منطوق.

إن التأثير الإيراني في العراق ليس قوياً فقط، بل إنه ينمو بشكل ملحوظ. وتعتبر إيران العراق بمثابة فرصة لتحقيق أحد أكثر الأهداف المهمة للتجربة الثورية الإيرانية، وهو "تصدير الثورة". وبتوضيح أكثر، تريد إيران توسيع رقعة الإسلام الشيعي. وتبدو الحكومة الإسلامية الإيرانية مصممة على زيادة رقعة تأثيرها الجغرافي ونشر نفوذها، وطبقاً لقول قائد قوات القدس قاسم سليماني فإنه كلما اتجهت الحالة نحو الفوضى كلما ضعف الموقف الأمريكي وتدعم الموقف الإيراني، إن ثورة إيران ستسود العراق.

وتعتبر السعودية التي تقع فيها الأماكن المقدسة الممثل الشرعي للجمالية المسلمة السنية بشكل عام. وتذكر القيادة الإيرانية أن المملكة هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تعيق طموحاتها الإقليمية. وطبقاً لقول مسئول رفيع المستوى في وزارة الاستخبارات الإيرانية، فإن "إيران تعتبر السعودية هي منافسها الرئيسي ليس فقط في المنطقة، ولكن في العالم الإسلامي ككل، ومن ثم فإن عملياتنا في العراق وفي الخليج تمثل وسائلنا الأساسية لموازنة ذلك".

السنة:

سيطر المسلمون السنة، الذين يشكلون ما بين ١٢ - ١٥ بالمائة من السكان العراقيين، على البلاد لفترة طويلة، وبعد سيطرة حزب البعث في عام ١٩٦٨، بقي الإسلام السني هو الدين الرسمي للبلاد على الرغم من العلمانية المفروضة من جانب صدام حسين والأعضاء الآخرين في النخبة الحاكمة السنية. وقد ساعد اندلاع الثورة الشيعية في إيران عام ١٩٧٩، ونشوب الحرب العراقية - الإيرانية على تحويل الإسلام السني إلى رمز مهم لحكم حزب البعث في العراق. وقد أسقط الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، نظام صدام حسين وأبعد السنة عن السلطة. وفيما أيدت الأغلبية الشيعية العملية السياسية الجديدة التي دشنتها الاحتلال رفضها الآخرون وحملوا السلاح وقادوا التمرد الذي يمثل التهديد الحقيقي للسلام الدائم والاستقرار في العراق. وبالرغم من أن أكثر السنة العراقيين عرب، فإنهم يتوزعون إلى تركمان، وأكراد، وأقليات أخرى، والكثير منهم يتبنى أهداف سياسية مختلفة. البعض منهم بعثيون سابقون من الذين كانوا يفضلون السيطرة المركزية على الحكومة. والآخرون دينيون مدفوعون بالخوف العشائرية. وينقسم السنة بين متعاطف ورافض للتمرد، لكنهم

يتفقون على ضرورة وحدة الدولة.

يعيش أكثر العرب السنة في وسط العراق بما فيها المنطقة المركزية إلى المنطقة الشمالية الغربية والتي تقع فيها بغداد وتكريت مسقط رأس صدام حسين، والرمادي، وسمراء والفلوجة. ومنذ وقوع الاحتلال عام ٢٠٠٣، كانت هذه المناطق المركز الرئيسي للتمرد ضد قوات الاحتلال. ويمثل السنة قسماً من النخبة المتعلمة، ويميل الحضرىون منهم إلى أن يكونوا علمانيين أيضاً، وفي الواقع يؤيد ثلاثة أرباع السنة العراقيين إقامة دولة علمانية.

الجمعيات السياسية السنية:

بينما المؤشرات لا تبدي أية إشارات لهدوء التمرد، انضم العديد من الكوادر السنية إلى العملية السياسية بشكل متأخر، وقد شكلوا عدة كتل وائتلافات منذ انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، وقد انبثق بعض هذه المجموعات لتكوين ائتلافات جديدة، حيث تم تكوين جبهة التوافق العراقية بتحالف عدنان الدليمي وطارق الهاشمي، وتضم مجلس الحوار الوطني العراقي، والحزب الإسلامي العراقي، ومؤتمر الشعب العراقي وقد حصلت جبهة التوافق على ٤٤ مقعداً في انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، هذه التكتلات التي قاطعت انتخابات يناير ٢٠٠٥، تبنت أهداف مشتركة قبل تعديل الدستور، وتقليص السيطرة الشيعية والكردية على القوات العراقية، وإدراج البعثيين في العملية السياسية ورفضت الفيدرالية بشكل كبير. وقد أدان المؤتمر الشعبي العام الهجمات على المساجد الشيعية ودعا إلى إجراء مصالحة وطنية، وقد دعا الحزب الإسلامي العراقي الذي يرتبط بعلاقات مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر أعضاءه للتصويت بنعم على الاستفتاء العام بعد أن وافقت القيادة الشيعية والكردية على تقديم تنازلات "في اللحظة الأخيرة" لتعديل الدستور. وقد تحالفت الجبهة العراقية للحوار الوطني تحت قيادة صالح المطلق النائب السني السابق في الجمعية الوطنية العراقية مع أطراف أخرى تضم الحزب الديمقراطي المسيحي، والجبهة العربية الديمقراطية، وجبهة العراق الحر المتحد، وحركة أبناء العراق المتحد. وبالرغم من أنها حصلت على ١١ مقعداً في الانتخابات، إلا أن الجبهة أطلقت اتهامات بحدوث عمليات تزوير واسعة الانتشار في الانتخابات.

وقد تكونت هيئة علماء المسلمين (جمعية رجال الدين الإسلامية سابقاً) بقيادة عصام الراوي، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتضم بعض رجال الدين العرب والأكراد والسنة المهمين والمتشددين،

وتبدى سياسة متناقضة نحو التمرد والوجود الأمريكى فى العراق، ولها علاقات قوية مع الزعماء الشيعة مثل آية الله على السيستانى وعبد العزيز الحكيم ومقتدى الصدر. وقد أعلنت الجمعية أن الدستور قد قسم البلاد إلى فئات متناحرة، مما سيضعف هويتها العربية.

وترتبط كتلة التحرير والمصالحة التى فازت بـ ٣ مقاعد فى انتخابات الجمعية الوطنية، بقبيلة الجبير القوية والمدعومة من البعثيين، وهى حالياً تحت قيادة ميشان الجبير. فيما فازت قائمة الأمة العراقية وحزب ميثال الألوسى الزعيم السابق فى المؤتمر الوطنى العراقى بمقعد واحد. وقد قام الألوسى بزيارة غير مسبوقة إلى إسرائيل أدت إلى اتهامه من قبل المحكمة العليا العراقية بتهمة زيارة دولة عدو.

وبالرغم من أن العديد من السنة قد صوتوا فى انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥، إلا أن ذلك لا يعنى دعم الحكومة أو الدستور فى شكله الحالى. وبينما ارتبط بعض الزعماء بالتمرد، دعا البعض الآخر الرفض للفيدرالية والدستور الحالى إلى المشاركة فى العملية الانتخابية لموازنة الشيعة والأكراد.

وقد أظهرت نتائج الانتخابات حصول السنة على خمس المقاعد البرلمانية، وبخيبة أمل، دعت القيادة السنية إلى إجراء انتخابات جديدة، رغم أن كافة البيانات حتى الصادرة عن الأمم المتحدة أكدت عدم حدوث تجاوزات فى الانتخابات. وقد دعت بعض القوى إلى منح السنة مقاعد إضافية لتعويض النتائج المخيبة للآمال. فيما شجع جلال طالبانى السنة والآخرين إلى قبول النتائج لى تتحرك البلاد للأمام للقيام بالمهام الرئيسية. ويتوقع السنة، حتمية تعديل الدستور خصوصاً المواد التى تمنح سلطة سياسية كبيرة وسيطرة على الموارد النفطية للطوائف الأخرى.

التمرد:

وبينما انضم العديد من السنة إلى العملية السياسية بعد تردد، قرر عدد هام تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للتمرد. وطبقاً لتقديرات الاستخبارات، فإن هناك ما يقرب من ٧٧ ألف مقاتل فى التمرد يحظون بدعم كبير خصوصاً من جانب السكان السنة. هذا التمرد يمثل التهديد الأكبر والوحيد للحكومة العراقية الجديدة. ولذا، دعا العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز السنة إلى نبذ خلافاتهم والمشاركة فى العملية السياسية، لكن حتى ذلك لا يضمن القضاء على التمرد.

حتى الآن، نفذ التمرد عشرات الآلاف من الهجمات التى أسفرت عن وقوع آلاف الضحايا من قوات

التحالف والعراقيين. وخلال عام ٢٠٠٥ والشهور الأولى من عام ٢٠٠٦، تصاعد معدل الهجمات إلى ٥٠٠ هجمة فى الأسبوع.

هذا العنف لا يؤشر إلى إمكانية حدوث هدوء فى وقت قريب. وطبقاً للزعماء العشائريين العراقيين الكبار، يتم تنظيم التمرد بشكل رئيسى من جانب عدد من القادة والضباط العسكريين الكبار فى نظام حزب البعث الذين انضم إليهم عدد كبير من الضباط متوسطى المستوى إلى جانب أعضاء دينين ومقاتلين أجاناب.

تنظيم التمرد:

القاعدة العشائرية:

تعتبر الشبكات العشائرية المصدر الأساسى لدعم التمرد. ويتكون الهيكل الاجتماعى العشائرى من مجموعات مركزية تتراوح من الأكبر- العشائرية الكونفيدرالية- إلى الأصغر- العائلة الكبيرة. وتشمل القبائل الثانوية بعض الأسر التى تتحدر من مؤسس أبوى واحد. وهناك اتحادات عشائرية سنية مختلفة فى العراق الأشهر منها هى شمر، والدليمى، والجبير.

تقليدياً، يسيطر قادة العشائر على الأعضاء الأصغر فى قبائلهم، لكن على ضوء الاحتلال، يجد هؤلاء صعوبة أكثر فى ممارسة التأثير على أولئك السنة الذين يقودون التمرد، خصوصاً أولئك الذين فقدوا أقرانهم فى الهجمات الأمريكية.

إن أى شيخ عشائرى بارز من شمر يفقد السيطرة على ابنه الذى افتقد زوجته أو ابنه أو اثنتين من بناته الذين قتلوا فى الهجمات الأمريكية. وعلى الرغم من اعتراضات الأب، حمل الابن السلاح وجند فى النهاية أكثر من ٧٠ من أعضاء القبيلة لتنفيذ هجمات ضد الأمريكين. وطبقاً لأبيه فقد أسفرت هذه الهجمات عن مقتل ١٢ أمريكياً إضافة إلى المصابين. ومنذ ذلك الحين اختار هذا الشيخ منفا له فى السعودية.

هيكل العمل:

يتضمن هيكل العمل آليات عمل غير تقليدية تهدف إلى زيادة التأثير ضد قوات الاحتلال والقوات العراقية المتحالفة معها، ويتكون القسم السننى من التمرد من شبكة موزعة من الحركات المرتبطة وغير المرتبطة تتكون بدورها من خلايا منظمة بعناية. وبسبب افتقارها للهيكل التراتبى المعروف، فإن من الصعوبة هزيمتها أو القضاء عليها. وتمتلك الحركات الرئيسية هيكل قيادى يقوم بالتخطيط والتمويل والتسليح، وهذا يعنى أن القضاء على خلية واحدة لن يؤثر على التمرد ككل بالرغم من أنه قد يقلص حدة عملياته. وتتكون نواة القيادة من قادة عمليات عسكرية كبار من جيش صدام

حسين وأجهزة الأمن.

ويستخدم التمرد تقنيات بسيطة في أغلب الأحيان تسمى تكتيكات "حشد"، وهي الاستراتيجية التي أثبتت تأثيرها الفعال عن أي تكنولوجيا تستخدمها قوات التحالف أو القوات العراقية. وتعمل هذه التكتيكات البسيطة بالتركيز على الأهداف الضعيفة أو الناعمة، وتعتمد عمليات التمرد على التغطية الإعلامية والأحداث المتناثرة وتسريب المعلومات الحكومية إلى جانب الإنترنت، وخبرة المقاتلين الأجانب.

ويؤدي التركيز على المواطنين والأهداف العسكرية وعلى ردود الفعل الإعلامية إلى تقليص الحاجة إلى فتح مواجهة عسكرية مباشرة مع قوات التحالف.

وخلال عمليات التمرد ضد قوات الاحتلال أو القوات العراقية، يتجنب المتمردون المقاتلة قدر الإمكان، ويفضلون نصب الكمائن والهجوم بقذائف الآر. بي. جي وتنفيذ عمليات تفجير، واختطاف، واغتيال، وطرق أخرى من الصعب توقعها أو إحباطها. ويستغل المتمردون الدعم الشعبي الواسع خصوصاً في المنطقة السنية، هذا الدعم يسمح لهم بالانتشار بأمان والتخفى بين عامة السكان، مما يدفع قوات التحالف إلى استخدام وسائل قاسية في بعض الأحيان من أجل القبض على المتمردين. باختصار فإنه بسبب استخدام التمرد لوسائل غير تقليدية، من الصعب هزيمته بوسائل تقليدية.

الاستخدام والانتشار:

العناصر العلمانية المتمردة:

يبلغ عدد هذه العناصر نحو ٧٧ ألف عنصر منهم ١٦٠ ألفاً (نحو ٧٨٪) أعضاء سابقين في الجيش العراقي وحزب البعث والفدائيين. وتنحدر هذه الأغلبية الساحقة من الجيش السابق الذي يضم قادة وجنود الحرس الجمهوري والقوات المسلحة وأجهزة الأمن والاستخبارات. ويمتلك هؤلاء وسائل القيادة والسيطرة في سوريا فيما تقع القواعد الاستراتيجية في المناطق الحضرية السنية، واليوم من الصعب التمييز بين الضباط والفدائيين فهم أعضاء في جبهة واحدة.

ويشمل القسم الآخر من التمرد العلماني مسئولين سابقين في حزب البعث بالرغم من أن عددهم أصغر قليلاً ويفتقر إلى البنية التحتية من هيئة الضباط. ومؤخراً تقلصت قوتهم على خلفية الانقسامات الداخلية وقلة التمويل الذي تحول إلى هيئة الضباط. ويستاء البعثيون من خسارة مواقعهم في العراق الجديد، إلى جانب افتقارهم للظروف المعيشية المريحة وسيطرة الشيعة على البلاد، وهي كلها عوامل دفعتهم

إلى حمل السلاح.

العناصر الدينية المتمردة:

ثمة قسم أصغر يضم عناصر دينية معروفة بـ"المجاهدين"، ورغم افتقارهم للمصادر المالية، إلا أنهم مسئولون عن الجزء الأكبر من الهجمات العنيفة والمفاجئة في العراق.

وطبقاً لتقديرات الاستخبارات يبلغ عدد هؤلاء ١٧ ألف عنصر منهم ٥٢٤٠ عنصراً أجنبياً. وتتضمن هذه المجموعة حركة السلفيين وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وجبهة الأنصار، كل هذه التنظيمات تستهدف القوات الأمريكية والشيعة التي تحالفت تحت قيادة شاب أردني يسمى أبو مصعب الزرقاوي، ومن بين المنافسين للزرقاوي، شخص سعودي الجنسية.

وقد نفذت هذه المجموعات عمليات تفجيرية وحوادث اختطاف واغتيال، كما أن تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين مسئول عن اغتيال آية الله محمد باقر الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في الهجوم الانتحاري الذي أسفر عن مقتل ١٢ عراقياً وجرح ٦٦ آخرين. ورغم تقلص حدة عمليات الأنصار المسلمين، إلا أن المجموعة مازالت مدعومة مالياً ولوجستياً لتجنيد وإرسال المجاهدين إلى العراق. وفي بداية عام ٢٠٠٦، شكل الجزائريون والأفارقة الشماليون (مغاربة وتونسيون وليبيون) ٣٠٪ من المقاتلين الأجانب في العراق، أي جزء كبير من بقايا الحرب الأهلية الجزائرية. وينحدر العديد من هذه العناصر من المجموعة الإسلامية المسلحة والمجموعة السلفية، وبعد نهاية الحرب شارك هؤلاء في حروب يوغوسلافيا السابقة والشيخان وأفغانستان. ومع الاحتلال الأمريكي للعراق انضم هؤلاء إلى التمرد. وقد شقت عناصر أخرى من مصر والسودان واليمن والعربية السعودية طريقها إلى العراق من أفغانستان بدون امتلاك أوراق رسمية، ويعتبر طريق إيران الأكثر شيوعاً.

النشاط المتزايد:

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، زاد التمرد في العراق ليس فقط من ناحية كم العمليات المنفذة، لكنه ازداد نمواً وتعقيداً، وقد اشتد أثناء الأحداث الفاصلة مثل نقل السلطة إلى العراقيين، وشهر رمضان، وانتخابات ٢٠٠٥، وقد بلغ عدد الهجمات يوم الانتخابات ٢٠٠ عملية، أي ضعف المتوسط اليومي للعمليات الذي بلغ ١٥٠ عملية خلال رمضان ٢٠٠٤، عموماً، ازداد معدل الأحداث تدريجياً لكنه تراوح بين ٨-٢٢ هجوماً يومياً في عام ٢٠٠٣ وازداد إلى ١٩-٧٧ يومياً في عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٦١-١٠٠ يوم في عام ٢٠٠٥. هذه الأرقام تشير بوضوح

إلى أنه على الرغم من جهود قوات التحالف والإجراءات المضادة، إلا أن التمرد يواصل عملياته بكثافة.

وطبقاً للإحصاءات العسكرية الأمريكية، فقد زاد عدد الهجمات على قوات التحالف، والقوات العراقية، والمدنيين العراقيين، إلى جانب عمليات التخريب بنسبة ٢٩ في عام ٢٠٠٥، وارتفع إجماع عدد العمليات من ٢٦٤٩٦ في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤١٣١ في عام ٢٠٠٥، وقد حققت هذه العمليات نسبة نجاح بمتوسط ثابت تقريباً بلغ ٢٤٪.

وقد هدفت معظم العمليات إلى إشعال حرب طائفية وتقويض العملية السياسية العراقية، ويبدو المتمردون على درجة عالية من المرونة للتعلم من أخطائهم، وهو ما يتضح من زيادة عدد العمليات الناجحة ضد الأهداف الاقتصادية والسياسية المهمة مثل الهجمات على القوات العراقية والمستولين العراقيين، حيث قتل أكثر من ٢٧٠٠ مسئول وعضو في القوات العراقية في عام ٢٠٠٥، هذا إلى جانب الاغتيالات والاختطافات والابتزاز والطرود في السنوات السابقة.

وقد استمر عدد العمليات الانتحارية التي قتلت وجرحت أعداد كبيرة من العراقيين في الزيادة، فقد زادت نسبة تفجير السيارات من ٤٠٢ انفجار في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٧٣ انفجار في عام ٢٠٠٥، إضافة إلى حوادث سيارات مفخخة ارتفعت من ١٢٣ حادثاً إلى ٤١١ حادثاً، وزاد عدد الهجمات الانتحارية من ٧٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٧٪ في عام ٢٠٠٥.

المساعدة الإيرانية للتمرد السنّي:

تشير المصادر الاستخباراتية إلى أنه تم تخصيص وحدة من قوات القدس الإيرانية لتقديم الدعم اللوجيستي للفدائيين السنّة. وبالرغم من أنها أصغر كثيراً من باقي منظمات قوات القدس، إلا أنها مازالت تقدم دعماً مادياً لوجيستيّاً مهماً وعبوراً آمناً للفدائيين عبر الحدود الإيرانية. وقد حددت المصادر الاستخباراتية أماكن عدة تسهل نقل الأسلحة والأموال والمجاهدين من إيران إلى العراق. على أية حال، لا تشارك وحدة القدس مباشرة في العمليات الفدائية السنّة، كما أن هناك اتفاق خفي بأن هذه المساعدات توجه إلى العمليات التي تحدث ضد القوات الأمريكية وليس الميليشيات الشيعية مثل منظمة بدر، وبهذه الطريق تقدم قوات القدس المساعدات إلى السنّة لخلق حالة من الفوضى داخل العراق.

وتساعد هذه الوحدة الشبكات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وقد كشفت المعلومات التي أقاد بها الفدائيون الذين تم اعتقالهم أن دخولهم إلى

العراق تم عن طريق منظمة بدر التي تزودهم بمنازل آمنة، ويوجد في إيران حالياً أعضاء كبار من تنظيم القاعدة الفار من أفغانستان بعد سقوط طالبان مثل نجل أسامة بن لادن والقائد المصري سيف العدل. وقد كانت منظمة بدر مسئولة أيضاً عن تنسيق الهجمات في السعودية العربية. على سبيل المثال، ترجع المصادر الاستخباراتية وجود علاقة لمنظمة بدر بتفجير الخبر عام ١٩٩٥.

كما يجد أعضاء حزب الله الشيعي السعودي الفارين ملجأ في إيران حتى اليوم، ويقود هذه الوحدة جنرال متهم في تفجير الخبر.

ومؤخراً، أصدر مجاهدون في البيوت الآمنة تحت حماية قوات القدس تعليمات مباشرة إلى زعماء القاعدة السعوديين الكبار لبدء الهجمات الإرهابية داخل المملكة (منذ ذلك الحين قتل عدد من الأفراد فيما تم أسر عدد آخر).

وقد بدأت هذه الهجمات بقصف الرياض في مايو ٢٠٠٣، وقد اعترف قائد تنظيم القاعدة بالسعودية الذي استسلم أنه كان يتدخل من منظمة بدر في تنظيم القاعدة. كما أن الأوامر التي صدرت قبل الهجوم الأول على الرياض عام ٢٠٠٢، صدرت من طهران واستخدمت فيها هواتف نقالة سويسرية، لأن المخابرات الإيرانية اكتشفت أنها الوحيدة التي تعرض بطاقات مقدمة بقدرات عالية في الوقت نفسه.

ومازالت قوات القدس تسهل نقل الفدائيين السنّة من أفغانستان للانضمام إلى التمرد في العراق، وينحدرون أساساً من السودان، واليمن، ومصر، والسعودية، وأفريقيا الشمالية مع بعض الباكستانيين والأفغان. وطبقاً لتقديرات المخابرات فإن ما لا يقل عن ٥٠٠ فدائي من تنظيم القاعدة مازالوا موجودين داخل إيران استعداداً لدخول العراق.

علاوة على ذلك، كونت منظمة بدر شبكة عمليات أخرى في العراق تحت قيادة جنرال سابق في جيش صدام يدعى أبو مصطفى الشيباني، وتهدف هذه الشبكة إلى مهاجمة قوات التحالف، وقد كانت مجموعة الشيباني مسئولة عن تفجير الطرقات التي تسير فيها قوات التحالف، وهي نسخة متطورة من حزب الله الإيراني. ويبلغ عدد عناصر مجموعة الشيباني الآن أكثر من ٥٠٠ عضو، منقسمة إلى أكثر من ١٧ وحدة لصناعة القنابل وفرق الموت.

خلاصة القول، من الواضح أن السياسة الإيرانية في العراق مصممة على دعم كل ما يعارض الاحتلال الأمريكي للعراق طبقاً لمقولة "عدو عدوي صديقي"، وهو ما يبدو جلياً في استراتيجية إيران لخلق حالة من

الفوضى المسيطر عليها لتقويض الولايات المتحدة في العراق وزيادة تأثيرها في العراق. ويعتبر دعم إيران للسنة ثانوياً بالمقارنة بالشيعة الذين يحظون بالأولوية في الدعم الإيراني طويل المدى.

دور سوريا:

تعتبر الحدود العراقية السورية التي تمتد مسافة ٤٥٠ ميل بمثابة ملجأ للتمرد منذ استطاعت قواته أن تستخدمها منطلقاً لتنفيذ هجماتها داخل العراق.

وتقع أغلب نقاط العبور في المناطق العشائرية البعيدة. وقد اتهمت الولايات المتحدة سوريا بالإخفاق في منع تسلل الفدائيين عبر الحدود السورية-العراقية للانضمام إلى التمرد في العراق حيث رد الرئيس بشار الأسد على الولايات المتحدة بقوله: "لقد اتخذت سوريا كافة الإجراءات للسيطرة على حدودها مع العراق لكنك لو نظرت إلى الجانب الآخر (الحدود مع العراق) سوف تلاحظ أنه ليس هناك إجراء أمريكي أو عراقي في هذا الصدد".

ولقد أكدت الاستخبارات عدم وجود دليل على دعم الحكومة السورية للتمرد في العراق، حيث تأتي معظم المساعدات المباشرة وغير المباشرة من قبل قبائل على الحدود أو نتيجة لعلاقات شخصية مباشرة.

ويوجد حضور عشائري مكثف على الحدود، يصعب مراقبته، ويحظى العديد من الفدائيين بقواعد آمنة على الجانب السوري في المناطق العشائرية، بشكل لا يمكن كشفه بسهولة.

وقد تمثلت إحدى نتائج احتلال العراق في ازدهار بعض الصناعات السورية التي تطورت لتلبية حاجات العراق. لكن إلى جانب ذلك أصبحت هذه الصناعات مصدراً مالياً للتمرد العراقي. وقد تعقد الموقف أكثر بسبب العلاقات العميقة بين البعثيين السوريين والبعثيين العراقيين. هذه الجماعات أبرمت عقود عمل مربحة لسنوات طويلة خصوصاً أثناء المقاطعة العراقية. علاوة على ذلك، وقبل الاحتلال الأمريكي كانت سوريا مصدراً رئيسياً لأموال البعثيين المحولة إلى الخارج، وما زال معظمها موجوداً هناك. هذه العلاقات طويلة المدى وبقياء أموال البعث تستخدم لمساعدة التمرد العراقي، ومن غير المحتمل القضاء عليها قريباً. وعملياً من الصعب جداً على الحكومة السورية مراقبة الحدود الطويلة والجبلية، لأن ذلك يتطلب استثمار هائل في الموارد المادية والبشرية بما لا تحتمله سوريا (أنفقت السعودية ١,٨ مليار دولار لحماية حدودها مع العراق).

هكذا وبينما تبذل الحكومة جهوداً من أجل اعتقال المتمردين الأجانب الذين يحاولون العبور إلى العراق،

يشق هؤلاء طريقهم إلى العراق من المناطق العشائرية السنية، التي لا تستطيع الحكومة العمل فيها بفعالية.

ويجب التأكيد بأن أنشطة التمرد داخل سوريا لم تكتشف رسمياً من جانب الحكومة، وبالأحرى هي نتيجة للظروف التي وجدت قبل فترة طويلة من تولي الرئيس بشار الأسد منصبه لذلك ورغم أن ثمة خطوات يمكن أن تتخذ لتحسين الموقف، إلا أن حل المشكلة في فترة قصيرة غير واقعي.

التوصيات:

على ضوء تردى الأوضاع في العراق وتزايد إمكانية إشعال حرب أهلية، من الأفضل للسعودية انتهاج سياسات ديناميكية متحركة. إن الظروف في العراق مزعجة وهناك القليل الذي يمكن أن يتخذ في هذه المرحلة المتأخرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التوصيات القادمة يمكن أن تعالج الموقف.

١ - تطوير استراتيجية شاملة لسيناريو أسوأ الاحتمالات

بالرغم من أن العراق لم يتورط إلى الآن في حرب أهلية كمرحلة متقدمة، إلا أن الظروف تتجه إلى هذا الاتجاه، وهو ما سوف يفرز تداعيات خطيرة على المنطقة، خصوصاً على الأمن السعودي، وهو ما يفرض على القيادة السعودية أن تستعد باستراتيجية شاملة ومتماسكة لمواجهة كل النتائج المحتملة للحرب الأهلية في العراق. هذه الاستراتيجية يجب أن تتضمن أبعاداً دينية واقتصادية وسياسية، وخطط محددة لمواجهة كل التحديات التي تحل بالعراق والتي يمكن أن تهدد أمن السعودية. ومن أجل زيادة التأثير، يجب أن تتبنى هذه الاستراتيجية كلا من الإجراءات العلنية والسرية

٢- إبلاغ الولايات المتحدة عن الحالة في العراق:

رغم عدم وجود تخمينات استخباراتية أمريكية للحالة في العراق، فإن بيانات المسئولين الأمريكيين تشير إلى أن إدارة بوش ليست لديها قبضة قوية على الموقف الديناميكي أو المعقد. وهو ما يبدو جلياً في ضوء حقيقة أنه بالرغم من اتجاه العراق إلى الحرب الأهلية، يدعى مسئولو الإدارة الأمريكية بأن الدولة تسير نحو التحسن. ومن أجل مواجهة ذلك الغموض، يجب على القيادة السعودية أن تبتكر طريقة أكثر فعالية لتوصيل تقديراتها للوضع في العراق إلى القيادة الأمريكية.

لقد بدأت الأخطاء الأمريكية في العراق بحل الجيش العراقي، ثم الفشل في إقامة علاقات مع الزعماء العشائريين وانتهت بأخطاء في التقدير الإجمالي للتمرد. لسوء الحظ فقد أدت حالات الفشل هذه إلى فرض ضغوط داخلية متزايدة على الإدارة الأمريكية

لإنهاء مهمتها. مثل هذا التوجه يمكن أن يعجل بنشوب حرب أهلية وتفكك فوري للعراق. وعلى ضوء ذلك، يجب على القيادة السعودية استخدام تأثيرها الكبير لدى واشنطن لضمان عدم انسحاب القوات الأمريكية من العراق قبل الأوان. وبالرغم من أن المملكة عارضت الاحتلال بشدة، إلا أنها الآن تدعم الجهود الأمريكية لإعادة الاستقرار في العراق.

وضمن هذا السياق، صرح الأمير سعود الفيصل قائلاً: "نحن يجب أن نعمل لخلق عراق مستقر وموحد يعيش في سلام مع نفسه وانسجام مع جيرانه، نحن ندعم العملية الانتخابية، ويجب أن نعمل سوياً لإنجاز ما يستحقه الشعب العراقي".

٢- التدخل المضاد من قبل إيران:

حتى الآن، أوفى الملك عبد الله بوعده للرئيس بوش بمنع التدخل المباشر في الشؤون العراقية. وقد وصل الأمر إلى درجة فتح حوار مع طهران ومعرفة المملكة بنشاطات طهران السرية. يجب على القيادة السعودية الإقرار بأن هذه الأنشطة غير مراقبة، وتدفع إلى اتخاذ إجراءات مشابهة. إن الحوار مع معظم المسؤولين الإيرانيين ليس كافياً، خصوصاً أن الذين يتحدثون نيابة عن إيران لا يمتلكون التأثير على تعديل أو تغيير السياسات الإيرانية. فليس هناك تأثير للرئيس أحمدى نجاد ووزير الخارجية منوشهر متقى طالما أن آية الله على خامنئي يتحكم بمقاليده الأمور الحقيقية في إيران. إن العلاقات السعودية التاريخية مع العراق قوية، خصوصاً وسط القبائل السنية المختلفة. على أية حال، يجب على استراتيجية المملكة أن توسع علاقاتها داخل المجتمع السني لتضم الشيعة والمجموعات العراقية والعلمانية التي لها مصالح مشتركة في تقييد النفوذ الإيراني في العراق. ومن خلال علاقاتها التاريخية، ومصادرها التمويلية، يمكن للسعودية أن تجني ثماراً من مثل هذه الاستراتيجية في الفترة القريبة المقبلة.

٤- فتح قنوات اتصال مع السيستاني:

من الأهمية بمكان بالنسبة للسعودية فتح قنوات اتصال مع آية الله العظمى على السيستاني من خلال توجيه الدعوة له لزيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. هذا التوجه يمكن أن يوجه رسالة إيجابية - سواء داخل المملكة أو في المنطقة بصفة عامة - بخصوص موقع السعودية بالقياس إلى المجتمع الشيعي. كما سيوضح أن المملكة تعترف بسلطة آية الله السيستاني وتحترم أولئك الذين يعتبرونه المرجع الشيعي الأعلى. إن آية الله السيستاني ليس الشخصية الدينية الوحيدة الشهيرة داخل الجالية الشيعية، إلا أن تأثيره في المناخ السياسي العراقي مهم جداً. إن زيارة

رسمية إلى السعودية سوف تطمئن الجالية الشيعية بأن السعودية تعترف بدورهم النافذ في تحقيق الاستقرار في العراق.

٥- إسقاط الديون العراقية:

يجب على السعودية أن تبدأ مفاوضات إسقاط الديون العراقية، ومن المعروف أن المملكة تعتبر الدائن الأكبر للعراق (أكثر من ٢٢ مليار دولار)، مثل هذه المبادرة يمكن أن تساعد على تخفيف الأعباء المالية على الحكومة العراقية. الأكثر من ذلك، أنها سوف توجه رسالة قوية مفادها أن المملكة لا تعمل لمصلحة طائفة معينة، وإنما لصالح العراق ككل.

٦- تعيين سفير في العراق وتنظيم زيارات متبادلة:

من الضروري على السعودية تدعيم علاقاتها الدبلوماسية مع العراق. لذا، وعندما تسمح الظروف الأمنية، يجب على القيادة السعودية تعيين سفير في بغداد. وفي حالة تحقيق الاستقرار، يجب أن تتخذ ترتيبات لقيام الملك عبد الله بزيارة بغداد، فهو الزعيم العربي الوحيد القادر على المجيء بالحكومة العراقية إلى الأسرة العربية، وسوف تكون لهذه الزيارة نتائج مهمة في كافة أنحاء المنطقة.

٧- تكوين لجنة لتأمين الحدود:

ثمة ضرورة لتكوين لجنة لمعالجة القضايا الحدودية من المملكة والعراق. وتتمثل إحدى أكثر المهام الحرجة التي تواجه عمل هذه اللجنة في إيجاد السبل لتدعيم حالة الاستقرار على الجانب العراقي من الحدود. وهو ما سوف يؤثر بالإيجاب على مصالح المملكة والعراق خصوصاً أنه سوف يؤدي إلى مواجهة عمليات التهريب وتسلل الإرهابيين. ورغم أن المملكة أنفقت حوالي ١,٨ مليار دولار لتأمين حدودها مع العراق، كما سبقت الإشارة، إلا أن ثمة حاجة لتقوية التعاون مع العراق لجعل هذه الاستثمارات أكثر فعالية.

٨- إعطاء توجيهات للقضاء على الإرهابيين:

يمكن أن تتعلم القيادة العراقية الجديدة كثيراً من خبرة المملكة في القضاء على الخلايا الإرهابية، خصوصاً المنتمين إلى تنظيم القاعدة. وقد قطعت السعودية شوطاً كبيراً في الحيلولة دون انضمام أعضاء جدد إلى الإرهابيين.

علاوة على ذلك، أجرت المملكة حملة نشطة ضد أولئك الذين دعموا النشاط الإرهابي أو المحرضين على العنف، مما أدى في النهاية إلى تقليص حدة العمليات الإرهابية داخل المملكة. إن تقديم هذه الخبرة إلى السلطات العراقية ذات الصلة يمكن أن تكون له نتائج مهمة في معركة العراق من أجل الاستقرار والأمن.

دراسة

المخططات والاستراتيجيات الأمريكية وأخطاء أخرى في العراق

American Strategic, Tactical, and Other Mistakes in Iraq: A Litany of Errors

Anthony Cordesman, Center for Strategic and International Studies, Washington DC, April 19, 2006

■ إعداد: آيات شاهر زيدان

بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق واسقاط نظام صدام حسين، بدأ المسؤولون الأمريكيون يطلقون تصريحات وردية عن الوضع الذي سيكون عليه العراق، وعن التداعيات الإقليمية الإيجابية التي سوف تنتج عن التحول الديمقراطي في العراق. لكن بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على احتلال العراق، لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق أهدافها التي احتلت من أجلها العراق، فقد فشلت في العثور عن أسلحة الدمار الشامل التي زعمت أن نظام صدام حسين يمتلكها وشنت الحرب بناء عليها، ولم تستطع تحقيق الاستقرار في العراق. والأهم من ذلك كله أنها لم تستطع تحويل العراق إلى نموذج ديمقراطي يمكن. حسب زعمها، أن تحتذى به الدول العربية والإسلامية. وهي كلها حقائق تثير السؤال الأهم: لماذا فشلت الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في العراق؟

الإجابة على هذا السؤال تكمن في التعرف على الأخطاء الاستراتيجية والتكتيكية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في إدارة عراق ما بعد صدام حسين. والتي أسهمت، إلى حد بعيد، في إفشال الطموحات الأمريكية في العراق. ومن هنا تتبع أهمية هذه الدراسة التي أعدها أنتوني كوردسمان الباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في واشنطن. والتي تناول فيها مجمل الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العراق. وتأثيراتها على التطورات السياسية التي يشهدها العراق منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. وحتى الآن. وفيما يلي نص الدراسة:

مقدمة:

بعد وقت الحرب من أنسب الأوقات التي تتطلب إبداء ملاحظات نقدية، ولكن ما حدث مؤخراً فيما يتعلق بتبادل الآراء بين الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد حول الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العراق والتي لم ترتكبها أيضاً، اتضح حقيقة هامة وهي أنه لا بد أن تعترف الولايات المتحدة بكل من هذه الأخطاء وتتعلم منها من أجل السيطرة على العراق بنجاح خلال الحرب الطويلة.

ولا يزال التقييم الكامل لما حدث من عمليات ومخططات أمريكية قبل وخلال وبعد الحرب الأمريكية على العراق غير واضح ولذلك أصبح من الأسهل علينا الآن أن نتهم المعطيات الأمريكية التي تقدم إلينا أكثر من أن نفهم ما يحدث بالفعل أو أن نحدد مدي مصداقية هذه المعطيات..

ملخص التحليل القادم لا يركز في المقام الأول علي مسئولية الخطأ، لكنه يظهر ويوضح سلسلة الأخطاء التي سوف تضطر الولايات المتحدة لأن تتعامل معها

بفعالية من أجل إنجاح خططها في المستقبل.

سلسلة من الفشل الذي توالي بعد سقوط صدام حسين

لقد كانت الحرب الأمريكية على العراق، إقليمية تقليدية تمت بأعلى كفاءة وبأقل التكاليف وبسرعة شديدة. وفي الوقت الذي تم فيه إعطاء تصديق كلي لأصحاب الأيدلوجيات المؤيدين الحقيقيين للحرب، لم يتم إعادة المزيد من الانتباه إلى المشاكل التي سوف تظهر بمجرد سقوط نظام صدام حسين.

وقد زعم كل من أعضاء مكتب وزير الدفاع ومكتب نائب الرئيس وبعض العاملين في مجلس الأمن القومي وكذلك معظم المناصب السياسية أن العراق سوف يشهد استقرارا ملحوظا عقب إسقاط الحاكم الديكتاتوري. وكل ما يطلبه هو أن يكون لديه ثروة كافية لتنفيذ خطط التنمية الخاصة به، وأن يتوافر قدر كبير من الأمن الداخلي لتسوية المشاكل الحقيقية مثل الصراعات العرقية والطائفية.

وعلي صعيد آخر ظهر نوع من عدم الواقعية مصحوبا بمبالغة شديدة من جانب العديد من المجموعات العرقية فيما يتعلق بتأييد الشعب العراقي للاحتلال، وشعوره بالطمأنينة التي يمكن أن تحل محل نظام صدام حسين، والتي بها يمكن تقليل نسبة الانقسامات العرقية والعنصرية وكذلك المشاكل الاقتصادية في العراق.

وقد تم اتخاذ معظم القرارات المعنية بهذا الشأن بناءً على هذه المزاعم والمبالغات، وقد تم تجاهل التوصيات التي خرجت بها بعض الدراسات التي أعدت بشأن سيناريوهات المستقبل العراقي، والتي حذرت من ظهور مشاكل وأزمات عديدة في وجه القوات الأمريكية، وتم فرض ضغوط شديدة على القوات الأمريكية من داخل مكتب وزير الدفاع من أجل تنفيذ خطة انتشار القوات بأكثر قدر ممكن من الدقة. وقد كان من المفترض أن تتقدم هذه القوات عبر تركيا من ناحية الشمال، وهو الأمر الذي لم تستحسنه تركيا على الإطلاق، وهو ما توافق مع البطء الذي بدت عليه عمليات نقل القوات إلى المنطقة، بسبب رغبة الولايات المتحدة في تجنب الظهور بمظهر المتهور أمام الأمم المتحدة، لكن ذلك في مجمله لم يعوق تنفيذ المخططات العسكرية الأمريكية بشأن العراق.

تهديد غير دقيق يقيم العرض الوهمي لأسباب الحرب

ارتكبت كل من أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية أخطاء عديدة فيما يتعلق بالمزاعم التي

ساقتها حول أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها نظام صدام حسين، لكن معظم هذه الأخطاء التي ارتكبتها كل منهما كانت نتيجة لتاريخ العراق المليء بالكاذيب والكتمان، ومع ذلك فإن تقديراتهم ما زالت أقل دقة من تقديرات فرق البحث التابعة لهيئة الأمم المتحدة. هذه الأخطاء جاءت مصحوبة بجهود دبلوماسية واسعة من أجل إضفاء الشرعية على الحرب.

كما ظهرت أخطاء أقل من السابقة فيما يتعلق بالمبالغة في أهمية العلاقات السطحية بين الاستخبارات العراقية مع الجماعات الإرهابية. ويبدو أن التركيز على ملف أسلحة الدمار الشامل والإرهاب لم يساعد الولايات المتحدة في تقدير حجم المشاكل التي ستواجهها عند احتلال العراق.

وقد بالغت التقديرات الدبلوماسية من حجم الدعم الدولي المحتمل للحملة العسكرية على العراق، وإمكانية الحصول على إجماع من جانب الأمم المتحدة. لكن في النهاية اصطدمت الجهود الأمريكية والبريطانية برفض دولي للحملة العسكرية على العراق، وقد قاد هذا الرفض الدولي كل من فرنسا وروسيا وألمانيا.

كما افتقدت خطط الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن الاعتماد الزائد على جماعات المعارضة الخارجية للقدر الكافي من المصداقية والفاعلية، فقد ثبت أن هذه الجماعات وهمية وأن الولايات المتحدة بالغت في تقدير مدي فاعليتهم، فيما وجدت بعض الجماعات الأخرى أكثر قوة وأهمية وهي جماعات شيعية متدينة أكثر انتشارا وعلي علاقة وطيدة بإيران وتمتلك بعض القوات المسلحة شبه النظامية.

وقد اتسعت دائرة الفشل في فهم وتحليل البناء السياسي والاقتصادي الداخلي للعراق، مثل هذه الإخفاقات التي تورط فيها خبراء الملاحظة والتحليل انعكست في الخطط التي وضعتها الإدارة الأمريكية للتعامل مع أوضاع ما بعد سقوط نظام صدام حسين، والتي ثبت عدم فعاليتها على ضوء المشكلات والأزمات التي ظهرت على الساحة، والتي فاجأت الإدارة الأمريكية وهو ما أدى إلى حدوث اضطراب في التعامل الأمريكي مع الأوضاع المستجدة في العراق.

إن عدم التمكن في تحديد طبيعة الوعي القومي العراقي بدقة وتحديد المستوى الحقيقي للاختلافات الثقافية والعرقية، وتقدير نسبة المشكلات العراقية هو ما أحدث هذا الفشل في التقدير الاستراتيجي والذي تضمن أيضا الفشل في تقدير الوضع

الديموجرافى والاقتصادى، وعدم القدرة على تطوير البنية التحتية، وعدم التقدير الصحيح لثروة العراق من البترول، وتأثير المشكلات الناتجة عن التعصب وكذلك التوزيع الجغرافى في المجتمع العراقي بالإضافة إلى مشكلات في التوظيف وحشد كبير من المشاكل الواقعية التي طالما تحدث في أي مجتمع والتي أصبحت بشكل سريع تكتل مشكلات تجاوز الحد الطبيعي.

وجاءت الخطط التفاؤلية لدعم العراق سياسيا واقتصاديا بنتائج غير هامة حتى الآن، خصوصا على ضوء المبالغة في التوقعات الأمريكية بقدرة القوات العراقية على حفظ الأمن والاستقرار في العراق، وفشل التنبؤات بإمكانية تقليص حدة النزاعات العرقية، وهو شيء في حد ذاته يدعو للدهشة ونتج عنه مشكلات مماثلة في لبنان والصومال والبلقان، فالولايات المتحدة لم تضع في اعتبارها ولم تخطط لمثل هذه الانقسامات بين العرب والأكراد وبعض الأقليات الأخرى ولم تخطط أيضا لإمكانية وجود صراعات بين جماعات دينية متضاربة مثل (السنة والشيعة).

وعلى خلفية تجاهل أهمية عمليات حفظ الأمن وإعمار الدولة قام واضعو السياسة وبعض قادة القوات المسلحة الأمريكية بالتعبير عن رغبتهم في حرب بلا مشكلات أو تعقيدات للأمن على المدى الطويل أو في المرحلة الحاسمة وبدون تعهد أو نفقات من أجل إعمار الدولة. لقد رأى معظم واضعي السياسة أن مثل هذه الجهود غير هامة وغير مرغوب فيها على الإطلاق، كما اعتقد بعض القادة الأمريكيين أن مثل هذه الجهود ما هي إلا حيلة لتأجيل وتجنب وجود القوات الأمريكية في العراق قدر الإمكان، وجاء عجز القوات المسلحة الأمريكية في توفير العمالة والمهارة الكافية واللازمة لحماية المناطق الحضرية العراقية ومنع أعمال سرقة ونهب المكاتب الحكومية الهائلة وسرقة القواعد العسكرية ومستودعات الذخيرة والأسلحة والمعدات الحربية كما حدث أثناء وبعد الحرب. وقد أدى عدم القدرة على تأمين مثل هذه المراكز الرئيسية الهامة والمناطق الحضرية إلى تبلور نوع من أعمال السلب والنهب نتج عنها تصعيد عمليات العنف.

وقبل أن يصبح الموقف واضح وآمن تم التخطيط لانسحاب القوات الأمريكية من العراق انسحابا مبكرا عن طريق تراجع مبدئي يبدأ بعد ثلاثة أشهر من انهيار حكومة صدام وهذا أفضل بكثير من التخطيط والتدريب والتجهيز لفترة مدعومة بعمليات لحفظ

الأمن.

ويكشف التقدير الأمريكي الخاطئ لإمكانية موافقة تركيا على توغل القوات الأمريكية ومرورها عبر أراضيها إلى العراق عن عدم القدرة الأمريكية على أداء أهم خواص خطة الحرب. كما أن فكرة انتشار القوات الأمريكية التي تنص عليها خطة الحرب الرئيسية لا يمكن أن تنفذ لأن تركيا لن تسمح بإقامة أو حتى بمرور كل من قوات المشاة والقوات الجوية الأمريكية، ولذلك فإن فكرة الشعب والانتشار المدعم يجب إلغاؤها من خطة الحرب، وفي واقع الأمر فإن الولايات المتحدة الأمريكية افتقدت إلى نوع من التواجد الذي يمكنها من احتلال شمال العراق المستقر ومثلث (السنة).

ومن ثم فإن الفشل في التنبؤ والإعداد للمستجدات العراقية بعد انهيار حكومة صدام قد أدى لاصطدام الأمريكيين بواقع أن معظم العراقيين اعترضوا على الغزو الأمريكي لأراضيهم واعتبروا أن أي وجود أو تجمع أمريكي ما هو إلا احتلال عدواني لدولتهم.

ولم تتمكن الولايات المتحدة من التنفيذ أو التخطيط لعمليات ذات أثر هام تستطيع بها أن تكسب (قلوب وعقول العراقيين) خلال وبعد الغزو، ولم يستطع الأمريكيون إقناع العراقيين أن التكتل الأمريكي في بلادهم لم يأتي كمحتل يريد أن يظل في العراق ويدمرها وإنما جاء لتحرير العراق وتقديم المساعدة والدعم اللازمين لإقامة حكومة مستقلة داخل العراق، ويبدو فشل الولايات المتحدة واضحا في عدم توقعهم وإدراكهم لما يمكن أن يحدث من مقاومة ضد عمليات استيطان القوات الأمريكية في العراق. إلى جانب فشلهم في التجاوب مع ما حدث في وقت الحرب من انهيار للجيش العراقي والأمن العراقي وكذلك قوات الأمن وتركيزهم السريع على تكوين قوات عراقية بديلة.

مثل هذا الفشل جاء كعبء من الممكن تجنبه من قبل الولايات المتحدة وقوات التحالف الأخرى مصحوبا بشعور العراقيين بأن العراق تم احتلاله بقوات احتلال معتدية. وبينما كانت ثمة جهود مبذولة من أجل تفهم المعدل الحقيقي للمشكلات الاقتصادية والتي ظهرت بشكل واضح في العراق خلال السنوات الأخيرة منذ الحرب العراقية - الإيرانية، إلا أنه كان هناك نقص في التخطيط الفعال من أجل إعادة البناء والدعم الاقتصادي للعراق، حيث زعمت الولايات المتحدة أن العراق كدولة غنية بالنفط تستطيع أن تنهض سريعا خاصة بعد التغير الرئيسي الذي حدث

به، وكان لديهم استيعاب بسيط جدا لمدي افتقاد البنية التحتية العراقية للقدرة على إشباع الحاجات العراقية الحالية والمشاكل التي ستظهر أمامها عند محاولة توفير الخدمات والتسهيلات اللازمة لإعادة بناء الدولة.

نقص أولى في برنامج الدعم الرئيسي لعمليات حفظ الاستقرار

قامت الولايات المتحدة قبل وأثناء الحرب بالتخطيط لمواجهة مجموعة من المشاكل الاقتصادية والتي لم يتم تنفيذ أي منهما علي الإطلاق، واحدة منهم كانت محاولة عامة للحيلولة دون تخريب حقول النفط العراقية، والثانية الحيلولة دون حدوث انهيار البرنامج الغذائي.

ولم تكن هناك خطة جادة في الإمداد وتقديم المساعدة للعراق بمجرد إسقاط صدام حسين وإبعاده عن الحكم، وكل ما تم تنفيذه هو الضغط علي المحاسب العام لكي يقدم طلب سريع من أجل المطالبة بما يزيد عن ١٨ بليون دولار ثمن الدعم، بالإضافة إلى الاموال الناتجة عن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء.

وقد تم التخطيط لاستمرار مكتب إعادة التشييد والبناء في العراق حيث أن مناصب الوزراء في الوظائف الحكومية ظلت كما هي، هذا المجلس قام بدوره في إطار روتيني، حيث لم يدعم المصادر البشرية والمالية ولم يتم عمل تنسيق منظم وفعال بين مكتب إعادة البناء والتشييد والإدارة الأمريكية خلال وبعد الحرب، ومن ثم أصبحت مهمته ذا منزلة وأهمية أقل.

والواقع أن التنبؤ أكثر صعوبة من الإدراك المؤخر للأحداث، وقد نما كثير من عوامل الفشل الذي حدث خلال هذه الفترة إن لم يكن معظمها إلى علم الرئيس الأمريكي ومجلس الأمن ووزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات. ولا أحد يستطيع أن يخمن ما سيحدث في المستقبل بشكل دقيق ولكن الجهات المعنية داخل وخارج الحكومة قد حذرت مما يمكن أن يحدث.

المشكلة الحقيقية لا تكمن في أن نظام القوات الداخلية لا يعمل على توفير ما يفيد إجراء تنبؤ دقيق ولكن المشكلة الحقيقية هي أن معظم صناعات القرارات العليا قد تجاهلوا ما قد شعروا به بالفعل واعتبروه مجرد إحساس سلبي، وجاء كل هذا كنتيجة لمزيج من اعتقاد حقيقي واقتناع أيديولوجي وموافقة بيروقراطية بداخلهم علي الرغم من أن الولايات المتحدة وحلفائها بالإضافة إلى العراق جميعهم لم يعطوا موافقة كلية إلا أنهم وضعوا خطط للعمل من

أجل حل تلك المشكلات عن طريق تأسيس جيش عراقي جديد وبناء سياسي كلي وشامل يمكن عن طريقه توحيد الدولة .

وجاءت النتيجة النهائية لتؤكد ما ارتكبت الولايات المتحدة من أخطاء استراتيجية، وأول هذه الأخطاء يتمثل في عرضها الأساسي للأسباب التي دفعتها لشن الحرب: ما ترتب عنه تهديد مبني علي فهم وتقدير أجهزة الاستخبارات للجهود العراقية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتي اتضح للولايات المتحدة بعد ذلك أنها ليست موجودة علي الإطلاق.

ومما يبدو أن الأمر مشكوك فيه وأن أجهزة الاستخبارات قد طلب منها أن تكذب وتصرح بما قد قيل، وتم حذف المعلومات غير المرغوب في إعلانها. ويبدو أن الولايات المتحدة كانت تخدع نفسها في المقام الأول قبل أن تخدع العالم ككل.

علي الصعيد الاستراتيجي ارتكبت إدارة بوش والقيادة العليا للقوات المسلحة الأمريكية العديد من الأخطاء الخطيرة، وزعمت أن الحرب على العراق سوف تكون سهلة، وظنت أن كل المشكلات تنحصر في عمليات حفظ الأمن وبناء الدولة، هذه الأخطاء السياسية والحربية الهائلة التي وقعت فيها الولايات المتحدة نتج عنها تهيئة مناخ من التمرد والمقاومة داخل العراق.

إن فشل الولايات المتحدة في التخطيط لعمليات حفظ استقرار هادفة وبناء الدولة من جديد كان هو السبب الرئيسي علي وجه الإطلاق الذي أدي إلى العصيان والتمرد العراقي وهو أهم خطأ من بين جميع الأخطاء التي حدثت.

العجز الأمريكي أثناء وجود هيئة الإمداد الأمريكية بالعراق

إن فشل الولايات المتحدة في الإعداد للحرب وتنفيذها والتي بها أبعدت صدام حسين عن السلطة ساعد في تهيئة المناخ لحدوث فشل آخر في العام المقبل، فقد ارتكبت الولايات المتحدة خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٣ إلى يونيو ٢٠٠٤ العديد من الأخطاء الإضافية منها .

- فشل الولايات المتحدة في توفير نوع وعدد من العناصر المدنية في الحكومة العراقية، وهي العناصر اللازمة لتشديد الدولة وعمليات حفظ الاستقرار.

- وقد دفع ذلك الأمر الولايات المتحدة إلى الرجوع إلى بعض الخبراء الذين يفتقدون الخبرة والمعرفة الكافية عن الأوضاع العراقية في مختلف المجالات، وفي مقابل ذلك فقد تم إجبارها علي التعامل مع الخبراء المحليين وهم أيضا ليسوا بالكفاءة المناسبة

ولا يصلحوا للاستعانة بهم، هذه المشكلات كانت في منتهى الخطورة خاصة بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية.

- وجاء حل الجيش العراقي غير مصحوب بأي مجهود من أجل استبداله بجيش جديد. ولم تتخذ أي خطوة نحو إعادة تكوين قوات شرطة عراقية حتى يونيو ٢٠٠٤ علي الرغم من الدمار الشامل الذي حدث مباشرة بعد الصراعات والشغب الذي نتج عن اجتثاث حزب البعث وتفرق الجيش وقوات الأمن.

- وبالتالي جاء ضعف في التقدير الحقيقي لطبيعة وحجم المقاومة العراقية التي تزايدت بانتظام وأصبحت أكثر خطورة .

- بدأت القيادات الأمريكية في العراق في إدراك أن هناك خطر قادم وتهديد عسكري يزداد ويتشكل مبدأيا من جماعات صغيرة من عناصر حزب البعث والمناصرين لنظام صدام حسين، ولكن هذا لم يحدث حتى نهاية ٢٠٠٢، حيث بدأت الولايات المتحدة في إدراك خطورة المقاومة العراقية وتصدت لها وقبل فصل الشتاء بدأت الولايات المتحدة في التخطيط لتقرير ما يمكن فعله من أجل إعادة بناء العراق عسكريا وأمنيا وكيف لها أن تتعامل مع التهديد المتزايد وقبل نهاية عام ٢٠٠٤ توفرت أعداد كبيرة من المرشدين وأجهزة الأمن وتسهيلات حاسمة إلى جانب الموارد المالية.

- وبعد سقوط نظام صدام حسين تم استبدال مكتب إعادة البناء والدعم بهيئة الدعم الأمريكي والتي قامت بمجهود بديهي سريع تجاه عملية إعادة بناء الدولة واستعادة الاستقرار عن طريق إمداد مثل هذه العملية بالدعم العسكري من الجنود والدعم المالي والوقت الكافي من أجل التخطيط ومن ثم بدأ تنفيذ الرسالة المنشودة والتي يتضح من سطورها محاولة فرض المبادئ الأمريكية علي العراق.

- وجاء وضع مقر هيئة الدعم الأمريكي والقيادات الأمريكية في أماكن متباعدة مفيدا في خلق مناطق محصنة علي نطاق واسع أبعدت الجهود الأمريكية عن العراقية وقامت بتنسيق محدود مع اعتمادات الدول الحليفة الأخرى.

- ولم تقم الولايات المتحدة بتطوير التنسيق بين مجهودها الحربي والمدني وتركزت النظام يتطور مع حدوث اختلافات واضحة ورئيسية بين الشعب والسلطة.

- فشلت الولايات المتحدة في تقدير حجم الكفاءة الحقيقية اللازمة لعمليات حفظ الأمن وبناء الدولة وهو ما أدى إلى فشل مصحوب بنقص في المهارات

اللغوية والإقليمية والمهارة التدريبية لمعظم القوات العسكرية الأمريكية.

- تم اختيار طاقم من المجندين في هيئة الدعم الأمريكي لدورات عمل مفيدة علي أساس مستوى وعيهم السياسي والتخطيطي وليس وفقا لخبرتهم وكفاءتهم، كما تم اختيار المدنيين وفقا لمستوى وعيهم السياسي وليس وفقا لخبرتهم وكفاءتهم، وكان معظمهم في دورة عمل تتراوح مدتها من (٢ إلى ٦ شهور) وقد سمحت السياسات الاختيارية لمعظم من يريد الرحيل مبكرا بذلك.

الأخطاء الأمريكية منذ يونيو ٢٠٠٤ وحتى الآن

- التطهير الطائفي والإثني: لا خطوط محددة وواضحة تفصل بين الإثنيات في العراق. فما عرفت البلاد أبدا إحصاء جديا يوضح تقسيم العرب السنة والعرب الشيعة والأكراد وغيرهم من الطوائف والفصائل وأماكن سكنهم. غير أن الانتخابات الأخيرة أظهرت أن المدن والمحافظات الثماني عشرة تضم نسباً كبيرة من الأقليات، ما يستدعي موجة كبيرة من النزوح وتغيير السكن في حال تقسيم البلاد.

- فضلا عن ذلك، يُعتبر العراق من الدول التي تميّز بالتمدّن العالي النسبة، إذ يقطن ٤٠ في المئة من السكان تقريبا في مناطق بغداد والموصل. أما كركوك فهي برميل ديناميت على وشك الانفجار في أي وقت، في حين تشهد البصرة عملية "تطهير" على يد الإسلاميين الشيعة. لقد سبق وأظهرت مسألة البلقان صعوبة تقسيم المدن، والحال نفسه ينطبق على العراق حيث البنية التحتية المركزية والمنهارة والاقتصاد الفقير يجعلان من المستحيل فصل العنف عن الاقتصاد.

- الجيش وقوى الأمن: على رغم تماسك الجيش النظامي إلى حينه إلا أنه يتألف بمعظمه من الشيعة ويضم أعداداً كبيرة من الأكراد. والأمر ينطبق على القوات التابعة لوزارة الداخلية ذات الغالبية الشيعية، فيما تختلط قوات الشرطة مع الميليشيات وقوى الأمن المحلية المقسمة وفقا للانتماءات القبلية والطائفية والإثنية المحلية. ويترادف تقسيم البلاد أساساً مع تقسيم الجيش وقوى الأمن، ما يخلق قوى محلية تتشكل بحسب الانتماءات الطائفية والإثنية ويعظم نفوذ الميليشيات ويؤدي إجمالا إلى تزايد العنف.

- النفط والمال: تستمد حكومة العراق ما يزيد على ٩٠ في المئة من إيراداتها من تصدير النفط. وفيما يفتقر الغرب السني العربي إلى إيرادات نفطية حاليا، يسعى الأكراد إلى وضع يدهم على حقول النفط الشمالية، لكنهم لا يتمتعون بحق فعلي في هذه

المنطقة كما انهم يفتقرون الى الطريق الآمن لتصدير النفط عبره. أما الجنوب الشيعي فليس أفضل حالا إذ أن التقسيم يظهر هناك عبر كلام شيعة البصرة عن منطقتهم الخاصة المنفصلة عن مناطق شيعة آخرين. ما إن ينقسم أحد الشعوب فعلياً حتى تنقسم موارده الأساسية في شكل يعطل العمل في المناطق الجغرافية الخاسرة التي لا نفط فيها. ولا تقدر الحكومة المركزية أن تحكم أمة منقسمة وتتأمل مع ذلك بأنها ستسيطر على نفط البلاد وبنيتها التحتية ومنشآت التصدير فيها في آن. ولا تفتح هذه الاحتمالات المجال أمام "الخاسرين" سوى لتعظيم الصراع.

- الانتماءات الخارجية: دخلت المجموعات الإسلامية السنية السلفية الجديدة المتطرفة التي ترتبط بالقاعدة البلاد للهيمنة على المتمردين السنة. في حال تقسيم العراق، إما تسيطر هذه الجماعات على العرب السنة من العراقيين أو تضطر الدول العربية السنية، كمصر والأردن والسعودية، إلى فرض هيمنتها الخاصة على السنة، والتنافس ليس مستبعداً هنا. وستدخل إيران ميدان المنافسة لكسب الشيعة مستغلة فراغ السلطة في حال خرجت الولايات المتحدة. أما الأكراد، فلا صديق لهم: إذ ستهدهم تركيا وإيران وسورية وتعمل على تقسيمهم واستغلالهم.

- طورت الولايات المتحدة مجهوداتها في العراق بعد انتقال السلطة من قبضة التحالف إلى حكومة عراقية انتقالية في يونيو ٢٠٠٤، وفي الوقت ذاته استمرت الولايات المتحدة في ارتكاب سلسلة خطيرة من الأخطاء.

- فقد قامت سلطة التحالف بحرمان العراقيين من قيادة الدولة بعد سقوط نظام صدام، عندما سرحت الضباط البعثيين وطردتهم من مكاتبهم، وكانت النتيجة النهائية تسليم السلطة لبعض القوى المتحالفة مع إيران.

- الانتهاء المفاجئ لسلطة التحالف في يونيو ٢٠٠٤ خلف ورائه نوعاً من الفزع السياسي الجزئي خصوصاً أنه تم التركيز خلال هذه الفترة على عملية الاستفتاء على الدستور وانتخابات الجمعية الوطنية.

- تم التعامل مع الحكومات المحلية باهتمام أقل مع ترك إدارة حكومات المدن الرئيسية للقيادات العرقية التي يمكنها التحكم فيها والتي تمتلك في الوقت نفسه جيشاً وقوات شرطية تدعمها، وهو ما أدى إلى خلق معظم المشاكل في بغداد وساعد على السماح للشيعة في أن يكون لهم السلطة الفعلية في البصرة.

- تورطت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في عمليات عسكرية ضد المقاومة العراقية في غرب العراق ولكنها لا زالت قادرة على تقدير خطورة مثل هذه المقاومة السنية والحد الأقصى الذي ربما يدفع العراق نحو مثل هذه الانقسامات والحروب الأهلية، وما زالت تتعامل مع هؤلاء المقاومين السنة على أنهم مجموعات صغيرة مكونة من عناصر نشطة ذات قاعدة محدودة، وفي الوقت نفسه جاء إدراك الولايات المتحدة لخطورة تزايد الجماعات السلفية المتطرفة بطيئاً جداً، صاحبه عدم تقدير خطورة رد الفعل الشيعي وتكوين قوات ميليشيا شيعية وقوات خفية لتهاجم الأهداف السنية.

- أخذت الولايات المتحدة وقتاً مماًثلاً لكي تدرك أن عمليات حفظ الأمن تتطلب مساندة سريعة وفعالة وتواجد من قبل الحكومة العراقية وفاعلية جهاز الشرطة.

وفي منتصف ٢٠٠٤ اعترفت الولايات المتحدة أن تكوين قوات عراقية فعالة من أجل تدعيم حالة الأمن أصبح أمراً ضرورياً، ولكنه كان بطيئاً في توفير الاعتمادات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما لم تعترف بأن الوحدات العراقية تحتاج إلى فرق تدريب واسعة وقوية ووحدت مشاركة حتى تصبح أكثر فاعلية. وفي نهاية عام ٢٠٠٥ لازلت وحدات القوات العراقية النظامية. وقد واجهت وزارة الخارجية والهيئات المدنية الأخرى في الإدارة الأمريكية مشاكل خطيرة في عمليات التجنيد والاحتفاظ بالكوادر المناسبة، فلم يتم تطويع الكثير من ضباط الخدمة الأجنبية وكان يجب تحديد قيمة عقود التجنيد للمتطوعين. ولكن لم تجد الولايات المتحدة مدنيين مؤهلين بعدد كاف لدخول المجال العسكري ومشاركة القوات العسكرية الأمريكية والتي ببساطة لم تجد الكوادر الكافية من الخبراء العسكريين والمدنيين والشرطة العسكرية وخبراء المساحة وعلماء اللغة إلى آخره.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة أخطاء جسيمة وفادحة في العراق، وليس مستبعداً بالتالي أن ينقسم البلد على ذاته تلقائياً. إنما من المؤكد أن استراتيجية تقسيم العراق ستزيد الأوضاع سوءاً بدل تحسينها، وستفرض على الولايات المتحدة مشاكل جديدة وضخمة في منطقة تضم حوالى ٦٠ في المائة من احتياطي النفط العالمي و٢٧ في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي.

قراءة فى كتاب

صراع المؤسسة الدينية مع الإنجليز الشيخ محمد الخالصى العالم المجاهد نموذجا (١٨٩٠-١٩٦٣)

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

تمثل معالجة إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة المدخل الرئيسى للتعرف على الوضع السياسى والثقافى والاجتماعى لأية دولة. فالصدام والمواجهة أو التعاون والائتلاف كلها سمات تتحدد بناءً على طبيعة التفاعل بين المجتمع بما يمثله من قوى ونخب تتطلع إلى تحقيق رؤاها وطموحاتها. والدولة بما تمثله من رؤية رسمية تحاول تنفيذها من خلال سلطاتها ومواردها. فإذا كانت العلاقة بين المجتمع والدولة مشوهة، تتناقض الخيارات وتتحرّف المسارات، وتتشتت الجهود والطاقات. أما إذا كانت قوية، فالأمر مختلف. حيث يتم تفعيل دور النخب والقوى الموجودة في إنتاج الفكر والثقافة الكفيلة بإنجاز مفهوم المصالحة التاريخية، والمشاركة الإيجابية في كل التجارب التى تلتزم بشروط المصالحة السليمة. ولا تضخم متطلبات طرف على آخر.

وتعد إيران، بما لديها من حضارة وتاريخ وحرّك سياسى ملحوظ، نموذجا مميزاً لدراسة العلاقة بين المجتمع والدولة. وحدود التأثير فيما بينهما. فالمجتمع الإيرانى بما يموج به من تحولات متسارعة. يؤثر بشكل مباشر على المناخ السياسى للدولة. كما أن حالة التحول المستمر فى توازن القوى داخل النظام السياسى تفرز تداعيات مباشرة على مجمل العلاقة بين المجتمع والدولة. ولهذا نفرد فى مجلة 'مختارات إيرانية' باباً خاصاً لدراسة إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة.

الحسين محمد حسين

وبلاغته المعهودة أينما حل وحيثما اتجه، وكانت جموع الناس تسير وراءه وتتبعه كلما دعاها للقيام بمظاهرة أو مسيرة، وتقتنع بفكره وحكمته عندما يخاطبها ويوجه حديثه إليها. وكانت له مواقف عدة حارب فيها الفساد والبدع والخرافات التى انتشرت بين الناس. فكتب المقالات وآلف الكتب، والعجيب فى الأمر أنه رغم معاناته الشديدة من القبض عليه والنفى إلا أنه كان على إطلاع دائم وتعلم مستمر، ومن ينظر إلى مؤلفاته العديدة يدهش من هذا العدد الضخم من المؤلفات التى كتب بعضها أحياناً وهو فى السجن أو فى المنفى. حرص الخالصى على وحدة المسلمين وكتب إلى علمائهم يحثهم على نبذ الفرقة

لم يكن الشيخ محمد الخالصى عالماً من علماء الدين المشاهير فحسب، بل كان مناضلاً ومجاهداً لا تلين له قناة. وكان حريصاً على وحدة العالم الإسلامى، وقد عمل من أجل هذا الهدف، وقضى حياته بين العراق وإيران، فحارب الفساد أينما وجد دون النظر إلى كون هذا البلد وطنه أم غير ذلك، فقد كان ينظر إلى الدول الإسلامية كلها على أنها وطن للمسلمين مهما تكن لغاتهم وأجناسهم وأعراقهم. ومن هنا يتصدى للظلم والجور أينما وجد ولم يخش فى الحق لومة لائم.

كان الخالصى خطيباً مفوهاً يستطيع أسر قلوب المستمعين إليه وفكرهم، وكان مقنعاً بأسلوبه الشيق

والخلاف والنظر إلى الأمور بعين الحكمة، ورأى في اتفاق المسلمين قوة لا يستهان بها، وفي فرقتهم وتشرذمهم ضعفاً لا يؤدي إلا إلى استيلاء الأجنبي على بلادهم ونهب ثرواتهم. ورأى كذلك أن التعليم أمر هام لهذه الأمة وأنها لن تتقدم إلا بالأخذ بكل حديث وتطوير التعليم وتنشئة الشباب على حب الدين الإسلامي وتعلم العلوم المختلفة والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى التخلف، كما حث أيضاً على تعلم اللغات الأجنبية لأنها وسيلة من وسائل نقل أفكار الآخرين وثقافتهم عند الترجمة منها إلى اللغة العربية مما يثرى المسلمين ويجعلهم يتابعون ما يجري حولهم في هذا العالم.

ولد آية الله الشيخ محمد الخالصي ابن آية الله الشيخ محمد مهدي الخالصي ابن الشيخ محمد حسين الكاظمي عام ١٢٠٨ هـ = ١٨٩٠م في الكاظمية. والخالصي نسبة إلى مدينة الخالصي التي تقع بالقرب من العاصمة العراقية بغداد وهي جزء من محافظة ديالى، وهي مدينة قديمة جداً. أما الكاظمية فهي حي من أحياء بغداد وكانت تعرف قديماً بمقابر قريش ودفن فيها بعد ذلك الإمام موسى الكاظم الإمام السابع عند الشيعة الاثني عشرية والإمام محمد التقى، واشتهرت باسم الكاظمين أو مشهد الكاظمين.

وتعد أسرة الخالصي من الأسر الكبيرة الشهيرة في العراق ويعرف أفرادها هناك باسم "الخالصية"، وتشتهر هذه الأسرة بالفضل والعلم والجود والكرم والشجاعة والكفاح، وقد قدمت خدمات جليلة في محاربة الاستعمار وأعوانه.

أما والده آية الله الشيخ محمد مهدي الخالصي فقد ولد في عام ١٢٧٦ هـ (١٨٥٩) وتولى مرجعية الشيعة بعد رحيل ميرزا محمد تقى الشيرازي، وتوفي في ١٢ رمضان عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٤) وهو في سن الخامسة والستين بشكل مشكوك فيه، حيث أصيب بحالة إغماء في محراب مسجد كوه رشاد.

ويمكننا القول إن الخالصي كان من العلماء المصلحين، وكان زعيماً سياسياً بجانب كونه مجتهداً مجدداً، فقد ناضل ضد المستعمر البريطاني في العراق وشارك في الثورة الشعبية التي اندلعت في عام ١٩٢٠، كما حارب الظلم والاستبداد على عهد رضاخان (ولد في ١٨٧٨ وتوفي في ١٩٤٤) عندما كان قائداً للجيش ووزيراً للحرية في إيران أثناء إقامته في المنفى هناك، ولم يكتف بهذا، بل تصدى للشيوعيين في هذين البلدين، وسعى سعياً حثيثاً من أجل وحدة المسلمين والقضاء على البدع والخرافات، وكان يتطلع إلى عالم إسلامي موحد تحت راية الإسلام.

ومن أهم ما كتب عن آية الله الشيخ محمد الخالصي كتاب بعنوان "در محضر آيت الله شيخ محمد الخالصي"

كتبه بالفارسية على أكبر أعلمى، هو من مريدي الشيخ، ورغم صغر حجم هذا الكتاب إلا أنه يتضمن نبذة عن أعماله وفعالياته. وهناك أيضاً كتاب مهم وقيم ألفه بالعربية حجة الإسلام والمسلمين الشيخ هاشم الدباغ (ولد عام ١٩٢٤) وهو بعنوان "صفحات مشرقة من الجهاد الديني والسياسي لعلماء العراق، الإمام المجاهد محمد الخالصي"، ويعتبر الدباغ أحد تلامذة المرحوم خالصي، وقد أفاض في كتابه هذا عن أعمال ومؤلفات أستاذه.

شغل الخالصي بتحصيل العلم منذ نعومة أظفاره في الحوزة العلمية، وكان أبوه بطبيعة الحال هو أول أستاذ له، وهناك عدد آخر من العلماء شاركوا في التدريس له، ومنهم على سبيل المثال، الشيخ مهدي بن صالح الميراثي (ولد عام ١٨٧٠)، والشيخ صادق الخالصي عمه، والشيخ راضي الخالصي وهو من علماء الشيعة المناضلين في العراق (١٨٥٧ - ١٩٢٨)، والشيخ محمد تقى الشيرازي (١٨٤٠ - ١٩١٩) وغيرهم، ولم يكتف الخالصي بتحصيل العلوم الدينية فقد شغل أيضاً بتحصيل العلوم الأخرى كالرياضيات والطب والطب، ومما يثير الدهشة أنه أجاد خلال مدة دراسته اللغات الإنجليزية والفرنسية والتركية والفارسية، ووصلت درجة إجادته لهذه اللغات إلى أنه كان يترجم بعض الكتب من الإنجليزية إلى الفارسية ويتحدث بطلاقة ثلاث هي العربية والتركية والفارسية، وقد أهله ذلك إلى أن يصبح الكاتب الخاص لمحمد تقى الشيرازي وهو في ريعان شبابه.

أما عن كفاحه وجهاده ضد المستعمر البريطاني، فقد بدأ مع بداية الحرب العالمية الأولى

(١٩١٤ - ١٩١٨) وبعد أن سيطرت القوات البريطانية على ميناء الفاو في جنوب العراق الذي كان آنذاك جزءاً من الدولة العثمانية التي دخلت الحرب لصالح الألمان ضد الحلفاء، أصدر علماء الشيعة في العراق فتوى تحض على الجهاد ضد القوات البريطانية ومن هؤلاء الشيخ محمد مهدي الخالصي والشيخ محمد تقى الشيرازي.

وفي عصر يوم الثلاثاء الموافق ١٢ محرم ١٣٢٣ هـ (١٩١٤) وجه آية الله محمد مهدي الخالصي وابنه الشيخ محمد الخالصي وسيد مهدي الحيدري الدعوة إلى أهل الكاظمين للاجتماع في حرم الكاظمين، وبعد حشد الجماهير اتجه علماء المدينة مع المجاهدين من أفراد الشعب إلى ميدان القتال، وألفى الشيخ محمد خالصي، الذي كان داعية متمرساً، خطبة عصماء أثناء الطريق حث فيها الناس على الثبات على طريق الحق، وقد انضمت هذه المجموعة من المجاهدين إلى غيرهم من مجاهدي مدن العراق الأخرى، وقسموا أنفسهم إلى ثلاث مجموعات لمواجهة القوات البريطانية التي وصل عددها إلى أربعة آلاف مقاتل، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى في منطقة "القرنة" بقيادة سيد مهدي الحيدري وشيخ الشريعة الأصفهاني (١٨٤٩-١٩٢٠)، وسيد مصطفى الكاشاني (١٨٤٩-١٩١٧)، وسيد علي داماد. أما المجموعة الثانية في منطقة الحويزة فكانت بقيادة الشيخ محمد مهدي الخالصى وابنه الشيخ محمد الخالصى وسيد محمد اليزدي والشيخ جعفر الراضى والسيد كمال الحلى. وتولى قيادة المجموعة الثالثة في منطقة الشعبية سيد محمد سعيد حبوبي (١٨٤٩-١٩١٤) والشيخ باقر حيدر وسيد محسن الحكيم. ويصف محمد الخالصى كفاحه ونضاله في فترة شبابه بقوله: لقد أدركت منذ سنوات الصبا أن الخلاص يكون فقط بالإسلام وأن النجاة في الدنيا تكون بالدين الإسلامي، وأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، ولا خير إلا مع الدين، لذا فقط شاركت وأنا في سن الخامسة عشرة من عمري في حرب طرابلس والبلقان لنصرة الدولة العثمانية التي كانت بحسب تفكيرنا واعتقادنا دولة مسلمة.

وقد انسحب الخالصى بعد سقوط بغداد ١٩١٧/٣/١١ مع غيره من المجاهدين إلى جبهة الموصل وبقي هناك حتى نهاية الحرب.

وسرعان ما أدت هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى إلى تدهور أحوال الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم قامت بريطانيا وفرنسا بعد نهاية الحرب بتقسيم المناطق التي تسيطر عليها الدولة العثمانية فيما بينها، فدخلت لبنان تحت وصاية فرنسا التي أرسلت قواتها إلى هناك واحتلتها، وسيطرت بريطانيا أيضاً على العراق وفلسطين، وقد بررت الحكومة البريطانية تصرفاتها هذه بأنها تهدف من وراء ذلك إلى تحرير الشعب العراقي من نير الإمبراطورية العثمانية، وعينت السير برسي كاكس كحاكم عسكري لإدارة العراق، وفي عام ١٩٢٠ اندلعت ثورة عارمة في العراق بزعامة محمد تقى الشيرازي ضد المحتل الغاصب وساهم في هذه الثورة الشيخ محمد الخالصى الذي كان آنذاك كاتباً خاصاً لقائد هذه الثورة، وقد ألقى خطبة عصماء في ساحة مرقد العباس ضد البريطانيين بتشجيع من آية الله محمد تقى الشيرازي بهدف تحريض الشعب على المشاركة في قتال المحتل. وكان الخالصى من الأشخاص الذين طلب الحاكم العسكري خروجهم من العراق ووصل عددهم إلى سبعة عشر شخصاً وأعطاهم مهلة أربعة وعشرين ساعة فقط، غير أنهم لم يوافقوا على الخروج من العراق وألقت القوات البريطانية القبض على بعضهم، وأصدرت أمرها بنفى الخالصى خارج البلاد، ونفى والده كذلك إلى الحجاز ثم إيران.

انتقل الشيخ الخالصى إلى منفاه في كرمانشاه بإيران في الخامس من محرم عام ١٢٤٠ هـ (١٩٢١)، ثم إلى قم، حيث كان والده آية الله محمد مهدي الخالصى قد انتقل

إليها مع مجموعة من علماء النجف وهناك أصبح المتحدث باسم هؤلاء الآيات العظام. وبعد وفاة أبيه انتقل الخالصى إلى طهران وأقام هناك.

ولم يركن الخالصى إلى الهدوء والراحة في طهران، بل استمر في محاربة البريطانيين عن طريق عقد الاجتماعات كل أسبوع خارج المدينة وتعريف الناس بجرائمهم، كما أسس في عام ١٩٢٢ جمعية سياسية ودينية أطلق عليها اسم "جمعية مجتمعين مسجد سلطاني" (جمعية المجتمعين في المسجد السلطاني)، ونظم العديد من المظاهرات التي تتدد بالسياسة البريطانية، كان من نتيجتها تقديم مذكرة احتجاج من قبل تجار طهران إلى بعض السفارات الأجنبية هناك، ولم تكن هذه المظاهرات تتدد بالبريطانيين فقط وإنما كانت تعارض أيضاً حكم رضا شاه وتصرفاته في تلك الآونة، خاصة وأن الأخير كان يخطط لإعلان النظام الجمهوري في إيران، وقد عارض الخالصى هذه الفكرة وقاد مظاهرة ضخمة توجهت إلى مجلس النواب للتعبير عن رفضها لتغيير النظام، وعلى إثر ذلك فشل مشروع إعلان النظام الجمهوري في إيران.

والمعروف أن فكرة تحويل إيران من ملكية إلى جمهورية لم تلق قبولا حسناً من كافة طبقات الشعب الإيراني، خاصة طبقة علماء الدين التي كانت تتدد بما أقدمت عليه تركيا الكمالية من تحويل النظام الملكي والخلافة الإسلامية إلى جمهورية واستبدال القوانين الشرعية الإسلامية بقوانين مدنية مترجمة عن القانون الفرنسي، لذلك قام صراع فكري مرير بين مؤيدي الجمهورية في إيران ومعارضيهما الذين تزعمهم "سيد حسن مدرسي" أحد أعضاء مجلس النواب الإيراني الذي تمكن من إقناع جميع الأطراف والشخصيات السياسية بإنهاء حكم القاجاريين الذي دام ما يقرب من مائة وأربعين سنة على أن يتولى رضا خان الحكم في إيران هو وأبنائه من الذكور. واستطاع رضا خان في الحادي والثلاثين من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يجعل مجلس النواب الإيراني يستصدر قراراً من مادة واحدة حصلت على أغلبية تامة نصت على إعلان إنهاء حكم الأسرة القاجارية وتسليم الحكم بصفة مؤقتة إلى شخص رضا خان بهلوي قائد الجيش. ولم تمض ستة أيام على تشكيل الوزارة الجديدة حتى اتفق المجلس التأسيسي على إلغاء الحكم القاجاري وتصيب رضا خان ملكاً على إيران باسم رضا شاه بهلوي شاهنشاه إيران وأبنائه من الذكور، واحتفل بتنصيبه في ٢٥ أبريل ١٩٢٦.

ولم يقتصر نشاط الخالصى على الأمور السياسية فحسب، بل إنه شارك في لجنة إصلاح القوانين ولكنه تركها عندما رأى إصراراً من بعض الأعضاء على السماح

للفتيات بالزواج في سن التاسعة. كان رضا شاه بهلوي يخشى دائماً من انتشار أفكار الخالصي بين أفراد الشعب الإيراني عن طريق الصحف التي يكتب فيها أو الكتب التي يؤلفها، ولذلك تصدى له المسؤولون الإيرانيون في وزارة المعارف عندما أراد طبع كتابين له هما: (نظام العائلة الإسلامية) و(العروبة في دار البوار) وصادرت الكتابين بعد طبعهما.

وقد انتقد الخالصي نظام تربية النشء في إيران أثناء إقامته هناك، حيث كان يشرف على تربية الأطفال ورعايتهم في كثير من دور الحضانة نساء أوروبيات، ورأى أن تربية الأطفال بهذه الطريقة وعلى يد الأجانب سوف تبعدهم عن الدين الإسلامي وتغرس فيهم مبادئ وعادات غريبة عن الإسلام.

وكان من نتيجة كل هذه الأنشطة والفعاليات التي قام بها الخالصي في إيران أن هاجمته بعض الصحف الموالية للحكومة نظراً لمعارضته الشديدة للبريطانيين من ناحية، ولرضا خان من ناحية أخرى، غير أن الخالصي قد اهتم في مقابل ذلك بنشر الصحف والكتابة فيها للرد على المعارضين لفكره، وآمن بأن من لا يملك صحيفة لا يستطيع مواصلة كفاحه وجهاده بصورة كاملة، ومن هنا أصدر الشيخ عدة صحف ومجلات وتولى مسئوليتها، كما تعاون مع بعض الصحف الأخرى ونشر فيها بعض المقالات، ومن ذلك صحيفة "اتحاد إسلام" (اتحاد العالم الإعلامي) التي كان يعدها مع أبيه وصدرت في عام ١٩٢٣، كما كان الخالصي هو المدير المسئول عن مجلة "نور" التي صدر عددها الأول في عام ١٩٤٥، وكانت تضم موضوعات ثقافية واجتماعية، واستمر إصدارها لمدة عام. وقد ألغت وزارة الأوقاف آنذاك امتيازها في عام ١٩٤٦ نظراً لما تضمنه من موضوعات ومقالات مناهضة للنظام الحاكم.

وهناك أيضاً صحيفة "وظيفية" التي صدرت بدلاً من مجلة "نور" واستمرت لمدة ثلاثة أشهر فقط، وكتب الخالصي سلسلة من المقالات في مجلة "آيين إسلام" (الشريعة الإسلامية) تحت عنوان "كشف الأستار" ينتقد فيها كتاب "أسرار هزار ساله" (أسرار الألف سنة) الذي ألفه على أكبر حكيم.

صمم رضا خان على إبعاد الشيخ محمد الخالصي عن طهران، فصدرت الأوامر بالقبض عليه في نفس الليلة التي قتل فيها القنصل الأمريكي في إيران في ١٨ ذي الحجة عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٢) واتهم بتحريض الشعب على قتله، وقد تم نفيه إلى "خواف"، وبينما كان الخالصي في منفاه أعلن رضا خان نفسه ملكاً على إيران وتم تنويجه. وانتقل الخالصي بعد ذلك إلى مشهد وقام بزيارة ضريح الإمام الرضا ثم عاد إلى طهران من جديد، ولم يتوقف

عن محاربة النظام الحاكم ولذلك قبض عليه مرة أخرى في عام ١٩٢٧ وزج به في السجن، ثم نفى إلى "تويسركان"، وهناك عاود نشاطه، حيث استعاد أوقاف هذه المديرية وسعى سعيًا حثيثاً آنذاك لعقد مؤتمر العالم الإسلامي. وفي لقاء مع بعض الشخصيات الإيرانية سأله أحدهم عن جنسيته وهل هو عراقي أم إيراني فقال: إن جنسيتي هي الإسلام وأريد أن تقوم حكومة إسلامية عظيمة وأن تزول الخلافات الطائفية والمذهبية من المجتمع الإسلامي. والمعروف أن الخالصي لن يكن يفصل بين الدين والسياسة، ولكنه كان يقول بأن الدخول في معترك السياسة لابد أن يكون عن وعي ومعرفة.

قامت الحكومة بعد ذلك ونتيجة نشاطه في تويسركان بنفيه إلى "نهاوند"، خاصة أنها لاحظت تنامي تأثيره وتزايدته على فئات الشعب المختلفة، حيث قضى هناك مدة ثلاثة عشر شهراً. وبعد أن قضى في نهاوند ما يقرب من عامين انتقل إلى الكاظمين مسقط رأسه دون أن يهادن الحكومة الإيرانية وكان ذلك في ١٦/٤/١٩٣٢، ولم يكد يمض على رحيله سوى يوم واحد إلا وتم القبض عليه من جديد ونفيه إلى قصر شيرين بأمر من ملك العراق، وهناك سجن لمدة عشرين يوماً، نقل بعدها إلى كرمانشاه بإيران وسجن هناك أيضاً لمدة عشرين يوماً، ومنها إلى نهاوند ثم إلى تويسركان مرة ثانية، وهناك بقى لمدة عشرة أعوام تحت رقابة الشرطة والأمن. وقد صادف وجوده في هذه السنوات في تويسركان هجوم الحلفاء على إيران الذين أرادوا مد خطوط السكك الحديدية التي تساعدهم على نقل قواتهم وعتادهم إلى شمال إيران، غير أن الخالصي وجه الدعوة إلى العمال وكل الأهالي لأداء صلاة الجمعة في مدينة "كبد" وخطب في الناس خطبة حث فيها العمال على عدم المشاركة في مد هذه الخطوط، وقال إن التعاون مع البريطانيين في هذا الصدد حرام، وقد أثرت خطبته هذه في الرأي العام كثيراً وامتنع العمال بالفعل عن العمل في شركة الخطوط الحديدية، ومن ثم تم نفي الخالصي إلى "ملير" ومنها إلى "كاشان" في عام ١٩٤٢، وهناك في كاشان أقام هو وزوجته وأولاده وشرع يقيم صلاة الجمعة في مسجد "كذرولاي" ويلقي الخطب على أهلها ويعظ الناس ويرشدهم، مما ترك أثراً طيباً في نفوس أهل كاشان ونمو الوعي السياسي عندهم.

وعند الحديث عن أهم أعمال الخالصي في مدينة كاشان نجد أن تأسيس الحوزة العلمية هناك كان عملاً مفيداً لهذه المنطقة، فقد استعاد المدرسة العلمية السلطانية التي كانت خاضعة للحكومة آنذاك بعد جهود جبارة وسعى دعوب، وأسس فيها الحوزة العلمية، وقام هناك بتعليم الطلاب وتشبثهم فتخرج على يديه عدد كبير من العلماء منهم آية الله حسين راستي الكاشاني وآية الله

محمد إمامي الكاشاني وآية الله حليمي وغيرهم.

كما تصدى الخالصى لمشروع رضا خان الذي كان يقضى بمنع الملابس الدينية والحجاب. كما استعاد مسجد آقابزري في كاشان بعد أن كانت الحكومة قد حولته إلى مدرسة للبنات. وفي كاشان أيضاً حذر الخالصى الناس في كل مكان وبكل شجاعة من الاقتراب من البهائيين، حيث كانوا يسعون إلى جذب الشباب إلى فكرهم وعقيدتهم. وقد طلب أحد دعائهم مقابلة الخالصى ومناظرته علناً، وكانت النتيجة أن تغلب عليه الخالصى بقوة بيانه وسلامة منطقته، وهاجم البهائية وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك وعن طريق الاستشهاد بالقرآن الكريم والأحاديث الشريفة بطلان هذه العقيدة وأنها ليست الدين الخاتم كما يزعمون وأن بهاء الدين ليس نبياً وإنما بل هو نصاب محتال.

ومن أعماله أيضاً في كاشان إقامة شعائر صلاة الجمعة هناك، وقد كان حريصاً على هذا في كل مكان يُنفى إليه.

وعندما طالت مدة إقامة الشيخ في كاشان كتب رسالة إلى رئيس الوزراء الإيراني قوام السلطنة ضمنها قضايا مهمة حول الأوضاع في إيران وأحوال المسلمين والعالم وعنه هو شخصياً، وطلب فيها إنهاء نفيه وإطلاق سراحه، وبعد محاولات من المحيطين به أصدر محمد رضا شاه الذي خلف والده في الحكم أمراً بإعادة الخالصى إلى طهران، فعاد إليها بعد ثمانية عشر عاماً وذلك في يوم السبت ١٢ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٤ هـ (١٩٤٤)، وهناك في طهران، حيث زاول نشاطه من جديد أخذت الصحف التابعة للبريطانيين والبلاط والبهائيين وغيرهم يهاجمون الشيخ، إلا أن الشعب قد رحب به أشد الترحيب وأرسلوا برقية إلى البرلمان ورئيس الوزراء ووزير الداخلية وبعض الصحف يهنئون فيها بعودة ذلك العالم الشهير والمناضل الكبير إلى طهران بعد أن قضى ثمانية عشر عاماً في المنفى.

ولم يركن الشيخ إلى الراحة والهدوء بعد هذه الفترة الطويلة في المنفى وما عاناه، بل استمر في كفاحه ضد الحكومة البهلوية فأسس في هذا الصدد "جمعية مظلومي عصر ديكتاتورية رضا خان"، وقد نص بيان إنشائها على أن الهدف منها هو الانتقام من الجرائم التي ارتكبها رضا خان وعملاؤه في ذلك الوقت. وكان تأسيس هذه الجمعية في عام ١٩٤٤ متزامناً مع تولي محمد رضا شاه بهلوى الحكم في إيران، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى جسارة وشجاعة هذا العالم المجاهد.

هاجم الشيخ الخالصى محمد رضا شاه (ولد في أكتوبر ١٩١٩ وتوفي في يوليو ١٩٨٠) وحاشيته وعاب عليه أنه لا يؤدي صلاة الجمعة والجماعة مع أفراد الشعب

وذكره بأن أخا زوجته في مصر يؤدي هذه العبادة، كما هاجم مجلس النواب آنذاك وحاسب أعضائه على إسرافهم وتبذيرهم في أموال الدولة بينما هم لا يقدمون شيئاً مفيداً ونافعاً للوطن. وفي إحدى خطبه التي ألقاها في يوم الجمعة قال: إننى لا أخشى أحداً إلا الله، وأريد الخير للجميع وهدفى هو إبعاد الشر عن الجميع. وبدأ يخضع من جديد للرقابة الأمنية، خاصة بعد أن عارض نقل جثمان رضا خان إلى إيران وكان قد دفن في القاهرة في مقابر الرفاعى المخصصة لأسرة محمد على الملكية بجوار الملك فؤاد لحين نقله إلى طهران.

ونجح في هذا الأمر، حيث لم يتم ذلك طوال إقامته في طهران ولكن الجثمان نقل بعد ذلك في ٢ مايو ١٩٥٠ بناءً على رغبة ابنه الشاهنشاه محمد رضا بهلوى إلى طهران ودفن بمدينة الرى الواقعة جنوبي طهران، حيث يوجد ضريح الشاه عبد العظيم. وما كان من الحكومة إلا أن نفتته إلى مدينة "يزد" في عام ١٩٤٦، وأقام هناك ثمانية عشر شهراً زاول فيها نشاطه المعروف سواء من ناحية إصلاح المدارس الدينية والمساجد أو إعادة أموال الوقف وصرفها فيما خصصت له أو محاربة الشيوعيين والبايعين والمجوس.

وقد أثار الخالصى بأفعاله هذه حفيظة المسؤولين في هذه المدينة فقرروا إبعاده عنها، خاصة بعد أن أقام صلاة عيد الأضحى هناك وخطب في الناس، واستغلوا فرصة قدوم ابنة رجل مجوسى في يزد إلى بيت الخالصى وإشهار إسلامها، عندئذ جاءت الشرطة وأخذت الفتاة بالقوة وسلموها إلى أسرتها، وقبض على الخالصى في أثناء الليل وأخذته الشرطة هو وزوجته وأولاده ونقلته إلى طهران.

وهكذا نفى الشيخ محمد الخالصى في عام ١٩٤٨ للمرة الثالثة إلى طهران وزج به في سجن انفرادى.

عندما ضاق محمد رضا بهلوى ذرعاً بأفعال الخالصى ونشاطه اضطر إلى نفيه من جديد في عام ١٩٤٩ إلى موطنه الأصلي الكاظمين وذلك بعد نفيه الذي دام سبعة وعشرين عاماً. وبهذه المناسبة توجه المواطنون من المدن العراقية، وخاصة الكاظمين عند سماع خبر وصوله لاستقباله إلى مدينة خاتقن الحدودية ورافقوه في طريق العودة حتى الكاظمين. وبدأ الخالصى نشاطه من جديد هناك ولم يركن للهدوء والدعة؛ فأعاد تعمير حوزة أبيه العلمية وأخذ يزاول التدريس للطلاب، كما كان يقيم صلاة الجمعة في المسجد الصفوى الجامع الذي يقع في صحن الكاظمين الشريف.

وكان للخالصى برنامج يومى لا يتغير، إذ كان ينهض مبكراً لصلاة الفجر، ثم يشرب فتجاناً من الشاي ويستمتع إلى المذيع بعد ذلك ليطلع على أخبار العالم، ثم يتناول

إفطاره، ثم ينشغل بالكتابة والقراءة. وفي الفترة ما بين الصبح وحتى صلاة الظهر يقرأ جزءاً من القرآن ويطلع على الصحف، ويذهب للتدريس، وينشغل بالقراءة والكتابة بمكتبة المدرسة، وعند الغروب يتوجه إلى الجامع الصفوي ويقيم الصلاة ويحاضر الناس وتلاميذه هناك لمدة ساعتين. وقد كان هذا هو برنامج اليوم تقريباً في الفترة من سن الستين وحتى السبعين سنة.

وهناك في الكاظمين مسقط رأسه تنوعت أنشطته وفعالياته، فبدأ نشاطه بهدم مدرسة "الزهراء" التي خلفها والده نظراً لقدم بنيانها وصغر مساحتها، وأقام مدرسة كبيرة جداً تسمى "الجامعة مدينة العلم" وتضم هذه المدرسة أو الجامعة إحدى عشرة كلية تستوعب ما يقرب من إثني عشر ألف طالب وتدرس فيها كل العلوم؛ كالطب والتجارة والحقوق وغيرها، وقد عهد بإدارة هذه المدرسة والإشراف عليها إلى ابنه آية الله الشيخ محمد مهدي الخالصي بعد موته وطبقاً لوصيته.

وفي الكاظمين أيضاً التقى الشيخ بالعديد من العلماء الأجانب، وخاصة الأمريكيين الذين زاروا العراق في هذه الفترة وتناقشوا معه مثل المستشرق نيلاجرام كوك التي قضت فترة من عمرها ما بين تركيا والهند وإيران، ثم أعلنت إسلامها بعد ذلك في اسطنبول وترجمت القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية. كذلك التقى بالبروفسور يانك المستشرق الأمريكي أيضاً، وهو أستاذ جامعي، وكذلك البروفيسور روبرت أوغدون مدير مكتبة واشنطن وغيرهم.

وفي أيام الجمع كان الخالصي برنامج خاص، حيث كان يحرض على إقامة صلاة الجمعة، وإلقاء الخطبة أمام الحشود الفقيرة التي تتوافد إلى المسجد، وكان طلاب مدرسته يخرجون من المدرسة متجهين إلى حرم الإمامين الكاظمين وهم يكبرون ويقرأون ما تيسر من سورة الجمعة في الذهاب والعودة.

هذا من الناحية الدينية والتعليمية، أما بالنسبة للقضايا السياسية فقد أسهم للخالصي في إضعاف نظام عبد الكريم قاسم في العراق، حيث أخذ ينتقده بشده ويحضه على اتباع أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في العراق، ولم يكن من عبد الكريم قاسم إلا أن دس له السم في محاولة لإزاحته عن طريقه، وظل الخالصي يعالج في مستشفى بغداد لمدة تزيد على الشهر، غير أنه نجا في النهاية من محاولة اغتياله هذه، واستمر يزاوّل نشاطه فقبضت حكومة عبد الكريم قاسم الشيوعية على عدد من أصدقائه وتلاميذه وأغلقت أبواب المسجد الجامع الصفوي الذي كان يؤدي فيه الخالصي الصلاة، وقامت بتقطيع أسلاك مكبر الصوت بالمسجد، وعندما رأى الخالصي ذلك أمر بكسر الأقفال التي أغلقت بها أبواب

المسجد وفتح المسجد، وعندما علم عبد الكريم قاسم بذلك حذره من إلقاء الخطب بالمسجد، ولم يرضخ الخالصي لهذه التهديدات وألقى خطبة عنيفة رفض فيها طلب عبد الكريم قاسم، وقال في خطبته أنه مسلم لا يخشى الحكومة ولا الشرطة، وشبه قاسم في نهاية الخطبة بفرعون، وانطلق الناس بعد صلاة الجمعة برفقة الخالصي إلى مدرسة "الإمام خالصي" وهم يهتفون بشعارات عدائية وحادة ضد عبد الكريم قاسم والشيوعيين والبريطانيين وإسرائيل. وعقب هذه الخطبة أصدر عبد الكريم قاسم أوامره بالقبض على خالصي، وتم ذلك بالفعل عند صلاة الفجر، وعندما سمع أهالي الكاظمين بخبر القبض عليه خرجوا في مظاهرة حاشدة من صحن الكاظمين إلى وزارة الدفاع في بغداد وتصدت لهم قوات الأمن إلا أن ذلك لم يمنعهم من مواصلة السير بعد أن أصيب العديد منهم وقبض على البعض الآخر وأودعوا السجن.

وقد اضطر عبد الكريم قاسم بعد فترة إلى الإفراج عنه وإطلاق سراحه تحت وطأة المظاهرات الشعبية والخطابات التي جاعته ووساطة العلماء المسلمين ومنهم علماء كبار من أهل السنة مثل الشيخ أمجد الزهاوي وفؤاد الألوسي وعبد القادر الخطيب وغيرهم، وقد اقترح عليه أحد الوزراء مقابلة عبد الكريم قاسم إلا أن الخالصي رفض ذلك ووصفه بالكفر والاستبداد والظلم.

ومن رسائله الهامة التي كتبها عندما كان مقيماً في الكاظمين تلك الرسالة التي وجهها آية الله الخالصي في عام ١٩٠٩ إلى آية الله البروجردي أكبر مرجع إيراني آنذاك، والتي ركز فيها على عدة نقاط تمثل من وجهة نظره سبل الإصلاح في إيران، ومن ذلك:

أولاً: ضرورة إصلاح المدارس العلمية بمدينة قم من حيث مناهج التدريس، وتدريس العلوم الحديثة بجانب العلوم الشائعة في الحوزة العلمية، وإعداد الطلاب وتأهيلهم للرد على ما يثيره الشيوعيون وأعداء الدين الإسلامي من شبهات.

ثانياً: تأسيس جمعية أو مؤسسة في مدينة قم تكون مهمتها الأولى تعليم كافة لغات شعوب العالم المتداولة، خاصة العربية والتركية والروسية والفرنسية والإنجليزية، وتعرف بكل الإصدارات والصحف التي تصدر في العالم، حتى يطلع الطلاب على كل ما يرد بها من هجوم على الإسلام.

ثالثاً: إنشاء جمعية تضم المؤلفين والكتاب الذين يجيدون اللغات الأجنبية تقوم بإصدار المجلات والصحف الإسلامية بكل اللغات الأجنبية التي توضح لكل العالم حقائق الإسلام ومبادئه وترد في الوقت نفسه على كل ما يثار ضد الإسلام من أكاذيب ومفتريات.

رابعاً: إنشاء إذاعة عالمية موجهة للعالم في مدينة قم، وفيها يجيب العلماء المسلمون على كل الاستفسارات حول الإسلام ويردون على مزاعم الحاقدين على الدين الإسلامي وأهله.

خامساً: إرسال دعاة مؤهلين للقيام بالدعوة في قرى إيران ونجوعها، خاصة في الأماكن النائية، حتى يواجهوا الدعايات البهائية والشيوعية.

سادساً: حث الخالصي آية الله البروجردى على القضاء على الفساد الذى كان منتشراً في تلك الفترة في إيران كعدم ارتداء النساء الحجاب وشرب الخمر ولعب القمار وغير ذلك من أوجه الفساد التى انتشرت في طهران وفى غيرها من المدن الإيرانية.

سابعاً: دعا الخالصي آية الله البروجردى إلى القضاء على مراكز البهائيين المنتشرة في أنحاء إيران تحت اسم "مشرق الأذكار وحظيرة القدس" وهى أماكن ظاهرها تأدية الشعائر الدينية وباطنها التجسس.

ثامناً: دعا الخالصي آية الله البروجردى للعمل على رد أموال الشعب وممتلكاته التى استولى عليها رضا بهلوى والموجودة في ذلك الوقت في حوزة ابنه، وبعض هذه الأموال كانت لالخالصى نفسه.

تاسعاً: تطهير مجلس النواب والإدارات المختلفة في كل إيران من الفساد والمفسدين ومساعدة الشعب الإيراني والحفاظ على استقلاله والسير قدماً نحو مستقبل أفضل.

هذه بعض النقاط التى أثارها الخالصي في رسالته المشهورة إلى الشيخ محمد شلتوت عندما تولى مشيخة الأزهر الشريف بعد الشيخ عبد المجيد سليم، حيث هناك فيها على توليه هذا المنصب وأكد على ضرورة الوحدة الإسلامية بين مسلمى العالم.

وقد رد الشيخ محمود شلتوت على رسالته بعد ذلك بكل مودة واحترام مؤكداً على استعداداته للتعاون معه في مجال التقريب بين المذاهب الإسلامية.

أفكاره السياسية وتوجهاته:

لقد وصل بغضه وكرهه للبريطانيين حداً جعله يؤلف كتاباً بعنوان "مظالم الإنجليز في ما بين النهرين"، ووصفهم فيه بأنهم العدو الأول للشعوب المسلمة، حيث قال: إن البريطانيين هم العدو العالم الإسلامي الوحيد اليوم. ويقول في موضع آخر: أيها الناس .. إعلموا علم اليقين أن البريطانيين ليسوا أعداء للإسلام فحسب، بل هم أعداء للإنسانية جمعاء وهم السبب وراء شقاء سكان الكرة الأرضية وتعاستهم.

وكان الخالصي يؤكد دائماً على أن كل الأمور بيد الأمة وليس بيد الحكومة كما يعتقد البعض، ويرى أن الأمة القوية الإرادة تقاوم كل المشاكل وتتخطى كل الصعاب، كما

رأى أن هناك ثلاث فئات تعمل على تخريب الدين وهى:

- ١- الكفار والمعاندون. ٢- المجددون أو بعبارة أخرى المتفرنجون والمتأوربون.

- ٣- المتزمتون والسطحيون. ويعتقد أن الاستعمار يحاول إبقاء الشعوب على جهلها حتى يتمكن من السيطرة عليها، كما أنه يحاول إبعادها عن الدين الإسلامي ومبادئه وبيث فيها الفرقة ليسود، ويشكك في مبادئ الدين ومعتقداته حتى يتسلل إلى الدول الإسلامية وسيطروا عليها وينهبوا ثرواتها.

ويعارض الخالصي فكرة التحزب والتفرق بين المسلمين ويدعو للتصدي لها، وإذا كان البعض يرى الفصل بين الدين والسياسة فإن الخالصي كان يرى أن الدين لا ينفصل عن السياسة، بل هو ملازم ومرافق لها.

أما بالنسبة لمسألة ولاية الفقيه، وهو موضوع شغل علماء الشيعة في القرون الأخيرة، فإن الخالصي يعد من العلماء الذين قبلوا موضوع ولاية الفقيه ودافع عنه، وكان يؤمن بأنه يجب انتخاب الحاكم من بين الفقهاء الذين تتوافر فيهم الشروط فقط، وكل من يحكم خلاف ذلك فإن حكومته تكون مفتقرة إلى الاعتبار الشرعى. ويذكر في كتابه "كشف الأستار" هذا الموضوع بقوله:

"هذه القضية من أهم القضايا الاجتماعية"، وخلصتها أن الشيعة يعتقدون بوجوب أن يكون الأوفر علماً والأكثر زهداً وتقوى هو الذى يحكم بعد النبى، وهذه الصفات تنحصر في الأئمة الإثني عشر، ويجب أن يأتى بعدهم الأعلم والأكثر زهداً والأكثر علماً بقوانين الإسلام وتفيدها، والذى لا يتصف بالهوى وحب الدنيا، ولا يكون له غرض سوى خدمة أهل بلاده والحفاظ على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وتعمير البلاد، مثل هذا الشخص ينبغي أن يكون حاكماً.. وكانت للخالصى أفكار خاصة في بعض الأمور، ومن ذلك إيمانه بحرمية الشهادة الثالثة في الأذان عند الشيعة (أشهد أن علياً ولي الله)، وانتقاده لأسلوب التدريس في الحوزات العلمية سواء في العراق أو إيران، واعتباره عيد النوروز ليس عيداً إسلامياً. وقد أدت أفكاره هذه إلى وقوف البعض إلى جانبه وتأييده، كما خالفه البعض الآخر وهاجموه.

ومن جهود الخالصي الإصلاحية أيضاً محاربته الدائمة للديانات والمذاهب الزائفة والمضللة، وقد تصدى للبهائيين وناظرهم وأفحمهم في نقاشه لهم، واعتبر وجود البهائيين سبباً أدى إلى بذور الفرقة والشقاق بين المسلمين وهو ما يشجع عليه الاستعمار وأعوانه.

كما تصدى آية الله الخالصي للخرافات الدخيلة على الدين، وذلك من خلال خطبه وأحاديثه حيناً ومقالاته وكتبه حيناً آخر. ومن الخرافات التى حاربها بشكل عملى تلك الشجرة التى كان الناس يربطون عليها خيوطاً حتى

تتحقق أمانيتهم وحاجاتهم في قرية أوين، فما كان من الخالصى إلا أن استدعى عدداً من التجارين قاموا بقطع هذه الشجرة، وقال الناس أنها لا تملك نفعاً ولا ضراً لأحد، واستغل رضا شاه هذه الحادثة لتأليب الرأي العام ضده.

ومن أهداف الخالصى التي سعى لتحقيقها وحث عليها وحدة الأمة الإسلامية، وقد ردد هذا الشعار في كثير من خطبه وكتاباتهِ ورحلاتهِ وأسفاره ولقاءاته مع علماء المسلمين. وقد سافر لهذا الهدف إلى الحجاز وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر، وفي مصر التقى في عام ١٩٠٣ بشيخ الجامع الأزهر الشيخ حسين خضر وعلمائه وتباحث معهم، وركز في حواراته على ضرورة تطوير جامعة الأزهر والقضاء على الخرافات، وإعادة النظر في مناهج التدريس، والاستمرار في فتح باب الاجتهاد. ودعا الخالصى الشيخ حسين خضر للتعاون من أجل إنشاء جامعة باسم "الجامعة الإسلامية الكبرى" بهدف توحيد كلمة المسلمين.

وقد تنبه الخالصى إلى أن الخلاف بين الشيعة والسنة يشكل عاملاً من عوامل الفرقة والتشرد، ومن ثم دعا إلى طرح هذا الخلاف جانباً وتشكيل جبهة واحدة تتصدى للمذاهب الزائفة والفرق المضللة التي تظهر بين الحين والحين.

ورغم أن الخالصى قد قضى معظم عمره في النضال والجهاد ومحاربة الاستعمار والبدع والخرافات وأوجه الفساد المنتشرة في العراق وإيران، إلا أن هذا لم يمنعه من تأليف الكتب وكتابة المقالات، ويصل عدد مؤلفاته إلى حوالي مائة كتاب ألف بعضها في السجن أو في المنفى، وألف البعض الآخر بعد عودته إلى موطنه الأصلي، ومن هذه الكتب العربية:

- ١- إحياء الشريعة في مذهب الشيعة (بغداد ١٩٥٧) ٢-
- أشعة من حياة الصادق (النجف ١٩٤٩) ٣- الإسلام سبيل السعادة والسلام (بغداد ١٩٥٨) ٤- الإسلام فوق كل شئ (بغداد ١٩٥٨) ٥- الاعتصام بحبل الله (بغداد ١٩٥١) ٦-
- التفسير الخالص (بغداد ١٩٥٣) ٧- التوحيد والوحدة (بغداد ١٩٥٤) ٨- الدليل إلى كتاب الاقتصاد والدولة في الإسلام (بغداد ١٩٦٢) ٩- الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع (بغداد ١٩٥٣) ١٠- المعارف المحمدية (بغداد ١٩٢٢) ١١- حقوق الرجل والمرأة في الإسلام (بغداد

(١٩٥٠).

أما بالنسبة للمؤلفات الفارسية فنذكر منها:

- ١- أسرار ظهور الشيخية والبابية والبهائية. ٢- تفسير الخالصى (طهران ١٩٤٤). ٣- حقيقة الحجاب في الإسلام (طهران ١٩٢٣). ٤- خصائص الصيام (طهران ١٩٨٥). ٥- كشف الأستار (طهران ١٩٤٤). ٦- الوحدة الإسلامية (يزد ١٩٥٠). ٧- الهدى والشفاء أو تفسير القرآن باللغة الفارسية (١٩٤٤).

كما توجد مخطوطات لم تطبع مازالت محفوظة في مكتبة "مدينة العلم" منها:

- ١- أحوال الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصى الكبير. ٢- إحياء السنة وإماتة البدعة. ٣- الاقتصاد والدولة في الإسلام. ٤- العراق في وجه الاحتلال. ٥- النظم المالية في الإسلام. ٦- رحالة الشام، ١٩٥٦ ٧- في سبيل الله (مذكرات للمؤلف). ٨- نظام العائلة الإسلامية.

هكذا كانت حياة الخالصى حافلة بالجهاد والكفاح، وهو على مدى هذه السنوات التي قضاها في الدنيا لم يضعف أو يلين، ولم يخش في الحق لومة لائم، ولن ييأس أو يصيبه الوهن، بل كان شجاعاً مقداماً يقف في وجه الظالم المستبد، والمدعى الكذاب والمخادع المحتال. وقد ظل على هذا المنوال إلى أن وافته المنية في ليلة الجمعة الموافق ١٩ رجب ١٣٨٣ هـ (١٩٦٢) في مستشفى "الرازي" ببغداد، بعد أن أصيب بحمى شديدة وأعراض تشبه أعراض التسمم، وقد عم الحزن عليه أنحاء العراق ووفد الناس من كل حدب وصوب ليشيعوا جثمانه الذي دفن في حجرة درسه في صحن الكاظمين.

وكان الخالصى قد تزوج عدة مرات أنجب خلالها ثمانية أبناء (خمسة ذكور وثلاث بنات)، أما الذكور فهم:

- ١- محمد جعفر. ٢- محمد رضا. ٣- آية الله. محمد مهدي الخالصى الذي ولد في تويسركان عام ١٩٢٨، وخلف أباه في إدارة مدرسة آية الله الخالصى، وقد قبض عليه عدة مرات وزج به في السجن (في السنوات ١٩٦٦، ١٩٨٢، ١٩٨٧) نظراً لمعارضته لنظام صدام حسين. ٤- حجة الإسلام والمسلمين محمد هادي الأستاذ بحوزة آل الخالص العلمية. ٥- حجة الإسلام والمسلمين محمد جواد الخالصى وهو الآن إمام حرم الكاظمين. وقد مات ولدان لآية الله الخالصى أثناء فترة نفيه هما يحيى في تويسركان ومحمد حسين في يزد.

افتتاحيات الصحف الإيرانية
الصادرة باللغة الفارسية في
شهر ارديبهشت ١٣٨٥ هـ.ش.
أبريل/مايو ٢٠٠٦ م

الإرهاب وضبط الحدود الشرقية. وفي هذا الإطار شاركت صحيفة اطلاعات في افتتاحية عدد ٥/١٦ حيث طالبت لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الإسلامي بضرورة الاهتمام بالحدود الشرقية ومراقبة عمل الحكومة هناك. وأكدت صحيفة همشهري في افتتاحية عدد ٥/١٥ أن الإرهاب فاجعة قومية، لذلك طالبت بالجدية وعدم التهاون في التعامل معه. واعتبرت صحيفة رسالت كذلك في افتتاحية عدد ٥/١٦ موضوع الإرهاب قضية قومية ينبغي التعامل معها على هذا الأساس، واشتراك كل الأجهزة في القضاء عليه.

وفي إطار الحركة الاجتماعية والثقافية أثارت الصحف قضية الحجاب في إطار تراجع الرئيس أحمددي نجاد عن قراره بالسماح للنساء بدخول الاستاد والصالات الرياضية، حيث قامت الصحف بمناقشة هذه القضية في افتتاحياتها والتطرق من خلالها إلى قضايا اجتماعية وفكرية وثقافية أخرى، فأكنت صحيفة كيهان في افتتاحيتها بتاريخ ٤/٢٦ أن قرار السماح للنساء بدخول المدرجات لم يكن مدروسا، بعد أن ناقشت في افتتاحية عددها السابق الحقوق الثقافية والاجتماعية للمواطنين، ثم تطرقت في افتتاحية عدد ٤/٢٩ إلى الحديث عن مشكلات الحكومة وخاصة في المجال الاجتماعي والثقافي، وفي افتتاحية عدد ٥/١ ناقشت دور المثقفين في هذا الإطار، وفي افتتاحية ٥/٣ ناقشت الموقف الفكري للحكومة فيما يتعلق بقضية الحجاب. أما صحيفة رسالت في افتتاحية عدد ٤/٢٧ فقد طالبت بالتزام العفاف في قضية السماح للنساء بدخول الاستاد الرياضي، ثم ناقشت في افتتاحية عدد ٤/٢٩ موقع الثقافة من حركة الحكومة الاجتماعية، وفي افتتاحية عدد ٥/٢ ناقشت الموقف الأصولي للحكومة. واعتبرت صحيفة شرق في افتتاحية عدد ٤/٢٩ موضوع دخول النساء الاستاد الرياضي مشكلة، وطالبت الحكومة بإيجاد حل لها، وتابعت هذه القضية في افتتاحية عدد ٥/١، وإن كانت قد عادت في افتتاحية عدد ٥/١٦ إلى المطالبة بدعم الشعب لقيادته. وحاولت صحيفة الشمس في افتتاحية عدد ٤/٢٧ أن توضح إشكالية السماح

لم يكن بين الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر ارديبهشت ١٣٨٥ هـ.ش. أبريل/مايو ٢٠٠٦ م أي خلاف حول محاور اهتمام الرأي العام الإيراني بدءا من سياسة الرئيس محمود أحمددي نجاد الداخلية وحركة حكومته في مختلف المجالات، ومرورا بتقرير الدكتور محمد البرادعي الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة النووية إلى مجلس الأمن حول الأوضاع النووية الإيرانية، وانتهاء برسالة الرئيس أحمددي نجاد إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، فضلا عن مواكبة الأحداث الإقليمية وخاصة في العراق، وكذلك تحركات المجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الأوروبي.

في إطار اهتمام افتتاحيات الصحف الإيرانية بالجبهة الداخلية توزعت الاهتمامات بين الأوضاع الاقتصادية ومعالجة الحكومة لها، وبين الحركة الاجتماعية والثقافية للرئيس وحكومته، فقد اهتمت صحيفة الشمس (آفتاب) بالسياسة النفطية للحكومة في افتتاحية عددها بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٦ م مشيرة إلى أن دخل إيران من زيادة أسعار النفط ليس كبيرا إلى الحد الذي يسمح بزيادة الإنفاق بدون روية، ومطالبة الحكومة بحسن التصرف في فائض دخل البترول، وفي هذا الإطار وجهت الصحيفة نقدا واضحا في افتتاحية عدد ١٠ و ٥/١٥ للرئيس أحمددي نجاد وحكومته. أما صحيفة التضامن (هميستكي) فقد طالبت الحكومة في افتتاحية عددها بتاريخ ٥/١٠ بمطابقة العمل بشعاراتها التي رفعتها، وخاصة شعار وصول عائد النفط إلى مائدة المواطن. كذلك أدارت صحيفة جمهوري اسلامي في افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٢٦ حوارا مع الرئيس حول سياسته الاقتصادية واضحة يده على نقاط الضعف في أداء الحكومة في هذا المجال. وشاركت صحيفة شرق في افتتاحية عدد ٤/٢٧ في نقد الحكومة مركزة على سياستها الاقتصادية. أما صحيفة رسالت فقد دافعت في افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٢٦ عن السياسة المالية للحكومة، مؤكدة أنها تراعي مصالح الطبقة الكادحة والمحرومة. وركزت صحيفة كيهان في افتتاحية عدد ٥/٤ على مظاهر الفساد مطالبة الحكومة بالتصدي له، ونهت في افتتاحية ٥/١٨ إلى ضرورة اهتمام الحكومة بوقف

للنساء بدخول الاستاد الرياضي بجوانبه السلبية والإيجابية، كما طالبت في افتتاحية عدد ٥/١ بعدم استئثار مستشاري الرئيس بالقرارات التي تهم الرأي العام أو التي يدخل المراجع الدينيون طرفاً فيها. أما صحيفة التضامن في افتتاحية عدد ٤/٢٣ فقد طالبت بإعادة مناقشة قضية الحجاب وشروطه بين الفقهاء والرأي العام لاتخاذ موقف وسط في هذه القضية. واتخذت صحيفة ايران في افتتاحيات أعدادها ١٣/٤ و ١٦/٥ فرصة إقامة العرض الدولي للكتاب كمدخل لمناقشة القضايا الثقافية والاجتماعية مطالبة بتغيير آداب النقد مع الثقة في الحكومة واعتبار ما نوقش خلال معرض الكتاب ونتائجه ميثاقاً ثقافياً.

كذلك حظي الإعداد لانتخابات مجلس الخبراء باهتمام واضح من افتتاحيات الصحف عكس اهتمام الرأي العام، فقد حذرت صحيفة افتاب في افتتاحية عدد ٥/٦ من خطورة فصل الدين عن السياسة من خلال دعوتها لعدم تولي مجلس صيانة الدستور تصفية المرشحين لمجلس الخبراء. أما صحيفة رسالت فقد ناقشت في افتتاحيات أعداد ٢٣/٤ و ١٥/٥ قضية انتخابات مجلس الخبراء، وأهمية الرقابة على هذه الانتخابات مؤيدة موقف الأصوليين من هذا الموضوع. وطالبت صحيفة كيهان في افتتاحية عددها بتاريخ ١٧/٥ الأحزاب باتخاذ استراتيجية جديدة في موقفها من مجلس الخبراء وانتخاباته.

القضية التي شاطرت الأوضاع الداخلية اهتمام الصحف الإيرانية هي قضية تداعيات الملف النووي الإيراني، سواء بتحليل وتقد تقرير الدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدمه إلى مجلس الأمن، أو بمتابعة تحليل وتقد ورد فعل رسالة الرئيس أحمددي نجاد إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، وتداعياتها، ثم الاقتراحات الأوروبية الأخيرة لتشجيع الموقف الإيراني على التفاعل مع المجتمع الدولي. حيث أكدت صحيفة افتاب في افتتاحية عدد ٢٤/٤ و ٢٦/٤ و ١٧/٥ في تحليلها الموقف من الملف النووي الإيراني على أنه ينبغي أن تراعي الدبلوماسية الإيرانية عدم وضع مصالح البلاد بين الإفراط والتفريط، ومن هنا فقد طالبت الصحيفة بالأخذ برأي الخبراء المدنيين، كما طالبت بعدم الركون إلى فشل مجلس الأمن في الاتفاق على موقف موحد بشأن الملف النووي الإيراني، كذلك طالبت بأن تكون الإدارة مجرد تكتيك وليست استراتيجية، حيث أن إدارة الملف النووي تتطلب الحنكة. أما صحيفة اطلاعات فقد طالبت الغرب في عدد ٤/٢٢ بالاستجابة لنداء العقل في معالجة الملف النووي الإيراني، وقامت الصحيفة في افتتاحية عدد ٣٠/٤ بنقد تقرير الدكتور البرادعي مؤكدة وجود نقاط إيجابية فيه إضافة إلى نقاط سلبية كثيرة، ثم طالبت في افتتاحية عدد ١٧/٥ بالحذر من السنتين الأخيرتين لرئاسة الرئيس الأمريكي بوش، واعتبرتهما سنتين خطيرتين. وركزت

صحيفة التضامن في افتتاحية عدد ٤/٢٢ على بيان خطأ الحسابات الإيرانية تجاه إيران، ثم قدمت في افتتاحية عدد ٤/٢٦ بعض العناصر التي اعتبرتها ضرورية لحل أزمة الملف النووي الإيراني، وهي في مجملها عناصر المطالب الإيرانية المعلنة. وعلقت صحيفة رسالت في افتتاحية عدد ٤/٣٠ على تقرير الدكتور البرادعي، مشيرة إلى عدم إنصاف التقرير، ومؤكدة كيل القوى النووية بمكيالين، وكانت قد طالبت في افتتاحية عدد ٤/٢٢ المجتمع الدولي بضرورة التعامل الفعال مع الملف الإيراني. أما صحيفة المواطن (همشهري) في افتتاحية عدد ٤/٢٧ فقد أكدت بعد نقدها لتقرير الدكتور البرادعي على أنه يمثل خطوة صعبة، وطالبت في افتتاحية عدد ٥/٩ المسئولين الإيرانيين بالتحرك على الجبهتين بهدوء ودأب، ثم عرضت في افتتاحية عدد ٥/١٠ لتجربة كوريا الشمالية مطالبة الاستفادة منها، ثم ناقشت في افتتاحية عدد ١٣/٥ الموقف الروسي، مطالبة إعادة النظر في الاعتماد على الروس في الملف النووي. في حين أكدت صحيفة ايران في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٦ و ٢٩ و ٣٠/٤ و ١ و ١٤/٥ على وجهة النظر الإيرانية الرسمية تجاه تقرير الدكتور البرادعي، والدعاية الغربية التي صاحبتها، وسوء استغلال الغرب للتقرير، ثم فشل أعضاء مجلس الأمن في التوصل لاتفاق حول الملف الإيراني، وطالبت المسئولين بحسن الاستفادة من أية مباحثات حول الملف. كذلك ناقشت صحيفة جمهوري اسلامي في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٩ و ٣٠/٤ و ١/٥ تقرير الدكتور البرادعي مؤكدة أنه يمثل مؤامرة غربية غير مجدية، وطالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحري العدالة حتى لا تفقد مصداقيتها. وطالبت صحيفة شرق في افتتاحية عدد ٤/٣٠ في إطار مناقشة تقرير الدكتور البرادعي بضرورة العمل على جذب اهتمام الرأي العام العالمي. أما صحيفة كيهان في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٤ و ٢٧ و ٣٠/٤ و ١ و ١٤/٥ فقد تابعت بدقة تقرير الدكتور البرادعي وتداعياته في مجلس الأمن، مؤكدة على فشل الغرب والسياسة الأمريكية في معالجة الأزمة التي سببها التقرير، كما انتقدت مقترحات الدكتور حسن روحاني المسئول السابق عن الملف النووي.

في إطار دراسة ومتابعة رسالة الرئيس أحمددي نجاد إلى الرئيس الأمريكي بوش اتفقت الصحف الإيرانية على تامين الرسالة، حتى صحف الإصلاحيين التي وجهت بعض النقد لموعد إرسال الرسالة، وأسلوبها، وعدم تقديمها مقترحات جديدة. كذلك اتفقت الصحف في رد فعلها على المقترحات التي أعلنت عنها دول الاتحاد الأوربي لتشجيع إيران على التعاون مع المجتمع الدولي، مؤكدة على موقف القيادة الإيرانية بأنها سوف تتعامل مع المقترحات في إطار المصلحة القومية، وإن كانت الصحف قد طالبت بأخذ المقترحات بحذر في إطار عدم الثقة بالاتحاد الأوربي إزاء مواقفه السابقة.

الرؤية الناقدة لإيران حول النظام الدولي

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة. والإدارة الثورية الفدائية المتطورة هي أداة النظام لتحقيق طفرة إصلاحية، وتقوم الإدارة الثورية على قاعدتين: الأولى، تعود إلى تلقى أساس الثورة، وهو إيجاد مجتمع إسلامي نموذجي ومتقدم، كمقدمة ومنطلق لحركة إقامة الحكومة العالمية للإسلام. أما الثانية، فتتعلق بجدارة الشعب الإيراني ولياقته للقيام بهذه الرسالة العظيمة، ومن ثم فالإصلاح يركز على مفهوم الإدارة العادلة والإدارة الثورية.

أما عن قيادة المحافظين للمرحلة الراهنة من عمر النظام، وتحول التباين بين المحافظين والإصلاحيين إلى تباين بين المتشددين والبراجماتيين من المحافظين فيرجع إلى طبيعة التحول الذي أحدثه النظام لمواجهة الظروف المعاصرة، وهو أساس التعامل الجديد مع الولايات المتحدة الأمريكية قائدة النظام الدولي، لقد كانت علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية تمثل إشكالية حقيقية في سياستها الخارجية سواء للتاريخ الطويل في التعامل بين الطرفين والذي لا يخلو من ظلم ومرارة خلال نظام مختلف سبق النظام الحالي، أو لتقاطع الحلم الإيراني مع الحلم الأمريكي، أو للصدام الأيديولوجي والفكري بينهما.

لقد نص الدستور الإيراني على إيجاد الحكومة التي تمهد السبيل لإنشاء أمة عالمية واحدة. (الدستور الإيراني. الترجمة العربية ص ٥) وقد سعى فقهاء النظام الإيراني إلى إخراج هذه النظرية من كونها مجرد حلم يطل برأسه أحيانا على حركة الإيرانيين في بعض فترات التاريخ إلى هدف ينبغي تحقيقه مع إيجاد التبريرات الكافية لجعله مسئولية واجبة التنفيذ، وقد ارتبط بهذا نشاط بالغ التعقيد والخطورة يتعلق بتصدير الثورة الإسلامية إلى المنطقة والعالم، ولعل هذا ما جعل تقاطعا بين الحركة الإيرانية والنظام الدولي، وأوجد الكثير من القضايا. وعند التعرض للقضايا العالقة بين واشنطن وطهران، ومنها

الفهم هو حجر الزاوية في تناول دراسة القضايا الإيرانية مع وجود خصوصية واضحة للثورة الإسلامية في إيران ونظامها السياسي، حيث إن عنصر الفهم الصحيح لطبيعة وخصوصية النظام الإيراني مفتقد بشكل عام في معظم الدراسات السياسية حول إيران، ولا أبالغ إذا قلت إن غياب هذا الفهم في كتابات النخبة يمكن أن يكون سببا في تضليل صاحب اتخاذ القرار حول السياسات الإيرانية، وتعويق إقامة علاقات كاملة بين مصر وإيران.

إن الصورة التي رسمها الإعلام الغربي والصهيوني عن النظام الإيراني كانت مؤثرا مباشرا على هذا الفهم، رغم أنها ليست الصورة المنطقية إذا وضعت على محك النقد، لأنها تجاهلت ثوابت واضحة في التاريخ والجغرافيا، وثوابت تتعلق بطبيعة الشخصية الإيرانية ومواقفها تحت أي نظام حكم سياسي. وتتعلق بدور إيران التاريخي إقليميا ودوليا، وموقع إيران الاستراتيجي الذي فرض عليها التزامات واجبة تحت أي ظروف أو ضغوط. لقد أدارت إيران أكثر من نصف العالم القديم أكثر من مرة على مدى عصور متباعدة قديمة وإسلامية وحديثة. وكان دأب الإيرانيين أن يقيموا خلال تاريخهم الطويل نظاما سياسيا يوحد بين الدين والدولة، ويجعل السياسة وعلماء الدين جناحا تحليق النظام لتحقيق غاياته التي دائما ما توصف بالإلهية. ولقد اجتهدت الثورة الإيرانية في أن تقيم نظاما له نفس المواصفات. فكان غايته إقامة دولة تمهد لظهور إمام الزمان، ومن هنا وضعت الأسس التي تمكنه من التعامل مع المستجدات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتتمحور حركة الإصلاح وإعادة ترتيب البيت الإيراني في هذا النظام حول أساسين: أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم

الملف النووي، والعقوبات الاقتصادية، والهجوم الإعلامي على النظام الإيراني وغيرها، ينبغي وضع الرؤية الناقدة لإيران عن هيكل النظام الدولي في الاعتبار، حيث يرى الجانب الإيراني في نفسه تهديدا لا يقل خطوره عن خطر الوجود الأمريكي ذاته على المنطقة، وفي هذا الإطار تكون ردود الأفعال الإيرانية تجاه التهديدات الأمريكية. ورغم اهتمام الرئيس أحمدي نجاد بأن تكون لإيران علاقات طيبة مع جميع دول العالم، وأن تتحاور معها من خلال المنطق، وأن تجعلها تقبل بحقوق إيران الطبيعية والقانونية، وتتعاون معها، فهو لا يستثنى الولايات المتحدة من ذلك. ورغم تصريحه بعدم الحاجة لعلاقات حميمة معها، فالتعامل مع الولايات المتحدة سيكون على أساس المبادئ والمصالح والأهداف القومية المهمة، مع تغيير أساليب التعامل حسب مقتضيات الظروف.

ومن أهم القضايا المطروحة قضية محاربة الإرهاب، حيث يتفق الطرفان الإيراني والأمريكي على ضرورة محاربة الإرهاب، حيث عانى كلاهما من ضرباته الموجهة، لكن الخلاف يبدأ بينهما بتعريف الإرهاب. إن شروط إيران الأساسية في هذا الأمر هي: عرض تعريف واضح ومشارك حول الإرهاب، والتفرقة بين الحركات التحررية والإرهاب، وتكون قيادة محاربة الإرهاب لمنظمة الأمم المتحدة، وهم مستعدون للدخول في عضوية ائتلاف تابع للأمم المتحدة إذا لم تفرض عليه الولايات المتحدة رؤيتها^(٢٠١/٩/٢٩) ثم كان الخلاف على عناصره ودعائمه واعتبار كل منهما للآخر مدعما للإرهاب ومصدرا من مصادره وسببا من أسباب ظهوره، ولا يتوقف الخلاف عند هذا الحد بل يمتد إلى كيفية ووسائل مواجهته والقضاء عليه.

وتجزم إيران بأن حركة الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية لها نتائج فعالة، ولعل الأساس الذي ينطلق منه الموقف الإيراني في هذا الاتجاه أساس أمني في المقام الأول يدعمه فكر مذهبي وثوري، وهو ما ينسحب على قضية فلسطين، حيث تحددت بأنها قضية إسلامية، فضلا عن كونها قضية إنسانية وبشرية، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تساند الوحشية الإسرائيلية، والتي اتخذت أسوأ موقف ممكن بالدفاع عن الجرائم والعمليات العسكرية الإسرائيلية، وهو ما يؤكد إدانتها للمقاومة الفلسطينية باعتبارها إرهابا وتأييده للعمليات العسكرية للجيش الصهيوني، ومن هنا تعتبر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية شريكة في الجرائم التي يمارسها الجيش الإسرائيلي الآن. وتتضمن اقتراحات إيران لحل القضية عودة جميع المشردين الفلسطينيين إلى وطنهم، واشتراك جميع أفراد الشعب الفلسطيني من مسلمين مسيحيين ويهود في اختيار

حكومتهم، باعتبار أن هذه المقترحات تنطبق مع أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وتبدو منطقية تماما وقابلة للتنفيذ، وحتى يمكن إيجاد أرضية مناسبة لتنفيذها تقترح إيران على الأمم المتحدة والمنظمات العالمية لحقوق الإنسان تفعيل دورها في الدفاع عن شعب فلسطين وتقديم المساعدات المالية والغذائية والأدوية للشعب الفلسطيني.

إن الموقف الإيراني تجاه الأحداث الأخيرة في المنطقة تبدو فيه ملامح الاستراتيجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد تيار كبير من النخبة يؤكد على أن الدعوة لإعادة العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة أو عدمها ليس دليلا على الالتزام بأسس ومبادئ الثورة، وإنما يتعلق ذلك بتحقيق المصلحة الوطنية في وقت معين، بحيث يمكن أن تكون المطالبة بإعادة هذه العلاقات ضد المصلحة الوطنية بينما تكون في وقت آخر عين هذه المصلحة، فليس هناك ما يمنع من وجود علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية بين إيران والولايات المتحدة، لكن العلاقات السياسية ترجع إلى احترام الشروط المعلنة من جانب إيران.

لقد أوضح الزعيم الإيراني سيد علي خامنئي أن الولايات المتحدة في مواجهتها مع إيران تلجأ إلى أربع وسائل، هي إيجاد الرعب بين مسئولى النظام، وإحداث الاضطراب في النظام، ومنع تقدم البلاد، وإحداث توتر في المجتمع خاصة الجامعات (همشهرى في ٢٠٠٣/٦/٩) لذلك تسعى إيران لإحباط هذه الوسائل من خلال تحول في أسلوب الخطاب يمثل نقلة في نوعية الحوار، حيث نلاحظ اتخاذ السياسة الخارجية لإيران موقفا إيجابيا تجاه الولايات المتحدة، ففي إطار مسارات وأدوات الاستراتيجية الإيرانية لا ينبغي تفسير تصريحات أحمدي نجاد بعدم الحاجة إلى علاقات مع الولايات المتحدة على أنه تكريس أوضح للمسار السلبي للعلاقات بلغة أجراً، لأنه يتعارض مع الحركة الإيرانية التي توضح نوعاً من لعبة شد الحبل، لأن إيران مع مضيقها قدما في مشروعها النووي توسع خياراتها، حيث يتأرجح المشروع بين الأسلمة مع مخاطر المواجهة، والأمركة بشروط معقولة إلى أن تحسم الولايات المتحدة الموقف، بترجيحها، إما التعاون مع إيران أو المواجهة، ويبدو أن إيران جادة في عرضها التعاون مع الولايات المتحدة جديتها في الاستمرار في المشروع، وهناك تجربة التعاون في أفغانستان والعراق، أولاً، لأن الأمور المهمة تطرح في إيران بعد الاتفاق بين القيادات على مختلف توجهاتها في إطار المصلحة العامة، وثانياً، لأن هذا العرض يمثلبادرة حسن نية تقصد المخططات الدعائية المضادة لإيران، وثالثاً، لأنها بمثابة رشوة للولايات المتحدة من أجل وقف الحصار والضغط عليها، فضلاً

عن ثقة إيران في ارتفاع مستوى التقنية النووية الأمريكية. ومع اشتداد الأزمة في العراق، وطرح مبادرة التفاوض بين إيران والولايات المتحدة حول العراق، ومع تأكيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على أن مباحثاتهما المباشرة في بغداد لن تتطرق إلى أي موضوع آخر غير الأوضاع العراقية، إلا أن كثيرا من الدلائل تشير إلى أن العراق لن يكون الموضوع الوحيد على بساط البحث. لاشك أن موافقة إيران على إجراء المباحثات كانت خطوة إيجابية من أبعاد كثيرة، يأتي في مقدمتها، إذابة الجليد في العلاقات بين البلدين، باعتبار أن هذه أول مباحثات مباشرة بينهما منذ سبعة وعشرين عاما، أي منذ إقامة نظام الجمهورية الإسلامية، حقيقة أن البلدين تفاوضا حول أكثر من قضية مثل الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الغربية، وقضية أفغانستان، إلا أن المفاوضات كانت من خلال طرف ثالث، سواء كانت دولة ترعى المصالح أو منظمات دولية، أو أفراد لهم مصالح مشتركة مع الطرفين، وبذلك أصبحت قضية الأوضاع في العراق فرصة للقاء مباشر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، كتجربة لإمكانية التباحث ثم التفاهم، وبذلك لن تكون هذه المباحثات، إن تمت، انتقادية من الجانبين، حيث يريد كل طرف أن يستوثق من أوراق الطرف الآخر، وإمكانية تسليم كل منهما بحق الآخر في الحفاظ على مصالحه، ولذلك لم تكن هناك شروط مسبقة للتفاوض، ولكن الشروط سوف تظهر خلال طرح كل من الطرفين أفكاره، فإيران تعتبر الاحتلال أهم أسباب القلاقل في العراق، كما أن الولايات المتحدة أيضا تعتبر التدخل الإيراني هناك سببا في زيادة النشاط الإرهابي. ولأن السياسة ليس فيها أمر مطلق، فمن الطبيعي أن يجرى طرح احتمالات عقلانية على أساس الواقع الجاري، لأن كل حلقة من المفاوضات تؤدي بالضرورة إلى الحلقة التالية. إن تجربة مباحثات أفغانستان بين إيران والولايات المتحدة في إطار مجموعة ٦+٢ كانت مفيدة، وأدت إلى نتائج إيجابية، وتكررت في العراق بشكل أقل وضوحا. كما أكد لاري جانى على أن إيران قوة إقليمية، ولكنها تعتبر نفسها قوة نجبية، وسياستها تجاه استقرار العراق وأمنه إيجابية، مشيرا إلى أن إيران سوف تتحرك بما يوازى الحركة الأمريكية، وأنها لن تخطو الخطوة الأولى في هذا الصدد، وسوف تقبل أي اقتراح من الولايات المتحدة لا يحرّمها من حقوقها، كما أنها ليست في عجلة من أمرها، ولديها سيناريوهات جاهزة لكل المواقف. والقادة الإيرانيون يدركون أن الحل الدبلوماسي لأزمة الملف النووي الإيراني يمر عبر المحادثات مع الولايات المتحدة التي تتحكم في قرار مجلس الأمن، ولا شك أن وجود هذه المباحثات سيكون مفيدا لحفظ المصالح الوطنية والأمن القومى الإيراني.

مع نجاح المناورات السياسية الإيرانية لآبد للولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بترتيبات كثيرة عبر مفاوضات القضية العراقية. ومع كثرة الألغام التي تكتنف طريق مفاوضاتها مع إيران، فالقضية النووية لا تسوى بغير تسوية عدد آخر من القضايا المتعلقة بين إيران والولايات المتحدة، بعضها يتعلق بالوضع الداخلى في إيران وحقوق الإنسان، وبعضها يتعلق بالشيعة في المنطقة، خاصة في الدول العربية والدول النفطية، وبعضها يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، وبعضها يتعلق بالعراق وأفغانستان وتنظيم القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن العلاقات الثنائية، ولا شك أن كل ملف من هذه الملفات لا يقل شأنًا عن الآخر، ويحتاج فتحه إلى تحصيل طويل. ومن الواضح أن إيران في المرحلة الراهنة ليست راغبة في إنتاج الأسلحة النووية وليست قادرة على تحمل الإنفاق عليها، كما أنها ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها في الوقت الحالى، والإيرانيون لا يفقدون الأمل ولا يملون من الانتظار لكنهم لا يتراجعون عما يرونه من حقهم. وتعتمد إيران عناصر القوة الصلدة تحت تأثير شخصيتها القومية، والقوة في فكر القادة الإيرانيين هي القوة الشاملة، بمعنى أنه مع وجود القوات المسلحة، فإنها ليست مجال القوة الوحيد لإيران، حيث يدرك القادة الإيرانيون أنهم لكي ينتصروا على عدوهم لا بد من تحقيق عنصر المفاجأة، ووجدوا أن هذا الأمر يحتاج إلى أن يظهروا للعدو ما ليس عنده من وسائل القوة، سواء كانت مادية أو معنوية، بشرية أم آلية. ولتحقيق الأهداف الإيرانية المتعلقة بسياسة ردع الضربة العسكرية الأمريكية لمواقعها النووية، ودفع واشنطن للتفكير في عواقبها العسكرية قبل الإقدام عليها، جاءت المناورات العسكرية الإيرانية الأخيرة "الرسول الأعظم" بهدف توجيه رسالة تحذير إلى الولايات المتحدة، وبالتزامن مع هذه المناورات أعلن وزير الخارجية الإيراني أن بلاده لا تعتزم الامتثال لمطالب مجلس الأمن الدولى بشأن برنامجها النووى موضع الجدل، فيما قال اللواء محمد حجازى قائد قوات التعبئة العامة (البسيج) التابعة للحرس الثورى لن نتراجع ونتخلى عن حقنا فحسب، بل أظهرنا قدراتنا عبر هذه المناورات. وقد أعلن محمود أحمدى نجاد فى يوم الجيش ١٨/٤/٢٠٠٦ أن جيش إيران قد أصبح من أقوى جيوش العالم، لأنه جيش الموحدين، المستعد لقطع يد المعتدين، لكن قوة جيش إيران وشعبها لا يمثلان تهديدا لأية دولة، لأنه يعمل فى خدمة السلام والاستقرار والتنمية.

نقد خطاب أحمدى نجاد

مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٧/٤/٢٠٠٦

منذ أن تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية فى إيران وخطاباته تثير صدى واسعاً داخل إيران وخارجها، فقد سعى أحمدى نجاد منذ البداية وحتى فى جولاته الانتخابية لأن يتعامل مع الشعب ببساطة وبعيدا عن التكلف. ويرى البعض أن خطاب أحمدى نجاد ليس جيداً من كافة الجوانب ولا واضحاً فى كل المواقف، وعلى الساحة الدولية يجب أن يكون نوع الخطاب متوافقاً مع المثل "يجب ألا نسلم يد الآخرين للذئب"، وكما قلنا أثارت خطابات أحمدى نجاد ردود فعل متباينة داخل إيران، فقد أكد ولى الله شجاع بوريان عضو لجنة خط الإمام أن "هذا النوع من الخطاب لأحمدى نجاد خلق أسلوباً نقدياً جديداً"، وأضاف أن "بلدنا شهيرة فى كل الدنيا بالثراء الأدبى والبلاغى. ودولة بهذا الحجم من الميراث الثقافى لابد وأن يكون رئيسها هو المعنى بهذا الموروث ويجرى به لسانه أكثر من الجميع بما يمتلكه من مكانة ثقافية رفيعة".

وصرح شجاع بوريان قائلاً أن "خطاب رئيس الجمهورية باعتباره رجل سياسى وعضو فى المرتبة السامية فى الدولة يجب أن يراعى فيه الصنعة اللازمة والعمق القوى وفق أصول وقواعد اللغة حتى ولو كان مجرد بيان مطلب أو شرح مسألة ما فيظهر فيه معلماً وأن يرضى كل طبقات المجتمع بذوقه الأدبى وحسه اللغوى".

وأضاف: "لحسن الخط بعد الثورة المرشد الأعلى للثورة كان يُراعى فى أحاديثه البلاغة وفصاحة الأسلوب، وكذلك جميع الرؤساء السابقين على أحمدى نجاد فالسيد هاشمى رفسنجانى، وأكثر منه خاتمى كان حديثه ذى مغزى أدبى بالغ يصل إلى ذوق المستمع".

وعن تأثير المستشارين فى نوعية خطاب رئيس الجمهورية أكد بوريان: "إن عامل التوقيت وعامل المكان بالنسبة لأحاديث رئيس الجمهورية يلعب المستشارون دوراً كبيراً فيهما". وأضاف أن "المستشارين يجب أن يتكثروا فى الأحاديث على بعض الجوانب الأدبية. وحركات اليد والوجه بالنسبة لرئيس الجمهورية، وكذلك إبداء المشورة فى كيفية الإجابة على الأسئلة فاليوم تبوأ أحمدى نجاد مكانه وحديثه بات له صدى واسعاً وتنتقل وسائل الإعلام الداخلية والخارجية خاصة التليفزيون والشبكات المختلفة خطاباته".

وضمن تأكيده على تأثير نوعية خطاب رئيس الجمهورية فى الساحة الدبلوماسية قال بوريان: "على الساحة الدولية يجب أن ننظر إلى الخطاب السياسى المسيطر على العالم ومن أى نوع، وأضاف أن "التكريم والاحترام الذى يجب أن نؤثره فى الآخرين هو الذى نتوقعه منهم، والاحترام والتكريم له سوابق تاريخية فى الملل والشعوب ويجب أن يلحظه الجميع فى أحاديث رئيس الجمهورية".

وأضاف شجاع بوريان: "إن أحاديث رئيس الجمهورية بالإضافة إلى إعداد وتهئية محتواها يجب أن يكون لها بريق ظاهرى وهذا الأمر إلى حد كبير مرتبط بالجهاز الدبلوماسى للدولة، ويجب عليه أن يعطى المشورة اللازمة لرئيس الجمهورية حتى لا يترتب على خطابه أثر قانونى يستفيد منه خصومه فى العالم".

وفى النهاية قال: "إن أحمدى نجاد يجب أن يضع فى اعتباره أنه رئيس جمهورية لدولة عدد سكانها ٧٠ مليون نسمة وذات تاريخ وحضارة كبيرة وأن يسعى دوماً لأن يكون لها علاقات طيبة مع الدول الأخرى".

الأصولية من الادعاء إلى العمل

■ محمد حسين روابخش ■ أفتاب (الشمس) ٢٩/٤/٢٠٠٦

يتهموا بالعلمانية لمجرد اختلافهم في وجهات النظر مع الجناح الأصولي، ألم يتهم بهذه التهمة كل من يتحدث عن استقلالية المراكز العلمية كالجوامع، على سبيل المثال، بدعوى فصل الدين عن السياسة. في هذا السياق، وقف أحد نواب المجلس (ذو الغالبية المحافظة) الأسبوع الماضي يدافع عن قرار أحمدى نجاد في المجلس قائلا: "إن قرار رئيس الجمهورية نابع من منطلق قانوني، وليس مجرد قرار نابع من السليقة، وإذا ما أراد البعض الحيلولة دون مشاركة النساء هذه الأماكن، فإن هذا يتم عبر تشريع نواب المجلس قوانين خاصة بذلك، أو عبر فتاوى مراجع التقليد، لكن إذ لم تكن هذه الفتاوى محلا للاحترام، فإن ذلك يعنى أن القرار يلقي قبولا لدى الناس". وهنا نتساءل: ألم يعبر هذا الحديث عن جانب من جوانب العلمانية، ألم يكن في واقعه فصل الدين عن السياسة؟!، أكان يمكن لمثل هذا الحديث أن يقال في عهد محمد خاتمي؟!.

٤- بالإضافة إلى تغطية بعض وسائل الإعلام الأجنبية لخبر مشاركة النساء للرجال في الحضور إلى الملاعب الرياضية ومشاهدة مباريات كرة القدم ومدى معارضة ذلك مع المبادئ الشرعية، فقد قامت أيضا بعض الصحف التابعة لطيف الإصلاحات بنشر تقارير ومقالات تتناول نفس هذا الموضوع، حيث ادعى بعضها عدم وجود دلائل فقهية تمنع حضور المرأة للملاعب الرياضية، الأمر الذي دعا بعض مراجع التقليد إلى أن يقوم بإصدار فتوى قطعية - وعلى الفور- تحرم نظرة الرجل والمرأة على جسد بعضهما بعضا، وكذا فقد توالى البيانات من قبل جمعية مدرسي الحوزة الدينية بقم (اليمين التقليدي) ترد على آراء البعض ومنهم منظمة مجاهدي الثورة، خاصة وأنهم قد اعتبروا قرار أحمدى نجاد غير شرعي، وفي الأخير يجدر السؤال: لماذا لا نرجع عن الطريق أو حتى نحاول التصحيح، خاصة حينما نتأكد من الخطأ؟!.

ربما لا تستحق القضية التي أثارت حول حضور أو عدم حضور النساء إلى النوادي والملاعب الرياضية، والتداعيات الناجمة عن مناقشة هذه القضية والمشكلات الكثيرة التي أفرزتها كل تلك الأهمية، ولكن أحيانا يحدث أن تطفئ الموضوعات الفرعية على الموضوعات الرئيسية، وهذا ما حدث بالضبط داخل الساحة الإيرانية، إذ أنه عقب صدور قرار الرئيس محمود أحمدى نجاد الذي قضى بتخصيص أماكن خاصة للمرأة داخل الملاعب والأندية الرياضية، صدرت ردود فعل حادة من جانب البعض، لكن ثمة نقاط عدة يجب أخذها في الاعتبار عند مناقشة هذه القضية وهي:

١- أقرت الحكومة في أواخر أيام العام المنصرم (مارس ٢٠٠٥ - مارس ٢٠٠٦)، وعلى خلاف عاداتها طوال الأربعة عشر عاما الماضية، عدم تقديم الساعة الرسمية للبلاد في الستة أشهر الأولى من العام الإيراني (الهجري شمسي)، بحجة عدم إحداث اضطرابات حول أوقات الصلاة.

٢- اتخذ هذا القرار من قبل الحكومة إلى جانب القرار الآخر الخاص بتخصيص أماكن للنساء داخل النوادي الرياضية، وبغض النظر عن كونهما لم يناقشا من قبل المتخصصين والخبراء قبيل طرحهما، يثير تساؤلا مهما مفاده: لماذا قامت الحكومة من خلال القرار الأول بالربط بين تقديم الساعة والقضايا الشرعية، رغم تباعد الصلة بينهما منطقيا، بينما أصدرت القرار الثاني وهو المعنى بالأساس بقضايا شرعية دون النظر إليه من هذا الجانب؟!، الإجابة على هذا التساؤل قد تقودنا إلى مجالات أخرى قد تخرج عن نطاق موضوعنا، لكن على أية حال، يمكن القول إن جملة المتناقضات في قرارات حكومة الرجال إنما تعود إلى محاولتها الموازنة بين أصوليتها الدينية والاستفادة من الشرع لتنفيذ إجراءاتها.

٣- ألم يكن يحدث خلال السنوات الماضية حينما كان بعض المفكرين والسياسيين يعبرون عن شئ بأن

إلغاء قرار الرئيس بدخول السيدات الملاعب الرياضية

■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠٦/٥/٢

أعمال التصفية الجسدية، وكيف أنها تؤتى بنتائج عكسية. وأضاف موسى قائلا: "إننى أتصور لو أن الأجهزة المعنية بالأمور الثقافية لاسيما أجهزة وزارة الثقافة والإرشاد، والإذاعة والتلفزيون، ومختلفة الدوائر العلمية والصحافية لديها برامج محددة وأساليب واضحة مقيمة بجداول زمنية معلنة، إضافة إلى وجود تنسيق كامل فيما بين هذه الأجهزة لقامت بحل تلك المعضلات ومن جملتها الإساءة للحجاب، لكن هذا أيضا لا يعنى أن الحكومة أو الشرطة لا تقوم بواجبها إزاء الانحرافات الأخلاقية فى المجتمع".

أما فيما يتعلق بردود فعل رجال الدين والأسر الدينية المحافظة حيال قرار رئيس الجمهورية بشأن تخصيص أماكن للنساء داخل الملاعب الرياضية قال موسى: "أول شئ أن هذه الحكومة نفسها هى من بين حكومات كثيرة ممن تعتد برأى علماء ورجال الدين وتلتزم به، ومن هذا المنطلق، فإن أغلبية أعضاء الحكومة ومن بينهم أنا نقوم بين الحين والآخر بمشاوره كبار الفقهاء وعلماء الدين، ونحاول الاستفادة من آرائهم وتوجيهاتهم فيما يتعلق بالكثير من قضايا وأمور الدولة والسياسات العامة"، وكذا أوضح موسى أن الدولة دائما وأبدا تهتم بالقضايا الاجتماعية، خاصة لو كانت هذه القضايا مرتبطة برجال الدين وأسر الشهداء ومؤثرى الثورة نظرا لأن الدولة ترى نفسها مدينة فى الأساس لمثل هؤلاء القوم، ولهذا السبب فقد أخذ الرئيس وقيل إصدار القرار الأخير رأى هؤلاء فى الاعتبار. بديها إنه طالما أن الأجواء مازالت غير مهيأة لتنفيذ قرار رئيس الجمهورية، رغم تأكيد على أهمية وأولوية الأخلاق والعفاف والمحافظة على القيم الدينية فإن أصل القرار وبشكل عام لم يجر تنفيذه بدون تخطيط.

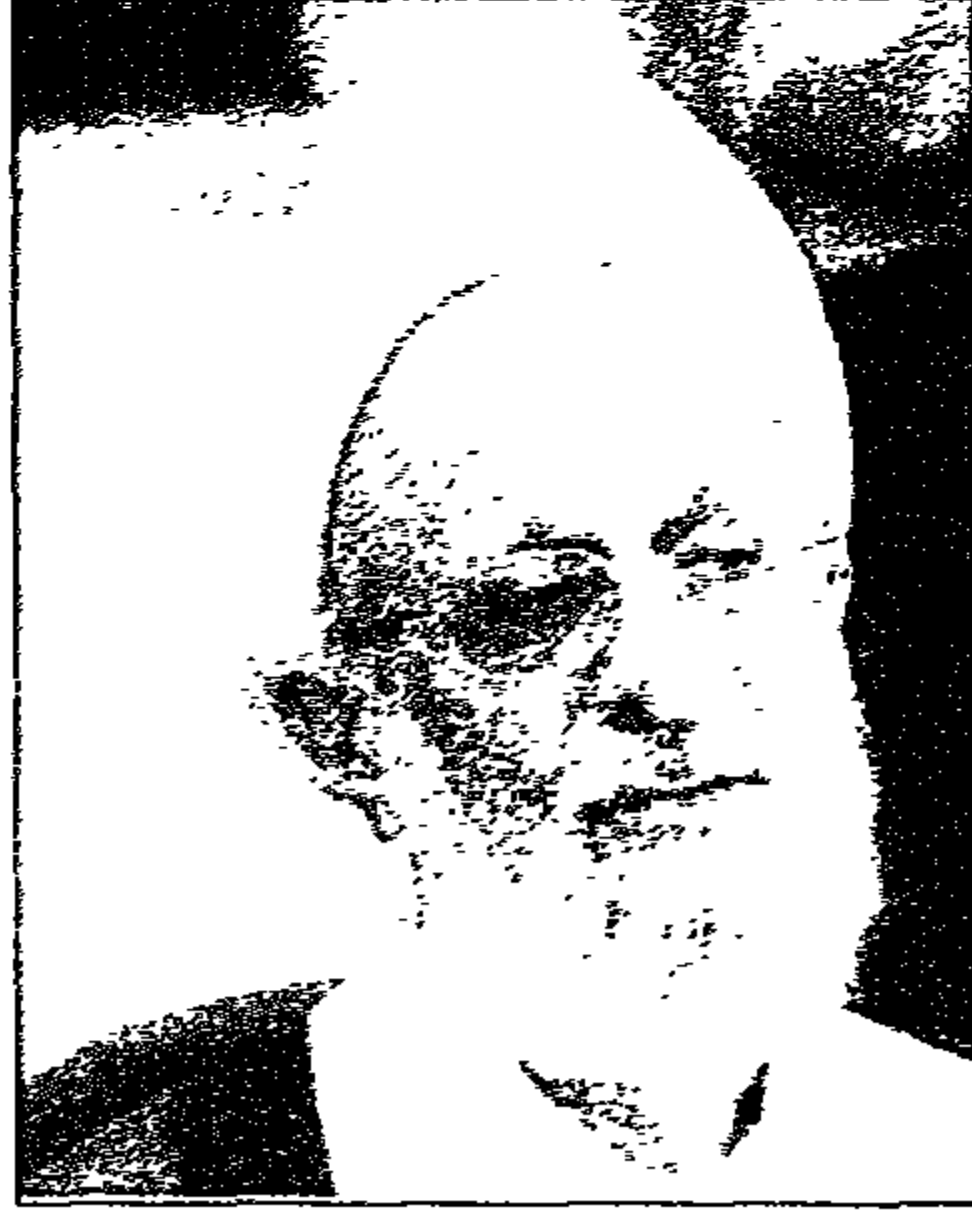
صرح مساعد رئيس الجمهورية للشئون القانونية والبرلمانية أحمد موسى فى إشارة منه إلى قرار الرئيس محمود أحمدى نجاد بخصوص حضور النساء الملاعب الرياضية قائلا: "بديها ما زالت الأجواء غير مهيأة لتنفيذ قرار رئيس الجمهورية، لكن بشكل عام يمكن القول أن أصل القرار لم يجر تنفيذه بدون تخطيط". وفيما يتعلق بانتقادات مجلس الشورى لبعض سياسات الحكومة خاصة قرارها الأخير بشأن المرأة قال مساعد الرئيس للشئون القانونية والبرلمانية: "لقد أكد قرار رئيس الجمهورية الأخير على أهمية وأولوية الأخلاق والعفاف والمحافظة على القيم والقداسة الدينية، وكذا، فإن باب إبداء الرأى فيما يتعلق بشئون الدولة المختلفة مازال مفتوحا، خاصة أمام أعضاء مجلس الشورى الإسلامى، حيث إن كل عضو بمقدوره إبداء وجهة نظره حيال سياسات الحكومة كيفما يشاء، ولكن هذا لا يعنى فى الوقت ذاته أن نعتبر وجهة نظر واحدة أو نقد معين يمثل رأى المجلس كافة".

وفى هذا السياق، أكد أحمد موسى مساعد رئيس الجمهورية للشئون القانونية والبرلمانية أن العلاقة بين الحكومة والمجلس علاقة وثيقة الصلة، وهى كما حددها الدستور الإيرانى علاقة تنسيق وتعاون من أجل حل مشكلات الدولة، لذلك فالسياسات والبرامج الحكومية يتم طرحها على مجلس الشورى لبحثها من قبل اللجان المختصة، ومن ثم يتم التصويت عليها لتنفيذها بعد ذلك.

أما فيما يتعلق بضرورة التصدى لمسألة الإساءة للحجاب، فقد أكد أحمد موسى أن من أولويات الحكومة مكافحة النواقص الاجتماعية كافة والأفكار الثقافية المنحرفة، والتي من جملتها معضلة الإساءة للحجاب، وقد أثبتت التجربة من قبل مدى فشل الصدمات والتعامل بالقوة لاسيما

مصباح يزدي: رئيس الجمهورية ارتكب خطأ

■ همبستكي (التضامن) ٢٩/٤/٢٠٠٦



٤٤

وفي داخل الدولة هناك أشخاص مثل الدكتور داوري أستاذ الفلسفة والعضو الدائم بالمجلس الأعلى للثورة الثقافية كان من طلابه. وكان له فكر مناهض للتغريب. والآن لماذا يقول البعض أنني أتبنى هذا التوجه؟

وأعلن رئيس مؤسسة الإمام الخميني في قم وجهة نظره من القرار الأخير لرئيس الجمهورية بخصوص حضور السيدات إلى الأندية الرياضية فقال: "إن رئيس الجمهورية له وضعه واحترامه ولكنه ارتكب خطأ في رأيي. فلو أن هذا التصور قائم على أن السيدات يكن موجودات في مكان خاص بهن ويحول دون اختلاط الرجال بالنساء وينتفى معه الفساد فهذا شرعي، لكن المشكلة أن هذا الأمر لم يُجز من قبل العلماء حتى الآن. والمسألة في الإسلام أن الرجل لا يجوز له أن ينظر إلى جسد المرأة والمرأة أيضاً لها نفس الحكم".

واعتبر مصباح يزدي في جزء آخر من تصريحاته أن "الشهيد مطهرى نموذج للمعلم في عصرنا"، ووصفه بنفس العبارات التي قالها الإمام الخميني في حقّه حيث قال: "لقد كان مطهرى عالماً دينياً وعارفاً بالدين كما يجب وكما ينبغي وكان هذا سبباً في ارتقائه على سائر علماء عصره".

تحظى التصريحات التي يدلي بها السيد مصباح يزدي رئيس مؤسسة الإمام الخميني دائماً باهتمام وسائل الإعلام الإيرانية. ففي رده على سؤال لوكالة أنباء إيسنا حول علاقته بجمعية الحجّية، صرح مصباح يزدي خلال الجلسة التي عقدت بمناسبة يوم المعلم في الجامعة الإسلامية الحرة بكرمانشاه قائلاً: "لقد كنت أعرف شخصياً الحاج محمود حلي مؤسس الجمعية، وكنت أسمع أن فكره مناقض للثورة، ثم أصدر الإمام قراراً بحل الجمعية، وليس لدى معلومات أخرى عن هذه الجمعية".

وفي رده على سؤال عن مدى اطلاعه على فكر سيد أحمد فرديد وهو أحد أعضاء جمعية الحجّية قال يزدي: "لقد سمعت عنه باعتباره شخصاً درس في ألمانيا وله ميول للفكر الوجودي وأنه تعلم الفلسفة في الجامعة على يد هايدكر، ولكن لم أقم قبل ذلك بقراءة كتاب أو مقالة لفرديد. ثم ظهر بعض الأشخاص وتحدثوا في وسائل الإعلام بأن مصباح يزدي يدعو للأفكار الفلسفية لفرديد في حين أنه ليس لي أي اتصال معرفي معه، ومن يدعى بغير ذلك عليه أن يظهر سنده على أن لي اتصال بالحجّية أو فرديد". وأضاف مصباح يزدي: "أنا أعرف فقط أن فرديد كان من الناس الذين لهم فكر ضد التغريب،

حدود مشاركة غير المجتهدين في مجلس الخبراء

■ مردم سالارى (الديمقراطية الشعبية) ٢٠٠٦/ ٥ / ١

وهو ما يؤهلهم لأداء دورهم في مجلس الخبراء. من ناحية أخرى، أعتقد أنه من الممكن مشاركة خبراء غير مجتهدين - أى من خارج المؤسسة الدينية - في مجلس الخبراء، إذ لا توجد إشكالية بشأن وجودهم داخل مجلس الخبراء، ولكنى فى مقابل ذلك أعتقد أن البحث يجب أن ينصب على عدد أعضاء مجلس خبراء القيادة المحدود أصلاً.

أما بخصوص مشاركة المرأة فى مجلس الخبراء فثمة إشكالات أو اختلافات فى رأى حول هذه القضية، لكنى أعتقد أنه لا يوجد مانع فقهي وقانوني فيما يخص مشاركة المرأة فى هذا الصدد نظراً لأن العمل فى مجلس الخبراء يدخل فى إطار أو فى نطاق "العمل العام". وفى النهاية يمكن القول بأن مشاركة ووجود المرأة فى مجلس الخبراء له آثاره الإيجابية للنظام، حيث سيصبح ذلك بمثابة ردود حاسمة وقاطعة على الكثير من الأكاذيب التى يسعى أعداء النظام لترويجها وإشاعتها ضد النظام الإسلامى من جهة، وبمثابة دليل دامغ على رعاية حقوق النساء فى الجمهورية الإسلامية من جهة أخرى.

أعلن السيد محسن غرويان أستاذ العلوم الإنسانية فى مؤسسة الإمام الخميني للتعليم والبحوث فى قم أنه لا يعتبر أن مشاركة النساء فى مجلس الخبراء ممنوعة فقهياً قياساً إلى دخول النساء دائرة القضاء.

من ناحية أخرى، لا يعتبر تقدم سن بعض أعضاء مجلس الخبراء بمثابة حائل دون أداء الوظائف والمهام الخطيرة لهذا المجلس لأن تقدم السن فى حد ذاته ليس له حد أو معيار، فالبعض من الناس - رغم كبر سنهم - لديهم نشاط وتحرك كبيران فى حين أننا نجد عكس ذلك تماماً لدى البعض من الشباب.

يجب على أعضاء مجلس الخبراء أن يتشاوروا مع بعضهم فى اللجان الداخلية لمجلس الخبراء ليضعوا المعايير اللازمة للترشيح مع الوضع فى الاعتبار المصالح العليا للدولة. من ناحية أخرى، لابد أن تؤكد على حقيقة مفادها أنه لو كان أعضاء مجلس الخبراء من الشباب أو من الرجال صغار السن فمن المؤكد أن مثل هؤلاء سوف يكونون بلا خبرة كافية ومفتقدين للتجارب والخبرات اللازمة. وبشكل عام يعد كبار السن أكثر خبرة وأكثر تجربة ونضجاً ودراية

السلطة والمسئولية بين الشرع والنظم

■ عباس عبيدى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/ ٥ / ١

الحكومة لهذه الخطوة. أو بعبارة أخرى، لماذا أقدمت الحكومة على هذا القرار وفى هذا الوقت بالذات؟ بغض النظر عن نجاحها من عدمه، وهى نفسها التى ربما كانت تعارض من قبل مثل هذا الإجراء، باعتباره مخالفاً للقيم الاجتماعية.

لابد على الحكومة أن تعمل على رعاية الحدود الفاصلة بين فلسفة الحكم والسياسة وفلسفة الدين، إذ إن تجاهل تلك الحدود يعنى إما تعرض الحكومة لأزمات كبرى أو إصابة الدين. ولكن لماذا رغم وجود هذه النظرية ثمة مشكلات فى تحقيق أهداف الحكومة؟

طراً على الساحة الداخلية الإيرانية هذه الأيام حدثان مهمان تبعاً من جراء جملة التأثيرات المرحلية والخلافية الموجودة بين طبقات المجتمع المختلفة حول التوجهات السياسية، ومبادئ السياسة، الحدث الأول، هو صدور قرار من رئيس الجمهورية بالسماح بدخول المرأة الإيرانية ساحات الملاعب الرياضية، أما الحدث الثانى، فهو الإساءة للحجاب الإسلامى.

والواقع إن الدهشة السائدة داخل المجتمع الإيراني حالياً لا ترتبط بسابقة وجود النساء داخل الملاعب الرياضية، إنما الدهشة نابعة من توقيت اتخاذ

أتصور أن السبب هنا يرجع إلى الفجوة التي توجد بين السلطة والمسئولية. فهؤلاء مسئولون أمام الشعب، ومطالبون بالرد على مطالبهم، خاصة بعد أن منحوا السلطة من أجل تحقيق هذا الرد، لكن الذي يحدث بعد ذلك أن تلك السلطة قد تتجلى في أمور أخرى، مما يحدث الفجوة بينهما. وفي هذا السياق يجدر القول إن معارضة الكثيرين لهذا القرار واعتباره غير شرعي يجب أن تعامل باحترام حتى وإن كان القرار صحيحاً، وقطعاً فإن الذين أصدروا قرار دخول النساء الملاعب الرياضية يدركون المفاهيم الشرعية، ولا يمكن اعتبارهم غرباء عنها، لكن يبدو أن المسئولية تجبر كل صاحب سلطة على اتخاذ سياسة معينة والمضي قدماً في تنفيذها بالرغم من تناقضاتها، تلك التناقضات ربما كانت قائمة من قبل، لكن الفجوة المتصاعدة بين السلطة والمسئولية تظهرها أكثر فأكثر، ومن ثم فإن وجود أي استراتيجية سياسية في قلب المسئولية وهي مفتقرة للسلطة قد لا يحقق لها خطوات للأمام فحسب وإنما قد يعيدها للخلف أيضاً، ولعل هذا ما يؤخر إجراء الإصلاحات الواقعية في إيران اليوم. وهذا الواقع ينطبق على مناقشة العلاقات الإيرانية - الأمريكية التي كانت خطأ أحمر غير مسموح بالاقتراب إليه، لكننا اليوم نشهد واقعاً آخر، فلو أن تلك السلطة الحالية كانت متلازمة مع المسئولية آنذاك لكنا شاهدنا تكرار وقائع اليوم في الماضي، أو بعبارة أخرى، كانت قرارات اليوم اتخذت بالأمس دون انتظار كل هذا الوقت.

حتماً حينما تتسع الفجوة بين السلطة والمسئولية تظهر التناقضات، وخير دليل على ذلك هو موضوعاً الإساءة للحجاب، ودخول المرأة الملاعب الرياضية. ففيمما يتعلق بموضوع الحجاب، فقد كان من المتوقع ومنذ تولى الحكومة الجديدة لمقالييد السلطة التعامل بشدة أكثر مع ملابس السيدات والشباب بشكل عام، إلا أننا لم نشهد هذا فحسب، بل كنا نشاهد العكس تماماً. فقد أصبحت مظاهر الاختلاط واضحة في كل مكان وكل هذا يحدث في ظل وجود حكومة أصولية!

لكن ما يثير العجب حقاً، هو لماذا لم يتم تفعيل مادة القانون الخاصة بهذا الموضوع سواء في الماضي (أي في ظل حكومة الإصلاحيين) أو حالياً (في ظل حكومة الأصوليين)؟ يذكر أن المادة (٦٣٨) من الفصل الثاني عشر لقانون العقوبات الإسلامية تنص في الجرائم المتعلقة بالإساءة للأخلاق العامة، والمرتبطة بموضوع حجاب المرأة على أن "النساء اللاتي يظهرن على المعابر وأمام أنظار العامة دون الحجاب الشرعي يحاكمن بالحبس لمدة تتراوح من عشرة أيام حتى شهرين أو بدفع غرامة تبدأ من خمسين ألف ريال كحد أدنى، وحتى خمسمائة ألف ريال كحد أقصى". وهنا نلاحظ ما يلي:

أولاً: إن هذه المادة يعترضها النقص والإبهام من الواجهة القانونية، نظراً لأن مقولة "الحجاب الشرعي" تظل مبهممة بدون تحديد وتعريف جامع، خاصة وأن لفظ شرعي قد يختلف من شخص لآخر، سواء من ناحية دينه أو مذهبه أو حتى مرجعه الديني.

ثانياً: لو أن المشرع كان يهدف إلى تطبيق الشرع، فلماذا تقيد بإضافة المعابر وأنظار العامة؟! أي لماذا اقتصر الذنب فقط على الالتزام بالحجاب في الشوارع والطرق دون نص الالتزام به داخل المنازل ولدى الأقارب بالرغم من أنه لا يوجد أي اختلاف بينهما من هذا الجانب؟!

ثالثاً: كذلك لو أن المادة المذكورة في الفصل الثامن عشر من قانون العقوبات الإسلامية قد تخصصت لمكافحة الجرائم الأخلاقية، إذن فمسألة الالتزام بالحجاب كان يتحتم أن تأخذ الاهتمام الأوفر، نظراً لأن أكثر من ٩٠٪ من النساء الموجودات في الشوارع قد يتعلقن بهذه الأخلاقيات، ومن ثم فإن المادة المذكورة لا يمكن أن تسد فراغ الشرع، كما أن فتاوى كبار المراجع حول هذا الموضوع موجودة منذ مئات السنوات، وتباعاً لا يمكن للحكومة العمل بالقانون الموجود، خاصة أن هذه المسألة لازالت عالقة بين الفلسفة السياسية والفلسفة الدينية.

عماد أفروغ: أحمدى نجاد يعتقد أنه منقذ الإنسانية

■ همبستكى (التضامن) ٢٩/٤/٢٠٠٦

بيت الأمة، إلا أنه لم يقف صامتاً إزاء الأداء الضعيف لحكومة أحمدى نجاد، ويعمل أفروغ من خلال تصريحاته على توعية الشعب والحيلولة دون استمرار هذا الأداء الضعيف من جانب حكومة أحمدى نجاد،

يميل البعض داخل إيران إلى تسمية عماد أفروغ بأنه أكثر الوجوه الأصولية في مجلس الشورى إثارة، ومع أنه يترأس اللجنة الثقافية في مجلس الشورى وفي نفس الوقت يعتبر واحداً من أقوى ثلاثة أصوليين في

فهو يؤكد دائماً على أنه يسعى لمنع وقوع أى انحراف فى نهضة الأصوليين الفائزين بانتخابات مجلس الشورى فى دورته السابعة، وكان هذا النائب الأصولى قد أقدم على دراسة حالة التنوير فى إيران، وكذلك أيضاً علاقة المثقفين بأحمدى نجاد. فقد أكد رئيس اللجنة الثقافية بالمجلس أن "الإطار العام فى المجتمع قد انفصل إلى حد ما عما كان عليه فى بدايات الثورة الإسلامية. ولذا، يجب أن ندق جرس الخطر ونقوم بدراسة مؤلفات آية الله مطهرى، ونحن على أعتاب الذكرى السنوية لاستشهاده والتي كانت كلها موضع تأييد وتصديق من جانب الإمام، ونسعى إلى تطبيق أفكاره على القضايا الاجتماعية والثقافية". وأضاف مؤكداً على ضرورة العودة إلى أفكار الشهيد مطهرى ووجوب اتخاذ خطوات أكثر تقدماً أى نشر آثاره وأفكاره: "إننا نحتاج دائماً إلى التنوير والتثقيف لأن الأسس الفلسفية للجمهورية الإسلامية وفلسفتها السياسية التى تضرب بجذورها فى قيم الثورة الإسلامية تتطلب تثقيفاً وتنويراً مضاعفاً". وأكد أفروغ فى هذا الإطار على "ضرورة وجود التثقيف بوجهيه: القبول والأحقية بالنسبة لهذه الفلسفة السياسية. يجب على المثقف أن يقوم بالنقد باستمرار على أساس المعايير الناشئة عن الثورة الإسلامية وفلسفتها السياسية وأن يتجه هذا النقد نحو سياسات وأداء وسلوك الساسة على مختلف الساحات التنفيذية والتشريعية والقضائية". وأضاف: "نحن قمنا بتشكيل الحكومة التى من لوازم بقائها توجيه النقد لها وهذا النقد هو بالأساس واحد من اهتمامات المثقفين الحقيقيين الباحثين عن الحقيقة دون مجاملة أو طمع فى السلطة الرسمية أو التمتع بالمال والجاه"، ويرى أفروغ أن واجب المثقف فى هذا المجتمع خطير للغاية وأن التنوير ضرورة لا يمكن اجتنابها بالنسبة لبقاء الجمهورية الإسلامية، وقال: "أحياناً يتحدث بعض من يسمون بالمثقفين، وواضح أنهم لم يعوا الأسس النظرية ومقتضيات التنوير". وطبقاً لقوله يعتقد بعض من يسمون بالمثقفين أنهم يوجهون المجتمع للإمام بمعتقداتهم هذه. إن التنوير المنطوق على إمكانات الثورة الإسلامية وهدفه بقاء الجمهورية الإسلامية هو أمر حتمى، بل وتتضاعف ضروريته أو حتميته فى إيران لأنه يجب أن يتواصل وجوده سواء فى ذكر الله على الساحة المعرفية والمعنوية أو على صعيد العلاقات الاجتماعية. وقال عضو لجنة الأصوليين: إننا فى الوقت الحاضر لا نرى شيوع هذا التنوير. فى أى وقت توجد هذه الفئة من المثقفين فإنهم يجعلون المناخ السائد أكثر ثقافة، ولكن فى أى وقت، بناءً على أسباب

مفروضة أو غير مفروضة تتم تحييتهم، تلوح الفرصة للتيارات السياسية المسيسة وذات التوجه الاقتصادى ولتخطف قصب السبق من المثقفين. فى بدايات الثورة شاهدنا هيمنة المثقفين الحقيقيين وغلبة النزعة الثقافية على النزعة النفعية والسلطوية، ولكن بعد الحرب شاهدنا سطوة الحالة الاقتصادية وبالتدريج تخلت الحالة الاقتصادية عن صدارتها للحالة السياسية حتى إن تيار التنوير فى الجيل الرابع دخل دائرة النشاط مرة ثانية مرتبطاً بتيار التنوير فى الجيل الثانى فعمل على توعية وتنوير الرأى العام وتدعيم إمكانات الثورة الإسلامية والإطار الناجم عنها، أى الجمهورية الإسلامية. ومع تشكيل الحكومة التاسعة كانت هناك أحداث فى طور الظهور فهذا التيار الثقافى لأسباب ما يفضل العزلة والتتحي، كما أن هناك عوامل آخذة فى التبلور ستجعلنا نشاهد مرة ثانية الحالة السياسية وغلبة السلطة على الثقافة. مرة أخرى يجب على المثقفين أن يهتموا بأنه لا يجب مطلقاً ترك الساحة خاوية ويجب الاستمرار فيها مهما تكن النتائج وقال: إن بقاءنا واستمرارنا مرهون بالمثقفين الدينيين الحقيقيين الذين يوجدون على الساحة لمعرفتهم بالثقافة والحضارة والتاريخ والإسلام ولا يسمحون أن يهيمن السياسيون والاقتصاديون أو النفعيون والسلطويون على الثقافة فالمجتمع الإيرانى يحتاج بالفعل إلى غلبة وتفوق الثقافة على السياسة والاقتصاد، لو أن مجتمعنا يريد الاستمرار والبقاء وأن تستمر أيضاً عملية العودة إلى ذاته فليس هناك سبيل إلا سيادة الثقافة. وعلينا أن نعرف أن أمامنا طريق صعب. وحول الأسباب التى جعلت المثقفين يختارون العزلة مع بداية تشكيل الحكومة التاسعة قال: من الممكن أن يقول المثقفون مع تشكيل الحكومة التاسعة انتهى واجبنا فقد وصلت إلى الشكل السياسى الذى تريده وسقطت الأعباء عن كاهلنا. وهناك فريق آخر من هؤلاء المثقفين من الممكن أن يشعروا أن هذه الحكومة بالأساس لا تولى اهتماماً لعملية التنوير فهى من حيث الظاهر تصدر كل مطالب التنوير ولا تقيم وزناً لهذا النوع من التوعية.

فهذه الجماعة من المثقفين تقول إذا لم تهتم الحكومة بعملية التنوير فعلى الأقل لا تقف ضدها. وقال أفروغ لو أن هذه الجماعة من المثقفين تشعر أنها ليست طرفاً فى المشورة أو أنها ليست موجودة بالشكل الذى يجعلها تبدع وتشعر أن كل شئ تغلبت عليه، من الطبيعى أنه لا يجب انتظار أن يكون لها وجود شامل. ويجب على المثقف أن يكون مستعداً لاستقبال كل ضيوف البلاد حتى ينمو المجتمع ويصل إلى الفاعلية المطلوبة، وفى الوقت نفسه أضاف: هناك شعور بأن الحكومة التى

اعتلت سدة الحكم وإنما جاءت من أجل مظاهر التوير يشاهد فيها نوع من الاحتقار لكافة القضايا، أى أن الحكومة استغنت عن كافة أشكال المشورة والاستفادة من تجربة وتخصص الآخرين. وكأن الأحداث الجديدة التى تقع ليس للمثقفين أى دور فيها، فى حين أن الأمر ليس كذلك لو تراجع هؤلاء المثقفون فستكون هذه أول ضربة للحكومة التاسعة والسيد أحمد نجاد، وعلى السيد أحمدى نجاد أن يعى جيداً أنه مدين لعملية التوير هذه.

ولا يعتقد أفروغ أن الظروف قد سارت طبقاً لتخطيطه وتديره حتى أصبح رئيساً للجمهورية فهناك عوامل كثيرة قد تدخلت لإنتاج الظروف المؤاتية لرئاسة أحمدى نجاد، وقال فى هذا الصدد مشيراً إلى مختلف الظروف الاجتماعية والفكرية والمعرفية: ليس الأمر كما تتصور النخبة فى إيران من أن رئيس الجمهورية يريد أن يكون فى بؤرة الاهتمامات السياسية

والاقتصادية، بل والثقافية بمفرده وبشكل احتكارى وأعتبر أن الدليل على كلامه هذا يكمن فى الإجراءات المتسارعة والقرارات المتعجلة وعدم الاهتمام بالرجوع إلى الفقهاء ومراجع التقليد والخبراء وقال: بالأساس لا يمكن أن يتمكن شخص بمفرده من أن يدير المجتمع، بل من الأساس لا يجب أن يخطر هذا الأمر ببال أحد، وفى هذا الإطار أشار إلى رسالة سيدنا على لمالك ابن الأشر حيث قرر خلالها الدعوة إلى الاستفادة من التجربة والتخصص والمشورة، وأكد على ضرورة قيام المثقف بدق ناقوس الخطر فى الظروف الحساسة، وذكر أنه يجب على المثقف أن يكون دائماً معه الحل والتوصية، ويجب على رئيس الجمهورية أن تكون له آذان صاغية، ولو أن بعض المثقفين رأى بعد فترة أنه ليس هناك اهتمامات وتوصيات بنصائحهم إما أن يختاروا العزلة وبصمتوا وإما أن يطلقوا اللسان للمعارضة.

مجلس التنسيق يحتاج إلى آلية عمل جديدة

مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/٢

بعد النجاحات والانتصارات التى حققها الأصوليون فى انتخابات مجالس الشورى المحلية، ثم انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى، وأخيراً انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، يخططون الآن أيضاً إلى تحقيق الفوز فى الانتخابات القادمة، وهى انتخابات مجلس الخبراء. ويمثل مجلس تنسيق قوى الثورة الإسلامية نموذجاً للقوى السياسية التى تستعد مبكراً لانتخابات مجلس الخبراء.

لقد تم تشكيل مجلس تنسيق قوى الثورة الإسلامية فى أعقاب فوز الإصلاحيين بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمى فى انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى مايو ١٩٩٧، فبعد هذا الحدث وبعد تشكيل المجلس المذكور تمكن الأصوليون من الفوز فى ثانى انتخابات مجالس الشورى الإسلامية المحلية ثم حققوا نجاحات لافتة للنظر فى انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى وهو ما صار عاملاً محفزاً لاستمرار عمل مجلس التنسيق فى انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة وانتخاب أحمدى نجاد.

طوال هذه الفترات أقام مجلس التنسيق هيكله العام وفقاً لمفردات خطابية مناسبة وأساليب عملية مستحدثة. واستناداً لهذه المرتكزات الفكرية دخل

مجلس التنسيق مرحلة العمل الفعلى واستطاع أن يحمل بشكل حقيقى راية المطالبات التى أعلنها الشعب. لقد تم هذا فى نفس الوقت الذى كان فيه رجال الثانى من خرداد لازالوا فاعلين بقوة فى مجلس الشورى الإسلامى الذى تشكل فى عام ٢٠٠٠، لكن فى نهاية الأمر نجح المحافظون، الذين كانوا يعملون فى قالب واحد وتحت قيادة واحدة هى مجلس التنسيق بين قوى الثورة، فى تحقيق الفوز تحت راية "التعميريين الجدد".

وعندما كانت الانتخابات السابعة لمجلس الشورى الإسلامى (فبراير ٢٠٠٤) على الأبواب طالب عدد من أعضاء مجلس التنسيق وضع قوائم عدة للمجلس، ولكن هذا الأمر لم يحدث ودخل الأصوليون تحت قائمة واحدة واستطاعوا تحقيق الفوز فى الانتخابات والحصول على أغلبية المجلس السابع.

وقبل انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، طالبت مجموعة من اليمين المحافظ بأن يتم الاتفاق على "مرشح" واحد يحظى بقبول من جانب معظم القوى المحافظة ويتم الدفع به فى الانتخابات، مؤكدة أنه يمكن لكل واحدة من قوى المحافظين تقديم شخصية عنها، ثم يتم تنظيم اقتراع داخلى على شخصية واحدة فقط بعد إجراء عدد من استطلاعات

الرأى لتقوم كل القوى المحافظة بدعم الشخصية التي سيتم الاستقرار عليها. لكن هذا الاقتراح لم يتم الأخذ به لأسباب عدة منها عدم قناعة بعض الأفراد والجماعات داخل مجلس التنسيق بمصداقية نتائج استطلاعات الرأى واعتبارها نتائج فاقدة للأهلية والجدارة فيما يخص الاعتماد عليها عند القيام باتخاذ "قرار" استراتيجى كهذا. ولهذا فقد قاموا، خلال عملية الاستعداد لانتخابات رئاسة الجمهورية، بتقسيم

مجلس التنسيق إلى عدة جماعات كل منها تعمل بشكل منفصل ومستقل وتقدم "مرشحات" ما تنفق فيه. وبالتوازي مع ذلك، اتفقت هذه المجموعات فيما بينها جميعاً على الالتفاف حول من سيفوز فى الانتخابات. هذه الاعتبارات فى مجملها تؤكد أن تشكيل مجلس تنسيق قوى الثورة مثل خطوة مهمة استطاع الأصوليون من خلالها السيطرة على مجمل مراكز صنع القرار الإيرانى.

أين يقف حزب الله الإيرانى من التطورات السياسية؟

■ مسعود ده نملى ■ همبستكى (التضامن) ٢٩/٤/٢٠٠٦

يرجع تاريخ التيار المسمى بحزب الله إلى ما بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران واحتدام التوترات الداخلية مع الليبراليين والجماعات اليسارية التى أدت فى النهاية إلى ظهور مجاهدى خلق وجماعة أبو الحسن بنى صدر. فى هذه الفترة كان مركزهم الأساسى فى خيمة الوحدة أمام بوابة جامعة طهران. وفى تلك الفترة كان هناك تيار موازى لخيمة الوحدة أيضاً، وهو تيار هادى غفارى، واليوم يوجد على قيد الحياة من جيل خيمة الوحدة أشخاص مثل حميد داود أياى ورضا نجوانى، وهما يدخلان فى عداد الوجوه العلمية والمتخصصة فى البلاد. وبعد اشتداد وتيرة الحرب العراقية - الإيرانية خرجت القوى الثورية إلى الجبهة، وعندما عادت إلى طهران وواجهت حالة من الركود والاسترخاء، تركزت جهودها على ساحة البناء واستصلاح الأراضى. ولهذا تبلورت فى هذه الفترة تيارات حزب الله فى قم وطهران باسم حزب الله قم وحزب الله طهران بشكل منفصل بحيث أصبحت تشمل بعض تيارات حزب الله التى كانت تعمل على الساحة الثقافية. وعرفت الفترة ما بين أعوام ١٩٨٨ و١٩٩٤ بأنها المرحلة التى خضعت فيها أعمال جماعات حزب الله لحالة من الصعود والهبوط. ولم يكن لحزب الله فى هذه الفترة منبر رسمى أو وسيلة إعلام، ولم تكن هناك هياكل جماعية، وكانت جماعات حزب الله تعمل بشكل لا مركزى، حتى تم دمج تيارات حزب الله، وأنصار حزب الله فى نهاية عام ١٩٩٤، وقد استمرت عملية التوحيد هذه حتى عام ١٩٩٦، لكن فى هذا العام حدثت انشقاقات فى هذه الجماعة حتى أن فيلقاً من فيالق ما يسمى بأنصار حزب الله واصل نشاطه تحت اسم "الثارات"، والبعض الآخر من

الأشخاص المرتبطين بهذه التنظيمات كان يعمل تحت مسميات أخرى. وفى عام ١٩٩٤ ونظراً لاختلاف السلائق حدث انشقاق آخر فى جماعة أنصار حزب الله انتهى بخروج أربعة أو خمسة أشخاص من الهيئة المركزية لهذا التنظيم.

وقامت بعض الوجوه بتكوين جماعة تحت اسم "تيار حزب الله" وواصلت نشاطها فى إطارها. وتتمثل أهداف حزب الله فى إجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية. وحتى ذلك الوقت كان تيار حزب الله لا يولى اهتماماً بالعمل الإعلامى، وكان تركيزه على تنظيم المسيرات، ولم تكن له صلة بالرأى العام، لكن بعد انتهاء هذه المرحلة أخرج تيار حزب الله نفسه من ساحة التعاطى مع الجماهير وأدخل نفسه ساحة نقد السلطة. وعلى مدى الأعوام الماضية أثبتت هذه الجماعات أن وجودها كعامل محرك فى الأحداث كان مفيداً، لأن كثيراً من تحليلات أعضاء هذه الجماعات كانت أكثر صحة من الآخرين. وكانت هذه المرحلة واحدة من ألمع مراحل عمل هذه الجماعات. وفى هذا المجال نستطيع أن نعتبر أن تشكيل مؤسسات مثل هيئة إقامة الصلاة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر محصلة أداء طيب لجماعات حزب الله. وفى عام ١٩٩٧ فاز التيار الذى قدم مطالبه تحت لواء التيار الإصلاحى، وأصبح التيار اليمى باعتباره التيار الخاسر فى مأزق، ولم يكن هناك مخرج من هذا المأزق طوال السنوات الأربع من حكم الإصلاحيين. وفى هذه الفترة نظمت جماعات حزب الله مسيرات عدة أمام مقر البلدية ضد المفاسد الاقتصادية ومقاومة أبناء السادة، حتى إنه يمكن اعتبار حركة العدالة التى أصبحت موضع قبول من جانب الشعب فى الانتخابات

وليدة جهود تيار حزب الله منذ بداية الثورة وحتى الآن، ويمكن القول بشكل ما إن جماعات حزب الله دفعت ثمن تأخر فهم التخبطة الأصولية وتخلفها. ويمكن القول إن المرحلة الأولى من الثورة كانت مصحوبة بعمليات قمع المنافقين والليبراليين، وكانت هذه أفضل فترة لعمل جماعات حزب الله. ويعتبر العام أو العامين الأخيرين من أضعف وأصعب الفترات التي مر بها حزب الله. ونظراً لافتقار حزب الله الإيراني استراتيجية مناسبة للعمل فإنه لم يستطع أن يدخل نفسه بشكل جاد الساحة التنفيذية

والإدارية، وظل دائماً عند مستوى خادم التيار الأصولي، وسار في حقل الألفام الثقافية والسياسية، وكانت الثمار التي جناها ضئيلة. ولهذا كانت بنية هذا التيار تؤدي دائماً النظرة الاستهلاكية وجعلته يعيش أصعب الظروف على مدى العامين الأخيرين. إلا أن الفترة المبررة لهذه الجماعات بدأت بعد الانتخابات المحلية، لأن قوات حزب الله كانت قد تخلصت من رسالتها شبه المنتهية. صحيح أن التيار اليميني هو جزء من حزب الله لكن لا يجب أن نعتبره كله من حزب الله وتوضع كل أخطائه الإدارية في حساب حزب الله.

حكومة المثقفين حائل دون الديمقراطية!!

■ شرق (الشرق) ٢٧/٤/٢٠٠٦

لاعتبارات عدة ربما تمثل الثورة الدستورية في إيران نقطة التحول الرئيسية في التاريخ الإيراني باعتبارها الحد الفاصل بين إيران القديمة وإيران الجديدة، إلى جانب أنها شهدت بروز طبقة جديدة في التطورات السياسية والاجتماعية لإيران. تلك الطبقة لم تكن سوى طبقة المثقفين الذين كانوا خلال هذه الفترة بمثابة إحدى القواعد الثابتة والأصلية للتطورات السياسية في إيران.

وإذا فرض على الحكومة أن تخطو في طريق الديمقراطية فمن الطبيعي أن أفضل الكوادر لقيادة هذا المجتمع هم الذين يعرفون مقولة التنمية والديمقراطية.

وعندما تؤخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المثقفين يمثلون مركز ثقل المجتمع في العبور للديمقراطية

والتنمية، فإنهم سيصلون إلى مراكز السلطة والسيادة، وهذا ما حدث في عهد الإصلاحيين بزعامة الرئيس السابق محمد خاتمي.

إن الوصول للديمقراطية يتطلب توافر محددات عدة أبرزها وجود الديمقراطية في المجتمع ومن بين هذه المؤسسات الأحزاب والتشكيلات التي تحكمها خصائص فكرية ويعهد إليها بمسؤولية إرشاد وتقديم المجتمع.

إن وصول المثقفين للسيادة والحاكمة يتبعه تدعيم عملية التنمية السياسية في الدولة. وعليه، فإن ثمة علاقة إنتاج بين المثقفين والسلطة، وهو ما تؤكد الإحصاءات المتعلقة بعملية التنمية والديمقراطية حيث تشير إلى دور الطبقات الاجتماعية باعتبارها إحدى القواعد الثابتة المهمة في عملية التنمية السياسية.

الإصلاحيون والأصوليون في انتخابات مجلس الخبراء والمحليات

■ فاطمة صابري ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/١

من المنتظر أن تشهد الساحة السياسية داخل إيران هذا العام إجراء انتخابات كل من مجلس الخبراء ومجالس الشورى المحلية (البلديات). ومن المنتظر أيضاً أن تحدث مواجهة بين تيارى اليمين واليسار، لكن من المؤكد أن الرأى العام نفسه لن ينسى أن الإصلاحيين والأصوليين يجمعون فيما بينهم العديد من الأطياف والأفكار لدرجة أنه أحياناً تختلف أساليبهم فى الوصول إلى أهدافهم، مما يؤدي إلى حدوث ارتباك لدى المراقبين فى بعض الأحيان، إذ كيف يمكن إزاء كل هذه التباينات داخل الجماعة الواحدة تحقيق هدف واحد. ومن المؤكد أن الأصوليين الموجودين فى السلطة الآن قد قدموا أنفسهم بشكل مختلف لدرجة تثير تعجب من هم على شاكلتهم من حيث الفكر، وكل صوت معارض داخل الجماعة يسمع خارجها.

ومن المتوقع أن تحظى الانتخابات القادمة لمجلس الخبراء والبلديات باهتمام الإصلاحيين والأصوليين أيضاً، وربما تكمن أهمية هذه الانتخابات فى أنها ستعقد فى يوم واحد، حتى يتم توفير ملايين الدولارات التى يتم إنفاقها على عمليات التنظيم والانعقاد.

الإصلاحيون الآن ليس لهم موطئ قدم فى الحكومة، فقد تركوا السلطة التنفيذية منذ نحو عشرة أشهر. وفى عام ٢٠٠٢ أخفقوا فى انتخابات البلديات، ثم كانت هزيمتهم التالية مع تشكيل المجلس السابع، حيث فقد الإصلاحيون كل المناصب التى وصلوا إليها منذ عام ١٩٩٧، والآن يبذل الإصلاحيون قصارى جهدهم حتى لا يطول بعدهم عن السلطة، وتبدأ عودتهم إلى السلطة من خلال فوزهم بالانتخابات البلدية. أما بالنسبة لانتخابات مجلس الخبراء فالإصلاحيون يدركون جيداً أنها الأصعب بالنسبة لهم، نظراً لصرامة قيود الترشيح فيها، بل ومع الظروف الراهنة لن يكون الترشيح سهلاً. ومن المؤكد أن الإصلاحيين لم يجلسوا مكتوفى الأيدي على مدى العدة أسابيع الأخيرة من العام الماضى، بل سعوا أكثر من مرة ليوجهوا أنظار مجلس الخبراء إلى دخول أفراد غير فقهاء لكنهم متخصصين فى مختلف شئون صلاحيات الزعامة، وذهبت محاولاتهم سدى مع عدم وضع هذا المشروع على جدول أعمال الجلسة الخامسة عشرة لمجلس الخبراء فى عام ٢٠٠٦، ولم ينفذ الموضوع، الذى طبقاً

لزعيم البعض، ليس هناك نص فى الدستور يمنعه. يقول المحللون إنه لا يوجد فى دستور الجمهورية الإسلامية مادة تؤكد على شرط الاجتهاد والمرجعية لنواب هذا المجلس، وما حدث خلال الأعوام السابقة كان على أساس اللائحة الداخلية لمجلس الخبراء التى يستطيع نفس المجلس تغييرها. لقد خسر الإصلاحيون، الذين كانوا متهمين خلال الأعوام السابقة وهم يشغلون المناصب الحساسة بمجاعة المحافظين، مناصبهم، وهم الآن يريدون، وهم فى منتهى اليأس، أن يسلكوا كل السبل الممكنة لاستعادتها. وفى هذا الصدد يعتقد محسن كديفر الأستاذ بجامعة تربية المدرس وأحد رجال الدين الإصلاحيين أنه "لا يوجد أى مانع قانونى من دخول الخبراء غير الفقهاء مجلس الخبراء، وهو ما تؤيده روح الدستور، حيث يجب انتخاب الخبراء بشكل يتناسب مع المجتمع، لأن الخبراء هم المتخصصون الذين يدخل تخصصهم فى إدارة المجتمع، ولما كان الزعيم له الحق فى وضع السياسات فى كافة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فإنه يجب انتخاب الخبراء من كل التخصصات المرتبطة بالزعامة، لأن القرار لن يكون قرار إدارة حوزة علمية، بل سيكون قرار زعيم إيران. والآن يقال إن فقهاء مجلس الخبراء يتشاورون مع متخصصين غير مجتهدين، ونحن نتساءل ما هى الإشكالية فى أن يضم مجلس الخبراء كل التخصصات الموجودة فى المجتمع؟ لأن القضية الأساسية هى مشاركة المتخصصين وليست استشارة المتخصصين". ويرى كديفر أن ثمة مأخذ عدة على هذا المجلس، أهمها اقتصراره على أهل الدين والرجال الشيعية، ومع ذلك سيتم عقد انتخابات مجلس الخبراء هذا العام بدون تغيير فى قوانينه، ومن الممكن أن يكون هذا الأمر لصالح معسكر الأصوليين، وستكون أغلبية المجلس السابع والحكومة الأصولية سعيدة بعدم حدوث تغيير خاص فى عقد هذه الانتخابات، لأنه سيتبلور - بدخول رجال دين هذا المجلس - تعريضهم للأصولية بأنها السياسات التى تبناها الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد على مدى العشرة شهور الماضية والسياسات التى كان يصاحبها بصفة عامة نقد الإصلاحيين، ومن ضمنها السياسة الخارجية والداخلية والقرارات الاقتصادية التى اتخذتها حكومة أحمدى نجاد.

لا زالت مجموعة من الإصلاحيين أحياء

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٤/١٩

الجمهورية الإسلامية، والدستور".
الجدير بالذكر أن أسد الله بادامجيان كان قد أعلن مراراً أن تيار الإصلاحات قد "توفي"، وأن ما هو قائم الآن لا يزيد عن كونه "روح المسيح" ليس إلا، وحول هذه النقطة قال بادامجيان في إجابة له على سؤال مفاده: هل لعب حزب المؤتلفة الإسلامي "دور المسيح" خلال زيارته لجبهة مشاركة إيران الإسلامية أم لا؟ أجاب بادامجيان قائلاً: فيما يخص قولي بأن تيار الإصلاح قد توفي فهذا صحيح، لكن على الرغم من وفاة تيار الإصلاح إلا أن عدداً من الإصلاحيين لازالوا أحياء حتى الآن تماماً مثلما مات تيار الليبرالية في إيران، ولكن لازال عدداً من رموز هذا التيار - مثل حركة "نهضة حرية إيران" - على قيد الحياة حتى الآن، لكن دون أثر يذكر.

لكن ذلك لن يمنع إطلاقاً من التعامل والتعاون مع جميع الأحزاب والتيارات والقوى السياسية بما فيها "حركة مشاركة إيران الإسلامية" و"حركة حرية إيران" من أجل حماية مصالح إيران الوطنية ومجابهة التهديدات الأجنبية، وهو ما تؤكد للجميع تلك الرسائل التي كنا قد بعثنا بها إلى هاتين الحركتين منذ عامين.

أكد أسد الله بادامجيان عضو اللجنة المركزية لحزب المؤتلفة الإسلامي أن حزب المؤتلفة الإسلامي لديه تفاهمات حقيقية مع جميع التشكيلات والقوى المدافعة عن حكومة أحمدى نجاد، وكذلك بشأن التعامل مع الأحزاب الأخرى خاصة الإصلاحيين، وهو لا يعتبر أن في ذلك معاداة لمواقف حكومة نجاد. وفي هذا الصدد قال بادامجيان: "لابد من التأكيد على أن حزب المؤتلفة الإسلامي لم يكن يصدد السعي نحو "حصّة" من حكومة أحمدى نجاد، وهو ليس كذلك الآن أيضاً، وهو ما ينفي تماماً شائعة اصطفاف الحزب مع الإصلاحيين ضد الحكومة بهدف تشكيل جبهة جديدة، إننا نقبل الاصطفاف داخل الدولة في إطار المنافسة على عمل الخيرات وليس في إطار المنافسة السياسية وإشغال الاختلافات فيما بين الأحزاب والأجنحة السياسية، ولهذا فليس لدى حزب المؤتلفة الإسلامي أية خطط أو مشروعات بشأن الدخول في صراعات سياسية داخلية، بل العكس هو الصحيح، حيث يسعى الحزب نحو تحقيق التعاون بين جميع الأحزاب والتشكيلات السياسية في إطار المثلث الرسمي للدولة، وهو خط ولاية الفقيه، ونظام

مطلوب إصلاحات في الإصلاحات

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/٢

برامجه وخططه بشكل أكثر وضوحاً وحسماً.
لقد خرج الإصلاحيون من دائرة السلطة بشكل عملي بعد الانتخابات الرئاسية، والمؤكد أن الدور أصبح على المحافظين، حيث أصبحنا الآن أمام صعود فئة أخرى إلى صدارة الأمر، وهو ما بدأنا نلاحظه كلما اقتربت انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات مجالس الشورى المحلية، حيث أخذ الجميع يعدون العدة لخوض هذه الانتخابات بما فيهم المحافظون والإصلاحيون. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن جبهة الإصلاحات يجب العمل على إحيائها بعيداً عن تركيبها الحالية وهو الأمر الذي بدأته بالفعل جماعات الثأني من خرداد، حيث تم إنشاء مجلس أعلى للتنسيق فيما بينها بهدف الإعداد لمشاركة فعالة من جانب جماعات الثأني من خرداد في

"ثمة فرصة يجب اغتنامها ظهرت من جديد لتجديد دماء الإصلاحيين"

هذا ما يردده الإصلاحيون على مختلف تياراتهم وفتائهم في الفترة الماضية. لكن يظل السؤال الأهم هو: هل يمكن للإصلاحيين أن يستفيدوا من هذه الفرصة؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه الرأي العام على الإصلاحيين بقوة. في هذا الصدد تبدو انتخابات مجلس الخبراء القادمة ومن بعدها انتخابات مجالس الشورى المحلية (البلديات) بمثابة فرصة جديدة لعودة الإصلاحيين إلى دائرة السلطة.

لكن الشئ الأهم من ذلك كله هو ضرورة القيام بتنفيذ "الإصلاحات" المطلوبة والواجبة داخل التيار الإصلاحي نفسه والذي يجب عليه البدء في تنفيذ

انتخابات مجلس الخبراء القادمة. ونأمل أن نحقق فوزاً وظهوراً كبيرين، خاصة في انتخابات مجالس الشورى القادمة. ومما لا شك فيه أنه لو قام مسئولو النظام بإثبات سعة صدرهم في انتخابات مجلس الخبراء القادمة فمما لا شك فيه أن النصر سوف يكون حليفاً للقوى الأخرى.

وقال: لقد شاهدنا كيف أن هذا التحالف يصبح قريباً من تحقيق الفوز كلما كان متكاثفاً، لكننا رأينا - وفي أكثر من مرة - فيما مضى كيف أن بعض الأفراد أو الجماعات قاموا بتوجيه ضربات مؤلمة إلى هذا الائتلاف، بل إلى الإصلاحات في المواقف واللحظات الحساسة، وهو ما زلزل مصير هذه الحركة من جهة، ومصير جبهة الثامن من خرداد من جهة أخرى.

ثمّة فريق آخر يدعو إلى رفض أية مشاركة من جانب حركة الإصلاحات وذلك إلى أن يتم الانتهاء من القيام بالإصلاحات اللازمة داخل حركة الإصلاحات، ويتم وضع تعريف واضح ومسمى محدد خاص بهذه الحركة. هم يقولون إنه يجب أن تشمل الإصلاحات البنى التحتية للحركة وأن يكون محورها وإطارها الأساسي هو أفكار حضرة الإمام الخميني. هنا لا بد من التأكيد على أن البعض لازال مصراً على الاعتقاد بأنه طالما لم يتم العمل على حل الاختلافات القديمة فإن التحالف بين الجماعات الإصلاحية، التي تفصلها عن بعضها مسافات بعيدة، سوف يكون أمراً عديم الفائدة.

في هذا الصدد أعتقد أن بداية تحقيق الفوز لأي جبهة سياسية تتمثل في تحقيق الفوز في الانتخابات المحلية. من هنا يجب على الإصلاحيين إبداء أكبر اهتمام بانتخابات مجالس الشورى الإسلامية في القرى قبل المدن وفي المدن قبل المحافظات.

هذا الأمر هو ما أكدّه أيضاً هاشم هدايتي عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية،

حيث أكد على إقرار المنظمة بحتمية المشاركة الفعالة في الانتخابات القادمة، لكنه في الوقت نفسه يلفت النظر إلى بعض من المعوقات الأساسية فيقول: إن ما يقال بشأن ضرورة مشاركة الإصلاحيين في الانتخابات وضرورة ارتباطهم بالشعب هو كلام صحيح، لكن إمكانيات تحقيق مثل هذا الأمر ليست في أيدي الإصلاحيين. إننا نعاني الآن من السيطرة المطلقة من جانب الجبهة الأخرى، ومن جانب المحافظين على المساجد، والخطب الرئيسية لصلاة الجمعة بل وحتى الصالونات والمنتديات الثقافية والأدبية حيث سلبت جميعها من الإصلاحيين بل لم يعد بمقدور أو بإمكان الإصلاحيين الوجود في داخل الجامعات والمدارس ليصبح السؤال هو: كيف يمكن للإصلاحيين - والأمر كذلك - أن يقيموا حواراً مع الناس. لقد بلغ الأمر مبلغه لدرجة حرمان الإصلاحيين من حق استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية والتي من جملتها الراديو والتلفزيون والصحف حتى إن السيد كروبي لم يعد بمقدوره استخدام شبكة القنوات الفضائية انطلاقاً من فرضية مفادها أن في ذلك خطراً على الدولة. لهذا كله لا يبدو للنظر أن الإصلاحيين لازال لديهم أنشطة مؤثرة داخل الدولة.

من جانبه قال محمد علي وكيلي مدير تحرير جريدة ابتكار: "ثمّة عوامل كثيرة صارت موجبة أو سبباً للصمت السياسي للإصلاحيين، وأنه إذا لم يتم حلها فإنه لا يمكن توقع أي نتيجة سوى الهزيمة".

يجب أن يعلم الإصلاحيون أن في مقدمة أسباب فشلهم يأتي الاختلاف فيما بينهم، ولهذا فهم يهتمون بعضهم بعضاً. كذلك من الأسباب الأخرى المؤدية إلى هذا عدم إجماعهم على مرجعية واحدة لهم جميعاً، هذه الأسباب في حد ذاتها صارت سبباً للصمت للإصلاحيين، هذا بالقطع إلى جانب سلوك وممارسات الحكومة الجديدة التي رسخت من حالة الصمت هذه.

انتهاج سياسة سلمية

■ أمروز (اليوم) ٢٠٠٦/٤/١٠

معارضى الفكر الإصلاحي أصبحوا مضطرين إلى استخدام مفردات إصلاحية من أجل الحفاظ على مكانتهم داخل المجتمع.

جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية، بوصفها الحزب الذى وصف نفسه بوليد الحركة الإصلاحية الشعبية

بعد مرور ثمانية أعوام على تشكيل الحركة الشعبية للإصلاحات في إيران، ومع تشكيل الحكومة الجديدة وسيطرة الفكر المناهض للإصلاح على جميع مؤسسات السلطة، يمكن القول إن جوهر الفكر الإصلاحي لا يزال يمثل مطالب وآمال الأمة الإيرانية، والدليل على ذلك أن

الإيرانية حاول، على مدى سبعة أعوام، التوغل في السياسة الإيرانية مستغلاً جميع الإمكانيات وموظفياً لخطاب الإصلاحات، وقد وضع ضمن برنامجه تدوين ودراسة نجاحات التيار الإصلاحي بهدف الحفاظ على الشعارات والنتائج الأصيلة للثورة الإسلامية، أي الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية. وكان الحزب في هذا الصدد أكثر من أي تكتل سياسي آخر، فقد أعد الساحة على نحو يسمح بالتعامل والتسيق مع المفكرين والنخبة السياسية والاجتماعية بهدف التوصل إلى إدراك أكثر عمقاً لما يحدث في المجتمع الإيراني والعالم المحيط بإيران.

وبنظرة شاملة لرؤية الحزب لوضع المجتمع الإيراني والعالم، خاصة بعد ما شهدته إيران من تحولات سياسية على مدى العام الماضي، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

١- المجتمع الإيراني

في ظل الأوضاع الراهنة، يعجز المجتمع الإيراني بآمال ومطالب ناتجة عن النمو الثقافي والاجتماعي، فبالرغم من تعدد القوميات الإيرانية، إلا أن الوحدة والانسجام بين هذه القوميات، جعل منها أمة عظيمة، وبالطبع يمكن القول أن أي قومية إيرانية ليست أفضل قومية من نظيراتها، فجميع القوميات الإيرانية لها الحق في الحصول على فرص متكافئة داخل حدود هذا الإقليم. في الوقت نفسه وبالنظر إلى رؤية علم الاجتماع تجاه الوضع الإيراني الراهن يمكن رصد الحقائق التالية:

أ- المجتمع الإيراني، مجتمع متعدد من الناحية الثقافية، وهذا التعدد عكس مطالب وآمال متباينة داخل المجتمع.

ب- نظراً إلى النمو المعرفي بين العامة وانتشار التعليم والاتصالات، بات المجتمع الإيراني في حالة تحول من التقاليد القديمة إلى تقاليد عالمية معاصرة.

ج- بالرغم من عدم وصول المجتمع الإيراني إلى المستوى المطلوب من تلاحم المصالح الطبقية، لكن يمكن الإشارة إلى الطبقة المتوسطة الجديدة، التي ظهرت على السطح مؤخراً، وهي خليط من أصحاب الفكر التمدني والفكر الديمقراطي الإصلاحي.

د- عمليات التنمية غير المتوازنة قبل الثورة الإسلامية والمشكلات المترتبة على تطورات الثورة وأعوام الحرب الثماني مع العراق، بالإضافة إلى بعض السياسات الخاطئة، غير الهادفة في برامج التنمية بالدولة، جميعها عوامل أدت إلى تشكيل مجتمع غير متوازن يعاني من مشكلات اقتصادية ناتجة عن الفجوة العميقة بين طبقاته لدرجة أن قضية "العدالة الاجتماعية" تحولت حالياً إلى أحد المطالب الرئيسية

للمجتمع الإيراني.

هـ- في ظل تعايش المجتمع الإيراني لحالة من التنمية غير المتوازنة، انعكست بعض الأضرار المجتمعية مثل البطالة والفقر والإدمان وارتفاع معدلات الطلاق، مما يعوق مسيرة التنمية بالدولة وقد جعلت والمشكلات سالفة الذكر، جعلت الحكومة متهمه من قبل الشعب بالفشل بالرغم من إنجازات حكومات ما بعد الثورة، فاستمرار هذه المشكلات قد أشاع أجواء من عدم الثقة الاجتماعية.

و- يتمتع المجتمع الإيراني بارتفاع أعداد الشباب ومشاركة المرأة في الشؤون الاجتماعية، وبالتالي فلدى إيران فرصة عظيمة لاستغلال مصادرها البشرية التي تعد أهم عناصر التنمية بالدولة، مما يتيح لها القدرة على إجراء تنمية متوازنة.

٢- الحكومة

أ- هيكل الحكومة الإيرانية، طبقاً للدستور، يضمن آليات استقرار الديمقراطية، وهذا لا ينفي أن النظام القانوني بالجمهورية الإسلامية بحاجة إلى إصلاح وإعادة نظر.

ب- الأكثر تأثيراً من الهيكل القانوني للسلطة في إيران هو الهيكل الحقيقي للسلطة الذي يفتقر بالتأكيد إلى تعريف دقيق له أو للتعاملات الداخلية به.

ج- بالرغم من درجات الإصلاح الديمقراطي في جهاز الحكم الإيراني مثل إقرار عقد انتخابات عامة بهدف تداول مسئوليات الدولة الكبرى، وهي خاصية لا يمكن إنكارها بالطبع، أكد عليها في السابق مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أن ضعف التنمية السياسية، كان عاملاً مهماً وأساسياً في تراجع باقي مؤشرات التنمية بالدولة.

د- إن ما أكد عليه الإمام الخميني ومعتقدات الثورة الإسلامية، جعلت من الثورة، أكثر الثورات شعبية في العالم، فالنظام قائم على الجمهورية الإسلامية، والجمهورية والإسلامية أمران لا يمكن فصلهما عن بعضهما، ولا يمكن لأيهما نفى الآخر، لذا فإن أي قراءة للأفكار الإسلامية التي تعارض أصل جمهورية النظام، هي قراءة تتناقض مع روح الجمهورية الإسلامية، وكذلك أي قراءة للجمهورية تنفي الأسس الإسلامية القائم عليها النظام وعنصر الدين في المجتمع المدني، هي أيضاً قراءة متناقضة مع فكر الجمهورية الإسلامية.

هـ- ألقت المواجهة بين مؤسسات الحكومة - خاصة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- والمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والصحف المستقلة بظلالها على الصراع بين نخبة المجتمع وموظفي الحكومة.

ولاية الفقه أم ولاية الفقيه؟

■ إيران أمروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/٥/١

عصر آية الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية كان من المتعارف عليه أنه في حالة وجود وجهات نظر متفاوطة بين مراجع التقليد حيال قضية، يتم الأخذ بوجهة نظر آية الله الخميني بوصفه الولي الفقيه، ومن ثم تفضيل هذه الرؤية على ما سواها. وقد بدأ الخلاف الفعلي بعد وفاة الخميني وتولى السيد علي خامنئي مؤسسة الإرشاد.

السعي من أجل التحرر من قيود وضع القوانين

أثناء الحرب العراقية الإيرانية أظهر مجلس صيانة الدستور تشدداً واضحاً إزاء الموافقة على القوانين الأمر الذي دفع الإمام الخميني للتقليل من سلطات هذا المجلس، وللتفكير في سبيل مبتكر من أجل تخطي عراقيل وضع القانون.

فقد أعلن الخميني في البداية أنه في حالة موافقة ثلثي نواب مجلس الشورى على قانون فإن هذا القانون لا يكون بحاجة مرة أخرى لموافقة مجلس صيانة الدستور.

بعد هذا الدستور الجديد، اختار الخميني العديد من المسؤولين الحكوميين، ولم يكن لمعظمهم توجهات في ساحة القضايا الدينية، لعضوية مجمع تشخيص مصلحة النظام، وذلك للنظر في القوانين التي وافق عليها مجلس الشورى ولم يوافق عليها مجلس صيانة الدستور.

الخطوة التالية للخميني كانت طرح نظرية "الولاية المطلقة للفقيه" وهي نظرية تتيح للمرشد إصدار أي نوع من القوانين تحتاجه الدولة بغض النظر عن تعارضه مع الشرع تحت عنوان، "حكم الحكومة" وطبقاً لمصلحة الحكومة.

وخلال تلك الفترة اعتبر بعض الخبراء نظرية الخميني تلك، تحرك في اتجاه عُرْفية القوانين وإفراغ للحكم من الشرع. وبناء عليه، اعترض بعض رجال الدين وعلى رأسهم علي خامنئي المرشد الحالي للنظام الإسلامي في إيران.

على أية حال، اشتمل الدستور على نظرية الولاية المطلقة للفقيه إلى جانب تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام وكلاهما كان خطوة أساسية في اتجاه إعادة النظر بشأن دستور الجمهورية الإسلامية بعد وفاة الخميني، وكلاهما ضاعف أيضاً من سهولة وضع القوانين بإيران وقلل في الوقت نفسه من أهمية آراء مراجع التقليد.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت فتاوى مراجع التقليد حجة على مقلديهم فقط ولا تستوجب إلزام شرعي وقانوني على الحكومة.

رغم عدول الرئيس أحمدى نجاد عن قراره بتخصيص أماكن للنساء في الأندية الرياضية، بعد الرفض الحاسم الذي أبداه بعض مراجع التقليد لهذا القرار، إلا أن بعض المقربين من محمود أحمدى نجاد وعلى رأسهم نائب طهران في مجلس الشورى مهدى كوتشك زاده والمستشار الثقافي لرئيس الجمهورية جواد شمقدرى وكلاهما اشتهر بالمواقف المتشددة، لا يعتبرون أن العمل بفتوى المراجع أمر ملزم للحكومة، ويؤكدون أن وجود أو عدم وجود المرأة في الأندية، قضية مرتبطة بالقانون، ومن الضروري ردها لمجلس الشورى كالمعتاد. في المقابل، يرى بعض المسؤولين الرسميين وعلى رأسهم إمام جمعة طهران المؤقت أحمد خاتمي، أن فتوى المراجع بمثابة قانون يدعو الحكومة إلى إطاعة هذه الفتوى. وقد أثارت هذه الخلافات الجدل حول قضية الولاية هل هي للفقه أم للفقيه؟

ضمان إسلامية النظام، بحث قديم

يعتبر الجدل المحتدم في الأوساط الدينية والسياسية الإيرانية انعكاس لبحث قديم مفاده في: أي طريق تسير الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها؟

وفي الواقع منذ اقتران اسم الإسلامية بالحكومة الإيرانية، دائماً ما يتم طرح سؤال آخر مفاده: ما هو الضامن لمكانة الإسلامية في النظام؟ طبقاً للدستور، فإن مجلس صيانة الدستور المكون من اثني عشر فقيهاً يتم تعيين نصفهم من جانب المرشد، مكلف بتطبيق القوانين التي يوافق عليها مجلس الشورى طبقاً لأحكام الشرع، وبناءً عليه يضمن "أسلمة" النظام. قد يكون هذا هو السبيل للحفاظ على إسلامية النظام، لكنه لا يحسم المشكلة لأن فقهاء مجلس صيانة الدستور لا يمثلون بالضرورة وجهة نظر مراجع تقليد الشيعة لأن منزلتهم الدينية لا ترقى لمنزلة هؤلاء المراجع، هذا في حين أن مراجع الشيعة عديدون ولا توجد وجهة نظر موحدة فيما بينهم بشأن جميع القضايا.

وبناءً عليه، من الطبيعي ألا يتبع مجلس صيانة الدستور، المخول إليه وضع القانون، وجهات متباينة أو تفضيل فتوى أحد المراجع على فتاوى مراجع آخرين.

نقطة أخرى لا تزال غامضة حتى الآن مفادها: إلى أي حد يطبق فقهاء مجلس صيانة الدستور، القوانين التي يوافق عليها من مجلس الشورى، طبقاً لتعاليم الشرع، وإلى أي حد يستندون إلى فتاوى مراجع التقليد، ففي

١- بيت الأحزاب لا يريد وصياً

مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١

التجمع. وأنا أرى بوصفى أحد الأعضاء المؤسسين لبيت الأحزاب والمشاركين فى صياغة بيانه التأسيسى وبالطبع كمستئول عن اللجنة القانونية بهذا البيت أن بعض الأفراد فى التيارين السياسيين الرئيسيين يتصورون أن بيت الأحزاب لديه جدول أعمال سياسى، ويجب أن يستحوذوا عليه مثلما يستحوذون على الحكومة والبرلمان. ونحن نرى أن من الضرورى أن يكون هناك توليفة من كافة الأفكار والتوجهات السياسية فى بيت الأحزاب، ومن هنا فإن بيت الأحزاب مرتبط بالأحزاب نفسها ولا يحتاج إلى أى وصى من الخارج. ولا فرق إذا كان هذا القيّم من شيوخ الأحزاب أو من العاملين بوزارة الداخلية. والمادة العاشرة من البيان التأسيسى لبيت الأحزاب تنص صراحة على ضرورة انعقاده مرة واحدة كل عام، ولكن اللجنة المركزية تتجاوز هذه المادة مع الأسف وقد أجلت الجمعية العمومية فقط لإثبات حسن النية. وقد أعلننا أن هذا الموعد يجب أن يشهد انعقاد الجمعية العمومية بحضور جميع الأحزاب الأعضاء سواء من المحافظين أو من الإصلاحيين. وكما أقرت أغلبية المشاركين فى الجمعية العمومية بفساد الانتخابات السابقة فإن من الواجب إعادة الانتخابات، وفى غير هذه الحالة لن تتمكن اللجنة المركزية الحالية من أداء دورها. وقد تقدمنا باقتراح محدد لتعديل البيان التأسيسى لبيت الأحزاب ونقترح زيادة عدد أعضاء اللجنة المركزية من ١٥ إلى ٢١ عضواً. وكذلك تشكيل لجنة تحكيم من خارج اللجنة المركزية للفصل فى أى خلافات تظهر كما يحدث الآن. ويتوهم البعض أنهم يؤمنون بالديمقراطية ولا يريدون للمنظمات الديمقراطية أن تؤدى عملها الطبيعى، كما أن هذه الخلافات قد أدت إلى عدول الحكومة عن شعار التعاطف مع الأحزاب ودعمها. كما جعلت أعضاء البرلمان يطيعون أوامر الحكومة ويعتبرون مساعدة الأحزاب أمراً ترفيهياً ويقاطعونها تماماً، ومن هنا فإذا لم نتمكن من الجلوس معاً وحل مشاكلنا فكيف نطلب من عامة المواطنين الإصغاء إلينا وتلقى المعرفة السياسية منا والتحاور مع بعضهم بعضاً بهدوء؟

يبدو أن انتخابات الدورة الثالثة لبيت الأحزاب لم يكن مقرراً لها أن تنتهى بهذه البساطة، فالصراع فى اللجنة المركزية فى الدورة الثانية والثالثة قد أدى فى البداية إلى إطلاق يد وزارة الداخلية وتدخلها فى الأحداث، ثم انتهى الأمر بتشكيل لجنة لحل الخلافات. وقد حلت اللجنة مشكلة انتخابات الدورة الثالثة، وكانت هذه اللجنة تضم كلا من غفورى رد وأسد الله بادامجيان من الدورة الثانية، وكاشفى وشيخانى من الدورة الثالثة وبهزاد نبوى وعسكر اولادى بوصفهما من حكماء الإصلاحيين والمحافظين. ويصر أعضاء المجلس الثانى على عقد الجمعية العمومية فى الرابع من مايو بينما أعلن أعضاء المجلس الأول عن تأجيلها.

والسؤال الأجدر فى هذا السياق مفاده: لماذا تراجعت اللجنة المركزية فى الدورة الثالثة وأجلت الجمعية العمومية دون هدف محدد؟

يمكن حل هذه العقدة فى بيت الأحزاب بأساليب أكثر بساطة

كانت جبهة دعم الديمقراطية قد قدمت اقتراحاً منذ عدة أشهر يتضمن عقد اجتماع وأخذ رأى الأعضاء فى نتيجة انتخابات الدورة الثالثة بحيث يكون رأيهم ملزماً للجميع وكان من الممكن تنفيذ هذا الاقتراح. فإذا كان هذا الاقتراح قد لقى اهتماماً لما كانت هناك حاجة إلى أى وصى سواء من النوع الحكومى أو غير الحكومى. ومع ذلك لا يبدو أن هناك آملاً فى حل أفضل من تشكيل جمعية لتحديد موقف انتخابات الدورة الثالثة.

إذا عقدت الجمعية العمومية فإن الأعضاء سيكونون أصحاب القرار

صرح الدكتور مصطفى كواكبيان الأمين العام لحزب مردم سالارى ومؤسس جبهة دعم الديمقراطية أن تاريخ الرابع من مايو هو موعد مناسب لعقد اجتماع الجمعية العمومية، وأن بيت الأحزاب لا يحتاج إلى أى وصى، وإذا عقدت الجمعية العمومية فى هذا الموعد فمن المؤكد أن الأعضاء المشاركين سيتمكنون من تحديد واجبات هذا

٢- منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية: الظروف مهياة للقاء مع المؤتلفة

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٢

صرح محمد سلامتی الأمين العام لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية قائلا: "رغم أن القضية النووية ترتبط بأمن البلاد إلا أنها يمكن أن تكون مجالا للتعاون والتفاهم بين الأحزاب". وأضاف: "نظرا لأن التيار اليميني قد ضعف وفقد محوريته السابقة، فليس من المستبعد في السنوات القليلة القادمة أن يتمكن اليمينيون من الحصول على محورية قوية ويمارسوا نشاطهم السياسي ككتلة وليس كحزب واحد. وبالطبع من الممكن ألا تحقق هذه الكتلة أية نتائج قبل الانتخابات المختلفة. وقد كانت الجماعات التقليدية القديمة تتمتع في الماضي بقوة أكثر وكانت الجماعات والأحزاب الأخرى تعترف بمحوريته رسميا، ولكنها الآن ليست كذلك بسبب الضعف الذي أصابها. ويمكن للجماعات التقليدية نظرا لسوابقها الطويلة في عقد الصلات بينها أن تحقق تعاونا حتى ولو كان ذلك في إطار المصالح والأهداف والأفكار المشتركة. وهذا أمر طبيعي سواء بالنسبة لتيار اليمين أو بالنسبة لجبهة الإصلاح فالجماعات التي سبق لها التعاون معا يمكنها أن تتفاهم وتتعاون بسهولة".

كما أعلن الأمين العام لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية أن فرصة اللقاء بين هذه الجماعات كانت قائمة منذ فترة طويلة، عندما التقى بعض جماعات اليمين المحورية مع بعض الجماعات اليمينية الأخرى ومع جماعات إصلاحية محورية وجماعات خط الإمام وأجروا حوارات وتبادلا وجهات النظر في إطار المصالح الوطنية لإزالة سوء الفهم وتحويل الساحة السياسية إلى ساحة لمنافسة أكثر صحة ونشاطا.

وأضاف: "من خلال المراسلات والمحادثات اتفقت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وحزب المؤتلفة الإسلامي على الحوار والنقاش، ولكن هذا الأمر لم يتم. والآن ومع تغير الظروف وضعف محورية الحزب في تيار اليمين على إثر التصادمات التي تمت والقضايا الجديدة التي طرأت على المجتمع والنظام والثورة تزايدت أهمية التباحث والتفاهم وتبادل وجهات النظر، ومن هنا تتم هذه الحوارات التي لازالت حتى الآن في مراحلها الأولية. نحن نعتقد أن

الأحزاب والجماعات السياسية أيا كانت الجبهة التي تنتمي إليها يمكنها أن تتقارب فيما بينها في إطار القضايا الوطنية المهمة التي يمكنها أن تتعاون فيها بهدف إيجاد حالة من الفاعلية والنشاط والمنافسة الصحية في الميدان السياسي. وقد تزايدت فرص التعاون النسبي بين الأحزاب المختلفة الإصلاحية والمحافظات بعد تأسيس بيت الأحزاب وتهيأت الظروف الملائمة لتبادل الأفكار والتباحث في حالات الضرورة". وأشار إلى أن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وحزب المؤتلفة قد أدركا هذه الضرورة من قبل وأجريت حوارات بينهما كانت في البداية محدودة للغاية ولكننا على استعداد للحوار وتبادل الآراء بشأن العديد من القضايا.

ووصف حزب المؤتلفة بأنه كان من القوى العظمى قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة وقال: "إن حزب المؤتلفة قد ظهر بعد الثورة وحقق قوة كبيرة، حيث كان يتمتع بنفوذ كبير في كثير من مؤسسات الحكومة وبهذا تمكن من تحقيق أهدافه بسهولة. وفي انتخابات الدورة الرئاسية التاسعة كان يعد قوة عظمى في مؤسسات السلطة، ولكن بعد ذلك انتابه الضعف ولم يعد على ما كان عليه من قوة. وأنا أرى أن من الصعب على الكيانات السياسية أن تمسك بخيوط الأمور والأحزاب التي تمثل المثقفين أو تمثل طبقات معينة من الشعب يمكنها القيام بهذا الأمر بسهولة أكثر. ولذلك إذا كانت الأحزاب تميل إلى الشباب فإن هذا لا يعني أن يسيطر عليها الشباب وإنما يعني أن يعهد إلى الشباب ببعض المسؤوليات".

وأشار الأمين العام لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية إلى ضرورة وجود تفاهم وتعامل بين الأحزاب حول قضايا المصالح الوطنية، والقضية النووية، والأمن القومي، والانتخابات والظروف السائدة في المنطقة، وقال إن هذا التعامل كان مطروحا في الماضي، خاصة في فترة الحرب فقد جلست الأحزاب اليمينية والأحزاب اليسارية معا وتحاورت، وعلى سبيل المثال، تحاورنا مع حزب المؤتلفة وبعض الأحزاب اليمينية الأخرى حول التعاون الذي يمكن أن يقلل الضغوط وحول مواجهة معارضي الثورة والأعداء، ولأزال هذا النهج قائما إلى اليوم ويمكن التباحث وتبادل الآراء حول القضايا المشتركة.

٣- نشاط روحانيون مبارز في انتخابات الخبراء

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ١٢/٥/٢٠٠٦

يمكن الامتناع عن المشاركة فى الانتخابات. وبالطبع يمكن أن تؤدى قرارات القائمين على تحديد صلاحية المرشحين فى النهاية إلى التأثير على هذه القضية. وفى البداية كانت هناك حاجة إلى البحث فى كافة أنحاء البلاد عن أشخاص يمكنهم التقدم للترشيح وقد حدد المجمع ومدرسى قم وهما من التشكيلات الدينية المتفقة فى التوجه عددا من الشخصيات. وقد اجتمع معهم موسوى خويينى ها مرة أو مرتين فى حضور بعض الأصدقاء. وفى اجتماع المجمع منذ أسبوعين تم اختيار لجنة ثلاثية ممن لديهم صلات وثيقة بالحوزة لاختيار القائمة المبدئية. وفى الاجتماع الأخير للجنة المركزية تم عرض تقرير حول الاجتماع الذى عقد مع جمعية المدرسين قبل ثلاثة أيام واشترك فيه موسوى خويينى ها وعدد من أعضاء روحانيون مبارز. تقرر أن يقوم الأفراد الذين اختارهم مجمع روحانيون مبارز مع لجنة مجمع المدرسين بدراسة القائمة المقترحة من كافة أنحاء البلاد وعرضها فى أقرب وقت ممكن. وبطبيعة الحال حزب الاعتماد الوطنى يكمل هذين الحزبين، وقد تقرر أن يقوم أحد كبار المسئولين فى المجمع بزيارة كروبي حتى يمكن تحديد قائمة مشتركة بين الأحزاب الثلاثة بعد إجراء المشاورات اللازمة بين الأحزاب حول القائمة. وإذا أراد الله أن نقدم قائمة مشتركة فإن حزب الاعتماد الوطنى سيؤدى دورا بارزا فى الانتخابات نظرا لأن زعيمه هو كروبي وهو من أشهر الشخصيات فى البلاد وينتمى إلى الحوزة الدينية والنسيج السياسى. ووفقا للأسس العقلانية من المتوقع من القائمين على تحديد صلاحية المرشحين والقائمين على الإشراف على الانتخابات أن يهيئوا الظروف للمشاركة فى الانتخابات التى ستؤدى فى النهاية إلى تقوية مجلس الخبراء، وبالتالي تدعيم موقف الزعيم. وعليه فإننا نؤمن بأننا نجتهد من منطلق واجبنا الثورى والإسلامى.

تحتل انتخابات مجلس الخبراء القادمة بأهمية كبيرة لدى مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين وهو أحد أهم القوى الإصلاحية الموجودة على الساحة حاليا ويترأسه الرئيس السابق محمد خاتمى)، وفى المرحلة السابقة حين كان السيد خاتمى رئيسا للجمهورية كان يصر على أن يتم ترشيح الأفراد الذين تتوافر لديهم شروط الصلاحية، ولكن بعد موجة رفض الصلاحية فى انتخابات الدورة السابعة لمجلس الثورى الإسلامى التى أسفرت عن رفض صلاحية موسوى خويينى ها، الذى أعلن الإمام نفسه رسميا جدارته بالاجتهاد، انصرف مجمع روحانيون مبارز عن الترشيح لهذه الانتخابات. وعندما كان السيد كروبي أمينا عاما لمجمع روحانيون مبارز كانت انتخابات مجلس الخبراء تحظى باهتمام المجمع، وكان هناك قضية أساسية تشغل أذهان أعضاء المجمع هى مرجع تحديد صلاحية المرشحين. كما كانت هناك مشكلة أخرى وهى أن الزعيم ليس فقط الولى الفقيه وإنما أيضا يتولى مسئوليات أخرى مثل الإشراف على كافة السلطات والتنسيق بين السلطات وتعيين السياسات العامة للنظام، ويجب أن يكون للخبراء الصلاحية فى اختيار الزعيم حتى يكون لديه هذه الإمكانيات. ومن الطبيعى وجود غير المجتهدين وقد تم بحث هذه القضية فى المجمع أكثر من مرة. ولكن رغم أن هذا لم يحدث فإن قضية مجلس الخبراء قد تم بحثها فى اجتماعات المجمع فى الأشهر السابقة بالتفصيل. وبعض الأعضاء أعلنوا معارضتهم للمشاركة فى الانتخابات فى ظل الظروف الحالية وهم يرون أنها ستسفر عن إقصاء كافة القوى المتوافقة مع فكر المجمع. وفى المقابل، كانت الأغلبية ترى أنه نظرا لأهمية مكانة مجلس الخبراء فإن هناك أهمية كبيرة للمشاركة فيه وإمكانية الإشراف على المؤسسات التى يشرف عليها الزعيم وصياغة العديد من القضايا القانونية ولا

٤- على هامش محادثات حزبى المشاركة والمؤتلفة: انتهاج سياسة سلمية

■ نرجس إبراهيمي ■ أمروز (اليوم) ٢٧/٤/٢٠٠٦

يتسم عهد الإصلاحيين طوال السنوات الثماني الماضية بانتهاج سياسة سلمية، الأمر الذى كان يعتبر جوهر التحرك الإصلاحى. وقد وضع الإصلاحيون مبادئ هذه السياسة منذ عام ١٩٩٧، حيث سيطروا على الحكومة ومجلس الشورى السادس، وخلال هذه الفترة كان الإصلاحيون دون غيرهم أكثر اعتماداً على الوسائل السلمية بعيداً عن الوسائل الأخرى، وكانت الوسائل السلمية من وجهة نظرهم تتمثل فى التباحث والحوار وتقبل الآخر والتنافس فى إطار القانون والانتخابات. وقد بدأ التعامل والحوار الرسمى بين حزب المشاركة والمؤتلفة عام ٢٠٠٢، حيث أدرك الإصلاحيون ضرورة تنفيذ الوعود الانتخابية التى ساهمت فى وصولهم إلى السلطة، لكن نظراً لوجود منافسين سياسيين أقوياء، تعرضوا إلى مشكلات كبيرة فى الساحة مما اضطرهم إلى انتهاج أساليب سلمية أخرى من أجل الإطاحة بقدرة المنافس على الردع.

لقد فكر الإصلاحيون فى أدوات قانونية من أجل الاستفادة منها فى مواجهة المنافس، ولكى يتمكنوا من صياغة ساحة أفضل لتنفيذ برامجهم. وبناءً عليه، أصدر حزب المشاركة ثانى أكبر القوى الإصلاحية بياناً أوضح فيه مواقفه السياسية التى كان على رأسها ضرورة التباحث مع الولايات المتحدة الأمريكية لحسم المشكلات التاريخية العالقة بين الدولتين وضرورة إجراء استفتاء ورؤية شعبية لحل المشكلات الداخلية المتراكمة فى أطراف السلطة، وفى النهاية التهديد بالاستقالة والخروج من السلطة بوصفها آخر السبل السلمية التى يفكر فيها الإصلاحيون، ومن ثم يتمكن الإصلاحيون من توطيد صلاتهم وصدقتهم بالشعب منوهين أنه بسبب مقاومة المنافس السياسى الذى يمتلك نصيب فى السلطة لا يستطيعون العمل على تنفيذ وعودهم.

وعندما صدر هذا البيان فى عام ٢٠٠٢ لاقى معارضة قوية من التيار المحافظ، لكن هذا الاعتراض كان سلمياً وفى إطار رسالة من أمين عام جمعية المؤتلفة الإسلامية عسكر أولادى إلى أمين عام حزب المشاركة والذى اعتبر أن البيان الذى أصدره حزب المشاركة وثيقة سلمية، أعرب عن أمله أن يشتمل البيان أيضاً أعلى درجات الوفاء إلى الإسلام والثورة الإسلامية والدستور ونهج الإمام الخمينى والشعب،

كما أكد أولادى فى رسالته التى اتهمت حزب المشاركة بالابتعاد عن النظام والشعب، على أن حزب المشاركة قد انفصل بدرجة كبيرة عن مواقف الرئيس خاتمى. وفى رسالة أولادى اتهم نظيره خاتمى وحزب المشاركة ومواقفه وعلى رأسها ضرورة التباحث مع الولايات المتحدة وإجراء استفتاء والتهديد بالاستقالة والخروج من السلطة، بأنها مواقف شجعت بوش على التدخل فى الشؤون الداخلية الإيرانية. والمثير فى هذا الرسالة أنها كانت تدبير محكم من التيار المحافظ لمواجهة مواقف حزب المشاركة، كما كانت هذه هى المرة الأولى التى يعبر فيها التيار المحافظ عن آرائه بشكل سلمى من خلال رسالة سلمية.

وقد دفعت الأوضاع السياسية فى تلك الأثناء من ناحية، وقوة الإصلاحيين من ناحية أخرى، أمين عام حزب المؤتلفة إلى توجيه انتقاداته اللاذعة فى إطار ديمقراطى، وفى هذا الإطار فقد تمكنت الصحف المحافظة التى لم تتوان عن مجابهة تحركات الإصلاحيين - حيث قضية الاستفتاء أو الاستقالة من الحكومة - من تحقيق مطالب المحافظين الرامية إلى خفض الروح المعنوية لدى الإصلاحيين.

بعد نشر رسالة أمين عام المؤتلفة بأيام قليلة ورد الرد من أمين عام حزب المشاركة، وفى تلك الأثناء لم يكن لدى حزب المشاركة من مصادر نشر سوى موقع رويداد (الحدث)، لأن الصحف الناطقة باسم جبهة المشاركة كصحيفة المشاركة ونوروز (اليوم الجديد) كانت موقوفة. وبناءً عليه، فقد اقتصر الإبلاغ والرد على موقع إنترنت "رويداد".

وقد ورد خلال رده على عسكر أولادى، قول رضا خاتمى "إذا كنت لا تؤمن بإعادة النظر تجاه نهج إدارة الحكومة وكيفية التعامل مع الشعب، خاصة الشباب، والعودة إلى المضمار الرئيسى لإنقاذ الدولة لتعلن ذلك صراحة" .. وأضاف "نحن نؤمن بأن الخطر الرئيسى الذى يهدد الثورة والسيادة والهوية القومية أو الدين، هو الأساليب والطباع التى ننتهجها، ونقول إنه من الضرورى التوحد مع الشعب والتقدم فى اتجاه النهوض بالسيادة الشعبية وإدارة الدولة، كما نطالب بوضع آخر يتفق مع الشعب الذى عجزت قطاعات الحكم عن تلبية مطالبه ووجد الطرق اللازمة لممارسة حقوقه السيادية مغلقة تماماً، فإذا كان للشعب مطلق الحرية فى اختيار

العقيدة التي تناسبه، أليس حراً في اختيار أو تقبل حكومته، أنتم تقبلون بآراء الشعب، فما هو الشعب من وجهة نظركم، وما هو السبيل للتعرف على آراء الشعب؟ نحن نقول إن الانتخابات والاستفتاء ضروري بشأن القضايا الخلافية، فكيف تقبلون بآراء الشعب وترفضون الاستفتاء؟ ما هو مقترحكم للتعرف على آراء الشعب؟

انعكست رسالتى أمين حزب المؤتلفة وأمين حزب المشاركة بشكل واضح على وسائل الإعلام. ودعماً لما ورد فى رسالة أمين عام المؤتلفة طرحت صحيفتنا كيهان ورسالت أسئلة عدة على رضا خاتمی بشأن رأيه فى ولاية الفقيه ومكانته القانونية وقضية الاستفتاء التى أشار إليها مؤتمر الحزب فى بيانه الختامى. وبعد ردود أفعال داعمة لموقف المحافظين المتمثل فى رسالة عسكر أولادى، أرسل أولادى برسالة رسمية ثانية للرد على أمين عام حزب المشاركة، عبر فيها عن الروح العلمانية المسيطرة على فكر بعض أعضاء الحزب وعلى رأسهم سعيد حجارىان، وتناقض هذه الأفكار مع الحكومة الدينية المنصوص عليها فى الدستور مطالباً أمين عام حزب المشاركة بالإعلان عن موقفه ورأيه إزاء الإصلاح، وهل هذا الموقف يتفق مع تعريف القيادة، حيث إزالة الفقر والفساد والتفرقة أم لا؟ وقد أجاب رضا خاتمی على رسالة أولادى الثانية، ووصل عدد الرسائل والردود إلى سبع رسائل. فى تلك الأثناء كان المحافظون قد فازوا بانتخابات المجالس المحلية فى كبرى المدن الإيرانية، وفى الرسالة السابقة طلب حبيب الله عسكر أولادى من رضا خاتمی أن يكف عن العمل بتوصيات المستقلين.

وبشأن تحليل حزب المشاركة الذى أشار إلى عزوف الشعب عن المشاركة فى انتخابات المجالس المحلية بوصفه دليلاً على ابتعاد الشعب عن النظام، كتب أولادى: "إذا كان الشعب قد امتنع عن التصويت لصالح الحزب أو الجبهة فى انتخابات المجالس المحلية، فلماذا توجه عناصر من هذا الحزب أو الجبهة إهانات شديدة للشعب؟" كما اعتبر أولادى أن مقولة خاتمی "تشهد يومياً انفصلاً بين الشعب والحكومة" بمثابة إهانة للشعب، مضيفاً: "إذا لم يصوت الشعب لصالح حزب معين فإن هذا ليس دليلاً على انفصاله عن الحكومة".

عقب هذه الرسائل، اشتدت حدة الجدل السياسى بين التيار الإصلاحى والمحافظ، خاصة مع اقتراب موعد إجراء انتخابات مجلس الشورى السابع، وتوقفت هذه النوعية من الرسائل السلمية. ومع رفض صلاحية العديد من الإصلاحيين، خاصة مرشحي حزب المشاركة واعتصامهم فى مجلس الشورى السادس، استمر التوتر فى العلاقات بين التيارين، ثم اكتملت الحلقة الأخيرة من احتكار المحافظين للساحة السياسية بانتخابات الرئاسة التاسعة لتبدأ من جديد حالياً فترة من الصداقة بين التيارين. فمنذ أيام وردت أخبار مفادها عقد لقاء وحوار بين أمين عام حزب المشاركة ومحمد نبى حبيبى أمين عام حزب المؤتلفة الإسلامى. بعد اللقاء أعلن عضو المكتب السياسى لحزب المؤتلفة حميد رضا ترقى أن هذه اللقاءات ستستمر فى المستقبل، وذلك بالرغم من أن رئيس المكتب السياسى لحزب المؤتلفة بادامجيان، أعلن رفضه تشكيل لجنة لتسيق اللقاءات، وتكذيب خبر تشكيل لجنة مشتركة. وإن كان ذلك يهدف إلى الحد من الاعتراضات المحتملة بين أنصار المؤتلفة، إلا أن عقد هذه اللقاءات واستمراريتها، يظل فى الوقت الراهن، ذا أهمية قصوى.

فالأوضاع فى عهد رسائل عسكر أولادى وخاتمی تختلف تماماً عن الأوضاع الراهنة. فقد كان الإصلاحيون فى أوج هيمنتهم السياسية والشعبية، فى حين كان المحافظون فى أقل مرتبة، ولكن أصبح المحافظون حالياً فى أوج الهيمنة والسلطة السياسية، حيث يعتبر الإصلاحيون حالياً التيار المنهزم فى ثلاثة انتخابات هى مجلس الشورى السابع والمجالس المحلية ورئاسة الجمهورية.

لذلك، فإن قبول حزب المؤتلفة باللقاء مع حزب المشاركة الذى اتهم مراراً من قبل الأصوليين بمناهضة النظام والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية يعكس فى طياته سؤالاً، الإجابة عليه تتدرج ضمن ما آلت إليه الأوضاع بعد هيمنة المحافظين على السلطة مرة أخرى. ويبدو أن أوضاع السياسة الخارجية قد ألفت بظلالها على قضايا السياسة الداخلية، لاسيما الملف النووى الإيرانى والتهديدات الخارجية، فالمحافظون حالياً أكثر حاجة إلى الظهور بمظهر المحاور الذى يتبادل وجهات النظر مع المنافس.

٥- حزب المؤتلفة الإسلامي: تحليل لقراء

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١

كان للقاء والحوار الذي تم بين زعماء حزب المؤتلفة الإسلامي وجبهة المشاركة في الأسبوع الماضي صدى كبير في المحافل السياسية وبين أوساط النخبة والشخصيات السياسية في البلاد. ورغم أنهم أبدوا عددا محدودا من الانتقادات على هذا الحوار إلا أن معظم التيارات السياسية والشخصيات السياسية اعتبرتها خطوة إيجابية في طريق المنافسة السياسية الشريفة ورفع درجة احتمال المنافس وتنظيم المناخ السياسي بالنسبة للأحزاب. وقد أدى عدم نشر تفاصيل الحوار في وسائل الإعلام إلى حالات من سوء الفهم والتأويل غير السليم والتفسير غير الواقعي، وإلى وصف موقع بازتاب الإلكتروني هذا اللقاء بعنوان شهر العسل بين المؤتلفة والمشاركة، وشبه رئيس تحرير صحيفة دوكوهو السابق هذا اللقاء بالمباحثات بين إيران والولايات المتحدة. ولا شك أنه في ظروفنا الدقيقة وفي ظل مناخنا السياسي إذا لم يتم نشر الأخبار الصحيحة عن التحركات السياسية فإنه سرعان ما تصدر التحليلات والنبوءات من أهل السياسة في المواقع الإلكترونية والصحافة ويصبح من الصعب الحكم عليها بالصحة أو الخطأ.

يمكن تلخيص أسباب هذا اللقاء في النقاط التالية:

- ١- كل من الحزبين يتبنى مواقف متعارضة تماما عن مواقف الحزب الآخر.
 - ٢- كل من الحزبين يتمتع بمكانة مؤثرة وفاعلة في الحياة السياسية.
 - ٣- كل من الحزبين يمثل تيارا سياسيا قويا.
 - ٤- يعد اللقاء سعيًا خاصًا للعودة إلى المشاركة في النشاط السياسي.
 - ٥- يدل اللقاء بين الحزبين على تغير مهم في التوازنات السياسية الداخلية.
- هل يمكن اعتبار هذا اللقاء بمثابة التراجع عن المواقف أو تخفيف حدة الخلافات أو البحث عن نقاط الاتفاق؟
- من تحليل المواقف وردود الفعل التي تبنتها الشخصيات والمنظمات المختلفة يمكن استخلاص النتائج التالية:
- أ- يرى البعض سواء من الأفراد أو المنظمات أن زيادة حدة الخلافات هي زادهم الأساسي.
 - ب- يسيئ البعض الظن بمنافسيهم السياسيين إلى درجة أنهم يعتبرون أن مجرد الاستماع إليهم يعد من الأمور المذمومة.
 - ج- يعتبر البعض أن الخلاف في المشارب وبعض المبادئ السياسية والدينية بين التيارين السياسيين يدخل ضمن

المقارنة بين الإسلام والكفر أو بين الحق والباطل.
د- يرى البعض أن التعامل والتفاهم بين الأحزاب السياسية المؤثرة يساعد على دعم الوحدة في البلاد لمواجهة التهديدات الخارجية.

هـ- يرى البعض أن التعامل مع الأحزاب المنافسة دليل على النضج السياسي وسلامة المنافسة السياسية.
و- يأمل البعض في أن تكون اللقاءات بين الأحزاب السياسية، والاختلاف فيما بينها في المبادئ، بمثابة بداية تعديل نهج أحدها أو تغيير مواقفه.

ز- يرى البعض أن الحوار هو شريعة السياسة وتحطيم للتأبوهات المزيفة في ظل التحديات التي تواجه المصالح القومية.

منذ حوالي ثلاث سنوات بادر حزب المؤتلفة بتأسيس نادي سياسي انطلاقًا من إيمانه بأن الأحزاب السياسية يجب أن تختلف في الرأي حول القضايا السياسية المهمة وحول مصالح الوطن في مناخ هادئ بعيدا عن التخريب والعنف، وتهيئ المجال لاتباع الأحسن بين الشعب والمجتمع عن طريق إعلان آرائهم المنطقية. وإذا كان العام الحالي يعتبر عام النبي الأعظم صلى الله عليه وسلم وزاد التأكيد على السنة النبوية والالتزام بها أكثر من أي وقت مضى، فإن مثل هذا اللقاء يعد استدعاء للنهج النبوي الحكيم الذي كان منبعا في الحكم في صدر الإسلام. ورغم أن التيارين السياسيين الحاليين هما تياران متباينان وأحيانا ما نشهد في مواقفهما السياسية والفكرية قدرا من الإفراط والتفريط إلا أن وضع الجميع في سلة واحدة ليس مما يليق بالحزب السياسي الأصيل الذي يتحلى بالأسس العقائدية والفكرية الراسخة.

ويجب أن نقر أن هذا اللقاء هو خطوة إيجابية وضرورية رغم أنه لم يسفر عن اتفاق ملموس حول القضايا السياسية الداخلية والخارجية، ولكنه تم في مناخ من الود والعمل على إزالة الشكوك الناجمة عن التحليلات السابقة غير الموثقة أو التي لا تستند إلى الخبرة والمعرفة الصحيحة. ونرى كذلك أن استمرار هذه اللقاءات هو أمر مفيد يصب في مصلحة تلطيف أجواء المنافسة السياسية في المجتمع وإيجاد نقاط اتفاق حول المصالح الوطنية، كما نركز على الأمور التالية:

- أن تقوم الشخصيات الحقيقية والمعنوية التي تصدر الأحكام استنادا إلى الحس والظن دون الالتفات إلى موضوع هذه الحوارات بإزالة أسباب عدم الإدراك السليم وذلك عن طريق الحوار مع الطرفين ومن ثم يمكنها أن تقيّمها.

- إن السخرية من مثل هذه الأنشطة السياسية التي تعد علامة طيبة على النضج السياسي للأحزاب هي دليل على ضعف وتداعى التحليلات الخاطئة لمن يسخرون منها، لا على ضعف من يمارسون هذه الأنشطة.

- إن التحليل الناضج العميق لآثار ونتائج هذه الخطوات يمكن أن يجعل منها خطوات بناء وأن يرفع مستوى المنافسة السياسية الشريفة في المجتمع.

- يجب على جميع السياسيين المخلصين للنظام تجنب الاستغلال السياسي للعناصر والتيارات المفرضة التي لا يمكنها البقاء إلا في ظل زيادة الخلافات الداخلية واستمرار الشحن والمواجهة دون الاهتمام بالاحتياجات والظروف والضرورات الحقيقية.

- يجب على الجميع الترحيب بطرح الاقتراحات المنطقية

الحكيمة بشأن استمرار الحوارات البناءة والمفيدة لدعم الانسجام الوطني والوحدة الداخلية في مواجهة التهديدات الأجنبية.

- أثبت حزب المؤتلفة طوال ٤٣ عاماً منذ نشأته أنه لم يحد عن مبادئه وأسس الفكرية المتمثلة في إيجاد مجتمع إسلامي نموذجي، وتقديم نموذج للحزب السياسي الإسلامي يحظى بتأييد الولاية.

- يجدر بجميع السياسيين المتدينين المخلصين تأمل المواقف الأخيرة للأخ العزيز صاحب الخبرة السيد عسكر اولادى بشأن العمل على التوافق بين التيارات السياسية في البلاد من أجل الدفاع عن المصالح الوطنية وسد الطريق على أية محاولة من الأعداء لإيجاد ثغرة لضرب الوحدة الوطنية.

٦- الأحزاب والتيار الثالث في عصر ما بعد الإصلاحات

■ مجتبی حسینی ■ شرق (الشرق) ٢٧/٤/٢٠٠٦

تواجه الحياة الحزبية داخل إيران مشكلة كبيرة، وهي مشكلة عكست مدى تراجع المجتمع الإيراني في اهتمامات الدوائر السياسية. فجهود المواطنين من أجل تحديد مصيرهم، وتحقيق آمالهم السياسية، واستقرار حقوقهم المدنية، والتواصل مع الخطاب السياسي من خلال القنوات الحزبية يُعد من مظاهر السياسة الحديثة. لكن الانتخابات الرئاسية التاسعة عكست واقعاً مفاده سوء الظن المطلق، والانفعال تجاه السياسة والأحزاب. لقد كان الثاني من خرداد حدثاً مهماً لتفعيل الحراك السياسي في إيران، حيث أذاب حدة الانفعال في الإدارة السياسية وحاول العبور بالمجتمع الإيراني من مجتمع قائم على القوة التقليدية إلى مجتمع قائم على قوة القانون، ومن مجتمع أيديولوجي إلى مجتمع ما بعد الأيديولوجية.

أما عصر ما بعد الإصلاحات، فهو عصر انهيار الخطاب الهادف في شتى المجالات، عصر فقدت فيه التيارات الهوية والأيديولوجية وظهر محلها تيارات سياسية واجتماعية وثقافية وليدة اللحظة وغير معروفة. إن تراجع خطاب جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة والمؤتلفة الإسلامية وكوادر البناء ومجمع رجال الدين المناضلين والتضامن وغيرها يقوى الاعتقاد القائم على أن حركة الديمقراطية في إيران تدور للوراء، حيث شهد عصر ما بعد الإصلاحات ظهور تيار ثالث دون أحزاب تيارى السلطة في إيران (التيار الإصلاحى

والتيار المحافظ). لقد تمكن كلا التيارين من احتكار العزف السياسي في إيران في السابق، لكن انتخابات الرئاسة التاسعة أفرزت عازفاً جديداً في مجال السياسة داخل إيران ألا وهو التيار الجديد. لكن في الواقع إذا تعمقنا في باطن وأصل هذا التيار لتعرف على أسلوبه وتشكيلاته وسياسته يجب القول أن مظاهر التيار الثالث لم تطف على السطح في المجتمع الإيراني مطلقاً، حيث ظهر التيار الثالث في الانتخابات الرئاسية التاسعة. ومع قدوم أحمدى نجاد إلى السلطة، تمكن من استغلال الساحة السياسية لصالحه، حيث سعى إلى إنكار إنجازات هاشمى رفسنجانى وخاتمى ووجد قادة الأحزاب السياسية كذلك أنفسهم في خندق واحد، وأن الحلقة المفقودة في التحزب الإيراني هي العامل الرئيسى وراء قبولهم مرة أخرى داخل مؤسسات المجتمع. وبناءً عليه، فقد قرر رؤساء المؤتلفة والمشاركة عقد اجتماع للتيارين الرئيسيين في الدولة، ومن ثم مناقشة سبل النهوض بالتحزب في إيران.

وإن كان هذا الاجتماع بمثابة اليقظة بعد الموت إلا أنه يمكن القول، نظراً إلى وجود تيار ثالث مهيم على السلطة، أنه ليس لديه هوية تأسيسية أو خطاب محدد وتعريف واضح ملموس، حيث اتخذ نقطة انطلاقه من انتهاء التيارات السياسية الفعلية. إن حضور هذا التيار الثالث على رأس هرم السلطة، ورجوع الأحزاب إلى بعضها بعضاً سيؤدي إلى إقرار التفاعل الحزبى في

إيران. لقد أثبت اجتماع المؤتلفة والمشاركة نظرية أنه في عصر ما بعد الإصلاحات لن يتمكن أى خطاب منفرد من إرضاء المجتمع وأن الأحزاب السياسية بحاجة إلى تعايش سلمى.

وبدون شك إذا تواصل قادة الأحزاب بالدولة فى اتجاه تأصيل أساليبهم واتجاهاتهم وتوظيفها مع بعضهم بعضا، واتسع نطاق الحوار، وتقبل الآخر تتلاشى بالتأكد مقولة موت التحزب فى إيران.

٧- حزب الاعتدال والتنمية: التأكيد على التعاون بين جميع ذوى الكفاءة

مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٢

انتهى الاجتماع العام لأمناء المكاتب الإقليمية لحزب الاعتدال والتنمية بإصدار بيان، جاء فيه:

أ- بناءً على التحليل الواقعى لحزب الاعتدال والتنمية للاحتياجات الوطنية والتطورات الدولية فإن تحقيق التنمية يعد ضرورة تاريخية بالنسبة لإيران. كما أن سعى النظام للوصول إلى المرتبة الأولى فى المنطقة ليس خيارا وإنما هو إلزام على جمهورية إيران الإسلامية. ورغم كافة الشكوك التى تطرح من جانب بعض خبراء التنمية حول إمكانية تحقيق النظام لأهدافه المحددة فى عام ٢٠٠٦، فإن أعضاء الحزب يؤمنون أن احتلال إيران هذه المكانة الرفيعة ليس فقط مما يتناسب مع الإمكانيات القومية للإيرانيين وإنما يتحقق أيضا فى ظل تعاون كافة ذوى الكفاءة من الإيرانيين دون النظر إلى توجهاتهم السياسية، وسيكون من الممكن الوصول إلى تلك المكانة بالتعاون فى تنفيذ السياسات المناسبة. ولذلك فإن من الأمور التى تدعو إلى القلق وتعرض التنمية لمشكلات خطيرة، تشكيل الحكومة بالاستفادة من الإمكانيات المحدودة لتيار سياسى واحد تم التشكيك فى قدراته من جانب نواب الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى عن طريق الإعراب عن عدم الثقة على نحو غير مسبوق، وكذلك احتقار المديرين السابقين والتوسع فى إقصائهم إلى مرتبة الخبراء فى السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى اتباع سياسات تتناقض مع بعض السياسات التى أعلن عنها الزعيم الموقر فى خطة التنمية الرابعة، والتى يكون من نتائجها ازدياد اعتماد البلاد اقتصاديا على عوائد النفط. ويتوقع الحزب أن يبدى المخططون والمنفذون الحكوميون منطقية وجدارة بالثقة فى إدارة البلاد عن طريق التمسك بالسياسات العامة للنظام التى تم وضعها بالتعاون بين النخبة وحصلت على التصديق من مجمع تحديد المصلحة الموقر وتأييد الزعيم المبجل، وكذلك بتجنب إطلاق الشعارات والديماغوجية يجب الاهتمام دائما بأن الثقة العامة سوف تدوم على المدى الطويل فى ظل مثل هذه الإدارة.

ب- نظرا لضرورة الوفاق والتعاون بين كافة الأعراق والطوائف الإيرانية فى ظل تزايد الإجماع العالمى المفرض

ضد المصالح الوطنية الإيرانية وتزايد وجود القوى الكبرى فى المنطقة، فإن الحزب يؤمن أن الانسجام الداخلى هو الأرض الخصبة لتقدم البلاد، ويؤمن أن مراعاة حقوق الطوائف الإيرانية المختلفة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للسلطة والثروة بينها سوف يقضى على أى تحرك مريب يؤدى إلى التفرقة فى الحدود الغربية والجنوبية.

ج- كانت المحافظة على الصيغتين الإسلامية والجمهورية فى النظام السياسى لإيران والناشئتين من إرادة الشعب الإيرانى هى المحرك الأول لقرارات البلاد الاستراتيجية طوال العقود الثلاثة الماضية. ويجب أن تكون كذلك فى إطار دستور الجمهورية الإسلامية. وحزب الاعتدال والتنمية يؤمن أن اتخاذ التدابير العامة والخاصة فى جميع المجالات يجب أن يتم استنادا إلى الوجهتين الإسلامية والجمهورية.

د- نص دستور الجمهورية الإسلامية وهو الثمرة العظيمة للثورة الإسلامية صراحة وضمنا فى أكثر من مادة على أن النظام الديمقراطى يقوم على المشاركة المباشرة للأحزاب والجماعات السياسية المنظمة. كما أن آراء كبار فقهاء الإسلام تركز على التجلى الاجتماعى للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وكل هذا يشير إلى أن قيام النظام الديمقراطى فى المجتمع منوط بنضج وتقوية الأحزاب السياسية، ومن هذا المنطلق ومع انتقادنا للآراء المقروعة والمسموعة التى تدعو إلى القضاء على التحزب وتسعى إلى سحب الثقة الجماهيرية من الأحزاب السياسية تؤكد على أن القضاء على دور الأحزاب أو تهмиشها سوف يتسبب فى كارثة خطيرة لكيان الجمهورية فى النظام السياسى للبلاد. لا شك فى أن نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران يمكنه الاستقرار أكثر وأكثر بالاستفادة من النشاط الحزبى البناء، وأن يحظى بدعم أكثر عند صنع القرارات.

هـ- يعد اقتراب انتخابات الخبراء وانتخابات المجالس المحلية فرصة للمسؤولين المختصين لتوسيع المجال لمشاركة كافة التوجهات السياسية وإزالة كافة أشكال المعوقات اللاقانونية بهدف تشكيل مجلس قوى للخبراء ومجالس محلية على درجة عالية من الكفاءة. ومن هنا فإن حزب الاعتدال والتنمية من منطلق أدائه لدوره المدنى يستعد

لتحرك جماعى فى هذا المجال من خلال المشاورات المستمرة مع كافة الجماعات السياسية والفئوية.

و- تمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمرحلة دقيقة على مستوى العلاقات والظروف الدولية وقد دخلت القضية النووية مرحلة جديدة حيث صارت قضية شد وجذب بين الجمهورية الإسلامية وبين الدول الأخرى. ويؤمن حزب الاعتدال والتنمية أن رعاية مبادئ الكرامة والحكمة والمصلحة فى السياسة الخارجية تستلزم المبادرة بإقناع المنظمات الدولية وبقية الدول والشعوب عن طريق اتباع الدقيق لأساليب التعامل الدبلوماسى السليم والعمل على الاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية فى ظل الاستقرار الناتج عن الحوار والمباحثات. ويشيد حزب الاعتدال والتنمية بالعلماء والباحثين

الإيرانيين ويفخر بالتقدم العلمى للبلاد ويرى من الضرورى الإشادة بجهود القادة الإيرانيين طول الأعوام الثمانية عشرة السابقة، ومن المؤكد أن وضع اللبنة الأولى للاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية فى السنة الأخيرة من رئاسة السيد المهندس مير حسين موسى لمجلس الوزراء وإقامة المنشآت النووية التى تمت فى فترة رئاسة آية الله هاشمى رفسنجانى والاعتماد على الإمكانيات الوطنية فى التكنولوجيا النووية التى تمت فى أثناء رئاسة السيد محمد خاتمى تعد من أهم الخدمات التى أسهمت فى التنمية الاقتصادية والعلمية، ولذلك فإن المتوقع أن يقوم المسئولون بالمحافظة على هذا الإنجاز القيم بوعى كامل واتخاذ الإجراءات المناسبة وبأقل خسائر يتحملها الشعب الإيرانى.

٨- حزب شباب التعميريين: الموعظة الحسنة لمواجهة الحجاب السيئ

مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١

لم يكن الالتزام بالحجاب - على الأقل بعد رحيل الإمام الخمينى - فى كافة وسائل الإعلام بإيران فحسب، بل كان يتم التعامل معه فى بعض الحالات كزى اجتماعى. وطوال هذه السنوات كانت وسائل الإعلام تظهر الحجاب على أنه رمز للفقر والجهل والإجرام. وفى سلطتنا القضائية يعتبر التشادور (وهو أحد أشكال الحجاب الذى وصفه الزعيم بأنه أكملها) زى المجرمات، ومن المؤكد أنكم شاهدتم صور المجرمات فى السجون مرتديات التشادور. وتفسير هذا الأمر فى غاية البساطة: "الحجاب السيئ هو زى الحرية والحجاب هو زى السجون، والحجاب هو ثمن ارتكاب الجرائم فى الجمهورية الإسلامية". وفى تليفزيون الجمهورية الإسلامية أيضا يمكن الدعوة إلى العفاف على أفضل وجه ممكن. ويكفى أن ننظر بدقة إلى المسلسلات التليفزيونية فى يوم واحد فقط لنرى الفتيات الفقيرات غير المتعلمات يرتدين الحجاب الكامل بينما الطالبات والمتعلمات يرتدين أزياء على "الموضة". وبغض النظر عن أن بعض الواعين من المخرجين قد قاموا فى أعمالهم بالترويج للحجاب، حيث جعلوا كافة الممثلات يرتدين التشادور، فإن فلسفة الحجاب واضحة أمام فتياتنا فلم يبين لهن أحد حتى الآن علة الالتزام بالحجاب رغم أن محللينا قد قاموا بتحليل طيران الحشرات فى غابات مدغشقر. دعك من دعاة الترهيب الذين دائما يندرون ولا يبشرون، الذين

يتوعدون غير الملتزمات بالحجاب الكامل بنار جهنم وقد نسوا أن يبشروا الملتزمات بالحجاب بالرحمة. دعك من أحوال الجامعات التى يدخلها العديد من الفتيات المحجبات ويخرجن منها غير محجبات وهو ما يرجع بالطبع إلى ظروف الجامعات، أى إلى تعامل الأساتذة والطلاب والجو العام فى الجماعة. وأيا كان من المحتمل أن الفتيات يخجلن من ارتداء الحجاب، وأيا كان ليس السبيل إلى مواجهة الحجاب السيئ هو مواجهة غير الملتزمات بالحجاب السليم فقد أثبتت التجارب أن مثل هذه المواجهة يمكن أن تزيد من عدم الالتزام بالحجاب. يجب أن تعلموا أن مثل هذا الأسلوب وفى أقصى حالات التفاؤل يمكن أن يغير الأوضاع ولكن لفترة محدودة فقط. يجب أن نفكر فى حالة فقدان الهوية وانعدام الشعور بالكرامة لدى الكثيرين من أفراد المجتمع. ولنؤمن أن الفتيات غير الملتزمات بالحجاب السليم غير مجرمات وإنما هن فقط صورة للجرم. ويجب على المسئولين المحترمين أن يهتموا بإرشادات الزعيم ويعملوا على إيجاد العلاج وليس وصف المسكنات. ولنؤمن أنه إذا تم توضيح فلسفة الحجاب ودواعى المحافظة عليه فإن قلة قليلة هى التى ستظل دون التزام بالحجاب السليم، وهى التى تعاند أسس الإسلام. ولكن فى الوقت الحاضر هناك العديد من الفتيات والسيدات العفيفات المحبات للإسلام، ولكنهن غير ملتزمات بالحجاب السليم بسبب الجهل وقلة الوعى وتقصير المسئولين وعشرات الأسباب الأخرى. وليس السبيل إلى توجيه هؤلاء بالتهديد

والضغط والاعتقال وإنما بالموعظة الحسنة، والموعظة الحسنة هي بيان فلسفة الحجاب وتوضيح ثقافة العفة. وبصراحة كم لدينا من الواعظين على هذه الشاكلة في الحوزات العلمية والمراكز الثقافية ومؤسسة الدعوة

الإسلامية وغيرها؟ وهل يقع واجب حل هذه المشكلة على عاتق هيئة الدعوة، أم وزارة الإرشاد، أو المجلس الأعلى للثورة الثقافية أم الإذاعة والتلفزيون والمؤسسات المشابهة، أم على عاتق أجهزة الأمن؟

٩- أنصار حزب الله: نقد الأصوليين أصحاب الأيزو ٩٠٠١

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٢

الصمت مشروع دائما ومبرر ولكن عندما يريد الحركة إلى الأمام فإن المعوقات والنواهي تبدأ. وفي عملية إعادة التعريف يتم تحريف القيم العليا وتتمر من مصفاة مفكرى المصلحة الواقعيين حتى يتم في النهاية إنتاج وتصدير نهج "ما الذي لا يجب فعله". يشهد مجتمعنا هذه الأيام مرة أخرى على إثر سيادة الفكر الأصولي الكشف عن أحد مطالب أمة حزب الله، وهو المواجهة الجادة والحاسمة للظاهرة الانحلالية المتمثلة في النساء غير الملتزمات بالحجاب السليم. ولكن فئة من المنتسبين إلى تيار الأصوليين وعن طريق جر القضية إلى الجدل غير المجدى حول التعارض بين المثال والواقع يريدون استخراج مبدأ "ما الذي لا يجب عمله" بدلا من النهج "ما الذي يجب عمله". لماذا عجزت الأجهزة التخطيطية التي لا حصر لها، خاصة الإدارات الثقافية التنفيذية، عن المساعدة على نشر ثقافة العفة، بل وعجزت عن وقف أو على الأقل إبطاء موجة انتشار عدم الالتزام بالحجاب السليم بما تبتلعه من ميزانيات ضخمة مخصصة لمواجهة الغزو الثقافي؟ الآن حين طالبت العناصر المخلصة لمبادئ الثورة الإسلامية وتعاليم الإمام الراحل في ظل المستجدات السياسية والثقافية والاجتماعية في البلاد بأحد مطالبها المبدئية النابعة من مثلها العليا في مجال تأمين

المناخ الأخلاقي في المجتمع وتدعيم البناء الأسرى إذا بفئة من غير الأصوليين التي تتظاهر برفع شعارات المبادئ وكأنها قد حصلت على شهادات الجودة العالمية أيزو ٩٠٠١ في الأصولية تعاود العزف على نغمة ثنائية المثل والفعل، وتقول من منطلق فكر المصلحة "لا يمكن تطبيق كافة مبادئ الحركة الأصولية معا وفي وقت واحد". والواقع أن هذه الفئة تصنف مبادئ الثورة وتضع القيم الثقافية في مرتبة متأخرة على قائمة الأولويات وتذبحها تحت أقدام الأولويات الاقتصادية وتعتبرها من قيم آخر الزمان. كان الحديث يتركز ذات يوم على البناء والإنتاج ثم تحول إلى العدالة ثم رأينا أن الإنتاج زاد من ضعف العدالة. فلنفهم الدرس جيدا ولا نقل إتنا سنعمل أولا على توفير متطلبات المعيشة للشعب وتحقيق العدالة في توزيع الثروة ثم نتحدث بعد ذلك عن نشر القيم الثقافية مثل الحجاب حتى يأتي يوم نرجع فيه إلى أنفسنا ونرى أننا أضعنا الفرص من أيدينا. في النهاية، ستؤدي هذه الأطر التحليلية التي تصاحب النهج "ما الذي لا يجب فعله" إلى تهميش الأدبيات الرائدة لحركة المبادئ والأصولية وترمي بها في غياهب النسيان. وأقل نتائج هذا الأمر هي تنمية الكذب والمحافظة والرقابة الذاتية والعمل على بقاء الوضع الحالي. والمؤكد أن الأصولية الصحيحة مفعمة دائما بالثورة ومحاولة التغيير.

١٠- حركة حرية إيران: كيفية دخول الشباب إلى هياكل الأحزاب

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١

يمكن تحليل العلاقة بين الجيل القديم والجيل الجديد في أحد الأحزاب السياسية استنادا إلى ثلاثة عناصر هي العقيدة والأهداف، والخبرات، والمعرفة. وبالنسبة للعنصر الأول، يجب أن يكون شباب الحزب مؤمنين بمبادئ وأهداف هذا الحزب، وهذا هو التجلي الأهم للوحدة بين الأجيال المختلفة في أي تنظيم سياسي، وأهم الأسباب

التي تؤدي إلى عدم الانفصال بين الكبار والشباب في أي حزب رغم وجود الخلافات العديدة في الأساليب بينهم، وللأسف يتم تجاهل هذا الأمر في بعض الأحزاب. والواقع أن عدم طرح أهداف مبادئ الحزب بشفافية يفتح الطريق لدخول أفراد يؤمنون بأفكار ومبادئ مختلفة. ورغم أنني مضطر إلى اعتبار مكتب دعم الوحدة حزبا

سياسيا إلا أن النقد الذي يوجهه بعض أعضاء هذا المكتب إلى مجموعة الشباب يرجع إلى هذه القضية وهو ما سبق أن قلته ويمكن ملاحظته بدرجة أقل في حالات أخرى.

والعنصر الثاني، هو الخبرة، أي الاستراتيجيات أو التكتيكات التي اتبعت طوال عمر الحزب سواء طال أو قصر. للدكتور سرروش عبارة شهيرة يطلق عليها عرض تجربة نبوي، ومن المحتمل أنه اختارها بذكاء حتى لا يستخدم تعبير انتقاد تجربة نبوي، وأنا أستعير هذه العبارة وأقول إن الشباب ملزمون بعرض التجربة السياسية للأحزاب التي ينتمون إليها، ويجب توضيح الاختلافات. فإذا كان الجيل الجديد نسخة مكررة من الجيل السابق فإن الأمر لن يكون أكثر من إعادة اختراع العجلة في القرن الحادي والعشرين.

والعنصر الثالث، هو المعرفة فيجب على الجيل الجديد أن يعمل على تحويل التراث المعرفي الذي تعلمه من الجيل السابق مادة صالحة للتعامل المعصري.

ومع الأسف كانت المهمة الخاصة بالشباب في الأحزاب تتمثل في المشاركة في البرامج الدعائية. فممنذ تأسيس حزب توده ظل ٥٣ شخصا يكررون هذه المسألة حتى تحولت إلى ما يشبه العرف المؤكد. ففي أيام النشاط الحزبي والاجتماعات والدعاية الانتخابية كانت الأعمال التنفيذية الأقل شأنًا توكل إلى الشباب. ومن المؤكد أن المسؤولية الأولى لهذه المشكلة تقع على عاتق شباب الأحزاب أنفسهم لأنهم لم يسعوا إلى الحصول على دور أكثر أهمية في أحزابهم. وإذا تصورنا أن أهم أهداف أي حزب هي العمل على التوسع في المجتمع واجتذاب أكبر قدر من أفراد للإيمان بأفكاره ومبادئه إلا إن الأحزاب الفاشية تسعى إلى تحقيق نفس الهدف ولو بالتوسل إلى الدوجماتيقية وخداع الجماهير. وفي أي بلد تقع الحركات الطلابية على حدود المبادئ، وتقع الصحافة في أكثر مناطق الحقائق استقرارا، وهو أمر مدعوم بأسباب

عدة ولا يحتاج إلى توضيح. ومن الطبيعي أن الارتباط بين أي حزب وبين الطلاب أو الجامعة لا يتم إلى عن طريق الشباب. وفي إيران، خاصة في السنوات الأخيرة وجدنا بعض الصحف مع الأسف وقد اضطرت لأداء دور مشابه لدور الأحزاب بسبب الضغوط التي تفرضها السلطة على الأحزاب المستقلة وقد اجتذبت إليها جيلا من الصحفيين والكتاب ربما كانوا ليشغلون مواقع حزبية في الظروف العادية وهذا الجيل له سمة بارزة، وهي أنه جيل من الشباب وكان من الأولى أن يكون الاتصال بهم عبر القنوات الحزبية. ولأسباب عدة نعرفها جميعا هذا هو السر في أن عددا من ممثلي الأحزاب قد احتلوا أهم مقاعد صنع القرار في الصحف غير الحزبية. ويمكن الخطأ في أننا نصفهم بالكتاب الصحفيين لأن المقصود بالكتاب الصحفيين هنا ليس رؤساء التحرير أو رؤساء مجلس الإدارة أو حتى وكلاء الأقسام. وإذا كان قد تم تطبيق هذه الفكرة ربما كانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة تأتي بنتائج غير التي أسفرت عنها. وهذه هي المهمة التي يجب على الشباب أن يتحملوها ويفرضوها على الأحزاب. وهناك واجبات أخرى يمكن أن يتحملوها ومن أهمها في الوقت الحالي تكوين جبهة لمواجهة التهديدات المشتركة. يحمل الأعضاء القدامى بالأحزاب، إلى جانب الخبرة والتجربة، مجموعة من الذكريات التي يمكن أن تكون عائقا في كثير من الحالات أمام الوحدة والتعاون مع الأعضاء القدامى بالأحزاب المنافسة الذين كانوا ذات يوم معارضين لهم. وإذا تخلوا عن مثل هذه الذكريات التاريخية عند تعاملهم مع الشباب فإن هذا يساعد على تجنب هذه المعوقات. فالخلافا القديمة ليس لها نفس القدر من الأهمية لدى شباب الأحزاب مقارنة بقدامى أعضاء الأحزاب، وإذا دعت الضرورة إلى التعاون أو المشاركة فمن المنطقي أن هذا التعاون سيبدأ من منطقة بها أقل قدر من الصدام.

١١- حزب اعتماد ملي؛ الحضور الجدي في انتخابات الخبراء والمجالس المحلية

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١

أشار مهدي كروبي أمين عام حزب الاعتماد الوطني إلى قضية اتفاق الإصلاحيين في انتخابات الخبراء والمجالس المحلية قائلا: "إننا سوف نشارك في الانتخابات، وحتى الآن ليس لدينا أي خطة للاتفاق بين الإصلاحيين". وأضاف كروبي قائلا: "إن انتخابات الخبراء والمجالس المحلية سوف تجرى في العام الحالي وفقا للمواعيد المقررة ونتمنى أن تكون

انتخابات طيبة مليئة بالنشاط وبحضور كافة الشخصيات والأحزاب، وسوف يتهيأ المجال لحضور كافة الشخصيات والأحزاب والتوجهات المختلفة بسعة الصدر، خاصة في انتخابات الخبراء". كما أكد كروبي أن حزيه بوصفه حزبا جديدا يشارك في الانتخابات لأول مرة سوف يشارك في الانتخابات المحلية وانتخابات الخبراء.

المشروع الحضاري الإيراني

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

لا شك أن إيران بلد غني بإمكاناته الطبيعية وقوته البشرية التي تمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالتخطيط الصحيح والإدارة السليمة، فإيران ثاني دولة من حيث احتياطي الغاز في العالم، وثالث دولة من حيث احتياطي النفط، وهي ضمن عشر دول أولى في العالم من حيث احتياطي المعادن، فضلا عن الاحتياطي الكبير من اليورانيوم، يضاف إلى ذلك موقعها الجيوسياسي الاستثنائي في ملتقى القارات، وعلى طريق الحرير الذي يمكنها من تحقيق مكاسب مادية، مع تنوع البيئة غير العادي من سهول وجبال وصحاري وغابات، وتنوع المناخ بفارق ٤٠ درجة مئوية بين أكثر مناطقها حرارة وأكثرها برودة، مما يجعلها مؤهلة لاستثمارات زراعية وصناعية كبيرة، كما يمكن اعتبار إمكاناتها البشرية الشابة والمدربة قليلة الأجر ميزة أخرى، وبحسب لها تلك الحضارة العريقة التي تكسبها خبرة عملية وإمكانات سياحية.

وقد عكف نظام الثورة الإسلامية على إحداث ثورة ثقافية تهدف إلى تطوير الفكر الإيراني والحركة الإيرانية في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الاقتصادي باتجاه الأصالة التي تتمحور حول

أساسين: أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية الدينية، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، كأدوات للحركة الثقافية الجديدة. فكان على مسئولى إعادة البناء بدء مرحلة جديدة من التنمية الفكرية تؤكد على مصداقية التوجه الإسلامي للنظام، ببناء البنية التحتية، والتنمية بأبعادها المختلفة من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وقطع التبعية للخارج، وقد استطاعت إيران أن تحقق قدرا من النجاح في تحقيق أهدافها المرحلية. فكانت الخطة العشرينية وثيقة تؤكد على التفاهم العام بين واضعيها ومقريها لمواجهة التحديات الناتجة عن مسلسل الإصلاحات.

انطلق منظور المشروع الحضاري الإيراني من حقيقة أن الحضارة الإسلامية هي واسطة عقد حضارات العالم، ليس لأنها حضارة الأمة الوسط زمنيا فحسب، بل الأمة الوسط عقائديا وثقافيا، فضلا عن كونها حضارة خير أمة، ومن ثم فإن هذه الحضارة لا يزعمها أن تنظر في الحضارات التي سبقتها حتى ولو

كانت لأمم بائدة، فهي لا تستعظم إنجازاتها ولا تحقرها، بل تأخذ منها العبرة والعظة وما يمكن أن تحصل عليه من فائدة مادية ومعنوية، كما أنها لا تخشى النظر إلى الحضارات المعاصرة وما يتعلق بها من تقدم علمي وتقني، لأنها تركز في نظرتها إلى ذلك الرصيد الهائل من أدوات المعرفة التي هيئت لها باعتبارها الحضارة الوسط، وباعتبارها الشاهد على غيرها من الحضارات، وباعتبار الأسلوب المرعى لأصحابها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله. ويبدو رقى نظرة الحضارة الإسلامية إلى الحضارات الأخرى من خلال مفهوم الحضارة لدى الإسلام، فهي فوق كونها منظومة من الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة، تمثل مجموعة إنسانية في الوعي الداخلي للإنسان يظهره إذا دعت الحاجة، ومن ثم فإن المشروع الذي يمكن أن تقدمه هذه الحضارة للحضارات الأخرى يهدف بالضرورة إلى إزالة أو تقليل سوء الفهم الحالي للفكر الإسلامي، والتطبيق الصحيح والمفيد للمفاهيم البشرية المعاصرة، مثل علاقات الصداقة والأخوة، والعدالة، والسلام، وحقوق الإنسان، والعولمة وغير ذلك.

كان الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني صاحب فكرة المشروع الحضاري الإيراني، وهو الذي قاد مجمع تشخيص مصلحة النظام لوضع تفاصيله، ثم إقراره من زعيم النظام، وقد تبعه في ذلك الرئيس السابق سيد محمد خاتمي مؤكداً أن هذا المشروع يعمل على أن يسود الحوار بدلاً من الصراع وإزالة التوتر في العلاقات الخارجية مع دول المنطقة والعالم أجمع، مشيراً إلى أن هذا سبيله للنهوض بإيران كي تلحق ركب الحضارة الحديثة.

لقد بدأ المشروع الإيراني بنقد النظريات الحضارية التي يقوم عليها الفكر الغربي معبراً عن المدخل الإسلامي للمشروع، حيث يوجد اختلاف واضح في المفاهيم والأسس، ومما يلفت النظر في المشروع هو تحليله النقدي لأبرز الاتجاهات الفلسفية والاجتماعية المعاصرة، من هنا فقد أكد المشروع الإيراني أن الحداثة الغربية تتسم بعدة سمات: أولها الفردية، ذلك أن المجتمع البرجوازي الرأسمالي قد عمّد إلى استخلاص الفرد من أسر المجتمع الإقطاعي الذي كان سائداً في أوروبا بما يتضمنه من التقييد الشديد لحركة الفرد اقتصادياً وسياسياً، والذي كان يقضى في الواقع على ذاتية الأفراد ويمحو شخصياتهم، أما السمة الثانية، فهي العقلانية بمعنى إعلاء شأن العقل على حساب أنماط التفكير الخيالي وغير العلمي التي كانت سائدة من قبل،

ودخلت العقلانية في صميم نسيج الحداثة الغربي، وأصبحت هي الأساس في عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والثقافي، وتبدو السمة الثالثة، من سمات الحداثة الغربية في الاعتماد على العلم والتقنية لسد الاحتياجات الأساسية، كما تبدو السمة الرابعة في تطبيق المنهج الوضعي في العلوم الاجتماعية، والذي يركز على أن العلم لا يدرس إلا ما يمكن قياسه، والسمة الخامسة تبدو في تبني مفهوم خط التقدم الإنساني، بمعنى أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

فإذا كانت هذه هي السمات الرئيسية لمشروع الحداثة الغربي، فإن حركة ما بعد الحداثة التي نشأت منذ نحو ثلاثة عقود، اتجهت إلى نقد كل الأسس التي قامت عليها، على أساس أنها مرحلة تاريخية وصلت إلى منتهاها، ولم تحقق وعودها في تحقيق السعادة للبشر، بل على العكس أدت إلى أن أصبح القرن العشرون الذي شهد تجليات الحداثة الغربية بشكل بارز من القرون التي لا نظير لها في تاريخ البشرية من حيث كثرة الحروب وسفك الدماء وممارسة الظلم والاستغلال. انتقدت حركة ما بعد الحداثة المغالاة في الفردية على حساب الصالح العام، مما أدى إلى تفكك المجتمعات، كما وجهت سهام النقد إلى العقلانية على أساس أن ممارسات الدول الصناعية المتقدمة كانت مضادة لها، ويكشف عن ذلك سباق التسلح الذي أهدرت فيه بلايين الدولارات على حساب التنمية البشرية في العالم، كما أن سوء استخدام العلم والتطبيقات المنحرفة للتقنية كانت من بين الانتقادات الرئيسية للحداثة، يضاف إلى ذلك، أن فكرة الحتمية قد سقطت في التاريخ وفي المجتمع وحتى في العلم، وقد قام بنقد النزعة التشكيكية لأفكار حركة ما بعد الحداثة التي يفتقر أنصارها إلى حس الآلام العظيمة لآلاف الناس من المحرومين، خاصة مع سيطرة اتجاه يمكن وصفه بأنه عدمي لأنه ينكر الأحكام التعميمية على نطاق المجتمع، ويدعو إلى "الجزئي" على حساب "الكلي". أما الاتجاه التحرري في حركة ما بعد الحداثة فهو يدعو إلى تحرير الإنسان من كل القيود التي تكبله، وتحد من حركته، سواء في ذلك الأنظمة الشمولية، أو الخطابات القامعة، أو التقاليد الاجتماعية المتحجرة، أو الممارسات الثقافية الخائفة.

كان المدخل الإسلامي أحد المحاور الرئيسية لهذا المشروع، وأوضح أنه يستقي معالمة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، سواء في تعريفه للإنسان

محور الحضارة وقيمتها وإمكاناته ومنهجه وغايته، أو في حقوقه وواجباته كفرد أو كمجتمع أو كأمة أو في نمط الحوار ومنهجه ومستواه وموضوعاته وأهدافه، وهو يعنى بالثقافة التى هى المعيار الأساسى والحقيقى لأساليب قياس تقدم الحضارات. لذلك اعتبره المشروع أكثر المداخل إيجابية فى تحقيق الهدف، لأنه يقوم على قاعدة قوية من النضج العقلى والعلمى، مدعومة بمنهج علمى راق وبارشادات إلهية، مع إدراك واضح للثقافات المعاصرة التى تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة الإنسان المعاصر. فإذا كان المدخل الإسلامى يعنى معنى الحضارات كما وعى كيفية بناء الحضارة وكيفية حل مشكلاتها، فقد أكد المشروع على أنه يمكن استنباط الأهداف الإسلامية لحوار الحضارات من القرآن الكريم، من خلال الآيات التى تضع رؤية واضحة لهذا الأمر، ولعل أبرز ما يصادفنا من هذه الأهداف ما يلى: أولا: تحقيق وظيفة الإنسان على الأرض، بمعنى عمارتها بواسطة ما سخره الله للإنسان من موارد طبيعية وإمكانات بشرية، وما أودعه الله فى الإنسان من قدرة على الإبداع واستعداد للرقى المادى والمعنوى استحق به أن تسجد له الملائكة بعد برهان عمله من الله لهم على قدرة هذا الإنسان، ثانيا: تواصل الحضارات، على أساس أن الناس كانوا أمة واحدة، وأن الله خلقهم من ذكر وأنثى، ثم جعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا، وأنهم متفقون فى الفطرة، واعتبار ذلك أمرا بديهيا يقلل من مخاطر الخلاف، ثالثا: الاتحاد حول حبل الله، رابعا: الرجوع للشرائع والتحكيم بها، خامسا: الدخول فى السلم، سادسا: الدعوة للخير، سابعا: التعاون على البر والتقوى، ثامنا: الوفاء بالعقود.

كما أكد المشروع على الأسس الإسلامية باعتبار أنه ورد فى القرآن الكريم ما يمكن أن نعتبره من الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها أى فكر أو أية نظرية، وقد حدد المشروع الوسائل الإسلامية فى تطبيقه، كما حدد المشروع الضوابط الإسلامية، وقد طرح المشروع موضوعات إسلامية من خلال إرشادات القرآن الكريم، وموضوعات تتفق مع الفطرة الإنسانية مما يجعلها مقبولة لدى جميع الأطراف كما تتسم بالجدية، وأكد المشروع أن هناك أرضية طيبة يمكن البدء منها فى نور توجيهات القرآن الكريم، كما أن هناك رؤى غير إسلامية تقترب من الرؤى الإسلامية فى كثير من المجالات، خاصة فى مجال التعاون.

يؤكد محسن كديور أن المشروع يضع فى اعتباره ثلاثة محاور أساسية هي: الأصالة، والاقتصاد القائم على أدوات عقلانية، والديمقراطية باعتبارها المظهر السياسى للتحديث، وأن الأسس الإسلامية التى يقصدها هى التى تتمتع بجذور إلهية، وتقرأ الدين قراءة علمية جادة، وتفرق بين ما اقتضته ظروف الزمان والمكان، وما بين هو حكم إلهى دائم وأصيل، وتختار منهجه، بمعنى أنه يمكن للمسلمين أن يكونوا تقدميين مع كونهم شرقيين، لأن مفهوم التقدم ليس مقصورا على الغرب، ومن هنا يمكن التعبير عنه بالأومانيزم الإسلامى، حيث يكون الإنسان فى الفكر الإسلامى متوجها نحو الكمال، بينما فى الفكر الغربى متوجها نحو الرفاهية، ورغم أنه يمكن للمسلم البحث عن الرفاهية إلا أنها ليست غاية بالنسبة له.

ويهتم المشروع الحضارى الإسلامى فى إيران بتحديد موقع المرأة فى المجتمع وحقوقها الشرعية، مؤكدا أنه ليس فى الإسلام مانع شرعى يمنع المرأة من تقلد الوظائف السياسية الرفيعة، ومنها الوزارة ورئاسة الجمهورية والزعامة، أو عضوية مجلس الخبراء إذا بلغت نسبة النساء فى المجتمع ٥٠٪، وأن الروايات التى تنفى هذا الحق للمرأة روايات موسمية مؤقتة ومتعلقة بظروف زمانية ومكانية خاصة، وأن آيات قوامه الرجال فى القرآن مرتبطة بقضية الأسرة، ولا ينبغى استغلالها لمنع المرأة من حقها السياسى لأنها قابلة للمناقشة من الناحية الأصولية والفقهية، وهو ما ينسحب أيضا على الشهادة القضائية للمرأة. وقد أعطى الإسلام حقوقا للمرأة تميزت بها على الرجل، منها حق التصرف فى مالها الخاص بعيدا عن الالتزام بالإنفاق على الأسرة، ومنها حق الموافقة على الزوج، والحصول على المهر عند قبول الزواج، فضلا عن حق الاشتراك فى واجب الجهاد والدفاع الوطنى، ومن ثم يجب إعادة النظر فى الدستور والقوانين التى تعوق هذه الحقوق.

كما سعى المشروع فى محاور آخر من محاوره المتعددة إلى حل إشكالية الحضارة والثقافة باعتبار أنه ليس من شك فى أن إحدى المشكلات النظرية التى تحتاج إلى حسم هى التعريف الدقيق لمفهوم الحضارة، فإذا كانت الحضارة فى مفهومها التقليدى تركز أساسا على الجوانب المادية فى المجتمع، حيث إن جميع مظاهر النشاط البشرى فيه تمثل النمط الحضارى الذى يجيده المجتمع، فإن الثقافة تركز على الجوانب المعنوية والقيم باعتبارها موجهات النشاط البشرى، ويضيفون مكونا جديدا للحضارة بمعناها الواسع هو مكون الرؤية للعالم لأن هذه الرؤية تميز

حضارة عن حضارة، ومفهوم رؤية العالم عندهم يعنى النظرة للكون والمجتمع والإنسان وفى ضوء هذا المفهوم أكدوا أن الحضارة الإسلامية لها رؤية محددة للعالم، وهذه الرؤية عادة ما تتشكل بناء على القيم الأساسية الحاكمة، بالإضافة إلى التفاعل الثقافى الواسع المدى بين الأنا والآخر والذى يجعل هذه الرؤية فريدة حقاً، ولا تتكرر بالضرورة فى حضارات أخرى.

ويطرح المشروع سؤالاً رئيسياً هو: كيف يمكن إيجاد نافذة مشتركة للرؤية، ومساحة مشتركة للاستماع، ولغة مشتركة للتخاطب؟

ويشير المشروع إلى أن الدين هو أقدم صرح وظاهرة إنسانية، وأن أهم المذنبات هى وليدة الدين، وأن حقيقة الأديان واحدة، وتقوم على عقائد ثلاث هى: الاعتقاد فى الله، وأصالة الوحي الإلهي، وخلود الإنسان. وهذه الأسس تحتاج إليها البشرية، وتعتبر نقطة مشتركة للحوار، تجعل الخلافات قابلة للحل أو التحمل، ويؤكد أن مشكلة البشرية الآن هى الفراغ المعنوي، والأديان هى التى تستطيع ملأ هذا الفراغ، مشيراً إلى أن الثورة الإسلامية التى قامت فى إيران مكنت المسلمين من الحصول على استقلالهم، وأوجدت الثقة فى النفس لدى كل الموحدين.

ويؤكد المشروع على ضرورة تحقيق المجتمع المدنى على المستوى الدولى، وأن تتبع الحكومات إرادة شعوبها، مشيراً إلى أن إيران قد خطت خطوات إيجابية فى هذا المجال معتمدة على ثرائها الثقافى والتاريخي.

وقد تأكد للمشروع أن العولمة فى حال تطبيقها الكامل ستعمل على انهيار بعض أنظمة المجتمع الدولى، لأنها ستنتج تفاعلاً ما بين المخططين للأنظمة الحكومية، ومن هم خارج الحكومة، وإلا ستفشل فى تطبيق كل ما تصبو إليه. ويشير المشروع الإيرانى إلى أن هذه العولمة أحدثت تغييراً رئيسياً فى واقع ممارسة السيادة الوطنية وفى تعريف حدود هذه السيادة، كما أدت إلى تغيير فى أنماط العلاقات الدولية وفى تعريف العناصر التى تحكم هذه العلاقات، بل أدت إلى تغيير الأولويات والشروط التى يجب أن تبنى على أساسها كل الدول بكافة مؤسساتها مواقفها الوطنية لكى تتمكن من الانخراط فى العولمة وعدم السقوط فى هاوية التهميش. ويعترف المشروع بأن العولمة إطار يحيط ويؤثر ويحكم كل الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية للجماعات البشرية أمماً ودولاً على ظهر

الكرة الأرضية، وتلعب دوراً مؤثراً وأحياناً حاسماً فى حركة هذه الظواهر الجزئية، بل هى تفرزها فى بعض الأحوال لحسابه الخاص وباتفاق المصالح فيما بينها، أى أن المصلحة الكونية أو العالمية تفرز فى محصلاتها أحياناً دولاً تبرر قيامها إلا أنها دول عازلة بين القوى الكبرى، سواء لضمان أشكال من الشرائط الحدودية المتنازع عليها عند التقسيم أو لخلق جسور اقتصادية وثقافية أو مالية لم يكن من الممكن القفز عليها أو إذابتها، مثل الدول العازلة فى وسط أوروبا وفى آسيا، أما بالنسبة إلى إسرائيل فإن الغرب بقواه الاستعمارية المختلفة اتفق على زرعها فى قلب منطقة الشرق الأوسط، وجعلها قلعة غربية متقدمة تسمح إقامتها بانسحاب القوات العسكرية من بلدان المنطقة، وفى الوقت نفسه تبقى على نفوذها.

لقد تأكد لإيران أن تحرك المجتمع الدولى فى اتجاه العولمة قد فرض على إيران اتخاذ الحوار كوسيلة لإيجاد قواعد جديدة فى التعامل الدولى أهمها أن تكون المشاركة سبيلاً لتحقيق المصلحة المشتركة، وتحقيق إمكانية تقديم الثقافة الإسلامية إلى الثقافات الأخرى، وتحقيق القدر المطلوب من التوازن بين الشأن الداخلى والشأن العالمى، وتقوم إيران حالياً بإعداد ملفات ضخمة لوثائق المشاركة الاقتصادية لتكون أساساً صالحاً لتأمين المصالح الاقتصادية فى المستقبل القريب والبعيد.

ولبحث مدى معرفة الشعب الإيرانى بكل تلك التغيرات التى تتعلق بالمشروع الحضارى الإسلامى فى إيران، قامت إحدى المراكز البحثية فى شتاء عام ٢٠٠٢، ببحث ميدانى على أفراد فى جهات ومناطق مختلفة، كانت نتيجته أن مفهوم المصلحة هو المحرك الأصلى لدى القبول والرفض، وهذا حسب الوظيفة ونوعيتها، والسن، والجنس، أى القياس الفردى لدى المنافع والمكاسب التى سيجنيها الفرد من تحقق هذا المشروع من عدمه، وإن كانت الروح الإسلامية لدى الشعب قد منحت هذا المشروع جواز مرور مؤقتاً.

من الواضح أن المنظور الثقافى الذى أرساه نظام ولاية الفقيه سوف يبرز فى عملية التطبيق للمشروع خلال المرحلة المقبلة، مع بعض التعديلات الضرورية التى تتناسب مع طبيعة هذه المرحلة والظروف العالمية.

لاشك أن إعلان إيران عن مشروعها الحضارى الإسلامى يشكل مفارقة كبرى فى توجهات إيران تجاه العالم عما كان عليه الحال قبل ذلك.

قوة إيران في الشرق الأوسط

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/٤/٤

للدولة الإسلامية، وأصبح دور طهران في التوازنات الإقليمية أمراً لا يمكن إنكاره. وتثير ردود فعل مسئولى الولايات المتحدة بالنسبة للانتصار الأخير للإيرانيين الكثير من التأمّلات والتحليلات.

ومجمل الأمور تؤكد ضرورة احترام الغرب لقوة إيران اليوم وكان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى أول المتحدثين بشأن إيران "الحديث عن الهجوم العسكرى والدخول فى عالم الأوهام". ومجمل ما قاله رامسفيلد مع السيدة رايس يؤكد أن الخيار العسكرى كان حاضراً طول السنوات الماضية وفى وجود المحافظين الجدد المتشددين فى السلطة فى البيت الأبيض. ورامسفيلد دائماً هو الأكثر تشدداً تجاه إيران، وخلال هذا المقطع الحساس فإن رامسفيلد يلعب دور مناقض لأحاديث السيدة رايس.

وعليه، فإن البيت الأبيض بعد ست سنوات من الشح ضد إيران يواجه انفلاقاً وتأزماً شديداً. والانفلاق هو الطريق الوحيد للعبور بدلا من العزوف عن أحاديث وتوجهات الماضى.

ومنذ بداية فترة ولاية الرئيس الأمريكى (بوش) والمحافظون الجدد قد أقروا فى استراتيجيتهم أن مهاجمة طهران أمر ليس ببعيد، وتم وضع البرامج والسياسات الخاصة بهذا الأمر، بالإضافة إلى الدعاية السلبية والكاذبة ضد طهران للهدف ذاته.

والآن وقد مر وقت طويل وتغير الواقع ولم يجد المحافظون الجدد بدا من مراجعة أنفسهم أمام إيران الواقع، ووضع إطار جديد لها كإحدى القوى العظمى وليس فى إطار الدولة العادية.

والأمر نفسه كان سبباً فى تراجع المتشددى من الحزب الجمهورى عن مواقفهم، خاصة بعدما اكتشفوا أن قدراتهم العسكرى حتى اليوم لم تستطع أن تحسم الأوضاع فى العراق. وهى الآن بحاجة إلى دبلوماسية

مع تصاعد الأحداث وتأزم الموقف فى العراق، تزايدت الضغوط على البيت الأبيض وقوات الاحتلال فى العراق، وهو الأمر الذى دعا مسئولى واشنطن إلى إرسال السفير الأمريكى لدى العراق زلمى خليل زاد برسائل عدة إلى طهران من أجل التباحث والحوار بشأن العراق لإيجاد حلول للوضع الراهن، خاصة بعد فوز الشيعة فى انتخابات الجمعية الوطنية التى أجريت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، الأمر الذى سبب فشلاً ذريعاً للمشروع الأمريكى فى العراق.

على الجانب الآخر، فإن التكاليف التى تتكبدها الولايات المتحدة لإدارة العراق قد ارتفعت لدرجة دفعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للتوجه إلى رئيس وزراء اليابان كويزومى، ورئيس الوزراء الاسترالى جون هوارد خلال زيارتها الأخيرة للشرق الأقصى من أجل توفير نفقات قوات الاحتلال فى العراق.

ومما سبق يتضح أن واشنطن قد وصلت لطريق مسدود فى العراق. ومع إعلان إيران نجاحها فى تخصيص اليورانيوم وانضمامها للنادى النووى فقد علا شأنها فى مسيرة التوازنات الإقليمية.

ولاشك أن الجمهورية الإسلامية تدرك مصالح الشعب الإيرانى وتعمل على إيجاد الاستقرار فى الشرق الأوسط، ولذا فإنها ستشارك فى المباحثات القادمة من أجل هذا الهدف.

وأكدت طهران مرات عدة أنها ليست لديها النظرة الجزئية بالنسبة للشرق الأوسط مثل بعض الدول العربية.

وعلى أية حال فإن إيران اليوم بمثابة قوى عظمى فى المنطقة وطرف يحتاجه الأمريكيون للحوار من أجل المنطقة.

قوة إيران فى الشرق الأوسط:

كما أشير فإن قدرة إيران فى المنطقة قد تزايدت بشكل كبير عقب انتشار خبر النجاح النووى الأخير

طهران لتستعيد الأوضاع في هذا البلد. ولاشك أن إعلان إيران عن نجاحها في تخصيص اليورانيوم قد غير مفاهيم القوى لدى مسئولى البيت الأبيض الذين أيقنوا أن إيران ذات ثقل سياسى وعسكرى فى منطقة الشرق الأوسط. وأن صدام واشنطن مع أى دولة يعنى صداماً قوياً أما بخصوص إيران فالصدام يعنى الدبلوماسية والدبلوماسية منذ مجيئ بوش للسلطة لم تكن تلعب الدور المناسب، وحتى اليوم مازال المتشددون فى البيت الأبيض يتحدثون بلغة العسكرية، ولكن أمام إيران فلا بد من تغيير الاستراتيجيات وإحلال الدبلوماسية محل العسكرية.

النقطة المهمة هنا هى "صمت" السيدة رايس والسيد تشينى إزاء إيران وهى من النقاط البارزة، فمنذ متى تختلط السياسة بالسكوت، وبمعنى آخر، فإن الصمت يكون نتيجة لانخداع الطرف المقابل أو أنه يحمل رسائل مهمة للدولة المقابلة.

ويمكننا القول أن صمت البيت الأبيض الحالى يرتبط مباشرة بكلمة "الغموض"، والغموض بشأن الصدام ومواجهة القوة الأولى فى الشرق الأوسط لدى رايس وتشينى وباقى الأفراد المتشددى فى مؤسسة صنع القرار للسياسة الخارجية الأمريكية أمر لافت للانتباه، لأنهم لن يستطيعوا أن يتخذوا قراراً أمام مثل

هذه القوة.

وقد أكد ذلك بريجينسكى مستشار الأمن القومى الأسبق فى عهد الرئيس الأمريكى الأسبق (كارتر) خلال مشاورات الوكالة الدولية وواشنطن بشأن اتخاذ موقف ضد إيران قاتلاً: "إن الغرب مضطر أن يتعايش بجوار إيران النووية". ولاشك أن هذا الحديث يوضح مدى عجز وفشل الجمهوريين والديمقراطيين المتشددى فى البيت الأبيض فى الصدام مع إيران. والموضوع الأخير هنا هو ما أكدده السيد بليز رئيس الوزراء البريطانى حول إيران عندما قال "إنه فى حالة نشوب حرب بين أمريكا وإيران فإننا لن نشارك البيت الأبيض فى هذا الشأن"، وهو ما يؤكد أن الولايات المتحدة ستكون وحدها فى حالة التفكير فى محاربة إيران. ولا ننسى أن هزيمة برلسكونى فى الانتخابات الإيطالية الأخيرة مثلت فشلاً آخر للمحافظين الجدد فى واشنطن. ويؤكد المحللون أن إخفاق بيرلسكونى يعود موقفه من حرب العراق وتدعيمه لواشنطن.

وفى النهاية إن انتصار الإسلام والتيارات التى نشأت منه هى الوعد الإلهى الذى تحقق اليوم فى الساحة الدولية، وقد شاهدنا تحقق هذا الوعد فى إطار (القوة الإيرانية فى منطقة الشرق الأوسط).

العراق.. قفزة إلى الأمام

■ مصيب نعيمى ■ الموافق ٢٠٠٦/٥/٢١

نهاية الأزمات فى العراق فى ظل الأوضاع الأمنية المتردية واستمرار الاحتلال الجاثم على أرضه، غير أن الإنجازات التى تصب فى خانة التحرير والاستقلال ليست قليلة.

ففى ظل هذه الأوضاع المتردية والصعبة تمكن الشعب العراقى أن يفرض قراره عبر انتخابات متعددة لتشكيل الحكومة المؤقتة بعد المجلس الانتقالى وإقرار دستور ومجلس دائم وأخيراً تشكيل الحكومة الدائمة، وهى إنجازات لا يمكن الاستهانة بها، إذ هى أمور تعد مستحيلة أو صعبة حتى فى ظروف غير عادية فكيف فى وجود احتلال ومؤامرة متشعبة قادمة من وراء المحيط.

وعليه، ليس أمام أصدقاء العراق ومحبيه إلا أن يباركوا الشعب العراقى وقادته على هذا الإنجاز الذى أعاد بارقة الأمل بتحقيق الأمن فى هذا البلد العريق،

يعتبر تشكيل الحكومة العراقية على أساس المبادئ الديمقراطية خطوة أساسية لبناء دولة المؤسسات والتى فقدت فى هذا البلد منذ فترة طويلة. وهذا الإنجاز جاء بعد عناء تحمله الشعب العراقى فى فترتى الاستبداد والاحتلال دون أن يرضخ للواقع المفروض حتى تمكن من الخروج بصلابة من مرحلة عصيبة إلى مرحلة جديدة مفعمة بالأمل والأمنيات الطيبة.

إن المسيرة التى يسلكها المجتمع العراقى خطيرة وشائكة وإن لم تكن الإرادة الصلبة لما توافرت إمكانية الوصول إلى مثل هذه المرحلة، خاصة فى مواجهة التحديات الكبيرة، والمخطط الذى يريد إبقاء العراق فى دائرة التجاذبات الطائفية والمذهبية بعيداً عن الخصوصيات الشعبية المعروفة بالتعايش الحضارى بين جميع أبنائه وطوائفه.

وقد يرى البعض بأن مرحلة تشكيل الحكومة ليست

ومن ثم الأمن الإقليمي من جديد. كما أن مساندة ومؤازرة الحكومة والمؤسسات الشرعية العراقية تبدو واجبا على الدول الصديقة، خاصة بلدان الجوار الجغرافي إذ هي المستفيد الأول من الاستقرار في العراق وعودته إلى حظيرة العالم الإسلامي العربي. ولا شك أن اكتمال المؤسسات الشرعية في العراق سوف يمهّد الأرضية لقفزات متتالية في مجال الإعمار والتنمية، حيث يملك العراق مقومات أساسية لإعادة البناء في فترة زمنية قياسية.

كما أن تحقيق مثل هذا الإنجاز سيسحب البساط من تحت أقدام الغزاة وكذلك الذرائع لبقائهم في أرض رفضت الانتداب عبر تاريخها. ومن البديهي أيضا أن تساعد هذه الخطوات في تعزيز ثقة الشعب العراقي بجدوى خطواته الحضارية ومنع الدخلاء من تعكير الأجواء. وسوف تتنفس المنطقة الصعداء عندما تشاهد نهاية معاناة أشقاء لها وهم يتكاتفون لبناء مستقبل يخلو من الحروب والكراهية.

ماذا بعد تولى المالكي الحكومة العراقية؟

رضا جلالى ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦ / ٥ / ٧

أتذكر أنني في مرحلة ما من مراحل دراستي كنت قد شاركت في أعمال مؤتمر كان منعقدا بقاعة أبوريحان البيروني بجامعة الشهيد بهشتي تحت عنوان "سلبيات الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية"، والحقيقة أنني كنت مسئولا نوعا ما عن تنظيم جانب من هذا المؤتمر الدولي، وأتذكر كذلك أننا قمنا بدعوة شخصيتين من كبار الشخصيات البارزة في عقد التسعينيات لتنظيم مناظرة فيما بينهما، وهما صادق زيبا كلام، ومحمد جواد لاريجاني، والمعروف أن كليهما كان لديه وجهة نظر مختلفة عن الآخر.

وبالفعل نظمت المناظرة، وفي صباح اليوم التالي تصدرت الكلمة التي قالها السيد جواد لاريجاني عناوين جميع الصحف الإيرانية سواء المسائية أو الصباحية، فقد كان نص الكلمة عبارة عن: "نتفاوض مع الشيطان حتى ولو كان في جهنم".

كنت دارسا للعلوم السياسية والعلاقات الدولية آنذاك وأدركت مدى التشدد الحكومي مع من يتحدث عن قبول أو حتى رفض المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأتذكر كذلك أيام تصدى السيد ابراهيم يزدي لوزارة الخارجية بالحكومة المؤقتة، نوفمبر ١٩٧٩، أي قبيل حادثة احتلال السفارة الأمريكية، وأثناء لقاء يزدي بمستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زيجينيو بريجينسكي بالجزائر، وفي تلك الأثناء كان السيد رجائي خراساني مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة قد تحدث بخصوص ضرورة إجراء المباحثات مع الجانب الأمريكي وأتذكر

كيف تم التعامل معه بشدة على هذا الموقف. أما اليوم فالحوار قائم وبشكل عادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، صحيح أنه سوف يتم تحت عنوان الحوار حول العراق، لكن ما الذي يمنع من فتح الملف النووي الإيراني.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أوائل الشهر الماضي كانت إيران قد أعلنت أسماء الفريق المكلف بمسئولية إدارة التباحث مع الولايات المتحدة الأمريكية وكان من بينهم السيد القائد محمد جعفرى وعلى حسين تاش من أعضاء لجنة الأمن القومي الإيراني، ولم يمض الكثير على هذا الإعلان إلا وأعلن السفير الأمريكي في العراق خليل زلماي زاد الأفغانى الأصل نبأ تأجيل تلك المباحثات مع إيران حتى يتم الانتهاء من تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

ويذكر أنه في تلك الأثناء كان قد تردد عن حدوث تغييرات في أسماء الفريق المكلف بالتباحث مع الولايات المتحدة، حتى قيل أن مسئولية التباحث قد نقلت للسيد محمد جواد لاريجاني، بعد ممارسة ضغوط أمريكية لتحقيق هذا المطلب. على أية حال، فما زال هذا الموضوع قيد البحث، لكن حتى أمس القريب لو أن أحد الإصلاحيين كان قد تحدث بالتلميح أو التصريح عن مثل تلك المباحثات الجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية لكان اتهم بكذا وكذا، أما اليوم فهناك من بين المحافظين الذين يرتدون ملابس الإصلاحيين المعتدلين من يتحدث عن إجراء المباحثات مع الولايات المتحدة.

الجغرافيا السياسية لشمال العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير

■ على راض آيتي ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسي) العدد ٧٣، أبريل ٢٠٠٦

وحلفاؤها ضد نظام صدام وعقب الانتفاضة الشعبية للأكراد في العراق أصبح جزء من شمال وجنوب العراق والواقع بين مداري ٢٨ و ٤٢ درجة مناطق آمنة من جانب الحكومة الأمريكية والبريطانية، وعقب ذلك تم تقسيم شمال العراق بين جماعتين كرديتين متنافستين "الحزب الديمقراطي والحزب الوطني". وبناءً على تعليمات ضباط السي، أي، ايه تم تشكيل حكومة مستقلة وأصبحت حكومة صدام عاجزة عن أعمال سيادتها علي هذا الجزء من العراق إلا أن المناطق الجنوبية ونظراً لعدم رغبة الولايات المتحدة وارتباط صدام بالنفط وهيمنة الجيش البعثي لم تتمكن من التحرر من سيطرة صدام حسين. وفي الأعوام التالية تضاعفت الأهمية الجغرافية السياسية لشمال العراق تدريجياً عن طريق الاستراتيجيات الأمريكية الخاصة والسياسات الإقليمية لنظام صدام وأصبحت واحدة من النقاط الجديرة بالاهتمام في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي الدولي. وكان منعطف تطورات شمال العراق وقوع أحداث ١١ سبتمبر ثم سقوط نظام صدام حسين في إطار الاستراتيجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي مما لا شك فيه أعطى لإقليم كردستان العراق مكانة جغرافية استراتيجية، وجعل المستقبل الجغرافي للعراق في حالة من الغموض والتعقيد، خاصة جيران العراق الذين بات كل واحد منهم يعاني قلقاً وتحدياً ما.

إن معالجة هذا الموضوع من تلك الزاوية تحظى بأهمية كبيرة. فمنطقة شمال العراق تقع في وسط الكرة الأرضية ومهد الحضارة الإنسانية والدينية العالمية ولها قدرات وظروف خاصة، وبدون أدنى شك لا يمكن للولايات المتحدة أو حلفائها السيطرة على مستقبل العراق بدون السيطرة على مستقبل وتطورات منطقة شمال العراق.

ولهذا فإن الهدف من هذه الدراسة هو الإسهام في فهم أفضل وأكثر دقة لهذه القضية، وفي هذا الإطار يمكن توضيح مكانة الجغرافيا السياسية لشمال العراق في مستقبل التطورات العراقية ومسيرة تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي. وتقوم الفرضية على أن موقع هذه المنطقة كخيار استراتيجي لقيام الولايات

منذ أن قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق عام ٢٠٠٣، تحولت هذه الدولة إلى مجال خصب لكافة القوى الإقليمية والدولية لفرض الهيمنة على أجزاء منها أو البحث في دور فعال بداخلها.

وتمثل منطقة شمال العراق أهمية كبرى في هذا الإطار، حيث تحتوي هذه المنطقة على احتياطات نفطية هائلة، الأمر الذي جعلها منطقة تتنازع للنفوذ بين القوى الإقليمية والدولية على رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل، كما تمثل هذه المنطقة نموذجاً لأسلوب الصراعات الداخلية بين قوى ساعية لاستغلال وقوى أخرى تسعى إلى التوحد داخل الدولة المركزية.

وقد تحول شمال العراق بعد أحداث ١١ سبتمبر وسقوط نظام صدام إلى منطقة مهمة بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين، خصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومما لا شك فيه أن إقليم كردستان العراق يتمتع بمكانة جغرافية استراتيجية، وهذه المنطقة تجعل المستقبل الجغرافي للعراق وتأثيراته الإقليمية يفرق في حالة من الإبهام والتعقيد.

وكان أكراد العراق قد أكدوا هويتهم بحسم أثناء الاستفتاء على الدستور وعلى مسودته، وكان هذا لأجل الامتيازات العديدة التي حصل عليها الأكراد أثناء وضع هذه المسودة، وقد تمكن الأكراد من جعل اللغة الكردية لغة رسمية في العراق إلى جانب اللغة العربية وخففوا قدر ما استطاعوا لصالحهم العبارات المتعلقة بالهوية العربية.

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ومنذ أن قام البريطانيون بترسيم حدود قلب الشرق الأوسط معتمدين على السياسة خلال معاهدة "سور" تم طرح قطاعات من جنوب تركيا وشمال العراق باعتبارها موضوعاً حساساً مثيراً للجدل، وقد تفاقمت هذه الحالة مع تقسيم منطقة نفوذ الأكراد في الإمبراطورية العثمانية بين هاتين الدولتين، وفيما بعد أدرك أكراد الجمهورية التركية والحكومة الملكية العراقية أنهم أقلية متضادة مع الثقافة التركية والعربية ولم يريدوا أن يتخلفوا عن مسيرة استقلال الأتراك والعرب فطالبوا أولاً بالحكم الذاتي، وفي النهاية طلبوا الاستقلال، وبعد حرب عام ١٩٩١ التي قامت بها الولايات المتحدة

المتحدة والنظام الصهيوني بالمنافسة بفرض ممارسة الضغط وتأمين المصالح الاستعمارية والمضادة للإسلام في العراق والمنطقة مناسب جداً، ولهذا فإن هذه المنطقة تتمتع بأهمية جغرافية سياسية وجغرافية استراتيجية بالنسبة لمستقبل العراق والعالم الإسلامي، ولهذا بداية سنلقى نظرة عامة على مشروع الشرق الأوسط الكبير وأسس تفكير الولايات المتحدة للعمل في العراق والمنطقة، كما سيتم الإشارة إلى المشروعات السرية والعنيفة للصهيونية الدولية والولايات المتحدة في شمال العراق، بالإضافة إلى توضيح المكانة الجغرافية السياسية لهذه المنطقة في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير

هناك منطقة تبدأ من طريق جبل طارق باتجاه دول شمال أفريقيا وسواحل المغرب في البحر المتوسط ومصر حتى الشرق الأوسط العربي مضافاً إليها إسرائيل، وتركيا وكذلك أيضاً القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى وإيران وأفغانستان حتى حدود الهند والصين. هذه المنطقة يعتزم البيت الأبيض مواضعها مع المصالح والقيم العلمانية والليبرالية الغربية عن طريق قمع بؤر المقاومة والإسلام السياسي والقوى والقيم السائدة في هذه المنطقة. وتحقيق هذا الأمر سيكون الخطوة الكبرى للسيطرة على مصادر النفط وطرق التجارة وتثبيت قيم الرأسمالية وتقديم إسرائيل كعضو مقبول رسمي في هذه المنطقة.

واليوم أخذت السلطة والسياسة في الولايات المتحدة طابع التقديس وعبادة الدين واثتلف اليمين المسيحي مع اليمين اليهودي، من أجل الحفاظ على الأرض الموعودة، أي إسرائيل. وفي هذا الإطار أخذت عملية الحفاظ على إسرائيل شكل الدين، بحيث تكون مبادرة من الناحية الأيديولوجية. وفي ذات الإطار يسعى الأمريكيون لإحداث تطور في بنى دول المنطقة لخلق وضع جديد. هذا التطور سيكون كيفى وبنوي، حيث سيؤدي إلى تغيير البنى والأسس والعلاقات بين هذه الدول وأهم تغيير بنوي هو تغيير بنية السلطة التي يجب أن تتحرك باتجاه الديمقراطية وتحل نظم سياسية جديدة مكان القديمة، وهذه النظم الجديدة يجب أن تضع أداها مؤسسات المجتمع المدني المكون من المثقفين حتى لا يمكنها القيام بعمل مخالف للمصالح الوطنية. وأهم آلية يملكها الأمريكيون لإخفاء الضغوط الدبلوماسية لتحقيق هذا المشروع هو القوى العسكرية والاقتصادية، وبالتزامن مع ذلك فإنها تضع مخططات واسعة في مجال تغيير ثقافة وعقليات المسلمين، ومن الشعارات السياسية التي تشجعها الولايات المتحدة

احترام حقوق الإنسان والحد من سلطة الحكومة وزيادة سلطة المؤسسات المدنية بهدف تنمية مستوى مشاركة الجماهير في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتحقيق كل هذا سيلور الصورة التي تريدها الولايات المتحدة في عقلية المسلمين وستكون نموذجاً لخفض العداءات بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة كانت دائماً في الشرق الأوسط أسيرة طريقين: الحفاظ على الاستقرار السياسي وتشجيع الإصلاحات لأن تحرك الدول نحو عملية الديمقراطية سيؤدي إلى وصول الجماعات الإسلامية والمعارضة للسياسات الأمريكية إلى الحكم ولهذا السبب فإن الأمريكيين مضطرون حتى الآن للاختيار بين خيار استقرار نظام حليف غير ديمقراطي، وخيار الضغط من أجل الديمقراطية وهم يفضلون الاختيار الأول مما يؤدي إلى زيادة تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة في المنطقة.

وفي ذات الإطار أيضاً ستتم عملية متابعة تغيير البنية الاقتصادية لدول المنطقة والهدف هو خلق استقرار في عملية تصدير النفط وثبات الأسعار، وعندما تكون المنطقة مستعدة لقبول رؤوس الأموال والمنتجات والتكنولوجيا الغربية ستحل أزمة البطالة وزيادة رؤوس الأموال والبضائع الغربية. وبصفة عامة فإن تحقيق الشروط سابقة الذكر سيجعل الأمريكيين يتعاملون سياسياً واقتصادياً وأمنياً مع وحدة سياسية كبيرة "الشرق الأوسط الكبير"، وسيكون ذلك أسهل كثيراً من التعاطي مع دول صغيرة متفرقة لها سياسات مختلفة وهذا على وجه الدقة هو نفس السياسة التي تبنتها الولايات المتحدة عند تكوين الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار الوصول إلى هذه الأهداف يجب أن يكون العراق بالضرورة في دائرة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فإن الولايات المتحدة قامت في أول خطوة بانتهاك أكثر المبادئ والحقوق الدولية بدهاء بدون الاكتراث بالرأي العام العالمي وباستغلال أحداث ١١ سبتمبر وبجحة نزع سلاح العراق بالهجوم على هذا البلد في عام ٢٠٠٣.

الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية

في إطار تكوين عراق جديد متوافق مع السياسات الأمريكية يجب أن يكون هذا العراق فيدرالياً وديمقراطياً وتعددياً، وفي هذا السياق، تسعى الولايات المتحدة إلى:

تبني سياسة وطنية لتحديد نفوذ القوى الإقليمية في العراق والحيلولة دون قيام حكومة إسلامية على غرار النموذج الإيراني، وخلق مجالات لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير انطلاقاً من العراق عن طريق الدستور

الدائم والتأكيد على الفيدرالية وفتح الباب أمام تشكيل مناطق حكم ذاتي قوية، وكذلك أيضاً إعادة البناء والتنمية الاقتصادية، وأخيراً وضع استراتيجية لكردستان مستقلة في حالة عدم النجاح في إقامة عراق مستقر آمن.

وبصفة عامة فإن عراق المستقبل من وجهة نظر الولايات المتحدة يجب أن يتحول إلى النموذج الناجح للرأسمالية حتى يمكن في ظله تنفيذ الديمقراطية في المنطقة وبدء المشروع الجغرافي السياسي الجديد للولايات المتحدة. وطبقاً لزعم البيت الأبيض فإن العراق بالمواصفات التي سبق ذكرها سيقوى وسيدعم القيم الليبرالية الديمقراطية والرأسمالية الأمريكية في المنطقة وسيهيئ إمكانية أعمال الضغط العسكري - السياسي - الأمني على الدول المتمردة وسيخلق نظاماً أمنياً جديداً في المنطقة حتى يتحقق مشروع ما بعد الصهيونية من النيل إلى الفرات اقتصادياً وسيدعم كثيراً تعاوناً أمنياً بشكل أكبر بين إسرائيل والولايات المتحدة والنااتو. جدير بالذكر أن هناك دراسة لنموذج أمنى إقليمي جديد يضم العراق ومصر والأردن وإسرائيل لحلف الناتو وهو مطروح في المحافل الأمريكية وقبول بالإشادة، ومن المحتمل أن خصائص إقامة أمن إقليمي للعراق الجديد تشمل ثلاثة أبعاد جغرافية: الخليج (الفارسي) والعضوية في مجلس التعاون وشرق المتوسط والعضوية في المحور الاستراتيجي إسرائيل - تركيا. وفي النهاية فإن الولايات المتحدة تحت هذه الظروف تسعى لإضعاف الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط والوصول بشكل آمن إلى نقط المنطقة وخلق ضغوط وحصار عسكري - أمنى، على الدول المتمردة بهدف تغيير سلوكها، بل وتغيير النظم في هذه الدول على المدى البعيد إن أمكن.

واقع الجغرافيا السياسية لشمال العراق

أبرز سقوط نظام صدام حسين في العراق مرحلة جديدة في عملية تخليق الأمة وتكوين الحكومة في هذه الدولة. وتسعى أهم الجماعات العرقية، أي الشيعة والأكراد الذين تحملوا الكثير من الظلم على مدى العقود الماضية في مواجهة القومية القبلية لحزب البعث، هذه الجماعات تسعى اليوم في إطار الحكومة العراقية لإيجاد نموذج جديد لتخليق الأمة في الشرق الأوسط على أساس تعايش الهويات العرقية والمذهبية. والواقع أن النخبة في كل الجماعات المذهبية والعرقية في العراق تعمل مستفيدة من التجربة المخيرة لعملية تخليق الأمة في العراق لبلورة نظام حكم شامل في العراق يكون "ممثلاً فيه الإدارة الوطنية لكل المواطنين" وأيضاً هوية وطنية شاملة "تشمل كل الهويات العرقية".

فالعراقيون يسعون لإقامة نظام ديمقراطي يمكنهم في المستقبل من القضاء على أزمات التنمية السياسية، خاصة أزمة الهوية ولم يكن الأمريكيون في بداية احتلال العراق يسعون لمثل هذا النوع من عملية تخليق الأمة وكانوا يعملون على الاستفادة من الحاكم العسكري والعناصر العلمانية وبعض الشخصيات المحددة سلفاً لإدارة العراق. ولكن نظراً للضغوط الشعبية وضغوط الزعماء السياسيين والدينيين، خاصة آية الله السيستاني، وكذلك أيضاً جيران العراق ومن بينهم الجمهورية الإسلامية الإيرانية أصبحوا مضطرين للرجوع إلى رأى الشعب العراقي والاستعانة بنواب منتخبين لإدارة البلاد. وقد عقدت أول انتخابات عراقية عامة في يناير ٢٠٠٥ لانتخاب أعضاء المجلس الانتقالي للعراق بغرض تدوين مسودة الدستور الجديد. وكما كان يتوقع اعتماداً على مقاطعة أهل السنة للانتخابات كان الشيعة والأكراد هم الفائزون في هذه الانتخابات. ومع استمرار التطورات كانت مسودة الدستور العراقي أهم إنجاز للجمعية الوطنية، وقد تم تدوينها على يد لجنة مكونة من ٧١ شخصاً وهي تشتمل على مقدمة وستة فصول و ١٥٣ مبدأ وقد تم التصديق عليها من هذه اللجنة بعد إجراء عدة إصلاحات وتأجيلها أكثر من مرة.

ثم قدمت للبرلمان للتصديق عليها بشكل نهائي، وقد اعترض أهل السنة على موضوعات الفيدرالية وهوية العراق ومصادر التشريع ودور الإسلام فيها وكيفية تقسيم الثروة بين الحكومة الفيدرالية والقوميات الشيعية والسنية والكردية ومشاركة الأعضاء السابقين بحزب البعث في الأجهزة الحكومية وصلاحيات رئيس الجمهورية والحكومة. وأخيراً، مع المشاورات المستمرة، وصلت هذه المسودة إلى تصديق البرلمان وتقرر أن يعاد النظر في مواضع الخلاف وتعديل فيما بين الجماعات المؤيدة والمعارضة للدستور بعد تشكيل الحكومة الدائمة، وعرضت مسودة الدستور في استفتاء وصدق عليها ما يقرب من ٧٥٪ من الشعب العراقي. وعقدت ثانياً انتخابات لتشكيل برلمان عراقي دائم وتشكيل حكومة لأربعة أعوام قادمة في ديسمبر ٢٠٠٥ تحت إدارة الحكومة الانتقالية. وتبع أهمية هذه الانتخابات من أنها وجهت انتباه العديد من اللاعبين والقوى الخارجية مثل إيران والولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا وروسيا إلى الاهتمام بتركيبة البرلمان والحكومة القادمة، وضرورة تنظيم علاقات حقيقية وسياساتهم المستقبلية إزاء العراق. ومن بين الخصائص الأخرى في هذه الانتخابات وجود السنة بشكل كبير وبالتالي انخفاض عدد مقاعد الجماعتين المنافستين، خاصة الأكراد في

البرلمان، أى أنهم مع دخول السنة العملية السياسية تمتع الأكراد والسنة كل منهما بمفرده بقوة متساوية وبالتالي دخل العراق مرحلة تمهيدية لبدء عمل البرلمان وتشكيل الحكومة الدائمة، ودخلت الجماعتان الأساسيتان فى البرلمان، أى الأكراد والشيعة، وفى أثرهما أهل السنة وقائمة علاوى فى مشاورات ومساومات. واعتماداً على قانون الثلثين بالنسبة للتصديق على أى قرار فى المجلس القادم فلن يكون أى حزب قادراً بدون الدخول فى ائتلاف مع جماعة أخرى على تمرير سياساته حتى الشيعة الذين حصلوا على الأغلبية فى المجلس يحتاجون إلى الائتلاف مع إحدى الجماعتين الكردية أو السنية.

وبصفة عامة فإن الائتلاف الكردى يلعب دوراً محكماً فى هذه المشاورات لأنه حصل على نحو ٥٥ مقعداً من ٢٧٥ مقعداً فى البرلمان وهذا الأمر قد خلق دوراً حيويًا فى السياسة العراقية بالنسبة للأكراد. وإذا لم يستطع الشيعة أن يتوصلوا لاتفاق مع الأكراد "ومن المؤكد أن هذا الأمر بعيد" فمما لا شك فيه أن السنة وقائمة علاوى يحتاجون أيضاً للائتلاف الكردى. وطبقاً لاعتقاد المراقبين فإن الأكراد الذين معظمهم علمانيون يميلون للحيلولة دون تأسيس عراق إسلامى "وهو ما تعارضه أمريكا بشدة" ومن ثم فإنهم سوف يتوصلون إلى اتفاق مع الشيعة العلمانيون وبعض الأحزاب السنية. ويتضح من هذا أن الأكراد يلعبون دور توازن القوى فى الساحة السياسية العراقية، وكذلك أيضاً يؤكد الأكراد على اللامركزية أكثر من الحكومة المركزية، وأيضاً تطبيق الحكم الذاتى المحلى مع تأسيس وزارة الخارجية وإصدار تأشيرة وحق التفاوض بشأن اتفاقيات التنقيب عن البترول مع الشركات الأجنبية. وكان حكام العراق السنة دائماً ما يتهمون الأكراد بتفتيت العراق ولكن الأكراد أنفسهم ومعظم أهل الراى يعتقدون أن الأكراد فى الظروف الجديدة وفى إطار الحقوق التى منحها الدستور لهم سيطالبون بالحكم الذاتى فى كردستان، والواقع أنهم سيعملون على ترسيخ المزايا التى حصلوا عليها حتى الآن وأدرجت فى الدستور أيضاً.

وأهم مطلب للأكراد هو الفيدرالية، فمنذ عام ١٩٩١ كان الإقليم الجبلى بشمال العراق يتمتع بوضعية خاصة باعتباره منطقة شبه حكم ذاتى، وقد حظى بدعم الولايات المتحدة بسبب مشروعاتها المستقبلية فلم يبرلمان محلى ونظام قضائى وقوات أمن تسمى البشمرجة يصل قوامها إلى مائة ألف، وكذلك أيضاً عناصر خبرة وسياسيون ومدراء أصحاب تجارب ديمقراطية وإدارية. ومن الطبيعى جداً ألا يقبل الأكراد

أن تفوض إدارة هذه المؤسسات للحكومة العراقية المركزية، ويعتقدون أنه لا يجب بأى حال من الأحوال أن يتراجعوا عن الفيدرالية. وفى هذا الإطار هناك أربعة ملايين كردى عراقى يطالبون فى صوت واحد بهذا الأمر، بل ويعتقدون أن الاستقلال التام أفضل من الفيدرالية، ومن المؤكد أن زعماء الأكراد يملكون المرونة اللازمة ويتحركون بشكل جيد مع فهم ظروف العراق.

الموضوع المهم الثانى هو "كركوك" حيث يطالب الأكراد بضم كركوك "وهى مدينة بها ثروات هائلة من النفط وفيها قوميات عدة وتقع على بعد ١٥٠ كم من بغداد" إلى إقليم كردستان وقد طرد كثير من الأكراد بالقوة من هذه المدينة فى عهد حكومة صدام فى إطار سياسة التعريب حتى يكتمل برنامج نظام صدام فى مجال التركيبة السكانية لكركوك وتدفق العرب بكثرة إلى هذه المدينة. وبعد سقوط صدام عاد مرة ثانية إلى هذه المدينة آلاف الأكراد وقد أمسكوا حتى الآن بمعظم مؤسساتها الداخلية، وينتظر الأكراد عام ٢٠٠٧، أى موعد حلول الاستفتاء العام لتحديد وضع كركوك، ومن وجهة نظر الأكراد فإن كركوك ليست نقطا فقط، بل هى أرض الأجداد ولها قيمة عاطفية ومعنوية حتى أن بعض الأكراد يعتبرونها مقدسة. وبغض النظر عن الاستفتاء العام فى ٢٠٠٧، فهناك حاجة بشكل ما إلى الترتيبات المتعلقة بتقسيم السلطة. حتى من وجهة النظر السياسية يتهىأ مجال المشاركة لتوليفة متنوعة من سكان المدينة من التركمان والمسيحيين والعرب. وجدير بالذكر أن تقديم امتيازات للأكراد فى كركوك هو من وجهة نظر الجماعات العراقية الأخرى خطوة لتفتيت العراق وتسهيل الأمر فى هذا المجال ولهذا كانت معظم منازعات الأكراد فى الحكومة الانتقالية مع سياسات الدكتور الجعفرى.

على أية حال فإن لدى الشيعة تخوف من أن يتهموا من جانب الجماعات السنية والقومية العراقية بخيانة سيادة الأراضى العراقية، ويبدو أن الضجة التى أحدثها الأكراد لتغيير الجعفرى باعتباره رئيس الوزراء المقترح من قبل الائتلاف الشيعى كانت متأثرة بفشلهم فى الفترة الانتقالية للحصول على امتياز من الجعفرى فى موضوع إقليم كردستان.

وأثناء الاستفتاء على الدستور العراقى صدق الأكراد بجدية على المسودة وكان هذا من أجل الامتيازات العديدة التى حصلوا عليها أثناء وضعها.

وبصفة عامة، فإن السياسات التسلطية وأخطاء الحكام فى العراق سواء قبل عام ١٩٢٠ أو بعد تأسيس العراق التى كانت مصحوبة بالدكتاتورية والعنف بالنسبة للقوميات والمذاهب العراقية، كل هذا مع مشروعات

وأجراءات الولايات المتحدة في فترة الحداثة وما بعد الحداثة، خلق محركاً لإحياء الهوية الكردية اليوم في شمال العراق أكثر من ذي قبل، وأعطى أهمية جغرافية سياسية وجغرافية استراتيجية لهذا الإقليم.

مشروعات الصهيونية الدولية:

الحقيقة أن الصهيونية الدولية تعتبر العراق إسرائيل الثانية وتضع في اعتبارها أن شمال العراق نظراً للحرمان الذي عاناه على مدى الأعوام الماضية هو المكان المناسب للاستثمار والمشروعات الاقتصادية الضخمة. ومن المؤكد أن نشاط إسرائيل في شمال العراق ليس بالشئ الجديد ويرجع إلى أعوام ١٩٦٠-١٩٧٠. واعتماد على وجهات النظر الأيديولوجية أو وجهات النظر الخاصة التي يتبناها النظام الصهيوني بخصوص قضايا اليهود. مع سقوط صدام ادعى الصهاينة أنهم يستطيعون استعادة بعض حقوقهم التي ضاعت على مدى التاريخ في بعض النقاط الجغرافية ومنها شمال العراق فهم يعتقدون في وجود دولة اليهود القديمة التي تضم بعض أراضي بابل والمناطق التي كان يعيش فيها اليهود، والآن يدعى الصهاينة أنهم يعملون لإعادة اليهود إلى أراضي آبائهم وأجدادهم في العراق. من ناحية أخرى، واعتماد على أنهم منذ العهد البعيدة كانت هناك بعض المناطق التي يقطنها اليهود في شمال العراق، لهذا السبب فإن الصهاينة يضعون برنامجاً لشمال العراق مشابهاً لبابل ومن المؤكد أن شمال العراق يتمتع بخصائص أخرى من بينها الحكم الذاتي بشكل موسع عن الذي كان موجوداً في عهد صدام والآن يُطرح موضوع الفيدرالية، حتى الإسرائيليين في عهد صدام حسين كانت لهم اتصالات بأحزاب هذه المنطقة، كما أن الأكراد أيضاً كانوا مضطرون للحصول على مزيد من استقلالهم أن يعتمدوا على قوى أجنبية من بينها إسرائيل والولايات المتحدة ومن المؤكد أن الأكراد لم يعملوا على دعم تركيا وإيران وسوريا في استقلالهم.

ومن خواص النظام الصهيوني في إقامة اتصال مع مختلف الدول والجماعات وجود علاقات اقتصادية معهم، ومحور مشروع الشرق الأوسط الكبير هو الدور الاقتصادي الخلاق للنظام الصهيوني، ويعتقد الإسرائيليون لو أن هذا النظام يريد أن يكون له دور خلاق في الشرق الأوسط يجب أن يقوم بالتنسيق مع أسواق المنطقة وأن يهيمن عليها من حيث التقنية ويمسك بنبض الأسواق حتى يستفيد من آلية الضغط الاقتصادي. واليوم توجد منتجات إسرائيلية في شمال العراق مثل الكمبيوتر والأدوات الكهربائية والبحثية. ولم تعد أهمية شمال العراق خافية بأي حال عن أنظار الصهيونية الدولية، وقد كانت أوضاع العراق المضطربة

فرصة مواتية حتى تقوم العناصر الصهيونية بشراء وتملك الأراضي والعقارات في شمال العراق. وتقيد بعض الأخبار أيضاً أن هناك وفوداً دخلت العراق تحت غطاء السياحة والتجارة وقامت بعمليات تنقيب في بابل حتى تكتشف آثار اليهود، ويقال إن الصهاينة قد قاموا بالتنسيق مع القوات الأمريكية بمحاصرة مدينة بابل بالكامل وقاموا بأعمال التنقيب.

إن إحدى مشاكل إسرائيل هي أزمة الهوية والمشروعية وأزمة اندثار الأجيال، ولحل هذه المشكلة فهم مضطرون لخلق أزمات في داخل إسرائيل ذاتها أو خارجها. وبالنظر إلى أنه حتى الآن لازال كثير من سكان إسرائيل يتساءلون هذه الأيام عن هويتهم لجأ النظام الصهيوني إلى خلق بؤر أزمات وإلى نقل هذا الكلام إلى أماكن أخرى يوجد فيها يهود، ويعمل بشكل ما على إعادة بناء هوية سكان الأراضي المحتلة، وقام في مدينة بابل بالعراق بالكشف عن خيوط وجود اليهود الذين كانوا يعيشون في ذلك المكان منذ خمسين أو مائة عام مضت واختلاق وثائق لأملاتهم ومنازلهم.

وقد أثار موضوع شراء الأراضي والعقارات في العراق رد فعل الزعماء الدينيين في العراق وأعلنوا حرمة بيع الأراضي للصهاينة. ورغم هذا يقال أنه قد تم هذا البيع عن طريق وسطاء في المناطق الجيدة في العراق، خاصة كركوك وكردستان. وقد تمت عملية الشراء هذه حتى في الجنوب الشرقي من تركيا عن طريق الصهاينة حتى تصل تدريجياً إلى شمال العراق، وقد أدى هذا الوضع إلى اعتراض وزراء خارجية دول جوار العراق على وزير الخارجية العراقي في الجلسة السابعة لدول الجوار في القاهرة وقدموا تحذيرات بخصوص تزايد النفوذ الإسرائيلي في مناطق شمال العراق. وطبقاً لقول وزير الخارجية المصري يوجد كلام كثير حول وجود إسرائيل تحت غطاء الشركات المتعددة الجنسيات وأسماء غير إسرائيلية في مناطق شمال العراق. وتقيد بعض الأخبار بعد سقوط صدام أن وزير الخزانة الأمريكي قد صرح على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن في حديث له مع صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية أن الاستثمارات في مشروعات إعادة بناء العراق ستعود بفائدة هائلة على الاقتصاد الإسرائيلي وطلب من الشركات الإسرائيلية أن تستفيد من الوضع الاقتصادي في العراق.

رسالة إلى الجنود الأجانب في العراق

■ منوت شهر بصى ■ نامه (رسالة) العدد ٤٩، مايو ٢٠٠٦

"إن الشخص الذي لا يعرف الحقيقة إنسان بلا شعور، أما الذي يعرفها وينكرها فهو إنسان فاجر".
دائما ما سألت نفسي، كيف أيها الجنود الأمريكيون والبريطانيون ترضون عن أنفسكم وقد قطعتم عشرات الآلاف من الكيلو مترات بعيدا عن منازلكم وأتيتم إلى جهنم العراق؟، هذا السؤال طرحه أيضا الشاعر والكاتب المسرحي الألماني برشت على الجنود الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية.

يقول ماركس: "التاريخ يعيد نفسه، مرة بشكل تراجيدي ومرة بشكل كوميدي"، وهاهي تراجيديا فيتنام، تتكرر معكم، وأنتم لا تعلمون.
ويعتقد المؤرخ الأمريكي الشهير وأستاذ التاريخ بجامعة هارفارد هوارد زين أن الأمة الأمريكية ليست لديها حافظة تاريخية جيدة وإلا فإنها بالكامل لا تتخدع!

ربما أنتم لا تعلمون أو أنكم لا تريدون معرفة أن الإمبراطورية الأمريكية انهزمت وهربت من حرب فيتنام بعد مقتل ٥٨٠٠٠ وفقد الآلاف وإعاقة آلاف أخرى.
وقد وصل عدد قتلى الجيش الأمريكي في فيتنام العراق حتى الآن إلى ٢٤٠٠، وبالطبع لا يعلم أي شخص شيئا عن الرقم الحقيقي، بينما عدد الجرحى والمفقودين -وفي انتظارهم مصير أسوأ من مصير القتلى- فهو أضعاف العدد المعلن.
أي مرارة تلك، الموت بلا سبب في غربة يحوطها الموت.

كتب هوارد زين في مقالة له بشأن الحرب العراقية: لقد قالوا للجنود الأمريكيين، نحن نمضي لتحرير أمة حظيت بحكم جائر، وسيفتحون لنا أذرعهم لاستقبالنا!

لماذا لا تسألون القادة أو المسؤولين عن كل تلك الخسائر، أين ذهب الاستقبال؟

ألا تعلمون أن العالم أجمع، حتى الأمم المتحدة، قد عارض هجومكم على العراق. من ناحية أخرى، لم تعلن الحكومة العراقية الحرب عليكم بل أنتم من وضعتم أرض العراق في جعبتكم وسفكتكم الدماء؟

بعد فترة من الحرب في فيتنام، سأل الجنود الأمريكيون أنفسهم، ما الذي سيعود علينا من جراء الدفاع عن مصالح فيتنام الجنوبية ضد الشيوعيين إلا

كوننا أصبحنا شرطى العالم؟
لماذا لا تسألون هذا السؤال لأنفسكم؟ فأنتم من وجهة نظر المقررات الدولية مجرمو حرب، ولستم جنودا.

أثناء الحرب الفيتنامية، وعندما رأى مفكرو العالم من أمثال الفيلسوف والكاتب الفرنسي "سارتر"، والفيلسوف البريطاني "راسك"، أن الأمم المتحدة عجزت عن إيقاف الحرب، أدانوا مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب من خلال تشكيل محكمة عرفت باسم "محكمة الحكماء"، لكن إطمئنا، إذا كانت هناك محاكم رسمية دولية فإنكم لن تحاكموا بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، سيحكمكم الرأي العام العالمي أو محكمة الحكماء. الباعث على الحزن في حرب العراق أنه لا يوجد بينكم ابن لسيناتور أو نائب في الكونجرس الأمريكي أو مستثمر فجميعهم يستغل أرواحكم من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية.

هاهي السيدة سيدنى شيهان، والدة أحدكم قد اعتصمت بسبب مقتل ابنها في الحرب العراقية، لفترة طويلة على بعد عدة كيلو مترات من مزرعة بوش الشخصية في تكساس، وللأسف هذا هو مصير جميع أمهاتكم، فهن لا يجنين الخيرات من الحرب لأن قانون الحرب العين بالعين والسن بالسن. أنا أيضا أتألم لأنين أم عراقية تودع ابنها القتل تماما مثل تلك الأمريكية، أتألم لأن الجنود الأمريكيين والعراقيين يقتلون بعضهم بعضا دون سابق معرفة أو عداا مبيت بينهم.

إن بوش هو مثال النظام الرأسمالي الأمريكي، لا يمكنه البقاء والاستمرار بدون حرب وإراقة دماء وإثارة أزمات. اطمئنا فإنه حتى لو صعد الديمقراطيون الى سدة الحكم فإن الحرب لن تقف، فلا يوجد من لديه القدرة على القول لقادة الولايات المتحدة ما يتحتم عليهم فعله فقد كان مصير كينيدي عبرة لجميع الرؤساء الأمريكيين، بل والمسؤولين والشعب الأمريكي.

إن سلسلة القتل التي بدأت بمقتل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت، أثبتت أن النظام الرأسمالي لا يكتف بأحد مهما تزايدت ثورته، ولا يأبى من تكرار أحداث هيروشيما وناجازاكي أو أى حرب أو انقلاب أو إبادة.

إن تلك النماذج والدلائل التي تدور في عقولكم ماهي

إلا مسامير تدق في نعوشكم، وفي حين تتم مراسم دفنكم بالموسيقى العسكرية فإن المسؤولين لن يسمحوا لأي شخص بحمل شعارات مناهضة للحرب أو الحكومة، وإلا اعتبر إرهابي. وبناء عليه، ينبغي على أسركم الافتخار بشهادتكم ومن ثم الحصول على ثمن دمايتكم.

بموجب قوانين الحرب فإن مراسم دفنكم تتم بشكل غير معلن بعيداً عن وسائل الإعلام، في حين أن وسائل الإعلام مكلفة بإطلاع الشعب على الحرب لأنها تمثل الرأي العام طبقاً للدستور، لكن الخوف من البطالة وغسيل العقول أدى إلى دخول الجميع نار جهنم من

أجل لقمة العيش. هل تعتقدون أن القضية تنتهي بالعراق؟ لا يا أعزائي، فهذه هي طبيعة النظام الرأسمالي أو كما يقولون، العالم الحر، لذلك أعلن رئيسكم بوش أنه سيواصل حربه على الإرهاب حتى النهاية قائلاً: إننا أصحاب الحق في تحديد الإرهاب ومهاجمته مسبقاً. حتى إذا انتهت الحرب وعدتم إلى بيوتكم سالمين لن ينتهي عذابكم وآلامكم، فقد عانى الجنود الأمريكيون، بعد عودتهم من الحرب الفيتنامية من كابوس من قتلوا، والبيوت والمزارع التي أحرقت والأشخاص الذين عذبوا على أيديهم.

الاقتصاد التركي والأمن الإسرائيلي

■ سخاوت رضا زاده ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسي)، العدد ٧٤، مايو ٢٠٠٦

تضعف الدور الإقليمي الذي تلعبه كل من تركيا وإسرائيل بالنسبة للغرب، خاصة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث اتسع مجال الفرص أمام هاتين الدولتين لتدعيم موقفيهما ومكانتيهما. والواقع إن زيادة قدرات إيران، وظهور حركات المد الإسلامي بالمنطقة كان من ضمن جملة تلك الفرص، وتمثل أهمها في فراغ القوى في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

غير أن تركيا بما لديها من إمكانات ثقافية وموقع استراتيجي مهم، وكذا إسرائيل بما تتمتع به من قدرات اقتصادية وتكنولوجية أخذتا يمهدان المجال أمامهما للوجود بتلك المنطقة. لكن لم يكن أياً منهما بقادر على القيام بهذه الخطوة بمفرده بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ومن ثم عمدا الجانبان إلى تشكيل محور أنقرة - تل أبيب؛ من أجل تحقيق هذا الهدف.

ومما لا شك فيه أن النفوذ الإسرائيلي في محيط النفوذ الشمالي لإيران، وكذا مد وشائج العلاقات الاقتصادية والاقتصادية الإسرائيلية التركية مع دول وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز قد يضعان إيران سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية في جملة من التحديات وقطعا ستكون مسألة الطاقة وعلاقاتها التجارية وبعض قضاياها الاستراتيجية والعسكرية الأخرى من ضمن تلك التحديات، لكن على ضوء المصالح المشتركة لإيران مع روسيا في هذه المنطقة، فإن إيران سيكون بمقدورها وعبر مد علاقاتها مع روسيا على جميع المستويات والأصعدة إيجاد تمحور مركزي

آخر يكون من شأنه التصدي للمحور التركي - الإسرائيلي من جانب، وتحقيق توازن القوة بتلك المنطقة من جانب آخر.

لقد أفضت جملة التحولات الدولية والإقليمية عقب نهاية الحرب الباردة، وكذا كافة الظروف الداخلية المحيطة إلى توسع تركيا وإسرائيل في علاقاتهما الثنائية مع بعضهما بعضاً على مختلف المستويات والأصعدة سواء الاقتصادية، أو العسكرية أو الاستراتيجية، وظل هذا التقارب يقوى شيئاً فشيئاً حتى بلور اتفاق التحالف الاستراتيجي الموقع عام ١٩٩٦ هذه العلاقات بحيث شكلت محورا بات يمثل قوة إقليمية لها ميول وتوجهات ظهرت بعد ذلك حيال منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

إن دولتي تركيا وإسرائيل لهما مصالح ومنافع مشتركة في منطقة بحر قزوين، وعلى ضوء إمكانية الاستفادة من القدرات الأمريكية - سواء العسكرية أو الاقتصادية - لتحقيق بعض الأهداف، يمكنهما لعب الدور المحوري هناك، ولا نستطيع إغفال أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى عزل إيران عن هذه النواحي. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن هذه الإجراءات ما هي إلا من أجل تطويق إيران في المنطقة وتحقيق بعض المصالح المشتركة التركية الإسرائيلية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، فإن تبلور مثلث تركيا - إسرائيل - الولايات المتحدة الأمريكية في دائرة قزوين من شأنه إضعاف الوجود الإيراني في هذه منطقة، كما أنه سيحول

بعض دول المنطقة إلى مراكز عداء مع الجمهورية الإيرانية. وتباعاً أصبحت هذه المسألة تمثل تهديداً كبيراً على الأمن القومي الإيراني، ومن ثم وجدنا أن الأخيرة تحاول التقارب مع دول المنطقة الشركاء في نفس المصالح والأهداف، وذلك لبلورة محور جديد يمكنه التصدي للمحور التركي - الإسرائيلي - الأمريكي، وبالتالي شهدنا التطورات في المواقف بين إيران وروسيا؛ من أجل مواجهة خطر المد القادم من المحور الغربي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول قد تتوجه صوب التحالفات الثنائية أو متعددة الجوانب نظراً لشعورها أنها قد تعجز بمفردها عن تحقيق بعض من مصالحها أو أهدافها سواء في الداخل أو الخارج، وكذا لو أنها شعرت بخطر ما يهدد أمنها القومي ولا تقوى على ردع هذا الخطر. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول إن المحور التركي - الإسرائيلي وميوله حيال منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وكذا المحور المقابل بين إيران - روسيا إنما قد نشأ من جراء المصالح والتهديدات المشتركة، وعلينا أن

نستوعب هذه التجربة السياسية الاقتصادية العسكرية في المنطقة؛ بمنظور درء التهديدات وتحقيق المصالح القومية.

خلاصة القول، إن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أعقبه جملة من التحولات الدولية والإقليمية، وكان من ضمن أبرز تلك التحولات زيادة وتدعيم العلاقات الثنائية الإيرانية الروسية على جميع المستويات والأصعدة نظراً للاعتبارات التالية:

- على الصعيد الداخلي، احتياج إيران للتكنولوجيا لتطوير اقتصادها.

- على الصعيد الإقليمي، تبلور بعض المنظمات الإقليمية، ومحاولات القوى الدولية إقصاء النفوذ الإيراني والروسي عن منطقة قزوين (مثلث تركيا - إسرائيل - الولايات المتحدة الأمريكية).

- على الصعيد الدولي، مواقف إيران وروسيا المعارضة للنظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

التعاون الاقتصادي الإيراني - الأفغاني ودوره في الأوضاع الجيوبوليتيكية الإقليمية

■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسي)، العدد ٧٤، مايو ٢٠٠٦

اتفاقيات ثنائية وثلاثية ورباعية فيما بينها جميعاً. لكن على الرغم مما تحمله مثل هذه الاتفاقيات من عناصر مهمة وإيجابية من جهة، وأنها كاشفة عن -ودالة على- إرادة شعوب إيران، أفغانستان، طاجيكستان وأوزبكستان من جهة أخرى، إلا أن التنفيذ عملياً لمثل هذه الاتفاقيات قلما وجد طريقه للوجود.

إن مبادرة إيجاد طريق اتصال رئيسي بين هذه الدول الأربع تعد مبادرة جيدة وطيبة للغاية يجب الإصرار على تنفيذها وتحقيقها. كما أن القدرات والإمكانات المتاحة للدول المذكورة فيما يخص النقل والمواصلات وتجارة الترانزيت تعد جيدة جداً ويجب استغلالها وتوظيفها جيداً. ولما كان - أو نظراً لأن - اتصال إيران بدول آسيا الوسطى قائم فقط عن طريق العبور من حدود تركمانستان، لذلك فإنه من المهم جداً العمل على إيجاد طرق بديلة، خاصة أن أفغانستان من الممكن أن تلعب دوراً محورياً في هذا الصدد. إن دعم وتقوية الاتصال الفعال مع دول المنطقة التي هي كلها أعضاء في منظمة التعاون الإقليمي "إيكو"، من شأن هذا أن يخلق مجالات إيجابية وجيدة لأنماط متعددة من التعاون.

تعتبر إيران أن الاستقرار الأمني والسلمي في أفغانستان - بوصفها دولة جوار - عامل مهم في تدعيم حالة الأمن والتعاون الإقليمي والدولي. ولذا تبذل إيران جهوداً كبيرة فيما يخص إعادة البناء والتعمير والتنمية السياسية، والاقتصادية والثقافية في أفغانستان باعتبار أن ذلك يعد محورياً أصلياً لاستمرار السلام وترسيخ الأمن من جهة، وعاملاً مشجعاً للمشاركة الشعبية الأفغانية الفعالة في تعمير أفغانستان من جهة أخرى. ونظراً لعلاقة الجوار الجغرافي بين الدولتين فثمة مجالات متعددة وكثيرة ومتنوعة متاحة لهما فيما يخص تحقيق التعاون المشترك، خاصة في مجال النقل والمواصلات والاتصالات، حيث تستطيع أفغانستان - بوصفها دولة حبيسة - عن طريق إيران، إيجاد حلقة وصل واتصال مع آسيا الوسطى، خاصة طاجيكستان. بعبارة أخرى يمكن أن تصبح أفغانستان سبباً لربط آسيا الوسطى - خاصة طاجيكستان - مع إيران. ولهذا السبب نفسه اجتمع قادة دول إيران، أفغانستان، طاجيكستان وأوزبكستان في طهران في صيف عام ٢٠٠٢ معلنين عن مبادرة مهمة جداً تمثلت في ضرورة توقيع

إن إيجساد طريق رابط يضم كلاً من إيران، أفغانستان، طاجيكستان وأوزبكستان يمكن أن يدعم من التعاون الإقليمي في المنطقة من جهة أخرى. إن الموانئ البحرية الإيرانية في الخليج والتي تشمل ميناء بندر عباس، ميناء الإمام الخميني، وميناء خرمشهر تتصل مباشرة بشبكة السكك الحديدية الإيرانية من جهة، والشبكة الحديدية لآسيا الوسطى من جهة أخرى، وذلك عن طريق شبكة طرق برية فائقة الجودة. أيضاً ميناء "نتشابهار" في أقصى الجنوب الشرقي لإيران يتصل هو الآخر بشبكة الطرق البرية الإيرانية وهو ما من شأنه تحقيق المساهمة المباشرة فيما يخص اتصال آسيا الوسطى وأفغانستان بالمياه الدولية - "بحر عمان والمحيط الهندي" - في أقل زمن.

إن هذه "البنى التحتية" المتاحة والقائمة بالفعل يمكن أن تصبح وفي الحال موضع استفادة مباشرة وقوية من جانب الدول الحبيسة في آسيا الوسطى وأفغانستان فيما يخص قطاع التجارة والنقل والمواصلات وتجارة الترانزيت والصادرات والواردات الخاصة بها. من المؤكد أن تخصيص "أرصفة" في الموانئ الإيرانية لصالح الدول الصديقة ودول الجوار مثل أفغانستان، خاصة ما هو قائم في ميناء "تشابهار" يمكن أن يسهم بقوة فيما يخص التنمية الاقتصادية الإقليمية.

ليس هناك شك في الحقيقة التي تقول إنه إذا ما تم قيام تعاون فعال بين أفغانستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان من جهة وإيران من جهة أخرى فيما يخص ربط طرق المواصلات في آسيا الوسطى وأفغانستان بطرق إيران الموصلة إلى الموانئ الإيرانية - وغير الإيرانية - في الخليج وبحر عمان من خلال مشروع نقل جماعي - إقليمي يربط بين الشمال والجنوب، من شأن ذلك أن يخلق ويشكل شبكة واسعة من القدرات المتاحة والإمكانات المتحققة بالفعل فيما يخص النقل والمواصلات والترانزيت.

وسوف يقلص إنشاء أسطول نقل بحري - برى مشترك بين دول المنطقة من الأعباء التي يمكن أن تتحملها الدول المذكورة فيما يخص التنمية والبناء.

أهداف إيران من المشاركة الفعالة في إعمار أفغانستان

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن استقرار الأمن والسلام في أفغانستان عاملاً مهماً في سبيل تدعيم مستوى الأمن والتعاون الإقليمي والعالمي، وهو ما سبق ذكره. من هنا اتخذت إيران عدة خطوات مهمة فيما يخص إعادة إعمار أفغانستان وذلك من

خلال عدد من الطرق والممارسات والسياسات الإيجابية التي اتخذتها والقائمة على حسن الجوار مع الحكومة الجديدة في أفغانستان. في هذا الصدد يمكن حصر الأهداف الإيرانية من التحرك تجاه أفغانستان في التالي:

١- تقديم العون والمساعدة فيما يخص استمرار السلام ودعم الأمن والاستقرار في أفغانستان مع التأكيد على الآتي:

أ- تشكيل ودعم حكومة وطنية في أفغانستان.
ب- تقديم المساعدة فيما يخص مكافحة تهريب المخدرات من أفغانستان.
ج- التسريع في المسيرة الخاصة بعودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم.

٢- دعم العلاقات الثنائية القائمة على الصداقة وحسن الجوار، خاصة ما يتعلق منها بمأسسة التعاون الاقتصادي.

٣- دعم أوجه وأشكال التعاون الإقليمي بشأن أفغانستان.

٤- اضطلاع إيران بدور رئيسي فيما يخص المشاركة في إعادة إعمار أفغانستان.

استناداً للأهداف السابق ذكرها فإن التوجهات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية اعتمدت لنفسها ضرورة تقديم وتحديد نوع وطبيعة ومستوى المساعدات التي ستقدمها إيران - أو تقدمها بالفعل - إلى أفغانستان سواء فيما يخص إعادة بناء البنى التحتية الاقتصادية والتجارية لأفغانستان، أو فيما يخص تقوية شبكات الطرق والنقل والمواصلات وتجارة الترانزيت، أو حماية وتأييد التعاون فيما بين القطاعين الخاص الإيراني والأفغاني، والتعاون في مجال تعليم وتدريب وتأهيل القدرات البشرية المتخصصة وتنمية فن جمع المعلومات والبيانات، وتنمية الولايات الأفغانية القريبة من الحدود الإيرانية، ودعم الأمن في الحدود المشتركة، والمشاركة في إعادة بناء الشرطة والجيش، والمشاركة في المشروعات التعليمية والصحية، فضلاً عن التعاون العلمي والثقافي بين الدولتين. من هنا فإن المشروعات التي يتم اختيارها من جانب إيران لكي يتم تنفيذها في أفغانستان نجدها تغطي محورين أو أكثر من المحاور السابق ذكرها.

برنامج الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإعادة إعمار أفغانستان

أبدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية رغبتها في دعم الحكومة القانونية والوطنية في أفغانستان، وكذلك المشاركة الفعالة في المباحثات الإقليمية -

الدولية المعروفة بـ (٦+٢)، فضلاً عن دورها المؤثر في مسيرة استقرار السلام في أفغانستان. وفي هذا السياق، أعلن الدكتور كمال خرازي وزير الخارجية السابق في المؤتمر الدولي الذي عقد لإعادة إعمار أفغانستان أن إيران اعتمدت خطة خمسية للمشاركة في إعادة تعمير أفغانستان، حيث ستقدم مساعدات تبلغ قيمتها ٥٦٠ مليون دولار.

إن تقديم مثل هذه المساعدات في إطار خطة خمسية يكشف عن رؤية طويلة الأجل للدور الإيراني في إعادة تعمير أفغانستان. كما أن مقارنة هذه المساعدات بمساعدات الدول الأخرى تؤكد على حقيقة مفادها احتلال إيران المرتبة الأولى من بين الدول التي قررت أو اعتمدت قرارات بتقديم مساعدات لأفغانستان.

وخلال مؤتمر برلين الذي انعقد في مارس ٢٠٠٤ أكدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على تعهداتها والتزامها بتقديم المساعدات سائلة الذكر خلال أعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦، كما تعهدت بإضافة مبلغ ٤ ملايين دولار مساعدات أخرييداية من عام ٢٠٠٤. في هذا المؤتمر أعلن مندوب إيران قائلاً: "إنه في حالة اختيار الشركات الإيرانية لتنفيذ أي مشروع من المشروعات الخاصة بإعادة تعمير أفغانستان فإن إيران سوف تتحمل ١٠٪ من تكلفة المشروع الذي سيتم اختيار إيران لتنفيذه".

دراسة في التجارة الخارجية الأفغانية لعام ٢٠٠٤

وفقاً لمعلومات صندوق النقد الدولي فإن حجم التجارة الخارجية لأفغانستان وكذلك حجم تجارة الترانزيت القادمة من إيران إلى آسيا الوسطى، بلغ ٢٢ مليار دولار منها ملياراً دولار واردات أفغانية و ١,٩ مليار دولار صادرات أفغانية.

لكن لم يتم إدراج أية معلومات بشأن التبادل التجاري بين إيران وأفغانستان من جانب صندوق النقد الدولي، هذا في الوقت الذي تذكر فيه المصادر الإيرانية الرسمية أن إيران تتمتع بصادرات إلى أفغانستان يبلغ حجمها ٢٦٠ مليون دولار في نفس العام، أي في عام ٢٠٠٤.

١-الواردات الأفغانية:

في سنة ٢٠٠٤ بلغ حجم الواردات الأفغانية ٢,٢ مليار دولار كان من بينها ٣٠٪ واردات من الدول الصناعية و ٧٠٪ واردات من الدول النامية. اختصت باكستان بقرابة ٢٥٪ من إجمالي الواردات الأفغانية لتصبح أول شريك تجاري لأفغانستان فيما يخص الواردات، تليها الولايات المتحدة، ثم الهند وألمانيا. هذا في الوقت الذي تفيد فيه الإحصائيات الصادرة

من جمرك إيران أن إيران قامت بتوفير ١٢٪ من واردات أفغانستان في العام ٢٠٠٤ لتصبح ثاني شريك تجاري لها.

٢-دول الجوار:

يتمثل دور دول الجوار لأفغانستان في توفير ما يقرب من ٢٣٪ من وارداتها بإجمالي ٦٦٦ مليون دولار. لكن على الرغم من هذا إلا أن تقرير صندوق النقد الدولي أغفل ذكر أية إشارة عن حصة إيران في هذا الصدد، على الرغم من أن إيران قامت بتصدير ما قيمته ٢٥٩,٩ مليون دولار بضائع و سلع مختلفة لأفغانستان، فإذا أضفنا هذا الرقم للرقم الذي ذكره تقرير صندوق النقد الدولي فسوف يتضح أن إجمالي واردات أفغانستان من دول الجوار الجغرافي تبلغ قيمتها ٩٢٥,٤٤ مليون دولار.

٣-الصادرات:

في العام نفسه بلغت قيمة صادرات أفغانستان للدول الأخرى حوالي ١٨٥,٤ مليون دولار منها ٢٢,٧٪ للدول الصناعية و ٦٧,٢٪ صادرات للدول النامية. في هذا الصدد احتلت باكستان أيضاً الترتيب الأول من بين الدول المستوردة من أفغانستان، حيث اختصت بـ ٤٤,٦ مليون دولار تليها الهند، والولايات المتحدة وألمانيا. تحتل دول الجوار الجغرافي لأفغانستان المرتبة الأولى فيما يخص صادرات أفغانستان حيث تستأثر وحدها بـ ٣٠٪ بما قيمته ٥٢ مليون دولار تقريباً منها ٢٣,٦٪ خاصة بباكستان فقط ثم تأتي إيران وطاجيكستان بعد ذلك.

٤-واقع العلاقات التجارية الإيرانية - الأفغانية:

في عام ٢٠٠٤ احتلت إيران المرتبة العاشرة في مجال الصادرات القادمة إلى أفغانستان والمرتبة السادسة والثمانين فيما يخص صادرات أفغانستان إلى الدول الأخرى، حيث بلغ حجم واردات أفغانستان من إيران ٢٢٢ مليون دولار وهو ما يعادل أربعة أضعاف حجم الواردات الأفغانية من إيران في العام ٢٠٠١، لكن هذا الحجم من الواردات يعنى من ناحية أخرى انخفاضاً مقداره (٦,١٤٪) مقارنة بعام ٢٠٠٢. في العام نفسه بلغ حجم الواردات الإيرانية من أفغانستان نحو ٣,٦ مليون دولار بما يعادل أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ٢٠٠١ وضعفين لإجمالي الواردات الإيرانية في عام ٢٠٠٢. في ذلك العام - ٢٠٠٤ - كانت قيمة طن الصادرات الإيرانية ٢٣٢ دولاراً مقابل ٦٦٧ دولاراً لكل طن من الواردات الإيرانية القادمة من أفغانستان. أيضاً بلغ وزن السلع الإيرانية المصدرة لأفغانستان ٥٢٥ ألف طن مقابل ٥٥٠٠ طن لأفغانستان.

ما سبق يعنى أن جيران أفغانستان يتمتعون بتأثير كبير فى الأوضاع السياسية الأفغانية، إذ تحظى باكستان بدور أساسى ورئيسى فى التجارة الأفغانية من خلال تمتعها بصادرات تبلغ قيمتها ٥١١ مليون دولار لأفغانستان، هذا فى الوقت الذى يعتقد المسؤولون الأفغان وكذا المديرون والتجار الرئيسيون أن حجم صادرات باكستان لأفغانستان يزيد عن مليار دولار، من هنا فإن اقتراب طرق الربط بين كابل وإسلام اباد مقارنة بالطرق التى تربط كابل بعواصم دول الجوار الأخرى يكشف لنا عن ميزة اقتصادية نوعية ومن ثم تفوقاً جيوبوليتيكياً تحظى به باكستان فى الملف الأفغانى.

فى مقابل ذلك، فإنه على الرغم من الارتباط الروحى القائم لدى الشعب الأفغانى تجاه إيران وكذلك على الرغم من الأسواق الكثيرة المنتشرة على طول الحدود بين الدولتين والتى يوجد بها معظم المنتجات الزراعية والصناعية الإيرانية، خاصة فيما يخص الخدمات الهندسية، إلا أن وجود الولايات المتحدة فى أفغانستان قد ترك ظلالاً وآثاراً سلبية فيما يخص تنمية العلاقات بين إيران وأفغانستان.

إن الكثير من أبناء الشعب الأفغانى، خاصة فى كابل والمدن الكبرى الأخرى والذين عاش أغلبهم لفترة أو أخرى فى إيران، يتذكرون ويذكرون إيران بالخير وهم دائماً تقديم الشكر للشعب الإيرانى على حسن ضيافته وهو ما يعنى أننا بصدد رأى عام أفغانى، يتسم بالإيجابية تجاه إيران.

من هنا فإن الوجود الإيرانى فى أفغانستان من شأنه أن يدعم من التعاون الإقليمى فى المنطقة، خاصة إذا ما تم تحقيق هذا الوجود - وترسيخه أيضاً - عن طريق التبادل التجارى والأنشطة الاقتصادية الأخرى. من هنا تبدو أهمية إنشاء مؤسسات وهيئات ومؤسسات للقطاع الخاص من جملتها الغرف التجارية المشتركة، حيث يمكن لها ممارسة دور فعال فى هذا الصدد. هنا نؤكد على أن القطاع الخاص الإيرانى لديه فرص عالية للوجود فى أفغانستان، وهنا نؤكد أيضاً على الدور النوعى والتميز الذى تلعبه اللغة الفارسية التى تعد لغة مشتركة بين الشعبين الإيرانى والأفغانى من جهة، وهو ما يمنح إيران ميزة نسبية فى مقابل باكستان من جهة أخرى.

٥- تجارة الترانزيت

انطلاقاً من الموقع الجغرافى تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدور مهم فى ربط الدول "الحبيسة" فى آسيا الوسطى وأفغانستان بالعالم عن طريق المياه الدولية. لهذا السبب نفسه قامت إيران

فى العقود السابقة بتحسين وتطوير بنيتها التحتية فيما يخص النقل والمواصلات والتجارة، حيث أنجزت عدة مشروعات استراتيجية وحيوية، وهو ما يجعل إيران بمثابة "الكوبرى" الذى يربط أفغانستان بسائر دول العالم من خلال دور متميز، مهم وفعال ومباشر. نفس الشئ نقوله فيما يخص آسيا الوسطى، حيث يعد ربط السكك الحديدية فيها بسكك حديد إيران سبباً أو وسيلة مباشرة لربطها بالمياه الدولية. هنا نذكر بأن افتتاح الخط الحديدى "بافق - مشهد" كان سبباً لتقصير الطريق من آسيا الوسطى إلى مياه الخليج بمقدار ألف كيلو متر.

وقد دعم إنشاء الخط الحديدى من "تربت حيدرية" فى محافظة خراسان الجنوبية إلى "تايبيد" فى حدود إيران وأفغانستان، ومن هناك إلى هراة إمكانية ربط السكك الحديدية الأفغانية بشبكة السكك الحديدية فى آسيا الوسطى وإيران من جهة، وموانئ بحر عمان والخليج من جهة أخرى، وذلك عن طريق الاستفادة من طبيعة الحدود الإيرانية، الأمر الذى سوف يلعب دوراً مهماً فى مستقبل أفغانستان، خاصة فيما يتعلق بإعادة بناء الاقتصاد الأفغانى.

فى هذا الصدد نذكر أن ٩٣ دولة قامت بنقل سلعها للدول الأخرى عن طريق إيران باعتبارها منطقة ترانزيت عالمية وذلك فى عام ٢٠٠٥ فقط وأن (٦١) منطقة جمركية كانت تقوم بدورها ومهامها المطلوبة منها فى هذا الصدد.

المؤكد هنا أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنظر إلى هذا الموضوع بجدية تامة. فى هذا الصدد يعد تقديم صورة سريعة إلى الأنشطة الخاصة بتجارة الترانزيت الإقليمية والدولية المارة عبر إيران، مؤشراً كاشفاً ودالاً فى هذا الصدد. ففى عام ٢٠٠٤ عبر إيران ما يقرب من ٩,٤ مليون طن بضائع وارتفع هذا الرقم إلى قرابة ١٠ ملايين طن فى عام ٢٠٠٥ بما يعنى أن (١٢) مليار دولار قد عبرت ذهاباً وعودة - عبر إيران - خلال هذين العامين. وخلال الفترة ما بين عامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ بلغ حجم البضائع القادمة من آسيا الوسطى والمتجهة إلى دول العالم المختلفة ٤,٨ مليون طن لكل عام، مقابل ٢١٦ ألف طن بضائع قادمة من دول العالم المختلفة باتجاه آسيا الوسطى فى عام ٢٠٠٥.

بخصوص أفغانستان يمكن القول وبشكل مبدئى أن ٤٦ ألف طن بضائع أفغانية تعبر إيران إلى دول العالم المختلفة فى عام ٢٠٠٥ أيضاً، وهو العام الذى بلغ فيه حجم صادرات إيران لأفغانستان حوالى ٥٠٠ ألف طن.

القوقاز: بؤرة العرقيات المشتركة

■ د. بهراد امير أحمديان ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسى) العدد ٧٢، أبريل ٢٠٠٦

عاشت شعوب القوقاز طوال تاريخها بجوار بعضها بعضاً فى بيئة يسودها الوئام. ويذكر المؤرخ التاريخى أودلف سترابن فى أحد مؤلفاته حول البيئات الجغرافية فى أوائل القرن الأول الميلادى: "إن منطقة القوقاز تحوى بين دفتيها أكثر من سبعين قومية، وهم يعيشون بجوار بعضهم بعضاً رغم اختلاف لهجاتهم". والمعروف عن القوقاز أنها تعتبر من أكثر مناطق الأزمات فى العالم، واللافت للانتباه أنه رغم تباين العرقيات والثقافات والأديان فى القوقاز إلا أن هذا التباين لم يكن يوماً وطوال المراحل السابقة سبباً فى اندلاع الصراعات والأزمات بين تلك العرقيات، وإنما كان ذلك مرده ترسيخ الحدود الدولية والمحلية للقوقاز.

وتحظى القوقاز بأهمية خاصة من حيث تركيبتها العرقية والثقافية واللغوية والدينية، حيث تقع بين البحر الأسود وبحر قزوين، وتحول فى الوقت نفسه بين حضارتين: الحضارة الغربية فى الشمال، والحضارة الشرقية فى الجنوب. كما يعد القوقاز ملتقى للأديان المسيحية والإسلامية، حيث تحوى المنطقة الصغيرة التى تبلغ مساحتها ٤٠٠ ألف كم^٢، ثلاث أسر لغوية كبرى هى: الهند أوروبية، والتركية، والقوقازية، واستطاعت طوال آلاف السنوات الماضية العيش بجوار بعضها بعضاً وبلورة تاريخ وحضارة هذه المنطقة. وهنا يتساءل الكثير من المؤرخين عن حقيقة السر الذى يقف وراء استمرارية تعايش شعوب هذه المنطقة طوال تلك الفترات؟

إن المعابر الطبيعية للقوقاز والمتمثلة فى ربط الساحل الغربى لبحر قزوين مع الساحل الشرقى للبحر الأسود تكون الطريق البرى الوحيد للدخول إلى القوقاز، وقديماً كثيراً ما شهدت نواحي بحر قزوين، وآسيا الوسطى، وإيران عبور القوات والفاحين سواء من قبل الشرق إلى الغرب وبالعكس، وهى نفسها النواحي التى عرفت اليوم بأوراسيا.

فالقوقاز - كما ذكرنا آنفاً - يتشكل من عرقيات وشعوب مختلفة جغرافياً، وحضارياً، ودينياً. ففى هذه المنطقة يعيش الأرمن والجورجيين (السكان الأصليون للمنطقة)، وكذا الأوكرانيون والبيلاروسيون، غير بعض الأجناس المهاجرة الأخرى، وبعض الأقليات الصغيرة،

المسيحية، واليهودية - فى جورجيا وأذربيجان - وبقية سكانها الذين يشكلون ما يقرب من ٥٢٪ من المسلمين (وفقاً لإحصاءات عام ١٩٨٩). وترجع الأصول الإسلامية هناك للأسر التركية، والأسر القاطنة شرقى بحر قزوين أو شمال غربى إيران. كل تلك العوامل جعلت الحوار بين تلك الشعوب والأقوام المختلفة ضرورة حتمية من أجل إقرار السلام هناك، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى تناول سمات تلك الحضارات المختلفة وتقييمها كنموذج للحوار بين الشرق والغرب.

يرى المنظر الأمريكى صامويل هنتجتون أن أسباب الصراع فى القوقاز ترجع لصراع الحضارتين الإسلامية والمسيحية، ويستدل بذلك على الحرب الدائرة بين أرمينيا (المسيحية) وأذربيجان (الإسلامية) على إقليم "قره باغ"، حيث أوضح أن هناك ثلاثة مجموعات متداخلة فى هذه الحرب: المجموعة الأولى، هى الدول أطراف الصراع (الحرب) (أرمينيا - أذربيجان)، والمجموعة الثانية، هى الدول المرتبطة بشكل مباشر مع إحدى طرفى هذا الصراع، والمجموعة الثالثة، هى مجموعة الدول غير المرتبطة بميدان هذا الصراع، وإنما لها علاقة حضارية بإحدهما، وتتمثل فى روسيا، إيران، تركيا.

لكن ثمة صراعات أخرى بالمنطقة كصراع الأبخاز مع الجورجيين، وهذه ليست صراعات حضارات، لأن الأطراف هنا ليست إسلامية ومسيحية، وإنما مسيحية - مسيحية (أرثوذكس). ويبدو أن صامويل هنتجتون قد وقف صامتاً أمام هذه المسألة، لكن هذه الدراسة، تحاول ضمن بحث العلاقات الثقافية - التاريخية لشعوب تلك المنطقة، الإجابة على هذا التساؤل.

منطقة القوقاز

تعد منطقة القوقاز من أكثر مناطق الأزمات فى العالم، خاصة بعد الميراث الطويل من الحكم السوفيتى وها هى الآن وبعد سنوات طوال تقبّع داخل دوائر الاهتمام، نظراً لتأثيرها وتأثرها بالأزمات.

وتقع منطقة القوقاز على مساحة ٤٠٠ كم بين الساحل الشرقى للبحر الأسود والساحل الغربى لبحر قزوين، يحدها كل من تركيا وإيران جنوباً، وروسيا

شمالاً. ولقد ارتسمت حدودها الخارجية وكذا حدودها الداخلية بشكل كان دائماً مدعاة لبروز الأزمات والصراعات.

لقد عاشت شعوب القوقاز على مدى تاريخها الطويل كالأخوة بجوار بعضهم بعضاً، وكثيراً ما ذكرها المؤرخ أودلف استرابن المعروف بمؤلفاته الجغرافية في أوائل القرن الأول الميلادي، وكذلك تحدث عنها المسعودي حينما تناول العرقيات واللهجات المختلفة لشعوب منطقة القوقاز.

لكن رغم كل هذا التنوع والاختلاف في الأعراق واللغات والثقافات فقد عاشت شعوب القوقاز منذ القدم وحتى التاريخ المعاصر في حالة من الاستقرار بجوار بعضهم بعضاً، صحيح أنه بين الحين والآخر كانت تتشب بعض الصراعات المحدودة بين القبائل والطوائف المختلفة لأسباب اقتصادية وليست سياسية،

إلا أنهم سرعان ما يتحدوا مع بعضهم بعضاً لمواجهة التهديدات الخارجية، ولعل تاريخ تلك المنطقة يمتلئ بالكثير من تلك الأحداث التي شاهدها منطقة القوقاز على مدى قرنين من الزمان.

إن خير شاهد على حوار الحضارات والتعايش السلمي بين تلك الشعوب، هو ما حدث في عام ١١٢٢ ميلادية، حينما استطاع زاويد الرابع ملك جورجيا تحرير "تفليس" من سيطرة العرب المسلمين، حينها توقع سكان تفليس انتقام الملك المنتصر المسيحي من مسلمي هذه المدينة، لكن هذا الأمر لم يحدث، بل إنه خلال تلك الفترة، دائماً ما كان يسمع أصوات كنائس الأرمن والجورجيين بجوار أصوات مآذن المسجد، وكثيراً ما تشاهد الكنائس بجوار المسجد والمعابد اليهودية، ورغم مرور أكثر من ثمانية قرون على هذا العصر، إلا أن هذا الوضع مازال قائماً للتعايش.

سوريا والتوجه نحو الشرق

■ همبستكي (التضامن) ٢٩/٤/٢٠٠٦

ويتزامن هذا مع تزايد الضغوط الأمريكية على سوريا. ونظراً لأن سوريا كانت تعارض احتلال العراق اتحدت الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة بريطانيا وفرنسا مع واشنطن ضد سوريا. ورغم أن السياسات الإقليمية لهذه الدول الثلاث تتشابه إلا أن الجديد في الأمر أن الضغوط جاءت من قبل فرنسا التي كانت تربطها علاقات جيدة مع سوريا والتي نتج عنها قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، وقد أدت تطورات الوضع اللبناني بعد اغتيال السيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق إلى تأزم العلاقات الفرنسية - السورية.

ويبدو أن باريس نجحت في إقناع شركائها الأوروبيين في تعليق اتفاقية الشراكة الموقعة بين سوريا والاتحاد الأوروبي، وتزامن ذلك مع إعلان البيت الأبيض أنه يهيئ الأجواء لإقصاء النظام السياسي الحاكم في سوريا وإيجاد نظام بديل له، ولكن الولايات المتحدة أدركت أن المعارضين السياسيين لسوريا فاقدين للمصداقية الشعبية، وكان اتهام واشنطن لسوريا بأنها تحول دون إقامة الديمقراطية في لبنان وأنها لا تراقب حدودها وتسمح بمرور المقاتلين إلى داخل العراق، كل ما سبق جعل سوريا تعيد حساباتها السياسية وتصحح مسار العلاقات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي بالشكل الذي جعلها

تزايدت الضغوط الأمريكية على سوريا من أجل تهميشها وعزلها سياسياً، وقد تزامن هذا مع تدهور ملحوظ في العلاقات الأوروبية - السورية لاسيما العلاقات الفرنسية - السورية، ويبدو أن الدبلوماسية السورية اختارت عن اقتناع توجيه سياساتها نحو الشرق باعتبارها إحدى الاستراتيجيات البديلة.

وقد بدا هذا واضحاً في الزيارات التي قام بها كل من السيد هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، ثم وفد من الحزب الشيوعي الصيني، ووزير الزراعة الماليزي، وزيارة وفد كبير من بيلاروسيا الحليف الروسي إلى دمشق، كل هذه الزيارات تعكس مدى اهتمام القيادة السورية بضرورة التنسيق والتوجه أكثر نحو الشرق.

في الواقع لم يبدأ التوجه السوري في الشرق في الفترة الأخيرة فقط ولكنه يعود إلى سنتين تقريباً حينما أعلنت سوريا عن تنفيذ برامجها الإصلاحية وأرادت أن تستفيد من خبرة وتجارب الصين ودول شرق آسيا، ثم جاءت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد للصين في تلك الفترة كي يطلع على الخبرة الصينية، والزيارات التي قام بها إلى روسيا الحليف القديم لسوريا، وكذلك تركيا في الوقت الذي تتنامى فيه العلاقات الاستراتيجية بين طهران وسوريا.

تغير قبلتها من الغرب إلى الشرق وظهرت نتائج ذلك سريعاً. فحين عرض تقرير مجلس رئيس اللجنة الدولية للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري في مجلس الأمن استخدمت روسيا والصين بالتعاون مع الجزائر العضو غير الدائم في مجلس الأمن لغة متزنة ضد سوريا في القرار رقم ١٦٤٤، في حين أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا كانوا يرون تنفيذ عقوبة شديدة تجاه سوريا وكانوا يؤيدون المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة والتي تجيز استخدام القوة العسكرية ضد سوريا.

سوريا سعت إلى تحضير الرأي العام الداخلي، خاصة التيارات الإسلامية بالتذكير بأخطاء الولايات المتحدة في العراق ووقائع سجن أبو غريب والفشل

الأمريكي في الوصول بالعراق وفق ما كانت تأمله وتدعيه الولايات المتحدة من أن تجعله نموذجاً ديمقراطياً تقدمه لسوريا، وبلا شك فإن سوريا قد نجحت في هذه المعادلة حيث استفادت من أوراق اللعبة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه إلى متى ستتفق دمشق مع هذا الاختبار الجديد، وهل لو أن الولايات المتحدة قامت بزيادة الضغوط على سوريا فماذا سيكون رد فعلها؟ الواضح أن سوريا كانت تتعامل بجدية مع كل رسالة أمريكية وتبدي الرغبة في المباحثات مع الولايات المتحدة في حالة إذا ما قام البيت الأبيض بمبادرة لتحسين الأجواء، والواضح أن السوريين لا يريدون أن يغيروا قبلتهم نحو الغرب مرة أخرى.

استراتيجية الردع والغموض النووي الإسرائيلي

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/٥/١٠

٨٧

القوى سواء إقليمياً أو دولياً، كما أن تفرد إسرائيل بترسانة نووية في الشرق الأوسط أطاح بتوازن المنطقة سواء عربياً أو إسلامياً.

ويشأن استراتيجية الردع النووي الإسرائيلية في الشرق الأوسط يجدر السؤال: هل تؤثر هذه الاستراتيجية في تحقيق الأهداف الإسرائيلية في المنطقة؟ وهل تستطيع إسرائيل من خلال تهديداتها النووية تغيير نهج الدول العربية والإسلامية إزاءها في الشرق الأوسط؟ وهل تتمكن إسرائيل من خلال هذه الاستراتيجية من إجبار دول المنطقة على القبول بعملية السلام التي تريدها؟

مع الأخذ في الاعتبار الحقائق الراهنة في الشرق الأوسط والأوضاع الجغرافية والسكانية الخاصة بالمنطقة، يمكن تأكيد فشل استراتيجية الردع النووي الإسرائيلي. وللإجابة على الأسئلة سالفة الذكر تجدر الإشارة أولاً إلى قدرات إسرائيل النووية، ومن ثم أهداف إسرائيل الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

إلى الآن، لم يصرح قادة إسرائيل بامتلاكهم سلاحاً نووياً، لكن حقيقة امتلاك إسرائيل قوة نووية، انعكست من خلال معلومات غامضة وأخبار متضاربة ومتناقضة سواء في الصحف الإسرائيلية أو الغربية. وبالرغم من عدم وجود مستندات ووثائق رسمية تؤكد وجود سلاح نووي في إسرائيل، إلا أن الشواهد والقرائن العديدة تؤكد وجود سلاح نووي في إسرائيل. وقد وجه بن

يعتبر السلاح النووي الإسرائيلي، من أكبر الألغاز التي ظلت بلا جواب على مدى العقود الماضية. وحتى الآن لم يصرح قادة هذا النظام رسمياً بامتلاك هذا السلاح، ولا تعد المؤشرات التي تفيد بامتلاك إسرائيل للقوة النووية مجرد مجموعة من المعلومات الغامضة والأخبار المتناقضة التي نشرت إما في صحف إسرائيلية أو غربية، ومع هذا لم تسمح الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطرح هذا السؤال في المحافل الدولية، وإسرائيل بامتلاكها لهذا السلاح تتبع سياسة غامضة فيما يتعلق بالأسلحة النووية وتعتبر أن هذه السياسة هي الأنسب لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط، وقد هيأت الظروف والأوضاع اللازمة لإنجاح استراتيجية الردع، ولكن هذه الاستراتيجية أثبتت فشلها بمرور الأيام، حيث عجزت عن احتواء انتفاضة الأقصى ونجاحات حزب الله في الجنوب اللبناني.

إن الردع بوصفه أحد عناصر الدبلوماسية أو الاستراتيجية القومية ليس حديث الظهور، ولكنه يعود إلى أساليب تم انتهاجها منذ بداية الحضارة البشرية. وقد ظهرت استراتيجية الردع بالشكل المتعارف عليه حالياً خلال الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة.

إن أي دولة لديها السلاح النووي تحظى بأهمية بالغة عند اتخاذ أي إجراء سياسي وذلك في أي مكان بالعالم، هذه الأهمية والحساسية قد تطيح بتوازن

جوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي خطاباً إلى الطلبة اليهود الألمان الذين قدموا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل الحرب العالمية الثانية، جاء فيه: "أريد منكم بذل أقصى جهودكم في الأبحاث والتجارب النووية والقيام بكل ما من شأنه تمكين إسرائيل من الحصول على السلاح النووي".

ومنذ تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨، أكد قادة هذا النظام مراراً على ضرورة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، ومن هذا المنطلق ينبغى الإشارة إلى بعض التصريحات والشواهد التي تؤكد مساعي هذا النظام الحثيئة الرامية إلى امتلاك سلاح نووي.

وفي ٤ سبتمبر ١٩٧٤، ورد في تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية (CIA) المقدم إلى الكونجرس الأمريكي أن إسرائيل حصلت في ذلك الوقت على السلاح النووي، كما نشرت صحيفة التايم الأمريكية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٧٦ خبراً مفاده أن إسرائيل امتلكت ١٢ قنبلة نووية يمكن حملها بواسطة طائرات الفانتوم وكافير. وفي ٢ يونيو ١٩٧٥، أكد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون خبر امتلاك إسرائيل لعشرة رؤوس نووية من النوع الذي استهدف هيروشيما وناجازاكي. وفي عام ١٩٨٠ أشار أمين عام الأمم المتحدة في ذلك الوقت خلال تقرير له إلى هذا الخبر مؤكداً سعى بعض الدول إلى امتلاك هذه الأسلحة بشكل سرى وعلى مدى فترات طويلة، وأن هذه الدول مصدر تهديد وعلى رأسها إسرائيل.

من ناحية أخرى، تؤكد تصريحات مورديخاي فانونو، وهو أحد خبراء مفاعل ديمونا النووي في إسرائيل، امتلاك هذه الدولة للسلاح النووي. وخلال حديثه لصحيفة صانداي تايمز قال فانونو: "تمتلك إسرائيل من ١٠٠ إلى ٢٠٠ قنبلة نووية وتعتبر سادس أكبر قوة نووية في العالم".

وبالإضافة إلى الدلائل والقرائن السابقة، تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تمتعت بجميع الإمكانيات الفنية اللازمة لإنتاج مثل هذا السلاح داخل إسرائيل، كما أن وجود خبراء ذريين ورأس مال ضخمة ومفاعلات نووية متقدمة ووسائل قصف من أجل إيصال الرؤوس النووية إلى الأهداف بدقة، جميعها عوامل تؤكد أن إسرائيل قوة نووية أو على الأقل لديها القدرة، في وقت الضرورة، على القيام بتصنيع أسلحة نووية.

من ناحية أخرى، فإن عدم توقيع إسرائيل على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وعدم مراقبة النشاطات النووية الإسرائيلية من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية منح إسرائيل فرصة لتطوير ترسانتها النووية، وتؤكد بعض المصادر على أن عدم رقابة الوكالة

الدولية على نشاطات إسرائيل النووية جعل هذه الدولة تنجح في تصنيع مائة رأس نووية.

أهداف إسرائيل الإقليمية

لقد كانت استراتيجية إسرائيل الإقليمية المتبعة تجاه الشرق الأوسط بالقطع وراء حصول إسرائيل على السلاح النووي، حيث استمرار بقاء هذا النظام والحفاظ على وجوده. فطالما نظرت دول المنطقة إلى إسرائيل على أنها نظام غير شرعي ومغتصب للحقوق مما يهدد أمن واستقرار هذه الدولة التي تسعى لإيجاد حدود آمنة وتسعى للتوسع من خلال استقدام المهاجرين وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

من ناحية أخرى، فإن احتلال أراضي جديدة والهيمنة على مصادر المياه تأتي ضمن الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية الهامة. ومن الملاحظ أن إسرائيل لم تحدد حتى الآن حدودها بشكل واضح وشفاف، وهذا الغموض في الواقع بمثابة سياسة ستساعد إسرائيل حتى تتوغل في الشرق الأوسط وقتما تشاء وهي ضمن أهداف إسرائيل الاستراتيجية. وفي هذا السياق تسعى إسرائيل من أجل النفاذ إلى الأسواق العربية والإسلامية من خلال الاستثمار في دول الشرق الأوسط أو إرسال خبراء وعلماء إلى هذه الدول أو عن طريق تصدير تكنولوجيا إلى هذه الدول، وطرح الشرق الأوسط الجديد من جانب إسرائيل هو في الواقع إطار محدد وواضح عكس أهداف هذا النظام الرامية إلى التوغل في الأنظمة الاقتصادية الشرق أوسطية، وقد وُضع ذلك في الاعتبار خلال مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، هذا وقد انتهجت إسرائيل سياسة الردع على المستويين، المتعارف وغير المتعارف. وقد كان الدخول في حرب شاملة أو محدودة مع الدول العربية بهدف تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية في المنطقة، وبمرور الوقت توصلت إسرائيل إلى نتيجة مفادها أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها الإقليمية اعتماداً على الأسلحة التقليدية. وبناء عليه، اتخذت قراراً بانتهاج منحى آخر.

جاء هذا القرار من جانب إسرائيل بعد أول هزيمة لها في الشرق الأوسط، فقد أدركت إسرائيل أن امتلاكها للسلاح النووي سيطيح بتوازن القوى ليس فقط في المنطقة والشرق الأوسط ولكن في العالم بأسره، فقد أدركت إسرائيل أن ما لديها من أسلحة متطورة لم يحل دون هزيمتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي ألفت بظلالها على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. من ناحية أخرى، اندفعت إسرائيل باتجاه سياسة الردع من منطلق الفترة التي عايشتها بعد حرب أكتوبر على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث العزلة وإصدار قرارات دولية

تدين السياسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، فحصول إسرائيل على السلاح النووي سيُنهي هذه العزلة من ناحية، وسيُزيد من مكانة إسرائيل بين دول الشرق الأوسط من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى تهريب أي دولة عربية ترغب في مهاجمة إسرائيل.

تعقل متخذ القرار ووجود بدائل عدة

يكون الردع على أساس فرضية وجود الحد الأدنى من التعقل في فكر وأسلوب الحكومة المعادية، وبفرض وجود مثل هذا التعقل يكون من الضروري التريث وحساب ما ستؤول إليه الأمور وعوامل توازن القوى في المنطقة في حالة اتخاذ أي قرار، فالكيان الذي يرغب في تغيير أو مهاجمة الأوضاع القائمة يكون مضطراً إلى استخدام بدائل أخرى أقل حدة من الهجوم، من أجل الحفاظ على وجوده. فاستخدام السلاح النووي لا يؤدي فقط إلى تزايد النفقات العسكرية والخسائر، ولكنه وسيلة غير منطقية لتأمين المصالح القومية وأداة

غير مناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة. وهذا ما حدث بالفعل عندما اندلعت الانتفاضة في فلسطين، وعندما نجحت المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان في إخراج القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. ولبحت أسباب فشل نظرية الردع النووي الإسرائيلي واستخلاص نتائج الانتفاضة الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي وأسباب نجاح حزب الله في جنوب لبنان، يجب القول إن إسرائيل اعتمدت في تلك الحالات على العقلانية أكثر من أي أداة أخرى.

ويعتقد بعض محللي العلاقات الدولية أن الاعتماد أكثر من اللازم على حسابات متخذ القرار لدى كلا الطرفين، بعيداً عن الاهتمام بالمبادئ المتنازع عليها، خطأ جسيم، لأن أحد الأطراف قد يكون مضطراً أحياناً لدفع خسائر بشرية ومالية ضخمة في سبيل عدم التخلي عن إقليم محتل، في حين لا يمثل احتلال الأرض لأحد الأطراف أهمية رئيسية، ويكون ضمن حساباته أن أي إجراء متهور لا يمكن التنبؤ بتبعاته.

فلسطين.. إلى أين؟

مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٤/٥

الهجمات على الأراضي الفلسطينية المحتلة وقتل الفلسطينيين بذريعة إحباط العمليات الاستشهادية. إن فوز حماس في الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة الوطنية من قبلها وفشل إسرائيل في الحيلولة دون تحقق هذا الفوز دفع الأخيرة إلى اتباع الآليات التالية:

- عزل حماس وتهميشها على الساحة الداخلية الفلسطينية.

- التقليل من مكانتها بين فصائل المقاومة، وفي هذا الإطار فإن من بين السيناريوهات المطروحة تكثيف الهجوم على غزة والضفة الغربية حتى يزداد معدل الخراب والدمار، علاوة على زيادة الاحتياطات الأمنية وإحكام الحصار حول دخول وخروج البضائع، وعندئذ ستواجه حماس أزمات أكثر وأكثر، وعلى أثرها ستتغير نظرة الفلسطينيين لحماس باعتبارها الحكومة القادرة على تحقيق تطلعاتهم.

كما أن تهدف إسرائيل من تشديد حملاتها على المناطق الفلسطينية إلى استفزاز المقاومة ودفعها إلى الرد بالصواريخ، وهو ما يمكن أن تتخذه ذريعة لتعليق عملية السلام وفرض مزيد من الضغوط على الفلسطينيين.

أقلت التطورات السياسية الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد فوز حماس وتشكيل الحكومة الوطنية من جانب، ونجاح حزب كاديما في الانتخابات الإسرائيلية من جانب آخر، بظلالها على العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ففي أعقاب انتهاء الانتخابات الإسرائيلية بفوز كاديما، عاودت القوات الإسرائيلية هجومها الواسع على المناطق الفلسطينية في غزة والضفة الغربية والتي على أثرها خربت الكثير من المناطق الفلسطينية واستشهد عدد من زعماء الفصائل.

وقد مثلت هذه الاستفزازات الإجرامية المبادئ الأولية لسياسة تل أبيب، ومن ثم فإن توقع إقامة سلام عن طريقهم يعد أمراً بعيد المنال، خصوصاً على ضوء اضطرار حزب كاديما إلى الائتلاف مع سائر الأحزاب لتشكيل الحكومة، ويشير الوضع الراهن إلى إمكانية قيام الحكومة الإسرائيلية الجديدة بافتعال أزمة في سائر المناطق المحتلة وعلى الساحة الدولية أيضاً لتشغل الرأي العام بعيداً عن أزماتها الداخلية، ومن ثم فإن الجزء الأساسي من سياستها وعلى غرار ما كانت تفعل الحكومات السابقة في الماضي يتمثل في تكثيف

علاقات دولية

رسالة أحمدى نجاد.. لماذا وكيف؟

■ رسالت (الرسالة) ٢٠/٥/٢٠٠٦

الأمريكية. إلى جانب ذلك، فإن ما تتهم به إيران اليوم لم يتم اتهامها به من قبل، أى فى زمن الرئيس خاتمي كى يتم إرسال رسالة للتخفيف من حدة التوتر.

إن اللغة التى كتبت بها الرسالة لغة جديدة تستحق الدراسة والتمحيص فما هو العيب إن لم تكن اللغة المستخدمة دبلوماسية، بل لغة عرفانية فعلينا أن نقبل بطرق جديدة فى الخطاب السياسي.

وثمة سؤال آخر عن طول الرسالة أو حجمها الكبير إذ تجاوزت ١٨ صفحة، فلماذا كانت الرسالة مطولة؟ ويجدر القول إنه لا أهمية لقصر وطول الرسالة، بل المهم النتيجة المرجوة منها.

وفى الختام، يمكن القول إن من حق أى جهة أن تتقد الرئيس أحمدى نجاد لما يفعله فى المجال السياسي، لكن لا يحق لأحد التشكيك بحقوق إيران ومصالحها الوطنية والقومية، ومن يريد القول فعليه أن يكون منصفاً وعادلاً فى قوله.

أثارت الرسالة التى وجهها الرئيس محمود أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش ردود فعل داخلية وخارجية، حيث اعتبرها البعض عبارة عن موعظة دينية، فيما وصفها البعض الآخر بأنها بحث غير سياسى مطول، والبعض الثالث اعتبرها سياسة مبطنة، وبعيدا عن هذه الأوصاف فإن ثمة تساؤلات عدة تتبادر إلى الذهن: هل كان توجيه هذه الرسالة من أحمدى نجاد إلى بوش عملاً خاطئاً؟ ولماذا لم يتم إرسال رسائل شبيهة فى عهد الرئيس السابق محمد خاتمي؟

يمكن القول إنه لا يوجد خطأ فى توجيه الرسالة إلى الأمريكين، لأن الرسالة والجميع متفق على هذا الأمر لطفت من الأجواء السياسية المشحونة وقلصت من حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الرئيس السابق محمد خاتمي وعبر عدة قنوات وجه رسائل واضحة للأمريكين لكنهم لم يتسلموها، ومن أبرزها تلك التى أرسلت عبر اللقاء الذى أجرته معه قناة سى إن إن

٩٠

المنطق النوى الإيراني

■ جواد وعيدى ■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠٦/٥/٢

الهيمنة العسكرية سواء كانت هذه الهيمنة نابعة من نظام إقليمي أو نظام عالمي، وفى تلك الحالة يكون على جميع الدول تغيير وتحويل مجتمعاتها وأنظمتها مع ما يتماشى مع القوة المهيمنة.

الرؤية الثانية، هى تحقيق الاستقرار من خلال توازن القوى، فخلال فترة الحرب الباردة اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية باستقرار القوى الإقليمية فى منطقة الخليج بغض النظر عن الأوضاع الداخلية، وبشكل متزايد اعتمدت الولايات المتحدة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، على قوى إقليمية متمثلة فى نظام الشاه بإيران والنظام الملكى فى المملكة العربية السعودية. هذه الاستراتيجية بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران وتورط سعوديين فى أحداث سبتمبر، انهارت بشكل كامل.

يتمثل الهدف الرئيسى لكل فاعل دولى فى حماية مصالحه على الساحة الدولية، كما يتمثل المحدد الرئيسى فى بقاء أى نظام فى تأمين المصالح الثقافية والمادية والمعنوية بما فيها العدالة والحرية والرفاهية واحترام الهوية الشخصية والثقافية للفرد من جانب الآخرين.

وتعد النظم التى لا تعمل على توفير الظروف سالحة الذكر نظماً مستبدة تنهار نتيجة سياستها غير الفعالة.

ثمة نقطة جديرة بالاهتمام مفادها أن ضمان أمن أى فاعل سياسى لا يعنى تهديد أمن كيانات أخرى، ولكن يتم ذلك من خلال تسوية.

وبالنسبة لمنطقة الخليج، أفرزت المتغيرات العديدة رؤيتين حيال أمن الخليج:

الرؤية الأولى، تركز على تحقيق الاستقرار عن طريق

وقد سعت الولايات المتحدة لإقرار توازن في القوى مرة أخرى بمنطقة الخليج خلال عقد الثمانينيات، ومن ثم أمدت العراق أثناء الحرب المفروضة بمساعدات مالية واستخباراتية للحد من قدرة الدولتين على تأمين أمن الدول العربية المجاورة، هذه الاستراتيجية أدت إلى تطوير الآلية العسكرية الهجومية لدى العراق، بالإضافة إلى انتهاك منظم لحقوق الإنسان من جانب صدام، فضلاً عن استخدام أسلحة كيميائية ضد إيران. وفي الواقع فإن الحرب العراقية الإيرانية لم تخدم توازن القوى في المنطقة وإنما أثمرت عن ضعف كلتا الدولتين، وأطاحت بالتوازن الطبيعي في المنطقة. وقد تأثر النصف الشمالي من الخليج بسياسة توازن القوى تحت الضغط، ونتيجة لحصول صدام على مكاسب سياسية واقتصادية من الحرب ضد إيران، قام بغزو الكويت حتى يحصل على المزيد من مصادر النفط. ومن أجل تغيير حالة عدم التوازن في القوى بالمنطقة أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تكوين تحالف دولي لتحرير الكويت وإجبار صدام على الانسحاب إلى حدود بلاده، لكن هذا الإجراء ضاعف من حالة عدم التوازن، حيث

انغمس العراق في تدهور اقتصادي وسياسي، وخرج من مدار القوى في المنطقة بسبب العقوبات الاقتصادية التي استمرت حتى عام ٢٠٠٢، بناءً عليه، فإن المساعي الأمريكية في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٨، أطاحت بتوازن القوى في المنطقة. وفي هذا الصدد يؤكد معظم الخبراء والسياسيون الأوروبيون والأمريكيون أن التطورات الداخلية بدول الشرق الأوسط لها تأثير قوي على الغرب وإن كانت لا تحظى بالاهتمام المطلوب. يقول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه "النصر بدون حرب": "نحن نتحدث عن الأصوليين في الغرب، في حين يتحدث الأصوليون عن مشكلات شعوبهم. وبناءً عليه، من الطبيعي أن تسمع شعوبهم وتصغي إليهم".

نيكسون هنا يعنى مشكلات الشعوب مثل الفقر والتخلف الاقتصادي وانعدام الديمقراطية.

بناءً عليه، فال تنمية الاقتصادية والتوظيف والمشاركة السياسية من المواطنين، أفضل سبيل لضمان الأمن والسلام في المنطقة، وهي بالضبط السياسة المتبعة في إيران بعد الحرب المفروضة عام ١٩٨٨.

تغيير النظام الإسلامي أم إصلاحه جذرياً؟

■ هوشنج أمير أحمدى ■ إيران امروز (إيران اليوم) ١٧/٤/٢٠٠٦

أمن المصالح القومية الإيرانية جنباً إلى جنب مع مصالح الولايات المتحدة والشعوب الأخرى.

هؤلاء الواقعيون القوميون يسعون إلى حل سلمى من أجل تخطي الأزمة الراهنة بين الدولتين. ولحسن الحظ فإن تجربة الولايات المتحدة مع المجموعة العميلة والمجموعة المعادية، وجهت قادة هذه الدولة إلى حقيقة مفادها أن أفضل صديق لهم ليس الإيراني العميل وإنما هو الإيراني القومي.

وقد افتقرت إدارة بوش منذ توليها الحكم في يناير ٢٠٠١ إلى سياسة محددة إزاء إيران، وكانت هذه الإدارة قد أبتت على السياسة المتبعة في عهد الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون، حتى وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واندفعت الولايات المتحدة إلى الحرب في أفغانستان والعراق، وأعلنت أن إيران جزء من محور الشر، لكن مع تدويل الأزمة النووية الإيرانية، ركزت الحكومة الأمريكية اهتمامها مرة أخرى على إيران، ومن ثم طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس هي وإثنان من كبار المسؤولين في الوزارة، الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية الجديدة المتبعة تجاه إيران، وذلك في ١٥ فبراير ٢٠٠٦، وقد دونت رايس ملاحظاتها في هذا الشأن خلال اجتماعها بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ومن ثم وظف المسؤولون وسائل الإعلام في إطار تنفيذ هذه السياسة الجديدة. ويبدو أن السياسة

على الرغم من مرور أكثر من ٢٧ عاماً على قيام الجمهورية الإسلامية، إلا أن هناك بعض القضايا مازالت محل نقاش حتى الآن، ومن أهم هذه القضايا مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث حرص مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني على إطلاق وصف "الشیطان الأكبر" على الولايات المتحدة، ورغم ذلك فإن ثمة انقساماً واضحاً بين الإيرانيين حول مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث ينقسم الإيرانيون إلى فريقين في هذا الشأن.

الفريق الأول، من أنصار التدخل الأمريكى في الشؤون الداخلية الإيرانية واستجداء المساعدات من الولايات المتحدة بهدف تغيير النظام الإسلامى وإن اقتضى ذلك شن حرب ضد إيران، أعضاء هذا الفريق إما جماعة عميلة للولايات المتحدة أو من المطالبين بتولى مناصب سياسية.

الفريق الثانى، يعارض أى تدخل أمريكى في إيران، سواء تدخل إيجابى أو سلبى، ويصنف أعضاؤه على أنهم أعداء الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يعيرون اهتماماً حيال الحقائق العالمية الراهنة، ومن خلال هذه العلاقة وهذا العداء سيطيحون بالمصالح القومية الإيرانية، وبين هاتين الجماعتين هناك جماعة أخرى لديها نظرة واقعية ومنطقية متطابقة مع مصالح الدولة والأوضاع العالمية الراهنة، وهم من المطالبين بوجود علاقات سلمية مع الولايات المتحدة، حيث يتم ضمان

الأمريكية الجديدة تجاه إيران، تختلف في نقطتين عن السياسات الأمريكية السابقة، حيث تفرق هذه السياسة بين النظام الإسلامي والشعب الإيراني من ناحية، وتؤكد على أهمية تغيير هذا النظام أو إصلاحه جذرياً، وليس تغيير نهجه واتجاهاته من ناحية أخرى.

وبإيجاز، فإن هذه السياسة الجديدة، تفصل تماماً بين النظام والشعب الإيراني، وليس المقصود بذلك قوى النظام ومعارضيه السياسيين، كما تركّز هذه السياسة على عزل النظام الإسلامي في الخارج وعلى عدم استقراره في الداخل.

ويتوقع مبتكرو هذه السياسة أن هذا الضغط المزدوج إما سيؤدي إلى سقوط النظام أو إلى تطويقه بحيث لا يتمكن من الحصول على سلاح نووي، أو يتأخر في عملية الحصول على هذا السلاح.

إن السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إيران جزء من دبلوماسية التحول التي طرحها راييس مؤخراً في حكومة بوش، وقد تغير بالفعل نهج الولايات المتحدة تجاه إيران من الحالة الانفعالية إلى حالة فاعلة، حيث بادرت راييس باتخاذ عدة إجراءات من أجل إعادة بناء الكفاءة الأمريكية اللازمة لمواجهة الملفات الإيرانية.

لكن القلق يتمحور في الخيار العسكري الذي طالما وضعت حكومة بوش على قائمة خياراتها بعد استفاد شتى السبل الدبلوماسية، وذلك في ظل تصريحات مسئولين إسرائيليين تحدثت عن هجوم عسكري مفاجئ ضد إيران، وجميعها تصريحات تتفق مع تصريحات نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني.

من تغيير النظام إلى إصلاح جذري في النظام

تمثل السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إيران رداً على استفزازات أحمدى نجاد والتي دفعت أحد المسئولين الأمريكيين إلى وصف أحمدى نجاد بالإرهابي و"هتلر الجديد".

والهدف من انتهاج هذه السياسة، هو تخفيف الضغط على إسرائيل وتفعيل الضغط على روسيا والصين والاتحاد الأوروبي لإجبارهم على اتخاذ موقف منسجم مع مواقف الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، على صعيد آخر تزيد هذه السياسة الجديدة من جرأة معارضي النظام في الداخل والخارج على التدخل أملاً في السلطة والمنصب.

طبقاً للسياسة الجديدة، ستأخذ الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبارها، الحصول على دعم الشعب الإيراني من أجل مواجهة الجمهورية الإسلامية فيما يتعلق بقضية التكنولوجيا النووية، وطبقاً لتصريحات راييس فإن هذه السياسة الجديدة ستحشد إجماعاً دولياً تجاه قضية التهديد النووي الإيراني وستؤدي إلى تزايد عزلة الجمهورية الإسلامية.

من ناحية أخرى، أصبحت إيران حالياً عرضة لعقوبات من مجلس الأمن، والإجماع الدولي سيثير استفسارات عدة بشأن السياسات الإيرانية من مختلف الأبعاد وعلى رأسها دعم الإرهاب والعنف والتطرف وتراجع الديمقراطية، وفي هذا الإطار تسعى الولايات المتحدة لاستمالة حلفائها في المنطقة، لاسيما الدول العربية بالخليج (الفارسي)، ومجموعة دول الثماني وحلف الناتو، من أجل تشكيل جبهة مشتركة ضد تهديدات النظام الراديكالي الإسلامي في طهران، ومن ثم تصبح هذه الدول متفقة إلى أقصى درجة وأكثر من ذي قبل مع الرؤية الأمريكية، واستكمالاً لهذه الإجراءات ومن أجل عزل إيران عن الساحة الدولية وإيجاد تحرك مناهض للحكومة ذات القاعدة الشعبية في إيران، ستدفع حكومة بوش مساعدات مالية لمعارضى حكومة طهران وستدعم الحركات الشعبية التحررية في إيران، وقد طالبت وزارة الداخلية من الكونجرس زيادة المساعدات المالية المخصصة لهذا الهدف من ١٠ ملايين دولار سنوياً إلى ٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦ ربما تزيد في الأعوام القادمة، وتهدف هذه المساعدات المالية إلى تقوية المجتمع المدني، والنهوض بالديمقراطية في إيران، ودعم قطاع البرامج التلفزيونية والإذاعية، وإنشاء إذاعات فضائية جديدة للشعب الإيراني، وزيادة الارتباط بين الشباب والفنانين الإيرانيين والخارج.

وسوف توجه هذه المساعدات المالية إلى نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والطلبة والجامعيين والمنظمات غير الحكومية في الداخل والخارج، ومن المفترض أن لا يتم الكشف عن هوية المستفيدين من هذه المساعدات على السطح بسبب الخوف من بطش النظام الإسلامي. وبناء عليه، ستعمل شبكة سرية على توصيل هذه المساعدات إلى الأفراد والمنظمات داخل وخارج إيران.

وفي الواقع لم يكن تعامل واشنطن مع طهران حول القضية النووية تعاملًا حكيمًا بغية إصلاح النظام لتضائل إمكانية تغيير هذا النظام، فالشعب الإيراني والدول الإسلامية المجاورة، بل وحتى حلفاء الولايات المتحدة، لا يدعمون هذا الخيار، كما أن العقوبات الذكية وإن ركزت على قادة هذا النظام، ستفشل لأن الجمهورية الإسلامية أشبه بألف قاعدة ليس لها رأس، وهي ليست كإيران في عهد الشاه أو كالعراق في عهد صدام حسين، وفي حالة أي هجوم أمريكي سيكون من الممكن تدمير طهران، لكن لن يكون من الممكن السيطرة عليها، كما أن المعارضة، بما فيها الجماعات القومية الانفصالية، أضعف من أن تطيح بالنظام حتى وإن تلقت الدعم الكامل من الولايات المتحدة.

ونظراً إلى فشل وانحسار مسيرة الإصلاحات التي تبناها محمد خاتمي من ١٩٩٧ - ٢٠٠٥، أيقن أنصار تغيير النظام استحالة تحقيق خيار الإصلاح، لأن وجود عائق الدستور أغلق الطريق أمام إحداث أي تغيير حقيقي يطرأ على النظام.

حقائق حول الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني

www.iranalarabi.com 1/5/2005

عباب الخليج ويطلق سادة البيت الأبيض التهديد تلو الآخر لمن لا يخضع لإرادتهم. إن الشعوب العربية والمسلمة تدرك تماما الأهداف الأمريكية وما يريده الأمريكيون من شعوب ودول المنطقة، وهي تبدي وجهات نظرها تجاه الأمريكيين سواء القوات الأمريكية أو سادة البيت الأبيض. الإيرانيون يدركون أيضا أهداف الولايات المتحدة وتهديداتها والمتتبع لتصريحات المسؤولين الأمريكيين يرى بوضوح الفطرية الأمريكية والتعنت الأمريكي. إن زعماء البيت الأبيض لا يريدون من إيران إلا الخضوع لهم وتحقيق أهدافهم والسير في ركابهم. وهذا هو الامتحان الأصعب الذي تريد الولايات المتحدة أن تفرضه على شعوب المنطقة، خاصة الشعب الإيراني. الولايات المتحدة تريد كسر شوكة إيران وإخضاعها لنفوذها واحتلال البلدان الإسلامية قاطبة، ولا يريد سادة البيت الأبيض من يقف في وجههم ويتحدى غطرستهم وكبرياءهم. إنهم يريدون من جميع شعوب المنطقة الاستسلام، وما هم يفكرون من جديد بغزو دولة أخرى في المنطقة كما غزوا العراق قبل ثلاث سنوات. إن على الأمريكيين، وكما أوصاهم مسئولون أمريكيون سابقون، أن يفكروا مليا قبل الإقدام على خطوه غير محسوبة ورعناء يمكن أن تذهب بما تبقى من ماء وجههم.

تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودا حثيثة من أجل إجهاض الطموحات النووية الإيرانية تحت ذريعة نية إيران الحصول على أسلحة نووية. ولا تخفى الولايات المتحدة نواياها الشريرة تجاه إيران، وهي التي تعتمد منذ سنوات إلى تكريس جهودها السياسية والإعلامية ضد الحكومة الإيرانية لا شيء سوى أن الحكومة الإيرانية لا تشاطرها الرأي في الكثير من القضايا، خاصة الموقف من إسرائيل ولا تخضع لمطالبها غير الشرعية التي تطرحها باستمرار وتريد من الجميع الخضوع لها. إن المتتبع للإعلام الحكومي الأمريكي يرى أن هذا الإعلام يعتمد في الفترة الأخيرة مهاجمة النظام الإسلامي في إيران دون خجل، وهذا بنظر الكثير من المراقبين يعني سقوط الأخلاق عند الساسة الأمريكيين الذين يتشدقون بالديمقراطية وحقوق الإنسان وهم يتجاهلون أبسط قواعد الديمقراطية ويريدون فرض إرادتهم على دول المنطقة. لقد هيا المسئولون الأمريكيون الظروف لاحتلال المنطقة وما هي قواتهم وطائراتهم ودباباتهم وأساطيلهم تجوب دول المنطقة وبحارها وأنهارها طولاً وعرضاً وتتبختر في شوارع الدول الإسلامية دون رقيب ولا حسيب. القوات الأمريكية تراها في شوارع بغداد وكابل وفي قواعد في دول المنطقة وتمخر أساطيلها

العلاقات الإيرانية - الأمريكية.. إلى أين؟

محمد كاظم انبارلوي ■ رسالت(الرسالة) ٢٠٠٦/٥/٢٢

١٩٧٩، وقد كان السؤال الأهم الذي فرض نفسه طيلة السبعة وعشرين عاما الماضية: إلى أين تتجه هذه العلاقة.. إلى الحرب أم السلام، أم لا حرب ولا سلام؟ ومنذ تبلور ظاهرة العولمة وذلك في عهد الرئيس بوش الأب تسعى الولايات المتحدة إلى عولمة كل شيء من المال والاقتصاد إلى الثقافة وغيرها من الأمور. ومما لا شك فيه أوجدت هذه النظرة والتوجه الأمريكي نوعا من روح السيطرة والتحكم، ومن أجل ذلك تركز اهتمام الولايات المتحدة على المنطقة التي تتسم بوفرة مصادر الطاقة. ومما لا شك فيه أيضا أن

تكشف السياسة الأمريكية في التعاطي مع أزمة الملف النووي الإيراني عن حقيقة مهمة مفادها أن ثمة تباينا فيما بين المسئولين الأمريكيين فيما يتعلق بتسوية الخلافات العالقة مع إيران، وفي هذا السياق ثمة فريقان أساسيان: الفريق الأول يدعو إلى تفعيل الآلة العسكرية للإطاحة بالنظام الإيراني، فيما يدعو الفريق الآخر إلى استخدام الآلية الدبلوماسية لتسوية الخلافات مع إيران. والجميع يعلم أن العلاقات الإيرانية - الأمريكية شهدت عدة فصول وصعود وهبوط، منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام

إيران تتربع في قلب هذه المنطقة ولهذا أصبحت أحد أهداف المشروع الأمريكي للعولمة المهيمنة. ومما زاد من الضغوط الأمريكية ضد إيران معارضة الأخيرة لتلك السياسة.

إن فرض الحصار العسكري والدبلوماسي على إيران من قبل الولايات المتحدة يهدف إلى تحجيم الدور

الإيراني في المنطقة، أما السعي الأمريكي إلى إشاعة العلمانية فيأتي في إطار تحجيم الدور الإيراني في العالم الإسلامي، ومن أجل عزل إيران داخل حدودها الجغرافية تسعى واشنطن إلى تزكية نار الفتنة الطائفية في الداخل، من أجل ضرب الوحدة الوطنية الإيرانية وإضعاف إيران من الداخل.

مجلس الأمن.. أزمة أم حل؟!

■ الوفاق ٢٠٠٦/٥/٢٠

تمس سيادتها ومصالحها الوطنية، فضلاً عن أفغانستان والعراق وفلسطين الفارقة في الاحتلال بقرار من هذا المجلس أو دونه.

وكما هو معروف فإن مجلس الأمن يدار عبر خمس دول تعرف بالأعضاء الدائمين، غير أن السيطرة الحقيقية يمارسها الحلفاء الثلاثة، أي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وهذا في حد ذاته يعارض ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على حقوق جميع الدول الأعضاء سواسية في مؤسسات الأمم المتحدة والتي هي أيضاً باتت دون موقع يمكنها من وقف الهيمنة الغربية المتفاقمة على مقدرات الشعوب.

إن استمرار هذا الوضع المريب لا يمكنه أن يدوم بعدما فقدت الشعوب ثقها بالمراجع الدولية الخاضعة لسياسة بضعة من الدول وبعدها أثبتته عدم مصداقية هذه المؤسسات في مؤازرة المظلومين.

فما هي جدوى وجود أجهزة تتغذى من قوت الشعوب دون أن تراعى حقوقهم، بل هي تبرر تضييع حقوق الدول وتشعر هيمنة الآخرين عليهم؟ وإذا بقي مجلس الأمن في هذا الإطار فإنه سيتحول إلى مؤسسة أمريكية ويشطب من أجندة الشعوب، وقد بدأت منذ الآن مؤشرات تدل على فقدان موقع هذا

عندما أنشئ مجلس الأمن الدولي لم يكن أحد يتصور أن مثل هذا الجهاز سيتحول إلى أداة لإثارة الأزمات بدلاً من العمل لإحلال الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وهذا يعود إلى أن الولايات المتحدة وبعض حلفائها يسيطرون على هذا المجلس، وقراراته باتت ترجمة لأفكار غربية وأداة لضياح حقوق الآخرين. إذ أن جميع أعضائه والمشاركين فيه ملزمون بالحصول على تأشيرات أمريكية، ولأن اجتماعات هذا المجلس تعقد على أرض أمريكية وتحت سيطرتها. فلذلك عندما تشتت الكتلة الغربية المسيطرة على هذا المجلس فإنها تصدر القرار تلو الآخر لإجبار الدول الأخرى على مراعاة مصالح الدول الكبرى، ولكن لا يصدر أي موقف انتقادي من هذا المجلس إذا ارتكبت القوى المسيطرة عليه جرائم ضد الإنسانية، لأن هذه القوى تشهر سيف الفيتو أمام وقف الانتهاكات الغربية، خاصة الصهيونية ضد الشعوب الأخرى.

فها هي سوريا ولبنان وقد اختصت بعدد من القرارات خلال أقل من عامين، معظمها اعتبرت تدخلا سافرا في شئونها الداخلية، وهذه السودان مطالبة عبر قرارات مشابهة تتعلق بمعالجة شئونها الداخلية، كما أن إيران أيضاً يشهر لها سيف مجلس الأمن في أمور

أهمية وضع استراتيجية سياسية للدول النامية

■ معصومة طاهري ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٤

إن غياب النهج الثابت والمنسجم ولو إلى حد ما في هذه الدول سيؤدي إلى توجه واضع السياسات نحو التطرف في بعض الموضوعات، ونحو التفريط في موضوعات أخرى، والتخلف عن ركب التقدم والتنمية في بعض الأحيان. وحتى أواخر القرن الثامن عشر كانت

ما تعاني منه الدول النامية في الوضع الحالي هو عدم القدرة على وضع استراتيجيات قومية وبالأخص الاستراتيجية السياسية، وكيفية التعامل على المستويات الإقليمية والدولية مع الوحدات السياسية الأخرى سواء كانت دولا أو مؤسسات أو هيئات.

الاستراتيجية تطلق على مجموعة من المبادئ الحربية التي يستخدمها الجنرالات، وكانت كفيلة لخداع العدو وبالتدريج تحولت هذه اللفظة وابتعدت عن المعنى العسكري وأصبحت تعنى في العالم المعاصر: "الاستراتيجية هي فن التحكم والاستفادة من مصادر دولة ما أو ائتلاف أو مجموعة من الدول بهدف تطوير المصالح الحياتية والحفاظ عليها في مواجهة الأعداء". والاستراتيجية القومية هي "الاستفادة من المصادر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية في وقت الحرب والسلم لتوفير الحد الأقصى من الدعم للسياسات القومية".

يقول أندره مؤلف الكتاب المعروف (مقدمة في الاستراتيجية): "بالاستراتيجية وحدها يمكن الوثوق بالقرار الذي اتخذ في مجال السياسة والخطة العامة لدولة ما أو لجيش ما وعبر هذا الطريق فقط يمكن الوثوق بالسياسات المتخذة التي استندت في مرحلة سابقة على تفكير عميق مدروس".

في كثير من الأحيان تعنى الاستراتيجية السياسية توجهات السياسة الخارجية للدول وتعهدات الدولة تجاه المحيط الخارجى ومواجهة التهديدات الدائمة.

ويحدد أحد الكتاب السياسيين أربعة اتجاهات رئيسية في وضع الاستراتيجيات السياسية: (العزلة، الحياد، عدم الانحياز، الاتحاد والتحالف) ومن الواضح أن الدول تختار واحد من هذه الاتجاهات الرئيسية الأربعة بما يتفق مع أهدافها ووضعها في النظام الدولي، والنظام الدولي متعدد الأقطاب، وثنائى القطبية، وأحادى القطبية، وموضوعات أخرى ...

إن التبعية المتبادلة تفهم على أنها سيطرة دولة ما أو دول أخرى لاتباع تلك الدولة. وبناءً على هذا، فإن وضع السياسات لمرحلة سياسية مستقبلية يجب أن يكون في إطار اللوائح المقترحة في المجالس التشريعية أو أوامر صادرة من قبل المجالس الحاكمة على شكل قانون، وفي المرحلة التالية ينبغي أن تكون أهداف السياسات المطبقة موضع بحث ودراسة.

من البديهي أن نكون عالمين بقواعد اتخاذ القرار لدى وضع السياسات، وهو ما يعرف في النظم السياسية المختلفة بنوع السلطة المؤثرة ومشروعيتها.

مع الأخذ في الاعتبار بهذه المقدمة المطولة نسبياً نتناول الحالة الإيرانية، بعناصرها المحددة من ناحية الموقع المكانى والجغرافى الحساس وأهميتها سواء في العالم القديم والعالم الحديث، فهي جسر بين الشرق والغرب، وحلقة الاتصال لجنوب غرب آسيا بالشرق الأقصى وبالعالم قديم مثل القارة الهندية والصين ببقية العالم، وهي تجاور في الشمال أكبر وحدة سياسية في

العالم كانت موجودة قبل عام ١٩٨٩ (الاتحاد السوفيتى) وفي الوقت الحاضر تجاور آسيا الوسطى والقوقاز الجنوبي ومنطقة بحر قزوين، ومن ناحية الجنوب تجاور منطقة الخليج وتشترك بحدودها البحرية مع مجموعة كبيرة من الدول العربية. إن حركة التاريخ على الأراضى الإيرانية تعبر عن صورة واضحة لأطماع الدول التي استغلت هذه المنطقة كجسر اتصال أو كأراضى غنية تغرى بالاحتلال المباشر.

ويؤكد ذلك حروب إيران وروسيا في القرن التاسع عشر الميلادى والتي أدت إلى فقد إيران نصف أراضىها الفعلية (٨٠٠ ألف كيلومتر مربع)، وأثناء معاهدة ١٩٠٧ قسمت إيران بالفعل إلى قسمين شمالي وجنوبي بين كل من روسيا وبريطانيا. وفي عام ١٩٨٠ تعرضت إيران لهجوم مفاجئ من الجيش العراقى وواجهت الحدود السياسية الإيرانية تهديداً فعلياً بشكل مفاجئ وفرض على إيران ثمانى سنوات من الحرب غير المتوازنة في مرحلة حساسة مليئة بالتوتر بالنسبة لها.

بناءً على هذا، فإن مثل هذه المكانة المهمة والجيو استراتيجية تحتاج إلى وضع استراتيجيات توضع بمنتهى الدراية والتدبير. إن إيران اليوم قد اختلفت كثيراً عن إيران ما قبل ١٩٧٩، ومن البديهي أن نماذج النظام السابق التي قد وضعت في نظام ثنائى القطبية لا يمكن تطبيقها في الوقت الحالى نظراً للتحويلات العميقة التي حدثت. ولا ننسى أنه في سنوات بداية الثورة الإسلامية تم استبعاد رئيس الجمهورية آنذاك (أبو الحسن بنى صدر) باتخاذ استراتيجيات لا تتفق مع المعايير الجديدة لدائرة اتخاذ القرار بإيران فاضطر لترك بلده إلى الأبد وذهب أدراج النسيان حتى لدى ناخبيه.

إن ما يجب مراعاته في وضع استراتيجيات الدول متقلبة الأوضاع مثل إيران هو المحيط الداخلى والقضايا المتعلقة بهذا المحيط، فضلاً عن الأخذ في الاعتبار ضغط العوامل الخارجية وبنية توزيع السلطة على المستوى الدولى. ويدخل في إطار الموضوع القنوات العقلية التي يكونها واضعو السياسات وفق الأسس الاستقرائية بالبيئة المحيطة وما تستتبعه من ردود أفعال. ومع الأخذ في الاعتبار أن أكثر الخبراء إطلاعاً ومعرفة في أجهزة صنع السياسات وتحديد الاستراتيجيات القومية ليسوا على اطلاع كامل بجميع حقائق مجال عملهم، وبناءً على هذا، فإن هناك نقاطاً أو زوايا مما في تصوراتهم عن الأشياء تبعد عن الواقع وتنافى الحقيقة، خاصة أن هذه التصورات قد تكونت نتيجة لإدراكاتهم الذهنية الخاصة، وعلى حد قول

حسفي: "إن الأفراد الذين يتعرضون للقذف عادة ما يرسلون رسائل عن الأوضاع المحيطة بهم ولكنهم يرون قسماً من ذلك ويركزون عليه ويحللونه لأنهم يرون قسماً واحداً فقط مما هو محيط بهم علي نحو خاص ويرتبطون به ارتباطاً خاصاً، وأحياناً يرى أفراد معلومات تتطابق مع قيمهم ومعتقداتهم وما يتوقعونه. وبناء على هذا، فإن هناك عوامل فيزيائية ونفسية تؤثر في تحريف المعلومات التي ترسم في أذهان واضعي السياسات وتؤثر في أداء عملهم". ومن بين العوامل المهمة والمحددة للمحيط الداخلي الذي يؤثر على وضع الاستراتيجيات السياسية يمكن ذكر المعتقدات والقيم والأيديولوجيات السياسية والرأي العام والمواقف، وهي قناعات قيمة فيما يتعلق بالعداوة والصداقة والثقة وعدم الثقة تجاه بقية الحكومات. والمعتقدات هي البنية الأسطورية والأيديولوجية القومية وحينما يحدث تناقض بين المواقف والمعتقدات الخاصة بواضعي السياسات والمعلومات الواردة لهم يحتمل أن تصدر ردود أفعالهم على ثلاثة أنماط هي: عدم الالتفات إلى هذه الأنماط الموجودة عن طريق نفى الأمر وأهميته، نفى المعلومات والحفاظ على مواقفهم ومعتقداتهم، تغيير المواقف والمعتقدات وقبول المعلومات.

وبالطبع تندر إمكانية تغيير المعتقدات، خاصة المتعلقة بالضغط الاجتماعي والمؤسسي. أما فيما يتعلق بالقيم فيمكن الإذعان بأنها توجه سياسات مختلفة وتسيرها في مساراتها. وإجمالاً فإن الأيديولوجيات السياسية توجد نوعاً من الإطار الذهني الذي ينظر من خلاله واضعو السياسات والاستراتيجيات إلى الحقائق، ويحددون الأدوار القومية، وفي النهاية يوجد هذا الإطار الأيديولوجي محددات للرأي العام سواء كانت إيجابية أو سلبية ولا ينكر تجاهله على المدى البعيد حتى ولو أذعنا بعدم استقراره أو لا معقوليته أو

تناقضه أو نظريته المطلقة للأشياء.

بناء على هذا، فإننا ندرك إلى أي حد تبلغ وضع الاستراتيجيات قدراً كبيراً من الأهمية والحساسية. إن واضعي السياسات ملزمون بمراعاة القناعات العقلية والمواقف والمعتقدات والقيم والرأي العام والموقع الجغرافي، وضمن ذلك يوازنون بين ذلك كله والمحيط الخارجي والأجواء الدولية ومراعاة البنية الهيكلية لهما. ومما يدعو للأسف أنه حينما يتم دراسة الاستراتيجيات المتبعة من قبل إدارة بعض الحكومات نجد أن كثيراً من هذه المعايير تخلو من التناسق فيما بينها ولا تتطابق مع المحيط الداخلي والخارجي لتلك الدول، ولهذا لا يتمكنون من الوصول إلى الاستقرار اللازم. وبسبب عدم التمتع بالانسجام اللازم في التنفيذ تفشل هذه الاستراتيجيات وتقف في منتصف الطريق وتوضع استراتيجيات جديدة تتبع فشل الاستراتيجية السابقة عليها.

يمكن تشبيه أهمية أعمال الدراية والنظرة الشاملة من قبل واضع الاستراتيجية بتوجيه سيارة نقل ضخمة تسير بسرعة عالية. عملية التوجيه تلك، يجب أن تكون بأعين مفتوحة وآذان مصغية لكل ما هو موجود ومحيط بها، ويجب أن تضع في اعتبارها جميع العوامل المحيطة المتوقعة وغير المتوقعة، وفي غير هذه الحالة، نظراً لسرعة التحولات في العالم وارتباط الاستراتيجيات في الدول النامية باستراتيجيات الدول المتقدمة، يُتوقع في المستقبل أن نشهد استراتيجيات حائرة بدون فكر بسبب عدم التطابق بين الواقع العالمي المعاش والوضع المتأزم لإيران وآمال شعبها في التنمية السياسية والاقتصادية وغيرها فستواجه إيران ببطناً في التحرك أو توقفاً تاماً، وتلافي هذا الأمر يقع على عاتق واضعي السياسات الذين يتولون اليوم وضع الاستراتيجية السياسية، وهو أمر خطير يحدد مصير الدولة.

مكانة روسيا في معادلات الشرق الأوسط

مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٤/٥

الأوسط، وهي المنطقة التي تعتبرها روسيا الامتداد الإقليمي الطبيعي لها.

في هذه الساحة بذلت روسيا جهوداً هائلة حتى تحافظ على مكانتها الدولية والإقليمية، وكذلك أيضاً تراعى مصالحها المالية من خلال مساعدة البرامج

رغم انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن معظم التحليلات السياسية لا تزال تؤكد أن الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وهو روسيا تحاول البحث عن دور لها في مواجهة الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، ثمة نقطة جديدة بالاهتمام تتعلق بمكانة روسيا في معادلات الشرق

النووية الإيرانية. وكان اقتراح روسيا بتخصيب اليورانيوم الإيراني على الأراضي الروسية واحداً من أهم موضوعات التعاون بين طهران وموسكو، وقد تبادلت العديد من الوفود الإيرانية والروسية الزيارات لتوضيح الأبعاد والزوايا التي ترضى الطرفين.

ويعتقد المحللون في موسكو أن روسيا من حقها أن تتعامل على الساحة الدولية بالشكل الذي يؤمن في المرتبة الأولى مصالحها القومية والدولية.

دور روسيا في تطورات الشرق الأوسط

بذلت روسيا على مدى الأعوام الأخيرة جهوداً لتحسين وضعها السياسي في الشرق الأوسط وزيادة جهودها في المنطقة وعملت على تنمية علاقاتها مع دول هذه المنطقة المهمة.

وكانت هذه الدولة تبغى إحياء مكانة الاتحاد السوفيتي البائد الذي كان حليفاً تقليدياً لمعظم دول الشرق الأوسط وكان يدعمه في مواجهة الغرب وإسرائيل.

وفي هذا الإطار ركزت روسيا اهتمامها على لعب دور مهم ومؤثر في حل القضايا المهمة لهذه المنطقة ومن ذلك القضية الفلسطينية.

وفي العام الأخير قامت موسكو بتفعيل علاقاتها السياسية مع الدول المهمة في منطقة الشرق الأوسط ومن بينها سوريا ومصر والعراق وفلسطين الذين كانوا في الماضي حلفاء للاتحاد السوفيتي بهدف الارتقاء بمكانتها الإقليمية والدولية.

ومن ذلك دعم روسيا لسوريا في مجلس الأمن بخصوص إعداد قرار بشأن التحقيق في اغتيال رفيق الحريري، وقد أدى هذا الدعم إلى فشل الولايات المتحدة في تطبيق عقوبات.

وتسعى روسيا إلى تحقيق هدف آخر في تحسين علاقاتها مع دول المنطقة، وهو تحسين وضعها بين دول العالم الإسلامي، ولهذا سعت إلى ممارسة دور في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن يكون لها علاقات أفضل مع الدول الإسلامية.

وأهم تطور في هذا المجال هو قبول روسيا هذا العام باعتبارها عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وكذلك أيضاً زادت روسيا من جهودها السياسية لحل القضية الفلسطينية، وهي واحدة من الأعضاء الأربعة الذين يمثلون الوساطة الدولية في عملية سلام الشرق الأوسط وتتم جهود موسكو لحل النزاع

الفلسطيني - الإسرائيلي في إطار قرارات هذه المجموعة، وقد قامت روسيا، بهدف إظهار دورها في الشرق الأوسط ولإيجاد حلول قابلة للتنفيذ في قضايا المنطقة، بتوجيه الدعوة لقادة حماس الذين فازوا بالانتخابات البرلمانية الأخيرة في فلسطين لزيارة موسكو.

وقد قوبل هذا الإجراء الروسي بمعارضة شديدة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل وسعت واشنطن لإفشال محادثات حماس في موسكو، وكان وفد حماس برئاسة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لهذه الحركة قد التقى في موسكو بسرجي لافروف وزير الخارجية الروسي وتجاوز مع عدد من مسؤولي هذه الدولة.

ويرى الخبراء أن روسيا على الرغم من العراقيل التي تختلقها الولايات المتحدة والغرب في طريق أي دور روسي بناء في الشرق الأوسط فإن أمامها الكثير من الفرص.

كما أن دول الشرق الأوسط قد استاءت من سياسة الدعم الأحادي الجانب من جهة الولايات المتحدة لإسرائيل التي تتم بالتوازي مع تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتنتظر إلى روسيا باعتبارها الداعم في مواجهة الولايات المتحدة، وهذه الدولة بالنسبة لقدراتها ومن بينها ثروات النفط والغاز التي حولتها إلى مصدر أساسي للطاقة في العالم تريد أن تصل إلى أهدافها في فترة رئاستها الدولية لمجموعة الثماني الصناعية.

ومن ناحية أخرى، فإن كسب دعم الدول الإسلامية والحركات والمنظمات الإسلامية في الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبرى بالنسبة لروسيا لعزل الانفصاليين الشيشان وقطع مصادر التمويل الخارجي عنهم. وعلى الساحة الداخلية أيضاً تريد روسيا بحصولها على هذا الدور، أو على الأقل العمل من أجله، أن تقوى مكانة الحكومة في أنظار عشرين مليون مسلم يعيشون في روسيا وتحصل على دعمهم في مقاومة الحركات الانفصالية في منطقة القوقاز الشمالي، وفي حالة نجاح المساعي الروسية إلى الوصول إلى هذه الأهداف فإن هذه الدولة يمكنها الصمود في مواجهة الأطماع الاستعمارية الغربية والأمريكية وسياساتهم المزدوجة.

إلى أي حد يمكن الاطمئنان للصين وروسيا؟

■ أمير معبيان ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/٤/٥

بنسبة ١٤٪ ثم عمان بنسبة ١٢, ٢٪. وفي عام ٢٠٠٤ قررت شركة النفط الصينية (sinopek) عقد اتفاقية مع طهران بقيمة ١٠٠ مليار دولار، على أساسها يقوم الجانب الصيني بالاستفادة من حقل نفط (ياد آفران) في إيران بمشاركة إيران، بالإضافة إلى تقديم إيران غاز سائل للصين لمدة خمسة وعشرين عاماً بمعدل ٢٥٠ مليون طن غاز سائل، في مقابل قيام الصين بالمساهمة في اكتشاف مصادر النفط والطاقة في الأراضي الإيرانية وتطوير الصناعات البتروكيمياوية والبنية التحتية الخاصة بهذه الصناعات.

إن المصالح الناتجة عن العلاقات الإيرانية - الصينية جديدة بالاهتمام، وهي بلا شك موضوع في حسابات زعماء الصين.

إن الولايات المتحدة تدرك جيداً قدرة الصين على توجيه الأضرار والمشاكل في السوق التنافسية معها، والسؤال الأجدر هنا مفاده: هل تستطيع الولايات المتحدة تحمل النفقات المالية الثقيلة المترتبة على قطع علاقاتها بالصين في الوقت الحاضر؟

الموقف الروسي

يتشابك الموقف الروسي كثيراً مع الموقف الصيني في هذا الصدد من جوانب عدة. فالموقف الرسمي الروسي في المسألة النووية الإيرانية واضح وهو: "إن موسكو لم تر دليلاً أو سبباً للتوتر حول المشكلة النووية الإيرانية. ومسئولية المجتمع الدولي الرئيسية هي ألا يسمح لإيران بانتهاك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وليس أكثر من ذلك". ويرى الجانب الروسي أن مباحثات إيران مع دول الترويكا الأوروبية الثلاث لم تكن ذا فائدة كبيرة، وأن الطرفين ليسا متوافقين، ومسألة إعطاء إيران ضمانات من قبيل "عدم الهجوم على إيران" أو "العضوية في منظمة التجارة العالمية" بدون موافقة الولايات المتحدة لا يمكن أن تحل المشكلة.

إن واشنطن أيضاً ليست مستعدة لإجراء مباحثات ثنائية مع طهران. وثمة طريق واحد للخروج من هذا الوضع هو توسيع قاعدة المشاركة في المباحثات بحضور روسيا والصين والولايات المتحدة، وهو ما سوف ينتج عنه تقديم اقتراحات للوصول إلى توافق، تماماً مثل المباحثات السادسة مع كوريا الشمالية. أما الاتحاد الأوروبي فيستطيع أن يقوم بدور هام،

أدت التطورات التي طرأت على أزمة الملف النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق واقع جديد معقد للغاية أجبر بعض الدول والأطراف سواء رغبت أو لم ترغب على الدخول إلى المعادلات والتوازنات الجديدة.

وقد أجرت الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي مباحثات دبلوماسية واسعة داخل أروقة مجلس الأمن، وذلك في محاولة لفرض عقوبات على إيران لمنعها من امتلاك التكنولوجيا النووية على الأقل. ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، وهنا يبرز الحديث عن الدور الصيني والروسي داخل مجلس الأمن ومدى قدرته على الوقوف ضد الطموحات الأمريكية الساعية لفرض عقوبات على إيران.

الموقف الصيني

ترفض الصين لأسباب يمكن فهمها ومن بينها الأسباب الاقتصادية فرض عقوبات على إيران، ولن تضع إيران في أجندة المقاطعة والحظر الاقتصادي، وجاء في أحد الأبحاث "أن الاقتصاد الصيني في حالة نمو ويحتاج بشدة إلى مصادر الطاقة، وخاصة النفط والغاز، وليست الصناعة وحدها هي المستهلك للطاقة، ولكن ارتفاع مستوى المعيشة في الصين له تأثير كبير في هذا الشأن".

وطبقاً لتقديرات الخبراء فإنه حتى عام ٢٠١٠ سوف يتضاعف عدد السيارات في شوارع الصين تسعين مرة عن معدله في عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠٢٠ سوف يفوق عدد السيارات الموجودة في شوارع الولايات المتحدة، ومما يزيد من موقف الصين صعوبة بالنسبة لمشكلة الطاقة أنها تقتقد لأي خطط سريعة لاستخراج النفط من أراضيها.

وفي عام ٢٠٠٤ استوردت الصين ١١٠ ملايين برميل (وبالمقارنة بعام ٢٠٠٢ فقد تزايدت واردات النفط بنسبة ٢٥٪) ومن ثم احتلت المرتبة الثانية عالمياً بين المستوردين للنفط.

ولكن في عام ٢٠١٠ سوف يتضاعف حجم النفط المستورد للصين، وإن كان هذا من نصيب دول الشرق الأوسط والخليج، حيث سيزداد معدل اعتماد الصين على نفط الخليج بنسبة ٧٥٪.

على جانب آخر، تأتي إيران في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتأمين نفط الصين

حيث يستطيع تقديم رأس المال والتقنية لصناعة النفط والغاز في إيران، وهو ما تستطيع أن تفعله روسيا، بالإضافة إلى قيامها بإنشاء المفاعلات النووية وتقديم الوقود النووي.

أما من جانب الصين فهي تستطيع أن تحل الأوضاع من خلال زيادة معدلاتها من شراء النفط الإيراني.

وأخيراً إيران تستطيع أن تنهي المشكلة تماماً من خلال الالتزام بعدة أمور منها الموافقة على البروتوكول الإضافي، والتوقف المؤقت عن عمليات تخصيب اليورانيوم، والتوقف تماماً عن إتمام أى نشاطات تتعلق بالبرامج الخاصة بالبلوتونيوم، وتقديم كل المعلومات بشفافية تامة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

العولمة والتنمية الوطنية

■ همبستكي (التضامن) ٢٥/٤/٢٠٠٦

الخاصّ و"الاحتكار" فكلّا الأمرين يختلف تماماً عن الآخر. كما أنه لا بد من التأكيد على أن "المجتمع المدني" هو المؤسسة التي تشكل جسراً ما بين "الفرد" و"الحكومة"، حيث تمثل مجالاً وإطاراً للأنشطة القانونية من جهة، ولتكامل دور الفرد داخل المجتمع من جهة أخرى، ولهذا فيدون العمل على خلق هذا المجتمع فإننا نؤكد مرة أخرى على أن تنمية إيران بالنحو المطلوب لن تكون ميسرة في هذا الصدد، ويمكن إبداء بعض الملاحظات في هذا السياق:

أولاً: من البديهي أن الفرد لا يستطيع بمفرده ودون الحاجة إلى الاتصال والتعاون مع الآخر أن يؤدي دوراً مؤثراً في المجتمع.

ثانياً: ليس مطلوباً من الحكومة - بل وليس ممكناً لها على الإطلاق - أن تكون وحدها وبمفردها الممارس والمؤدي والفاعل الوحيد في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وذلك لأن دائرة قدرة وتفوذ الحكومة مهما ازدادت فهي محدودة حتى وإن أرادت تنميتها، لأنها إن قررت ذلك ستجد نفسها وقد دخلت "الدائرة الخصوصية" للفرد وهو ما سيدخلها - من ناحية أخرى - في دائرة انتهاك حقوق الإنسان وهذا الأمر ليس مطلوباً.

من هنا يجدر السؤال: أي قرار، وما هو أفضل قرار يمكن أن تتخذه الحكومة لتفعيل العمل في المجالات الحياتية للمجتمع؟ هذا السؤال يجب أن يظل مطروحاً حتى وإن كانت الحكومة حكومة شعبية، جاءت بكلمة من الشعب وبطلب منه. إذ لا بد للدولة من اتخاذ القرار المناسب والصحيح حتى

لأسباب كثيرة منها سقوط الاتحاد السوفيتي وصعود الأفكار الغربية انتشر مفهوم العولمة بين الكثير من الدول والأنظمة، وقد ترك هذا المفهوم أثراً كبيراً على مختلف الأنظمة سواء التي أخذت به أو التي عارضته، وفي هذا الإطار يمكن مناقشة مفهوم العولمة من عدة زوايا أهمها علاقتها بالقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومفهوم التنمية وعلاقة العولمة بالفرد وأثر كل هذا على إيران.

القطاع الخاص والمجتمع المدني

الحقيقة أنه بسبب سيطرة نظام استبدادي على إيران حتى عام ١٩٧٩، لم يتشكل في إيران قطاع، أو مجتمع، أو منتدى عام تحت مسمى المجتمع المدني أو القطاع الخاص، بل إنه حتى الآن لم يكتمل بعد "القطاع الخاص" في إيران وفقاً للمفهوم الحديث عن ماهية وحقيقة القطاع الخاص وكذلك عن دوره ووظيفته.

فحتى الآن لا زال ٨٠٪ من اقتصاد الدولة خاضع للقطاع الحكومي، ولا زالت الدولة والحكومة حتى الآن تتدخل في جميع الشؤون الحياتية للشعب. ويعد المجال الوحيد الذي لا دخل للدولة به ولا تدخل في شئونه هو الحياة الدينية للشعب، وكذلك المؤسسات الدينية وما يرتبط بها مثل الحوزات العلمية، ورجال الدين، والمساجد، والهيئات الدينية، والأماكن الدينية ومناطق الزيارات الدينية مثل مشهد، وقم.

إن الشئ المؤكد هو أن تنمية إيران لن تصبح ميسورة أو ممكنة من دون تفعيل نشاط القطاع الخاص. هنا لا بد لنا من أن نشير إلى الفارق الكبير بين شيئين مختلفين ومتمايزين تماماً وهما: "القطاع

يمكنها تلبية ورعاية مطالب الناس.

لهذا كله، فإن المجتمع المدني القائم على أساس الاعتماد على النفس والإيمان بالذات والقائم على الفهم الصحيح والمعرفة الصائبة بـ "كيانه"، والمؤمن بأهمية وحتمية التحرك والإبداع وممارسة الدور في إطار القانون، والعُرف، والأخلاق والدين، مثل هذا المجتمع المدني لا بد أنه سوف يصبح صاحب دور مهم ومؤثر وفاعل بخصوص دعم وتحقيق التنمية الشاملة بالدولة، وفي هذه الحالة يصبح من الممكن العمل على تحديد دور ووجود الحكومة في وضع التشريعات الرئيسية: التخطيط، والرقابة، ووضع السياسات العامة، وحماية القطاعات غير الحكومية، والتصدي للاحتكار والفساد تحت مسمى الخصخصة وخلق الفرص المتساوية لجميع الأنشطة غير الحكومية، والتعاون والتكامل مع الهيئات غير الحكومية في إطار القانون وهو ما سيُسهم بقوة - بوصف ذلك من أهم الاختيارات المتاحة - في تنمية القطاع الخاص والمجتمع المدني.

لو اعتبرنا أن الاقتصاد هو أهم أنشطة المجتمع المدني فسيكون ذلك وفقاً لنظر الكثير من أصحاب الرأي والخبراء أمراً معرقلاً للحرية والديمقراطية، حيث لن يصبح في مقدورنا الجمع بينهما، أي بين الحرية والديمقراطية وبين الاقتصاد سواء كان حكومياً أو غير حكومي من جهة أخرى، لأن الاقتصاد الحكومي يقدم لنا علاقة بين خادم ومخدوم لأنه بدلاً من أن تقوم الحكومة بالإصغاء التام للمستخدم، أي الشعب، تصبح العلاقة معكوسة، أي يتحول الشعب لمطيع دائم للأوامر والتعليمات الحكومية ويصبح الارتباط الاقتصادي للشعب بالحكومة سبباً عملياً وحقيقياً لسلب حرية الشعب نفسه وسوف تصبح الحكومة في منزلة "ولي النعمة". هذا في حين أن الديمقراطية تعني أن الشعب يشارك بحرية تامة في الحياة السياسية والاجتماعية. لكن عندما يتحول جميع أفراد الشعب إلى موظفين حكوميين فكيف يصبح ممكناً لنا عندئذ الحديث عن الحرية والمشاركة؟ وكما هو معروف فإن التنمية المقصودة ليست قيام الدولة بإعلان نيتها وعزمها على تحمل المسؤولية الكاملة بصدها، بل إن التنمية التي نتحدث عنها هي تلك التنمية التي تتمتع فيها الدولة بدور تنظيري ورقابي فقط، حيث تتحمل فقط ترسيم الإطار والحدود اللازمين للعمل

الحكومي من جهة، والعمل من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى. إن إلقاء نظرة سريعة على المذاهب والمدارس الاقتصادية المختلفة القائلة بتدخل الحكومة في التنمية يبين أنها خمس مدارس: مدرسة الكلاسيكيين مثل "آدم سميث" التي تقول بأقل تدخل حكومي في شؤون المجتمع. مدرسة المطالبين بدور محدد للحكومة وهذه تدعو إلى أن تصبح الحكومة فاعل في مجال الاقتصاد فقط، أي في الأعمال والسياسات النقدية والمالية مع بسط التشكيلات والمؤسسات الحكومية على المستوى الدولي. المدرسة الثالثة وهي المدرسة الماركسية وهي التي تلغي تماماً الملكية الخاصة وتعتبر أن الحكومة هي "صاحب الامتياز" الأول في كل شئ. المدرسة الرابعة المدرسة الكلاسيكية الحديثة وهذه تدعو إلى تدخل حكومي فقط من أجل تعويض حالات أو مستويات النقص مع آليات السوق، وأخيراً مدرسة المحافظين "التقدميين" والتي تؤكد على مفهوم الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. إن الرابط الأساسي الذي يربط كل هذه المدارس الخمس يتمثل في أنها قامت بدور محوري في تحقيق التنمية، لكننا في إيران نجد أن "التنمية الوطنية" تقوم على أكتاف "حكومات الحاكمة الشعبية" ولهذا السبب فإنه لا يمكن لحكومة هذا جوهرها وهذه طبيعتها أن تحقق وتؤدي دورها المطلوب في تحقيق التنمية على أكمل وجه. لأنها - أي حكومة الحاكمة الشعبية - ستعتبر نفسها دوماً مصدراً للتحرك والتخطيط وقيادة المجتمع باعتبارها "حكومة سيادة شعبية"، في حين أنه في "التنمية الوطنية" تصبح الحكومة مجرد "أداة" في خدمة "الأمة" وفي تحقيق التنمية المنشودة.

هنا نؤكد على أن مفهوم في هذا المقال لا ينطلق من زاوية "الكم" أو "الحجم"، بل يرتبط ويتعلق بـ "الكيف"، أي كيف تلبى التنمية حاجات ومطالب ورغبات الشعب؟

في هذا الصدد نقول إذا أرادت حكومة إيران أن يصبح لها دور دائم وثابت وحتمي ومطلوب فيما يخص تنمية إيران فإنه يجب عليها أن تركز دورها في محاور ثلاثة هي القضاء على الفقر، والقضاء على الفساد والتفرقة، وتحقيق الرفاهية الأمنية والعدالة. إن حاكمية الشعب واعتماد الحكومة على

رأى وتأييد ونقد الشعب في إطار من المؤسسات المدنية الفاعلة من شأنه أن يحفظ للحكومة استمرار مشروعيتها.

على الرغم من أن مفهوم "الكفاءة" يعد مفهوماً واسعاً إلا أنه ليس معقداً. إن "الكفاءة" هي أداء العمل المطلوب بقدرة عالية وبشكل مُرضى، وهذا الأمر يجب أن يكون من أهم خصائص وسمات الحكومة. مثال ذلك: تحديد الضرائب، وإنجاز المشروعات العمرانية الضخمة والبنى التحتية، وتقديم الخدمات الترويحية والرفاهية لجميع الشعب، وتقديم الخدمات الإدارية التي يحتاج إليها المواطنون و.. وهي المهام والأعمال والوظائف التي تنتفي فيها أمراض مجتمعية وإدارية وحكومية مثل الرشوة، والفساد، والتزوير .. إلخ. من هنا يمكن القول أن أهم دور أو وظيفة يجب أن تقوم بها الحكومة هي اقتلاع الفساد الإداري والانحراف المؤسسي. أيضاً الحديث عن التنمية يعني ضمن ما يعني "الدور النوعي" للحكومة في تحقيق التنمية الوطنية.

إن الدراسة التطبيقية والتاريخية تفيد بأن الحكومة الفعالة والمشروعة هي الحكومات التي يمكن استجوابها، لأن "الاستجواب" يعد نتيجة ووظيفة - وفي نفس الوقت مؤشر - على وجود قدرة "إشرافية - رقابية" عالية تجاه - وعلى - مؤسسات ودوائر "المسئولية"، كما أن أي مؤسسة أو منظمة ليس لها من خيار أو طريق سوى زيادة قدراتها الوظيفية عن طريق الرقابة الاستجوابية من جهة، ورفع كفاءاتها العملية والمهنية الوظيفية من جهة أخرى.

في هذا الصدد تبدو تأثيرات العولمة على "التنمية الوطنية" و"دور الحكومة" مزدوجة الطبيعة والتحرك .. بمعنى أنها خلقت فرصاً وتحديات في وقت واحد. من هنا تبدو العلاقة بين مفاهيم ومصطلحات ثلاثة هي "التنمية الوطنية" و"العولمة" و"التنمية" ومن ثم يبدو مهماً تناول هذه المفاهيم من خلال طرح مجموعة من الأسئلة: هل تمثل العولمة فرصة لتحقيق التنمية الوطنية الإيرانية؟ أم صارت تحدياً وعقبة أمام تحقيق التنمية الوطنية الإيرانية؟ وأي دور يمكن أن تقوم به الحكومة في الاستفادة من الفرص والتحديات الناتجة عن العولمة بخصوص تحقيق التنمية الوطنية الإيرانية؟

أثر العولمة على الفرد .. الفرص والتحديات

النتيجة المباشرة التي طالت الفرد نتيجة العولمة - وذلك بحسب ما يرى أنتوني جيدنز - هي أنها أخرجت الفرد عن نمط الحياة ذي البعد الواحد والبسيط والمحدود، كما أنها رسمت لديه مجموعة من الآمال والرغبات والطموحات. لقد وسعت الاتصالات العالمية الواسعة والظهور - الانتشار - اللافت للأقمار الصناعية، وتكنولوجيا المعلومات، ووسّعت من آفاق الحياة البشرية فصارت مظهراً لقدرات أخرى للبشرية الأمر الذي صار يشكل دعوة مفتوحة للمخاطبين الحاملين للمعلومات والأفكار لكي يدلون بدلوهم في الاختراع والابتكار.

إن الإنسان الإيراني الذي لم يُغمض عينيه قط عن أسطورة التفوق والتميز التي كانت قائمة في ذهنه في العصور القديمة، هذا الإنسان نجح في رسم ووضع طموح محدد أكثر من أي أمة أخرى. لكن السؤال هو: هل أدوات ووسائل وجود الإيرانيين في هذا الصدد قائمة ومتاحة بالفعل أم ماذا؟

المجتمع

إن المجتمع يُعد فرصة - فيما يخص "ساحة العولمة" - لتنمية إيران. وكما سبق القول فإننا أسرى أوجه ضعف وإخفاق متعدد الجوانب فيما يخص "المجتمع" الإيراني ورؤيتنا له ولدوره. لا توجد لدينا تجربة كافية ولم نحصل بعد على العلم والمعرفة اللازمين لذلك. فقط لدينا مجموعة من المفكرين المنظرين وبعض الرؤى والنظريات في قوالبنا الثقافية الدينية والتي لم يتم تنظيمها في إطارات - أطر - هيكلية - مؤسسية تتوافق وميول وتوجهات الإيرانيين. من هنا يمكن العمل على تقديم عدد من النماذج والأنماط (المجتمعية - الهيكلية) المناسبة لمجتمعنا والتي يمكنها الوصول إلى "نجاح اجتماعي في عملية التنمية".

ثمة شرطان أساسيان لا بد من وضعهما في الاعتبار ونحن نتحدث عن الفرص التي تتيحها العولمة لمجتمعنا. هذان الشرطان هما:

أ- الاحتراز من التكاسل ومن الأساليب البيروقراطية لتحقيق النجاح.

ب- ألا تتعارض الأساليب والأنماط المكتسبة مع القيم الدينية والوطنية.

على سبيل المثال، يُعد "التحزب" وسيلة اجتماعية يشجعها الغرب ويفضلها كما تشجعها العولمة. وفي

إيران أيضاً هناك دعوات لتفعيل نشاط "الأحزاب" من أجل تصحيح وتجذير وتأسيس الأنشطة السياسية، ولكن هل هذا يعنى أن تصبح عملية تشكيل الأحزاب وسيلة للرشوة والفساد؟

بالقطع الإجابة هي "لا". فعندما نتحدث عن التحزب فإننا نقصد به "شفافية المواقف"، و"البرامج"، و"المصادر التمويلية والمالية"، و"التخصصية"، و"المنافسة السياسية البناءة"، ولا نقصد القيام بمنافسات وخادعة للمواطنين وتسعى وراء مصالح ذاتية وحسب. الحقيقة أنه لكي نستفيد فعلاً من نتائج العولة في تحقيق التنمية الوطنية الإيرانية فيما يخص البناء الاجتماعي فإننا نحتاج بالفعل إلى نهضة كبرى هادئة ووطنية أساسها "المحلية"، وهذا هو نفس الهدف الذي حدده المرشد من خلال دعوته إلى حركة وطنية تنموية ذاتية هادئة وهو الأمر - الهدف - الذي من أجله تم تشكيل مكتب -هيئة- التنسيق والتعاون بين "الجامعة"، والحوزة العلمية الدينية بهدف العمل على تحقيق الوحدة بينهما.

المجتمع المدني والقطاع الخاص

يرى علماء الاقتصاد أن الاستثمار والنقود كلاهما يسيران من أعلى إلى أسفل، وأنه إذا ما وجدت الموانع والعقبات في طريقها فمن المؤكد أنهما سوف يغيران مسيرتهما.

المجتمع المدني والقطاع الخاص - كمحصلة للعولة - يعتبران في ذاتهما تهديداً وتحدياً للتنمية الوطنية. فكما قيل دائماً، فإنه من جملة أهداف العولة يأتي انتقال رؤوس الأموال -الاستثمارات- المادية والمعنوية- من الدول المحيطة "الهامشية" إلى الدول "المركزية"، وأنه لكي يتحقق هذا الهدف لابد من إزالة جميع الموانع والعقبات.

من ناحية أخرى، فإن أصحاب الاستثمارات، والفنون، والمعرفة، والمواهب والموجودين في داخل الأمم والشعوب المختلفة يسعون بشكل دائم نحو تحسين أحوالهم وتحقيق رفاهية أكثر لأنفسهم ووههم يسعون بشكل دائم للاستفادة من مزايا الهجرة، وفي هذه الحالة لو حدث أن انخفضت العلاقة الوطنية - علاقة المواطن - وكذلك روح الاستثمار الاجتماعي لدى الأفراد عن الحد الطبيعي فمما لا شك فيه أننا سوف نصبح بصدد ظاهرة خطيرة، وهي هروب وفرار العقول ولن

يمكن تصور "نهاية" ما لهذه الظاهرة. العولة من جانبها تدعى وتقول أنها لن تسمح بضياغ وفقدان هذه الطاقات والعقول، وأنها لهذا السبب سوف تفتح الطرق أمام تلك الطاقات والقدرات والعقول الإبداعية مادامت قد صارت محرومة من فرص العيش الكريم، ومن القدرة على تحقيق الرفاهية المنشودة في داخل الأوطان والمجتمعات المتخلفة. من هنا فقط تكمن خطورة العولة بوصفها إحدى الساحات الجديدة المؤثرة على مسيرة التنمية الوطنية في إيران.

إن ما نراه الآن من خروج الاستثمارات من الدولة إلى الدول الأخرى خاصة "دبي"، وكذلك خروج العقول إلى الولايات المتحدة، وأوروبا، وأستراليا يعد دليلاً على ما نقوله. ولهذا فإن السؤال هو: ما الذي يجب أن تفعله الحكومة؟ ما الذي يجب أن يفعله الوطن، وما الذي يمكن فعله في ظل هذه الأوضاع؟

من المؤكد أن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى شروحات كبيرة. لكن من المؤكد أيضاً أن ذلك لن يمنعنا من طرح عدد من الحلول أو الأفكار الرئيسية والتي منها ما يلي:

أولاً: المعرفة الكاملة والصحيحة بالنخب في جميع المجالات الاقتصادية، والعلمية، والسياسية، والثقافية، والفنية، وخلق علاقات واتصالات ثابتة بينهم وبين المجتمع من جهة، وبينهم وبين الحكومة من جهة ثانية، وبين هذه العناصر الثلاثة من جهة ثالثة.

ثانياً: الاحتراز من القيام بخطوات ومبادرات تعجيزية ومثيرة ومستفزة خاصة تجاه نخب المجتمع.

ثالثاً: خلق وتقوية الروح الوطنية والدينية بشكل متزايد عن طريق وسائل الإعلام المجتمعية، خاصة الراديو التليفزيون.

رابعاً: التوضيح الصحيح والتام لمفهوم "الاستثمار الاجتماعي" ودعمه.

خامساً: مشاركة وتحفيز الشعب والنخب في القرارات والخطط والبرامج الرئيسية المتعلقة بالدولة وخلق شعور الانتماء والارتباط "بالدولة" لدى جميع الإيرانيين.

سادساً: إيجاد فرص العمل والأنشطة التخطيطية للنخب وتوفير الحد الأدنى من الرفاهية والحياة

اللائقة بهم على أقل تقدير.
الحكومة

على الرغم من أن الحكومة تقف إلى جوار أربعة عناصر أخرى فيما يخص "التنمية الوطنية" إلا أنها - وفى إطار السؤال الأصلي الذى يطرحه هذا المقال وكذلك الفرضية الأساسية التى يقوم عليها - صارت ذات دور فعال واستثنائى ومؤثر مع دخول عنصر أو متغير العولة. نعم صار للحكومة دور فعال فى تحقيق "التنمية الوطنية" فى زمن العولة.

فى هذا الصدد تستطيع حكومة الجمهورية الإسلامية أن تهيئ وتوفر أهم الفرص اللازمة للتنمية الوطنية من خلال قيامها بأداء دور مؤثر وفعال وقوى على المستويين الداخلى والخارجى.

لقد تحدثنا عن "الجدارة" - أى الأهلية واللياقة-، والحاكمة الشعبية، والاستجابات بوصفهم ثلاث طرق ووسائل تمكن الحكومة من أداء دورها الداخلى.

أما على الصعيد الخارجى فتمة أدوات ووسائل متاحة - وفعالة فى الوقت نفسه- أمام حكومة الجمهورية الإسلامية من أجل تحقيق أفضل استثمار لنتائج العولة بما ينعكس على "التنمية الوطنية" فيما يخص معدلات التنفيذ ومستويات الجودة. من هذه الوسائل والأدوات نذكر: فض النزاعات، والحوار، والدبلوماسية الفعالة، والتعاون الثنائى والمتعدد الأطراف على المستويين الإقليمى والدولى، وعقد وتوقيع الاتفاقيات الاستراتيجية السرية والمعلنة، والعرض الجيد والجذاب لعناصر الثقافة الإيرانية والإسلامية والتى يحتاج إليها "المجتمع العالمى"، والاحتراز من التحجر والجمود والوطنية المتطرفة.

والحقيقية أنه فيما يخص الثقافة والمدنية العالمية فإنه يجب على الأمة الإيرانية أن تخص نفسها بحصة ملائمة لها، وهو الأمر الذى لا يقتصر على ما هو متاح لدى الحكومة وحدها، بمعنى أن الحصول على هذه الحصة فى الثقافة العالمية إنما هو فرض وواجب على كل إيرانيين.

إن العولة - كما سبق القول - قد وضعت الحكومات كأهداف لها. لهذا فإنه مع إعطاء دور أكثر فعالية للمواطنين، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية، ووسائل الإعلام العالمية فإن النتيجة الطبيعية لذلك هى تهميش دور الحكومات،

وذلك من أجل إزالة أهم مانع قائم أمام تسهيل وتيسير تحقيق العولة لنتائجها وأهدافها.

وتعد حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جملة الحكومات القائمة فى دول العالم التى تحظى بمكانة خاصة، ومن ثم فإنه يجب أخذ التهديدات القادمة من العولة ضد هذه الحكومة على محمل الجد. فهذه الحكومة هى "إفراز" و"نتيجة" لثورة، وهو الوضع الذى صارت ترفضه الكثير من القوى الدولية والعالمية من جهة، ويهدد مسيرة وحركة العولة - فى جزء مهم من العالم - من جهة أخرى. ولما كانت العولة - فى الأصل - مشروعاً استعمارياً - استكبارياً هدفه "أمركة العالم" والقضاء على الثقافات القومية والوطنية المختلفة فإنها بلاشك تستهدف فيما تستهدفه حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إن الجمهورية الإسلامية تعتبر نفسها قائمة على أساس "دينى - مذهبى"، وأنها لذلك تخاطب "فطرة" العالم أو "الجوانب الفطرية البشرية"، وأنها لهذا السبب ذات روح عالمية، ويجب عليها أن تطرح رسالتها العالمية للبشرية، وهو ما يدفعها أو يجعلها ملزمة بطرح موضوع "المهدوية"، أى الإيمان بالمهدى المنتظر ورسالته العالمية للمهدوية.

على هذا الأساس يعتقد الشيعة الإثنى عشرية ومعهم نظام الجمهورية الإسلامية - الذى هو سندهم الحكومى والسياسى فى كل أنحاء العالم - أن "ثورة عالمية" بقيادة إمام الزمان المهدى المنتظر، الذى هو من سلالة بنى الإسلام الأكرم صلوات الله وسلامه عليه، سوف تقع وستشمل كل أنحاء العالم، وسوف يسود الإسلام الخالص النقى فى كل أنحاء الدنيا. إن الشئ اللافت للنظر هنا أن رمز ومغزى نجاح الإمام المهدى يتمثل فى الجاذبية الخاصة لرسالته والمنهج الخاص المتميز لحكومته وهو ما سيجعلها حكومة عالمية.

هنا تكمن القضية فهذه الرؤية أو النظرية هى فى واقع الأمر تعنى مواجهة وتصادم قادمين بين الأيديولوجية الليبرالية مع "المهدوية". ولهذا السبب فإن الليبرالية تقف وراء البهائية والعلمانية سواء بشكل علنى أو بشكل مستتر بهدف توجيه ضربات قاصمة وثقيلة للمهدوية، غافلة بذلك عن أخص سمات "المهدوية" وهى أنها "عقيدة" قبل أن تكون مذهباً.

عزاء وتعازي آل البيت "رضوان الله عليهم"

■ حسن أبو بكر

١٠٤

الحسينيات، وساحات الأسواق وأيضاً في المنازل ليثبتوا بطريقتهم مدى إحساسهم بهذا الحزن والغم الذي يعتصرهم من تلك الحادثة (عاشوراء) أنها مراسم ليست كحادثة فقط تبعث على مظاهر الحداد والعزاء بل إنها أيضاً إظهار ما لديهم من حزن على أرواح زهقت في سبيل الحق والعدل.

"روضه خوانى" هي أيضاً اصطلاح مشتق من وصف روضة الشهداء (بوستان شهدان) لأنها كانت ذكرى لشهادتهم (الفترة ٨٧٠هـ/ ١٥٢٠م) وقد ألفها أحد أدباء القرن التاسع الهجري وهو (حسين واعظ كاشفى)، بجانب بعض مؤلفات أخرى مشابهة لها مثل (طوفان البكا) إعصار البكاء للجوهري أو أسرار الشهادة للطباطبائي التي تعد قسماً من الأنواع الأدبية لمسمى هذه الحادثة حيث يقسمها الشيعة إلى قسمين: فرع خاص لمناقب آل البيت (مداحي) وأيضاً فرع آخر للتعزية والحداد (نوحه سرايى، مراثى) هذه المؤلفات مجموعات كتب يستلهم مؤلفوها ما يكتبونه من فكرة مجلس التعزية (روضه خوانى)

وتعقد جلسات الروضة وهي كلمة عربية وتعرف بنفس المعنى أيضاً في إيران على هيئة حلقات وتستغرق كل جلسة منها ما يقرب من ساعتين مساءً وعادة ما تبدأ الجلسة بآيات من القرآن الكريم ليأتى دور الواعظ الخطيب ويتحدث في الناس ويحثهم على الأخلاق الحميدة والتعاليم الإسلامية الحقه والمسائل اليومية الاجتماعية ويسترسل بأشعار المدح في حب آل رسول الله الأئمة (رضوان الله

"روضه خوانى" تعبير فارسي يعنى مجلس عزاء آل البيت في شهر المحرم وهذا المجلس من التقاليد والسمات البارزة لدى الشيعة للحفاظ على حرمة آل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وحفيده الشهيد الإمام الحسين (رضى الله عنه) والتي تتضح بصورة عدة أشهرها رواجاً مراسم الحداد والعزاء العام الذي يقام للدعاء والابتهاال لله والتعزية، وتأخذ المشاركة فيها الطابع الجماعي.

"روضه خوانى" معناها الحرفي قراءة الروضة أي سير الأئمة وعلى رأسها سيرة الإمام الحسين واستشهاداه في كربلاء، والفرض من قراءتها التذكير، وذكر آلام ومصائب ومشاق الإمام الحسين (رضى الله عنه) لحنين شهادته ومعه آخرون من شيعته في حرب كربلاء الشهيرة، في اليوم العاشر من المحرم ويطلق عليه اسم (عاشوراء)، حيث يقال أن في هذا العام (٦٨٠/٥٦١م) واجه جيش الإمام الحسين (رضى الله عنه) جيوش يزيد الخليفة في صراع شرس وحرب ضروس دموية، ولهذا طابع الحزن والحداد أو العزاء يعم على تلك المجالس

ومن ثم البكاء الحار الشديد يدخل من ضمن الجلسات المذهبية الأسبوعية وفي المناسبات خلال العام وبخاصة في ذكرى شهادة الأئمة وأيضاً السيدة فاطمة (رضى الله عنها وأرضاها) وزوجها الإمام علي (رضى الله عنه) لتصل هذه المراسم لأشدها في الشهرين الهجريين محرم وصفر. وأثناء ذلك يجتمع الناس في مجالس واجتماعات في المساجد أو

عليهم) إلى أن يأتي بختمها بالكامل ببكاء شديد ، ثم يواصل قراء سيرة آل البيت حديثهم، والجدير منهم من يستطيع بكفائه وإمكاناته بحسب أسلوبه وتعبيره في إثارة المشاعر واستثارة العواطف للمستمعين وكل حسب إمكاناته .

بالطبع لا تخلوا تلك الجلسات بدون بيان المواقف والتي بسببها تألم وتعذب الحسين (رضى الله عنه) وأصحابه ومدى المعاناة التي تحملوها، ويؤدي الحب والشوق والحرقة لبكاء الحاضرين، حيث يتزامن مع قراءة روضته بكاءً شديداً وعزاءً وحداداً، وعادة ما تكون المشاعر أقوى بين الطبقة الفقيرة من الشعب عندما تحكى سير آل البيت وتتلّى وتشدّ حمداً وثناءً لله وطلباً لتقبل النذر ولمزيد من البركات والنفحات، والاشتراك في تعازي آل البيت واجب لاعتقادهم أن البكاء والعيول للإمام الحسين (رضى الله عنه) توجب شفاعته يوم القيامة وأيضاً يعتقدون بأن تلك الدموع وما لها من بركات كثيرة تعم عليهم، وأن دموع استذكار مصائب الإمام لها قدرة على الشفاء لذلك تجمع في زجاجات صغيرة وتستخدم في شفاء الآلام المختلفة .

ليست مجالس الروضة قاصرة على الرجال فقط بل إنها تشمل النساء والسيدات، ومشاركتهن في تلك المجالس التي تكون غالباً خاصة بهن ترأسها سيدة هي التي تقرا سيرة آل البيت (رضوان الله عليهم).

أما عن أشهر مراسم الروضة هي النذر وبخاصة للعباس (أبو الفضل) شهيد صحراء كربلاء ومن ثم ينطوي الحديث في تلك المجالس عما رآه من متاعب ومشقات وأضرار عاشها العباس (رضى الله عنه) في ميدان الحرب ويندرج الحديث عنه تفصيلاً إلى القدر الذي يذرفون ويبكون دموعاً لما يحضر جميع الحاضرين من رؤى تعاطفاً وحزناً عليه، حيث يضربون صدورهم مع اللطم للاعتقاد بأنها من الأمور التي يتقبلها الله مع دعائهم وأيضاً الاستجابة للتعاطف والحنين له

ومع زيادة التعليم والوعي المذهبي الديني أعاد كثير من الشعب تقييم كثير من أعمال الروضة (روضة خوان) وأسموها بأعمال ومراسم جاهلة ومخالفة للإسلام واتقدوا بعض هذه التصورات التي دخلت ثقافتهم من الأوضاع السياسية في فترة رضا شاه (١٣٠٠-١٣٢٠هـ ش.) ونشأت من أوضاعه السياسية ومع منعه لهذه المراسم استدعاها لإعادة الانتماء المذهبي ومحاولة الإصلاح الذي يقصد تطهير الأعمال وإيمان الشعب .

ولذلك أصبح لهذه الشعائر مفاهيم متعددة تستخدم بأطر مختلفة منها الذي يدخل في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي هذا على الرغم من النقد الذي واجهته هذه الأعمال من جانب ليس بقليل من العلماء .

تعازي آل البيت ظلت هكذا في القرون السابقة مستمرة في خدمتهم متواصلة مع إرادتهم لأنها بالقدر الذي أدخلته على مشاعر الناس ومدى الحاجة لاحتياجاتهم الشديدة المتزايدة وربما كانت أغلبها لا يبرز واطهار مخالفتهم إزاء الحكومة المستبدة الظالمة والطاغية المستبدة المحبطة .

أبو مسلم زعيم الحركة المناهضة لحكومة بنى أمية (في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي) هو من أدخل التذكير بالظلم والمصائب الموقعة على الإمام الحسين (رضى الله عنه) وآل البيت وذلك ترغيباً لاتباعه .

وعلى جانب آخر ففي الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية في إيران اعتاد الإيرانيين يومياً أن يشكلوا هيئات مذهبية وينظموا مجالس ومجموعات وأماكن في المدينة والأسواق ولعل من الغريب أن كلا منها له هدفه الخاص به وان كانت تختتم خاتمة متفق عليها ومتوافقة لدى الجميع وهي التعازي والمناجاة والتي تعبر عن صوت واحد ضد شئون الحكومة

والأهمية التي تأتي من الحضور الشعبي والوجود في كل أماكن هذه الشعائر أن له أهدافاً أخرى أهمها تحريك الشعب ضد الشاه والحكومة البهلوية حتى تسقط وتستقر الحكومة الإسلامية

ولهذا فإن (الروضة) أو الشعائر المذهبية كالتعازي وقراءة السيرة لآل البيت (رضوان الله عليهم) من الأمور الهامة التي مع أهميتها تعتمد على مفاهيم مثل الحسرة والحزن، التظلم، الألم، الشفاعة وفي النهاية الحق .

ثمة مضامين عديدة ومفاهيم كثيرة لمجالس العزاء والحداد والتعازي التي تقام في سائر أنحاء العالم الإسلامي في المجتمعات الشيعية، هذه المجالس وان اختلفت في مسمياتها باختلاف الموقع الجغرافي لكنها تقوم بأدوار سياسية واجتماعية مختلفة فتشتهر هذه الشعائر بلبان بمجلس التعزية أو الذكر وفي العراق باسم مجالس الروضة (روضه زنانه قرايا) وبين شيعه الهند وباكستان ومجاميع مسلمى الهند باسم مجلس العزاء أو تعرف فقط بالمجلس .

النقود الإيرانية

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

المصريون القدماء أيضاً، حيث وضعوا كل ما يلزم للميت معه في قبره حتى يستفيد منه عند البعث . وإذا تتبعنا تاريخ نشأة النقود في إيران ، وجدنا أنها عرفت منذ القرن السادس قبل الميلاد ، وقد ورد في كتاب "الأفستا" (كتاب زرادشت الديني) وفي الأجزاء المتأخرة منه ، ما يفيد بأن التعامل كان يتم بتبادل البضائع أو المقايضة ، وأن الأجور كانت تدفع بها، خاصة الدواب كوسيلة للمعاملات ، وهذا ما كان يحدث في كل أنحاء العالم وليس فقط في إيران ، كما استخدمت الأصداف في قسم كبير من البلاد الواقعة بين المحيط الهادي وشواطئ المكسيك . وكانت هناك أنواع من السلع المختلفة لها أهمية عند كل قوم من الأقوام ، فمثلاً كان حجر النار "جخماخ" مطلوباً أكثر من غيره عند بعض الأقوام ، وكان الصينيون يستخدمون اللؤلؤ والعقيق والسلاحف والحريير والكتان في المعاملات بدلاً من النقود ، وكان لابد لقطعة الكتان من أن تكون ذات عرض وطول معينين . وفي عصر مملكة ووتى (87 - 140) WU - TI قبل الميلاد) كان عظماء البلاد أو الأقارب الذين يزورون البلاط في الأعياد ، يقدمون قطعاً مربعة من جلود الحيوانات إلى إمبراطورهم ، تلك القطع الجلدية تم ختمها بعد ذلك واستخدمت في التعامل بين الناس ، هذا في الوقت الذي كانت فيه العملة المعدنية رائجة في الصين قبل هذا العصر بعدة سنوات . وهذا ما حدث أيضاً في إيران، حيث استخدمت أشياء أخرى غير النقود في المعاملات في عصر داريوش وخلفائه بينما كانت النقود المسكوكة موجودة آنذاك .

وإذا تجاوزنا العصور المبكرة ؛ وجدنا أن وسيلة التعامل عند كثير من الشعوب التي تهتم بالرعى كانت الدواب كالأبقار والخراف وغير ذلك ؛ فقد جاء في أشعار هومر الشاعر اليوناني القديم أن قيمة أسلحة أحد المشاهير من الأبطال تساوى بقرة ، وجاء في

تستخدم كلمة "بول" الشائعة في اللغة الفارسية للدلالة على كل النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة أو المعادن الأخرى ، كما تطلق بشكل موسع على البنكوت أو الأوراق المالية . ويبدو أن هذه الكلمة التي استخدمت منذ عصر الأشكانيين في إيران مأخوذة من كلمة "بول" اليونانية .

وقد وردت هذه الكلمة في كتاب "سفرنامه" لناصر خسرو (متوفى ٤٨١هـ = ١٠٨٨م) وذلك عند حديثه عن مدينة "أخلاط"، حيث قال : "ومن هنا بلغنا مدينة أخلاط (وهي إحدى مدن أرمينيا) في الثامن عشر من جمادى الأولى عام ٤٢٨هـ = ١٠٤٦م ، وهي على الحدود ما بين بلاد المسلمين والأرمن . وبينها وبين بركرى تسعة عشر فرسخاً ، وعليها أمير اسمه نصر الدولة ، نيف على المائة ، وله أبناء كثيرون ، أعطى كلا منهم ولاية . ويتكلمون بها ثلاث لغات : العربية والفارسية والأرمنية . وأظن أنها سميت أخلاط لهذا السبب ، والمعاملة هناك بالنقود (بول) النحاسية ، ورطلهم ثلاثمائة درهم" .

والكلمة كما قلنا مأخوذة من كلمة أوبولوس OBO-LOS اليونانية ، وهي في اللاتينية OBOLUS ودخلت الفرنسية أوبول OBOLE ، وكانت تعادل قديماً سدس الدرهم أو الدراخمة DRACHMA عند اليونانيين القدماء ، وتسك من الفضة والنحاس . هذه العملة الصغيرة هي التي كان اليونانيون يضعونها في فم موتاهم ، حيث كانوا يؤمنون بأن الروح ستركب قارباً وتعبر نهر استيكس STYX إلى العالم الآخر ، وعندئذ تكون هذه العملة هي الأجر الذي يأخذه سائق القارب المسمى بإسم خارون CHARON ، وهو الرجل الذي ينقل الموتى إلى باب الجحيم عبر هذا النهر في الأساطير اليونانية القديمة . وقد كان الصينيون قديماً يضعون مع أمواتهم الصدف والأرز لنفقات السفر إلى الآخرة وكزاد لهم ، وذلك ما فعله

أشعار اشيل اليونانى (٥٢٥ - ٤٥٦ ق.م) أنه يمكن شراء صمت أحدهم ببقرة ، ذلك أن البقر كان وسيلة للبيع والشراء . ولذلك نلاحظ أن كلمة بكونيا -PE-CUNIA التى تعنى فى اللاتينية النقود أو الثروة ، مأخوذة من كلمة بكوس PECUS التى تعنى الدابة أو القطيع . ونرى هذه الكلمة فى الفرنسية يكون -PE-CUNE وهى تعنى أيضاً النقود ومن مشتقاتها بكونيو وبكونير PECUNIAIRE , PECUNIEUX وكلها تذكّار من تلك العصور .

ومن الأشياء التى راجت فى التعامل بين الناس قديماً الأرز فى اليابان ، والشاى فى آسيا الوسطى ، وجلود الحيوانات (كالسّمور والسنجاب) فى بلاد خليج هودسون فى أمريكا الشمالية ، والأقمشة أو الملح فى وسط أفريقيا . وقد برز الذهب والفضة والنحاس فى التعامل بين الناس فى كل أنحاء العالم وتضوّق على هذه الأشياء الأخرى نظراً لأنه أكثر تحملاً ودواماً منها . وقد جاء فى التوراة أيضاً ، وفى أقدم أسفارها ، وفى مواضع كثيرة حديث عن المقايضة وتبادل البضائع ، وكانت الفضة بشكل خاص هى وسيلة التعامل ، فقد جاء فى سفر الوجود (التكوين) الإصحاح الثالث والعشرون أن سارة زوجة إبراهيم قد فارقت الحياة وعمرها مائة وسبع وعشرون سنة فى كنعان ، فاختر إبراهيم قطعة أرض هناك ووزن أربع مائة مثقال (شاقل) من الفضة بالميزان واشترى تلك الأرض بها ووارى سارة الثرى . وفى أقسام أخرى أكثر تأخراً عن الأسفار الخمسة جرى الحديث عن الدرهم الذهبى ، كما جاء فى الإصحاح الثانى من سفر عزرا (الفقرات ٦٨ - ٦٩) ؛ الذى جرى فيه الحديث عن تحرير الإسرائيليين من الأسر بأمر كوروش الهخامنشى وعودتهم من بابل إلى أورشليم لبناء بيت الرب ، إن من جملة الهدايا التى قدمت لإنجاز العمل واحداً وستين ألف درهم من الذهب وخمسة آلاف درهم من الفضة ومائة قميص للكهنة . كما ورد فى مواضع أخرى من التوراة الحديث عن عملة الـ "شقل" ، حيث جاء فى سفر الخروج فى الإصحاح الثلاثين الفقرة الثالثة عشرة أنه عبارة عن عشرين قيراطاً .

أما عن ظهور سك النقود فى العالم فإنه يرجع إلى القرن السابع قبل الميلاد فى مملكة ليديا ، وقد كتب هيرودوت فى القرن الخامس قبل الميلاد يقول : من بين الشعوب والأمم التى نعرفها أهل ليديا ، وهم أول من سكوا عملة من الذهب والفضة لاستخدامها . وبناء على الدراسات الحديثة ، ثبت أن اختراع النقود كان على عهد أسرة مرمند MERMADE ، وقد

حكم خمسة أشخاص من هذه الأسرة فى ليديا وكانت عاصمتهم ساردس (عند الفرس الهخامنشيين سپردا . SPARDA واستولت هذه الأسرة على قسم من آسيا الصغرى يقع بين شواطئ بحر إيجه ونهر هاليس (قزل إيرماق اليوم) وحكمته ، وكانت تقع على الحدود الجنوبية الغربية لليديا بلاد يونيه (فى فارسىة الهخامنشيين يوانا) التى أصبحت منذ القرن السابع قبل الميلاد جزءاً من مملكة ليديا . ويرى بعض العلماء أن أهل يونيه الذين كانوا فى خدمة حكومة ليديا هم الذين سكوا العملة ، ويعد هذا الاختراع أعظم اختراع بعد ظهور الخط والكتابة ، ويدين العالم كله لأهل يونيه بهذا ، وأقدم العملات الموجودة بين أيدينا اليوم ترجع إلى القرن السابع قبل الميلاد .

وقد بدأ سك النقود منذ عصر "جيجس" كبير أسرة مرمند ، وازدهرت النقود على عهد الملك "كروسوس" آخر ملوك ليديا ، وهو الذى هُزم عام ٥٤٧ أو ٥٤٦ ق.م على يد كوروش ، وأصبحت بلاده جزءاً من الإمبراطورية الهخامنشية . وأقدم العملات المعروفة فى ليديا هى التى تسمى "الكثرون" ، وهى من معدن مخلوط بالذهب والفضة ، وقد وجدت النقود طريقها من ليديا إلى المدن اليونانية ومراكز اليونانيين التجارية خلال القرن السابع قبل الميلاد ، حتى وصلت فى القرن السادس قبل الميلاد إلى سيسيل بإيطاليا ، ثم عرفت بعد فترة عند سكان المشرق .

ولا شك أن الإيرانيين كانوا على علم باختراع النقود وتداولها لدى جارتهم ليديا قبل تولى الهخامنشيين وفتح ليديا على يد كوروش ، حيث كانت لهم صلات وعلاقات مع هذه البلاد . وفى عصر ثالث الملوك الميديين هوخستره (٦٢٤ - ٥٨٥) اشتعلت الحرب منذ عام ٥٩٠ ق . م بين إيران وليديا ، واستمرت هذه الحرب بين هوخستره وآلياتس والد كروسوس خمسة أعوام ، وتبادل الإيرانيون والليديون النصر والهزيمة ، وفى أثناء تلك المعارك توفى هوخستره عام ٥٨٥ ، واستمر ابنه الشاب ايشتو ويجو (أستياج) فى القتال إلى أن حدث كسوف كلى فى يوم ٢٨ مايو عام ٥٨٥ وغطى الظلام كل مكان ، واعتبره المتحاربون دليلاً على غضب السماء ، وسيطر الخوف والرعب على الجميع ، وتوقفوا عن القتال وتصالخوا مع بعضهم على الفور ، وتزوجت ارينيس ابنة آلياتس من ايشتو ويجو ابن هوخستره .

وقد عقد داريوش الكبير ثالث ملوك الأسرة الهخامنشية (٥٢١ - ٤٨٥ ق.م) التى حكمت إيران

العزم على سك عملة تقبل في كل مكان تليق ببلاده ومكانتها ، وذلك بعد أن استقرت الأوضاع فيها وقضى على الاضطرابات والقلقل ، خاصة وأن التعامل بين الناس آنذاك كان يتم بعملات مختلفة لا تمت بصلة إلى الملوك الميديين أو لكوروش وإبنه كمبوجيه . وتعتبر عملة داريوش الذهبية التي لاقت شهرة عالمية ورواجاً بين الناس في كل مكان أول عملة إيرانية وصلت إلى أيدينا ، وقد أطلق اليونانيون عليها اسم "دريكوس" DREIKOS نسبة إلى داريوش . ولم يكن لأحد الحق في سك نقود ذهبية سوى الإمبراطور نفسه ، غير أنه سمح للأمرء والحكام الذين كانوا ينوبون عنه في حكم إماراتهم بسك نقود فضية ، وكانت العملات الفضية العشر تعادل عملة ذهبية واحدة . وتسمية هذه العملة بإسم داريوش (دريكوس) ليس غريباً ، حيث حدث هذا في عصور متأخرة عندما سميت العملة في إيران بإسم الـ "عباسي" نسبة إلى الشاه عباس الصفوي الكبير (١٠٠٣ - ١٠٢٨ هـ = ١٥٩٤ - ١٦٢٨ م) ، والـ "محمودي" نسبة إلى محمود الأفغاني الذي حكم إيران (١١٢٥ - ١١٢٧ هـ = ١٧٢٢ - ١٧٢٤ م) وغير ذلك .

ومن العملات التي شاعت في عصر الهخامنشيين أيضاً الـ "كرش" KARSHA ، والمعروف أن كثيراً من الأسماء التي أطلقت على المسكوكات كانت أسماء أوزان ، فكلمة كرشة اسم وزن واسم عملة في نفس الوقت . وهذا هو الحال في اللغة الهندية القديمة أو السنسكريتية ، حيث كانت كلمة كرشه بنه -KARCHA- إسماً لوزن وعملة ، وقد بقيت بين أيدينا عدة عملات من الـ "كرش" ، إحداها محفوظة في متحف إيران القديمة في طهران ، هذه العملة أو الوزن قد نحتت من قطعة حجر صلب خضراء داكنة اللون مصقولة ، وعليها كتابة مسمارية بثلاث لغات هي الفارسية القديمة والبابلية والعليلية ، وتعادل هذه الوزن مائة وعشرين كرشة أي ما يعادل بوزن اليوم عشرة كيلوجرامات تقريباً .

وهناك وزنة أخرى تزن ستين كرشة تشبه تماماً وزنة متحف طهران ، وهي من عهد داريوش وعليها كتابات أيضاً بثلاث لغات ، وهي الآن محفوظة في متحف ليننجراد الآسيوي ، وقد رأى هذه الوزن المستشرق الأمريكي جاكسون عام ١٩٠٢م في رحلته إلى إيران في ضريح شاه نعمة الله ولي في ماهان بالقرب من كرمان ، وتحدث عنها بالتفصيل في كتابه "إيران القديمة والحديثة" ، وأورد لها ثلاث صور ، تظهر كل واحدة منها الخطوط المسمارية واللغات

الثلاث الفارسية القديمة والعليلية والبابلية . وتوجد وزنة أخرى على شكل أسد في متحف اللوفر بباريس ، ولا يوجد عليها نقوش ، وقد إتضح من الألواح العيلامية التي اكتشفت في نهاية عام ١٢١٢ ش (١٩٢٢م) في تخت جمشيد (ما يقرب من ثلاثين ألف لوح) أن أجر العمال كان يدفع بالكرشه والشكل (بكسر الشين والكاف) ، وكثيراً ما كان يدفع بالسلع والبضائع كالخراف والخمر ، وكان الخروف يساوي ثلاثة شكل وجرة الخمر تعادل شكلاً واحداً ، وقد جاءت كلمة "شكل" في النصوص العيلامية الموجودة على هذه الألواح على شكل "كورشه اوم" . وكان الـ "شكل" أيضاً من المسكوكات التي كانت شائعة في عصر الهخامنشيين ، ويعادل عُشر الـ "كرشه" . وهو أيضاً يعنى اسم وزنة ، والمعروف أن المعادن كالذهب والفضة غير المسكوكة كانت تستخدم بدلاً من النقود قبل اختراعها ، ويعتبر الـ "شكل" أيضاً مقداراً من نفس هذه المعادن ، وقد وجدت هذه الكلمة طريقها إلى إيران منذ زمن بعيد من اللغات السامية ، وهي موجودة في كل هذه اللغات كالأكدية والبابلية والآشورية والفينيقية والآرامية والسريانية والعبرية مع بعض التغيير ، وكلمة "شقالو" في اللغة البابلية معناها الوزن ، وكلمة شقل في اللغة العربية لها نفس هذا المعنى . وقد وردت كلمة "شقل" في التوراة في كثير من المواضع كإسم نقود ، وقد تحولت هذه الكلمة في اليونانية إلى كلمة سيجلوس SI-GLOS .

وكما وصلت كلمة "شكل" بشكلها الآرامي من بلاد بابل إلى إيران ، وكانت تعادل في عصر الهخامنشيين عشرة "كرشه" ، فإن كلمتي الـ "من" والـ "سير" اللتين تستخدمان في الفارسية حتى عصرنا هذا ، هما أيضاً من نفس تلك البلاد ، وكانت في الأصل إسمين لوزنين؛ فالمن عبارة عن وزن يعادل اليوم ثلاثة كيلوجرامات ، ويختلف من مكان إلى مكان في إيران ، فمثلاً في أذربيجان يعادل ضعف وزنه في الري . وقد ذكر الجواليقي في كتابه "المعرب" أن المن الذي يوزن به أعجمي معرب ، فإذا كان المقصود بالأعجمي الإيراني ، فإن هذا يكون خطأ بطبيعة الحال ، وهذا ما يحدث كثيراً عند إرجاع الكلمات الدخيلة في العربية إلى أصولها عند الجواليقي وغيره ، إلا إذا كانت كلمة المن ليست سامية أصلاً . وكان المن أساساً وزناً ثم أصبح يطلق على عملة ، وتغيرت قيمته بمرور الزمن لدى مختلف الأقوام ، فعند الشومريين والأكاديين كان المن الواحد يعادل نصف كيلو تقريباً ، وبه ستون "شيقلو" (شكل) . وقد ذكر الخوارزمي في

القرن الثالث الهجري في كتابه "مفاتيح العلوم" وزن المن في عصره فقال "المن وزن مائتين وسبعة وخمسين درهماً وسبع دراهم ، وبالمثاقيل مائة وثمانون مثقالاً"

أما الـ "سير" أو الـ "ستير" أو الـ "استير" فهو أيضاً إسم وزن في الهند حتى اليوم ، ونجد أن كلمة "استار" وجمعها "أساتير" من الكلمات القديمة جداً في العربية ، وقد جاءت من بلاد بابل إلى إيران وغيرها من البلدان . ووردت هذه الكلمة "ستير" كإسم لعملة ووزن في الكتابات والنقوش البهلوية . وقد ذكر أبو منصور الثعالبي في كتابه "غرر أخبار ملوك الفرس وسيرهم" عند حديثه عن زرادشت وديانته أنه " .. جعل عقوبة الزاني أن يضرب ثلاثمائة خشبة أو يؤخذ منه ثلاثة أساتير فضة وعقوبة السارق إذا شهد بسرقة أن يخرم في أنفه أو أذنه ويغرم مثل قيمة ما سرق" .

وأصل كلمة "سير" (= استار = استير) البابلية هي "إشتار" وهو إسم آلهة مشهورة في آشور وبابل ، وهي آلهة الحياة وممثلة كوكب الزهرة ومعشوقة الإله تموز . وقد شاعت عبادتها في فلسطين وفينيقيًا باسم أسترتة ASTART ، وسفر استر جزء معروف في التوراة ؛ ففي هذا السفر ورد إسم إخشورش (خشيارشا) الملك الهخامنشي الرابع وزوجته استر . وقد رُسم رأس إشتار فوق نقود البلدان التي شاعت فيها عبادتها ، كما كان الحال عند اليونانيين الذين رسموا رؤوس الآلهة اليونانية مثل زيوس وأفروديت وغيرهما على كثير من العملات الرائجة في اليونان وبلدان أخرى . وقد ذكر المؤرخ اليوناني ثوكيديدس THUKYDIDES المولود عام ٤٦٤ والمتوفى عام ٣٩٥ ق. م والذي كان معاصراً لأردشير الأول وداريوش الثاني الهخامنشين ، أن عملة داريوش الذهبية تسمى استتر (=استير) أو استاتر دريكوس ؛ أي استير داريوش ، وقد جاء ذلك في كتابه التاريخي المسمى "حرب بلوونوس" .

وهكذا نجد أن النقود الذهبية الإيرانية في الخمسمائة سنة السابقة على المسيح كانت تسمى استتر (= إشتار) ، وكذلك الحال بالنسبة للنقود اليونانية ، ومن ذلك استتر فيليب المقدوني أبو الإسكندر . كما أن هذه الكلمة كانت إسمًا لوزن أيضاً ، وقد شاع استخدامها كنقود أو كوزن في كل مراحل إيران التاريخية ، وكانت قيمة الـ "ستير" الواحد في عصر الساسانيين يعادل أربعة دراهم . يقول الجواليقي في كتابه "المعرب" : "الاستار : قال أبو سعيد سمعت العرب تقول لأربعة استار لأنه

بالفارسية (جهار) فأعربوه فقالوا (استار) . وقد اعترض مؤلف معجم "فرهنگ انجمن آرای ناصری" على مؤلفي المعاجم الآخرين حول كلمة "ستير" وقال : "إن ما ذكروه عنها خطأ ؛ فكلمة ستير هي مخفف استار وهي عربية وليست فارسية ويعادل وزن الاستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال" .

وما زال وزن الـ "سير" يستخدم في أفغانستان حتى اليوم وهو يعادل سبعة كيلوجرامات تقريباً . ومن المسكوكات والأوزان الإيرانية أيضاً الـ "دانگ" أو الـ "دانك" وهو على عكس كثير من الكلمات المستخدمة في هذا المجال فارسي ، وقد ورد في الـ؟ستا على شكل دانا DANA وفي السنسكريتية دهنا dhànâ ددهانيه (DHANIYA بمعنى دانه (أي : حبة) ، وفي البهلوية دانك DANAK بنفس المعنى السابق . وكما أنها استخدمت كنوع من الوزن أو العملة ، فقد استخدمت كلمات أخرى بنفس هذا الاستخدام مثل "جو" بمعنى الشعيرة و "خردل" و "نخود" و "باقلاة" و "بندق" وغيرها ، وكلمة "حبة" العربية هي نفسها تعادل شعيرتين . وتعادل الشعيرة ستة خردل ، وتعادل الباقلاة اليونانية وزن أربع وعشرين شعيرة ، وتعادل الباقلاة المصرية وزن ثمان وأربعين شعيرة وهو إثني عشر قيراطاً ، والباقلاة الإسكندرية تسعة قيراط ، والبندقية وزن درهم ، كما جاء في كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي .

وقد جاء في كتاب (السامي في الأسامي - الباب الثاني والعشرون في ذكر الموازين والحساب) أن الدرهم ستة دوانيق ، والدانق ست حبات والحببة شعيرتان ، والقيراط نصف دانق . السدس مثل الدانق . الربع دانق ونصف . والثلث دانقان . والثلثان أربعة دوانيق .

وفي اللغتين الفرنسية والإنجليزية أيضاً نجد أن كلمة جرین GRAIN المأخوذة من الكلمة اللاتينية جرانوم GRANUM تعني "دانه" وهو أصغر وزن أيضاً . ويستعمل الدانگ في الكتابات البهلوية على أنه وزن ومقياس ونقود ، واستخدمت مكانه الكلمة الآرامية "مد" MAD ، وهي التي دخلت العربية أيضاً ، ويقول الخوارزمي في كتابه مفاتيح العلوم عند حديثه عن مكاييل العرب وأوزانهم أن المد وجمعه أمداد "رطل وثلاث" . وذكر الزمخشري في مقدمة الأدب : أن الـ "مد" كيل يعادل منا واحداً . والمد رطل وثلاث رطل عند أهل الحجاز ورطلان عند أهل العراق . وجاء في كتاب "منتهى الأرب" : "مدة بالضم كيل بمعيار رطلين عند أهل العراق ورطل وثلاث عند أهل الحجاز أو مقدار ملء يدين أو كفين لرجل متوسط" . وتأتي

كلمة دانگ ودانكانه فى الفارسية بمعنى نقود ، ومعربه دانق وجمعه دوانيق . والمد كما يقول الميدانى فى كتابه السامى فى الأسامى هو : رطل وثلاث عند أهل الحجاز ، ورطلان عند أهل العراق . والصاع أربعة أمداد . والمِنْ بوزن الدراهم مائتان وسبعة وخمسون درهماً وسبع دراهم تحقيقاً . وبوزن الأساتير أربعون استارا . والاستار بوزن الدراهم ستة ونصف اصطلاحاً لا تحقيقاً .

أما عن الدينار والدرهم فقد وردت أسماء هاتين العملتين فى أشعار كثير من الشعراء الفرس القدامى من أمثال الفرخى السيستانى (متوفى ٤٢٩هـ) والفردوسى الطوسى (متوفى ٤١١هـ) وغيرهما ، وما زالت هاتان الكلمتان تجريان على الألسنة حتى الآن ، فقد قسم الريال وهو وحدة العملة الإيرانية إلى مائة دينار ، كما كان القرآن أيضاً عبارة عن ألف دينار، وذلك قبل جعل الريال عملة رسمية فى إيران اعتباراً من ٢٧ اسفند عام ١٣٠٨ ش (١٩٢٨م) .

وقد شاع استعمال الدرهم فى إيران خلال سيطرة الإسكندر عليها فى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد ، وكلمة دينار مأخوذة من الكلمة اليونانية دينارىوس (DENARIOS ديناريون (DENARION، وهى فى اللاتينية دناريوس DENARIUS، وقد أخذت من الكلمة الأخيرة كلمة دينه DENIER وهى عملة فرنسا القديمة .

وكذلك كلمة درهم (وهى فى الفارسية درم) مأخوذة من الكلمة اليونانية دراخمه، وقد جاء معناها فى اليونانية بأنها قبضة مليئة أو حفنة . وذكر الخوارزمى فى كتابه مفاتيح العلوم : درخمى وجمعها درخميات ، وهو هنا يؤكد على نطقها فى اليونانية ، ويفسرهما بأنها أحد الأوزان الطبية : "درخمى إثنان وسبعون شعيرة" . ويذكر محمد بن زكريا الرازى فى كتابه "الطب المنصورى" الذى ألفه بين سنتى ٢٩٠ و ٢٩٦ (= ٩٠٢ ، ٩٠٨ م) عند حديثه عن وزن الدرهم : "الدرهم الطبى هو ثمانية وأربعون شعيرة من أواسط حبوب الشعير ، ينقص عن درهم الكيل بشعيرتين وخمس شعيرة" . وهذا يعنى أن الدينار والدرهم كانا موجودين فى إيران خلال قرون مختلفة سواء قبل الإسلام أو بعده كأسماء للأوزان أيضاً ، كما كانا عند اليونانيين كأسماء للأوزان والمسكوكات ، ولا يشك أحد اليوم فى أصلهما اليونانى . وقد تحدث العرب كثيراً عنهما حيث وردتا فى القرآن الكريم فى الآية ٧٥ من سورة آل عمران فى قوله تعالى : "ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً .." .

وفى الآية ٢٠ من سورة يوسف فى قوله تعالى : "وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين" . وقد تحدث الجواليقى فى "المعرب" والسيوطى فى "المزهر" والثعالبى فى "فقه اللغة" عن الدينار والدرهم ، ويقول ابن دريد فى "جمهرة اللغة" : والدينار فارسى معرب، ودرهم معرب ، وقد تكلمت به العرب قديماً إذ لم يعرفوا غيره" ، ويقول الجواليقى فى كتابه "المعرب" : الدينار فارسى معرب وأصله دنار ، وهو وإن كان معرباً فلم تعرف له العرب اسماً غير الدينار . ثم يقول الجواليقى أيضاً : درهم معرب ، وقد تكلمت به العرب قديماً إذ لم يعرفوا غيره . وقد اعتبر راغب الأصفهانى الذى يقال إنه توفى عام ٥٠٢ هـ (١١٠٨م) فى كتاب "مفردات ألفاظ القرآن" أن كلمة دينار مركبة من كلمتين فارسيتين ، وقيل أصله بالفارسية دين آر ، أى الشريعة جاءت به . ولا شك أن الدينار والدرهم من الكلمات الدخيلة فى اللغة العربية وليست معربة عن الفارسية .

وهاتان الكلمتان دخلتا اللغات السامية من اليونانية منذ زمن بعيد كاللغة العبرية والسريانية والآرامية والحبشية (الأمهرية) وغيرها ، ثم انتقلتا من هذه اللغات إلى العربية . وقد راجت فى سوريا منذ مطلع السنة الرابعة الميلادية عملة الدينار الذهبية ، وتعرف العرب فى عصور قديمة نسبياً على هذه المسكوكات وسمعوها إسمها على الرغم من أنه لم تكن لديهم عملات .

وفى العصر الساسانى كان الدينار هو العملة الذهبية والدرهم هو العملة الفضية ، وقد ذكر الدينار والدرهم فى المؤلفات البهلوية ، مثل "كارنامك اردشير بابكان" و "شايست نه شايست" و "شكند كمانيك" وغير ذلك ، ويقول مؤلف "حدود العالم من المشرق إلى المغرب" عند حديثه عن ناحية الهند : "سلابور مدينة عظيمة بها أسواق وتجار وأموال وملكها راي قنوج ودراهمها متنوعة ويتم التعامل بها" .

وبعد أن قضى على ملك الساسانيين وقع كثير من الدنانير والدراهم فى أيدي العرب ، وفى السنة السادسة عشرة للهجرة عندما فتحت طيسفون وأخذت الغنائم ، وُزع على كل جندي من الستين ألف جندي من جنود العرب إثنتى عشر ألف درهم . وقد راجت بين العرب بعد ذلك عملات الدينار والدرهم الساسانية بصور ملوك هذه الأسرة وبخطها البهلوى وشعار معبد النار، غير أنه أضيف فى ناحية منها عبارة "بسم الله" ، وظل الحال على هذا النحو حتى سك عبد الملك بن مروان خامس الخلفاء الأمويين

(٦٥ - ٨٦ هـ = ٦٨٤ - ٧٠٥ م) لأول مرة عملة عربية . يقول ابن رسته (ابو على أحمد بن عمر) في كتابه "الأعلاق النفيسة" الذي ألفه عام ٢٩٠ هـ (= ٩٠٢ م) : "وأول من نقش بالعربية على الدراهم عبد الملك بن مروان .." ، وقد سكنت هذه العملة عام ٧٥ هجرية تقليداً للدرهم الساساني ، وظل الدرهم الذي ظهر على عهد اردشير بابكان (٢٢٦ - ٢٤١ م) إلى عام ١٨٠ هـ (= ٧٩٦ م) متداولاً في طبرستان مع أسرة اسپهبدان . أما أقدم عملة ذهبية فهي التي ضربت في عهد عبد الملك بن مروان عام ٧٧ هـ (= ٦٩٦ م) تقليداً للدينار البيزنطي ، وبذلك يكون عبد الملك بن مروان هو الذي حول الدينار والدرهم الفارسيين إلى الدينار والدرهم العربيين .

وما يزال الدينار والدرهم إسمان لعملات خاصة في كثير من الدول ، ويقسم الريال في إيران إلى مائة دينار ، كما لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن كلمة "فلس" وجمعها "فلوس" هو إسم عملة نحاسية عربية مأخوذة أيضاً عن اللغة اليونانية وأصلها فوليس PHOLLIS ، وهي من الكلمة اللاتينية فوليس FOLLIS ، كما أن عملة الـ "شيز" الإيرانية ، ليست إيرانية الأصل ، بل هي آرامية ، وهي تستخدم بدلاً من الفلس في العربية الذي يعني أيضاً قشر السمك ، وهي عملة إيرانية صغيرة تستخدم مثل الفلس أو أبولوس التي هي في الأصل وحدة نقد أو وزن عند اليونانيين القدماء .

وهناك عملة صغيرة كانت تعادل في إيران أربعين على واحد من القران ، وكانوا يسمونها أيضاً "نيم شاهي" أي نصف شاهي ، وكانت أقل العملات المسكوكة من النحاس وغيره قيمة ، ويقال لها أيضاً في الفارسية "پول سیاه" و "شيز" و "نماز" و "باباسي" .

وبمرور الزمان اختير "الريال" في ٢٧ اسفند ١٣٠٨ ش (= ١٩٢٨ م) ليكون وحدة للعملة الإيرانية بدلاً من القران القديم ، إلا أن كلمة قران لم تندثر حتى الآن ، حيث يطلق الإيرانيون على الريال الحالي لفظ قران ، صحيح أن هذه اللفظة عربية ، والريال أسباني ، وقد عرفه الإيرانيون قبل أربعمئة سنة عن طريق البرتغاليين والأسبان ، فقد استولى البرتغاليون في عام ٩٢٠ هـ (١٥١٤ م) بقيادة البوكرك ALBUQUERQUE على جزيرة هرمز في الخليج ، وظلت تحت سيطرتهم لأكثر من مائة عام ، إلى أن عادت إلى إيران في عصر الشاه عباس الكبير (١٠٠٣ - ١٠٣٨ = ١٥٩٤ - ١٦٢٨ م) مرة أخرى . ويتضح من هذا أن العملات أو النقود الأسبانية قد وجدت طريقها إلى إيران في القرن العاشر الهجري ، ولا يمكن العثور على إسم الريال قبل ذلك الوقت في أي مصدر من المصادر ،

وكانت قيمة الريال عبارة عن خمس وعشرين "شاهي" قبل أن يصبح وحدة للعملة الإيرانية رسمياً ويحل محل القران . ومهما تكن قيمته آنذاك فقد أصبح إسماً لعملة فضية تم تداولها في هذه البلاد وهي تعني ملكي (شاهي) كما هو الحال في الكلمة اللاتينية رجالييس REGALIS .

أما القران الذي حل الريال محله كوحدة للعملة الإيرانية فقد كان يسمى في الأصل "صاحبقران" وهو يرى بهذا الإسم في كثير من العملات الإيرانية منذ العصر الصفوي وحتى عصر ناصر الدين شاه القاجاري (١٢٦٤ - ١٣١٣ هـ = ١٨٤٧ - ١٨٩٥ م) .

وقد نقش على عملات فتحعلي شاه القاجاري المسكوكة عام ١٢٤٢ هـ : عبارة "سكه فتحعلي خسرو صاحبقران" ، كما سجل ناصر الدين شاه إسمه على عملة ذهبية ضربت في عام ١٢٩٣ هـ وقرن إسمه بلقب صاحبقران أيضاً .

وكلمة "صاحبقران" هي صفة لأي مولود يولد في ليلة اقتران زحل والمشتري ، ويقال إن هذا المولود سيكون له شأن عظيم ، وهي لقب لتيemor لأنه ولد ليلة تقارب الكوكبين .

أما التومان المستخدم اليوم في إيران أيضاً فهو من أصل تركي ، وقد وجدت هذه اللفظة طريقها إلى اللغة الفارسية كما هو الحال بالنسبة للفظه الريال الأسبانية ولفظة قران العربية ، وقد عرف التومان في إيران منذ حوالي سبعة قرون . وقبل أن يستخدم الريال كان التومان يعادل عشرة قرانات ، وعادة ما يطلقون كلمة التومان على كل عشرة ريالات . وكان التومان قديماً يعادل عشرة آلاف دينار . وكلمة تومان كلمة مغولية دخلت الفارسية ضمن مجموعة من الكلمات التي تتصل بالأمور العسكرية المغولية وترى في الكلمات المركبة مثل : أمير تومان ، ومين باشي ، ويوزباشي ، بمعنى قائد أو رئيس العشرة آلاف والألف والمائة ، والتومان في التقسيمات العسكرية عبارة عن عشرة آلاف جندي ، واستخدمت اللفظة أيضاً بمعنى القبيلة أو العشيرة أو الولاية ، وعلى سبيل المثال كانت العراق مقسمة إلى تسعة تومانات .

والغريب في الأمر أن التومان يطلق في أفغانستان على العشرين أفغانيا ، والمعروف أن الأفغاني هو وحدة العملة هناك . ويقسم الأفغاني إلى مائة "پول" ، ويطلق على النقود هناك بصفة عامة اسم "پيسه" .

وقد استخدمت في إيران كلمة "چاو" للدلالة على عملة ورقية ، وهي غير مستخدمة الآن ، وقد استعاض الإيرانيون عنها بكلمة "اسكناس" . أما عن كيفية دخول الـ "چاو" إلى إيران ، فيروى أن كيخاتوخان (٦٩٠ -

٦٩٤ هـ (= ١٢٩١ - ١٢٩٤م) أخا ارغون خان (٦٨٢ - ٦٩٠ هـ = ١٢٨٤ - ١٢٩١م) من أسرة جنكيز كان مسرفاً كما كان الحال بالنسبة لوزير صدر جهان الزنجاني ؛ فأدى إسرافهما إلى خراب خزانة الدولة ، ففكرا في حل مثلما فعلت الصين وهو طباعة نقود ورقية كانت تسمى عندهم چاو بدلا من سك نقود ذهبية أو فضية . وقد أصدر كيخاتو أوامره في جمادى الآخرة عام ٦٩٢ هـ (= ١٢٩٢م) بمنع التعامل بالمسكوكات الذهبية والفضية وأنه سيعاقب كل من يخالف هذه الأوامر . وأطلق على هذه العملة الورقية "چاو مبارك" وكان يكتب في أعلاها من الوجهين عبارة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" ، ويكتب في أسفلها كلمة "ايرينجين تورجين" وهو لقب كيخاتو القآن ، وتوجد دائرة في وسطها يكتب فيها قيمتها من نصف الدرهم وحتى العشرة دنانير ، كما كتب عليها أيضاً أن سلطان العالم قد أجاز هذا الجاو المبارك في كل البلاد في سنة ثلاث وتسعين وستمائة .

ولما كانت أوامر القآن تقضى بأن يسلم كل الناس ما لديهم من ذهب وفضة حتى المستخدمة في الصناعات المختلفة ، فقد حملوا ما لديهم وتوجهوا به إلى ما يسمى بالـ "چاوخانه" أو دار طباعة عملة الجاو ، وأخذوا في مقابل كل عشرة دنانير تسعة دنانير من العملة الورقية الجاو . وقد ابتدع هذه البدعة رجل يدعى عز الدين مظفر كان مقرباً من الوزير صدرجهان ، وكان يعرف العملة الورقية الصينية ، وقد نظم الشعراء أشعاراً كثيرة في هجائه لهذا السبب .

راجت هذه العملة الورقية التي كانت تسمى في الصينية "چا" أو "چا او" في عصر كيخاتو وقد تحدث عنها ماركوبولو الإيطالي وابن بطوطة الطنجي في كتب رحلاتهما ، فقد تحدث ماركوبولو عن كيفية صناعة هذه العملة الورقية وختمها بخاتم السلطان ، وأن كل من يحاول تقليدها يتعرض لعقوبة شديدة ، وإذا تلفت عند أحد من الناس يمكنه الذهاب إلى دار طبع هذه النقود واستبدالها ، وإذا احتاج أحد الصانع للذهب والفضة لصناعة شئ معين منهما كالكتوس أو الأحزمة أو ما شابه ذلك ، فيمكنه الذهاب إلى هناك وشراء الكمية المطلوبة في مقابل دفع ثمنها بالعملة الورقية التي لها نفس قيمة الذهب أو الفضة . كما تحدث ابن بطوطة عن هذه العملة الورقية عندما زار الصين عام ٧٢٤ هـ (= ١٣٢٢م) تحت عنوان : ذكر دراهم الكاغذ التي بها يبيعون ويشترون . وقد ازداد انتشار هذه العملة واستعمالها بعد قوبيلاي قآن وتيمور قآن (٦٩٤ - ٧٠٦ هـ = ١٢٩٤ - ١٣٠٦م) . ولم يدم استعمال هذه العملة في إيران ، إلا أن إسمها بقي في كتب التاريخ

والأدب ، وجاءت كلمة "چاو" في كثير من المعاجم الفارسية مثل معجم "فرهنگ رشیدی" وغيره ، كما وردت في أشعار بعض الشعراء الفرس القدامى مثل ابن يمين الفريومدي (المتوفى عام ٧٦٩ هـ = ١٣٦٧م) . وقد بقي أثر هذه الكلمة في اللغة الفارسية في كلمة "چاپ" (طباعة) وكلمة "چاپخانه" (مطبعة) . ويرى أيضاً تأثيرها في الكلمات الهندية : چھاپ وچھاپہ وچھاپہ خانہ وچھپائی وچھاپنا . وإذا كانت هذه العملة الورقية الجاو قد اندثرت في إيران بسرعة ، فإن العملة الورقية تروج الآن في إيران تحت مسمى روسي هو "اسكناس" ، وهذه الكلمة ترجع إلى أصول لاتينية . وقد انتقلت إلى اللغة الفارسية عن طريق الروس ، وهي عندهم أسيجوناس ASSIGUNAS ، وقد أخذها الروس من الفرنسية من كلمة اسيني ASSIGANT ذات الأصل اللاتيني اسيجنو (ASSIGNO (SIGNUM) بمعنى حوالة .

وهذه العملة الورقية الفرنسية أو الـ "اسينية" والتي تم تداولها في عام ١٧٨٩م لم تكن أسعد حظاً من الـ "چاو" فقد اندثرت هي الأخرى ولم يمض وقت طويل إلا وقل استخدامها وإنخفضت قيمتها في نهاية عام ١٧٩١م إلى ثمانية في المائة ، وتدهورت بعد ذلك تدهوراً كبيراً في عام ١٧٩٦م .

أما كلمة "پارہ" ، فقد استخدمت في الكتابات الپهلوية (پارک) بمعنى نقود ، وخاصة بمعنى الرشوة ، و "پارک ستان" و "پارک ستانشنيه" بمعنى المرتشى ، وجاءت بمعنى نقود في "ارداويرافنامه" و "مينوخرد" وغيرهما من الكتب الدينية الزرادشتية ، وقد انتقلت هذه الكلمة من الفارسية إلى التركية (پارا أو پاره) ، ونفس هذه الكلمة تذكرنا بأولى مراحل سك العملة ، حيث كانت الپارة المعدنية تستخدم في التعامل ، وذكرت في المعاجم الفارسية على أنها تعنى : الرشوة والهبة والقيمة والنقود ، واستخدمها الشعراء الفرس القدامى كالعنصرى وناصر خسرو وجلال الدين الرومي والفرخي في أشعارهم . ومثال ذلك قول جلال الدين الرومي :

ما پادشاه پاره ورشوت نبوده ايم بل پاره دوز خرقه دلهاى پاره ايم

أى : نحن لم نكن ملوك النقود والرشوة ، ولكننا مرقعو خرقه القلوب الممزقة .

وهناك كلمة أخرى لا بد من الإشارة إليها هنا وهي كلمة "شئته" التي وردت في الأفستا ، وقد جاءت بمعنى النقود والعملة ، وكلمة "شئته ونت" تعنى الغنى والثرى ، وقد حولها مفسرو الأستا في العصر الساساني في اللغة الپهلوية إلى كلمة "خواستك" وهي نفسها التي

صارت في الفارسية الإسلامية أو الحديثة "خواسته" بمعنى المال والثروة عموماً . وقد وردت في شعر بعض الشعراء أيضاً كقول الشهيد البلخي :

دانش وخواسته است نركس وكل

كه به يك جای نشكفند بهم

هرکرا دانش است خواسته نیست

وآنکه را خواسته است دانش کم

أى : العلم والمال كالنرجس والورد

لا يجتمعان ويزهران في مكان واحد معاً

فصاحب العلم لا يمتلك المال

وصاحب المال يقل لديه العلم

ونضيف إلى هذه الكلمة أيضاً كلمة أخرى ترددت في النصوص الأستية وهي اسم لعملة خاصة وهي كلمة "اسبرنه" (ASPERENA) ، وقد ركبت مع كلمات أخرى مثل "اسبرنومزه" (ASPERENO MAZA) ، وكذلك كلمة جوجن JOJAN ، وهي تعنى في لغة الزند والپازند الدرهم وتعادل ثمان وأربعين حبة ، وترد في المعاجم على شكل "جوجرة" و "زوزن" . ويجب أن نذكر هنا أن جوجن أو زوزن ليست من الكلمات الفارسية ولكنها من اللغات الأجنبية التي تسمى بالـ "هزوارش" ، وهي كلمات سامية (آرامية) موجودة بكثرة في الكتابات البهلوية . وقد دخلت هذه الكلمة من الأكادية إلى الآرامية ، لأن كلمة "زوزو" في اللغة الأكادية تعنى "بارة" فضية ، وتعنى في الآرامية اسم عملة فضية صغيرة .

ونشير هنا أيضاً إلى عملة إيرانية لم يعد لها وجود الآن وهي التي كانت تسمى "صنار" وهي مخففة عند العامة من الناس لكلمة "صد دينار" أي : مائة دينار . وكانت هذه العملة تضرب من النحاس وتعادل شاهيان (٢ شاهي) ، والعشرة منها تعادل قرانا واحداً (ريال واحد) ، وقد ظلت متداولة لعدة سنوات ، ولا يعرف بالضبط تاريخ نشأتها ، غير أنه من المسلم به أنها كانت متداولة في عام ١٢١٩ هـ (١٩٠١ م) ، ومنع تداولها رسمياً بعد ذلك في عام ١٢١٦ ش (١٩٢٧ م) ، غير أنها ظلت متداولة حتى عامي ١٢٢٤ (١٩٤٥ م) و ١٢٢٥ ش (١٩٤٦ م) .

واستكمالاً للحديث عن العملات الإيرانية أشير إلى الكتابات العربية وبداياتها على النقود الإيرانية ، وأول عملة إيرانية يرى عليها أثر للغة العربية هي العملة التي ضربت في مرو عام ٢١ هجرية (٦٥١ م) ، على نمط العصر الساساني ، وهي تحتوى على كتابات باللغة البهلوية وفي مكان حولها توجد كلمة عربية كتبت بالخط الكوفي هي كلمة "جَيِّد" ، وهي كلمة توضح جودة عيار العملة .

وقد زادت الكتابة العربية على العملات التي تم

الحصول عليها من عام ٢٢ هـ (٦٥٢ م) وما بعدها والتي يغلب عليها الطابع الديني الإسلامي وكانت تتضمن عبارات عربية أطول مثل : بسم الله ، وبسم الله ربى ، وبسم الله الملك ، وبسم الله العزيز ، ومعظمها بالخط الكوفي .

وظهرت بعد ذلك أسماء الأمراء العرب على المسكوكات الإيرانية . فمنذ عهد معاوية وما تليه يرى كثير من أسماء الأمراء العرب بالإضافة للعبارات الدينية مثل إسم : عبد الله بن عامر عام ٤٧ هـ (٦٦٧ م) في اردشيرخره ، وربيع بن زياد عام ٥٠ هـ (٦٧٠ م) ، وزياد بن أبى سفيان عام ٥٤ هـ (٦٧٢ م) في أبرشهر ، ومقاتل بن مسمع عام ٧١ هـ في نيشابور ، والحجاج بن يوسف عام ٧١ هـ (٦٩٠ م) في اردشيرخره ، وأميه بن عبد الله عام ٧٧ هـ (٦٩٦ م) في بلخ ، وعبد الرحمن بن محمد اشعث عام ٨٢ (٧٠١ م) في نيشابور ، وغير ذلك .

وقد ضربت عملات أخرى في أماكن متفرقة من إيران مثل آذربايجان ومرو وهمدان وهرات وغيرها ، وكلها على الطراز الإيراني الساساني وحولها إسم الأمير العربي ، كما ضربت عملات أخرى مماثلة في العراق وعليها أسماء الأمراء العرب ، ومنها العملة التي ضربت عام ٦٦ هـ (٦٨٥ م) بإسم مُصعب بن الزبير في البصرة وكانت الكتابة عليها بالبهلوية وبالعربية بالخط الكوفي .

ونرى بعد ذلك أسماء الخلفاء على العملات ، ومن بين عملات العصر الأموي نرى عملات تحمل أسماء الخلفاء الأمويين ومن ضمنها العملة التي ضربت عام ٤١ هـ (٦٦١ م) في دارابجرد باسم معاوية ، وكذلك العملة التي ضربت عام ٧٠ هـ (٦٨٩ م) في اردشيرخره بإسم عبد الملك بن مروان ، وهذه العملات التي ضربت في العصر الأموي كلها تتضمن اللغتين الفارسية والعربية ، ولا توجد العملات التي كتب عليها بالعربية فقط .

أما أول عملة إيرانية بالعربية فقط ولا تتضمن كتابة بالبهلوية واستبدل فيها الشعار الديني للإيرانيين وهو "معبد النار" بصورة الخليفة ، فهي تلك العملة التي ضربت عام ٧٥ هـ (٦٩٤ م) أي في أواسط عهد عبد الملك ، وكتب عليها بالخط الكوفي بدلاً من الخط البهلوي عبارات : ضرب في سنة خمس وسبعين ، "بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله" ، وفي الناحية الأخرى منها ترى صورة الخليفة بدلاً من معبد النار ، وقد وقف مرتدياً عمامة عربية ووضع يده على مقبض سيفه وكتب حولها : "أمير المؤمنين خليفة الله" ، ويوجد على أحد وجهيها صورة خسرو الثاني كما كان

معتاداً في العملات الساسانية ، ويمكن من هذا إدراك أنها ضربت في إيران أو في العراق .

ومنذ مطلع القرن الثاني (عام ١٠١ هـ = ٧١٩م) نصادف عملات ضربت في بعض مدن إيران مثل : الري وغيرها ، وعلى وجهيها كتابات بالعربية وبالخط الكوفي ، ولم يعد لها أثر من العصر الساساني . ويأتي في وسط هذه العملات إسم الأمير وليس إسم الخليفة ومن نماذج هذه العملات تلك العملة التي ضربت عام ١٠١ في مدينة الري . وتعتبر هذه العملة أول عملة ضربت منذ عهد عبد الملك وكلها بالعربية وبعبدة تماماً عن الطابع الديني والقومي الإيراني .

ومن طريف ما يقال من أمثال تخص النقود قول الإيرانيين "پول عاشقی بکيسه برنمیگردد" أي : النقود التي تتفق في شئون العشق والرغبات الحسية لا تعود إلى المحفظة ، وقولهم "پول سفید برای روز سیاه خوب است" وهو يعادل في معناه قولنا في مصر (القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود) ، وقولهم : "پول پول میآورد" أي : النقود تأتي بالنقود ، وقولهم : "هرچه پول بدهی آش میخوری" أي : كلما أعطيت مالا كلما شريت حساء .. ، وقولهم : "بقدر پولت میزنم پنبه" أي : على قدر ما تدفع من نقود على قدر ما أندف أو أحلج لك من قطن ، وقولهم : "آدم پول را پیدا میکند پول آدم را پیدا نمیکنند" ، أي الإنسان هو الذي يعثر على المال ، ولكن المال لا يعثر على الإنسان ، وقولهم : "هر کجا پولست آنجا دلکشاست" ، أي حيثما يوجد المال تكون الراحة والسعادة . وقولهم : "پول پیدا کردن آسانست ولی نكاه داشتن آن دشوار" ، أي العثور على المال أمر سهل ولكن الإحتفاظ به يكون صعباً ، وقولهم : "پول حلال مشکلات است" أي : المال حلال للمشكلات ، وقولهم : "پولدارانرا کباب وپیپولان را دود کباب" أي : الشواء للأغنياء ودخان الشواء للفقراء ، وقولهم : "پول غول است وما بسم الله" وتفسير هذا المثل أن العامة يعتقدون أنه عندما يذكر إسم الجان أو الفیلان فعليهم التلفظ بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) وعندئذ تفر الجان أو الفیلان عند سماع إسم الله ؛ ولهذا يقول الفقراء على أنفسهم أنهم صاروا مثل "بسم الله" ولهذا تفر النقود منهم . وقولهم : "پول قلب هر جا برود بازگردد" أي : أينما يذهب المال المزيف فإنه يعود . والمقصود بهذا المثل أن المال المزيف سرعان ما يعود إلى صاحبه ، ويضرب هذا المثل عند الحديث عن أي شئ مزور أو مزيف فإنه يعود إلى صاحبه .

ويطلق الإيرانيون مصطلح "پول سیاه" (النقود السوداء) على النقود التي لا تسك من الذهب أو الفضة ، كما يطلقون على النقود الفضية "پول سفید"

(النقود البيضاء) ، وعلى النقود الذهبية "پول خرد" ، كما يوجد مصطلح شائع أيضاً هو "پولی پولی" ، وهو نوع من الضرائب يؤخذ من أصحاب الحوانيت .

وفي أيامنا هذه نجد أن الريال ما زال هو وحدة العملة المحلية الإيرانية، وتعادل كل عشرة ريالات تومانا واحداً ، والعملة الإيرانية بطبيعة الحال على نوعين مسكوك من فئة ريال وإثنين ريال وعشرة ريالات وخمسين ريالا ومائة ريال ومائتين وخمسين ريالا ، وأوراق بنكنوت من فئة المائة والمائتين والألف والألفين والخمسة آلاف والعشرة آلاف ريال ، ويعادل الدولار الأمريكي اليوم حوالي ٩١٢٦ ريال في السعر الرسمي . كما تعادل العملة الذهبية المسماة "سكه بهار آزادی" بالشكل القديم مائة وستة عشر ألف تومانا ، وبالشكل الجديد سبعة وتسعين ألف تومانا ، ويعادل نصف هذه العملة الذهبية (نیم سكه بهار آزادی) خمسين ألف وخمسمائة تومانا ، ويعادل ربع هذه العملة الذهبية إثنين وثلاثين ألف وثلثمائة تومانا ، كما يعادل اليورو الواحد ألف ومائة وعشرة تومانات تقريباً ، وهذه هي الأسعار المعلنة في أواخر عام ٢٠٠٥ م .

المراجع x

- ١- دراسات مقارنة في المعجم العربي - د . السيد يعقوب بكر - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢- فرائد اللغة - تأليف الأب هنريكوس لامنس اليسوعي - الجزء الأول - بيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٨٨٩ م .
- ٣- الكتاب المقدس - دار الكتاب المقدس - القاهرة ١٩٨٢ م .
- ٤- المدخل إلى تاريخ وحضارة الإغريق - دكتور عاصم أحمد حسين - الطبعة الرابعة - القاهرة ١٩٩٣ م .
- ٥- تاريخی از زبان تازی در میان ایرانیان پس از اسلام - قاسم توسرکائی - تهران ١٣٥٠ ش .
- ٦- حدود العالم من المشرق إلى المغرب - با مقدمه بارتولد وحواشی وتعليقات مينورسکی - كابل ١٣٤٢ ش .
- ٧- السامی فی الأسامی - أبو الفتح أحمد بن محمد الميداني - تهران ١٣٤٥ ش .
- ٨- سفرنامه ناصر خسرو - ترجمة د . يحيى الخشاب - بيروت ١٩٨٣ م .
- ٩- فرهنگ عوام - أمير قلی أمين - تهران ١٣٢٩ ش .
- ١٠- لغت نامه دهخدا - علي أكبر دهخدا ، وقد اعتمدت على مقالاته القيمة حول النقود (پول) في كتابة هذه المقالة اعتماداً أساسياً .

شخصية العدد

على أكبر دهخدا

إعداد: زينب محمد إبراهيم

١١٥

متوسطة الحال في قزوین . والذي قدم إلى طهران واختار الإقامة بها قبل ولادة "دهخدا" بعدة سنوات ، وتوفى قبل بلوغه سن العاشرة وقامت والدته على تعليمه وتربيته .

تعليمه وعمله:

تعلم "دهخدا" العلوم المتداولة في عصره كالعلوم الدينية والعربية والفلسفية على يد بعض علماء عصره الأجلاء- كالمرحوم آية الله شيخ هادي نجم آبادي "والشيخ" غلامحسين بروجردي "الذي كان صديقا لأسرته والذي تعهده بالتعليم ، فظل "دهخدا" مرابطا على خدمته لمدة عشر سنوات.

ثم التحق بعد ذلك بالمدرسة السياسية بطهران وهناك تعلم الفرنسية وسائر العلوم الحديثة والفنون التي كانت تدرس بها . ولما كانت الغالبية العظمى من خريجي تلك المدرسة يلتحقون للعمل بوزارة الخارجية ، ويتقلدون المناصب في السفارات والقنصليات الإيرانية ، فقد التحق "دهخدا" هو الآخر عام (١٩٠٣م) - حينما كان في الرابعة والعشرين من عمره - للعمل مع المرحوم "معاون الدولة غفاري" الذي كان يعمل بسفارة إيران في البلقان ، فظل "دهخدا" في أوروبا عامين ونصف ، قضى معظم هذه

العالم اللغوي والكاتب المشهور "دهخدا" هو أحد الأساتذة المتخصصين الكبار، الذين قدموا خدمات جليلة للغة الفارسية في العصر الحديث. إذ هو صاحب الموسوعة الكبيرة "لغت نامه" والتي طبعت في أكثر من خمسين مجلد. وتحتوى هذه الموسوعة على كلمات اللغة الفارسية بمعناها الدقيق، مستشهدا لها بالعديد من الآيات الشعرية، ومضيفا إليها ما يتعلق بها من دراسات خاصة بها. وهو صاحب الكتاب الشهير: "أمثال وحكم" الذي يحتوي على الأمثال الفارسية والحكم والأحاديث التي تشهد على غزارة علمه، وسعة معارفه، وقوة شخصيته .

والى جانب كونه محققا وعالما ، كان أيضا مناضلا سياسيا خلال الثورة الدستورية . فقد كان يكتب آراءه ضد النظام المستبد ، والتدخل الأجنبي في صحيفة "صور اسرافيل" التي أصبحت بفضل مشاركاته الناقدة والساخرة أكثر الصحف مبيعا وتأثيرا في ذلك الوقت.

نسبه ومولده:

ولد "على أكبر دهخدا" عام (١٢٥٧ش = ١٨٧٩م) في مدينة طهران ، بحي "قاسمعلي خان" بمحلة "سنكلج" . وهو ابن "خانبابا خان" ينتمى إلى عائلة

الفترة في مدينة " فيينا " عاصمة النمسا ، حيث أكمل تعلم اللغة الفرنسية ، والأدب العربي ، بالإضافة إلى زيادة معارفه بالعلوم الحديثة .

وقد تزامنت عودة "دهخدا" لإيران مع بداية الثورة الدستورية ، فاشترك مع الشباب الإيراني المناضل ، وعمل مترجما ومساعدًا لمسيو "دوبوروك" مهندس الطرق البلجيكي حينما كان يعمل بطريق "شوسه خراسان" . وبعد ستة أشهر انتقل "دهخدا" للعمل بصحيفة "صور اسرافيل" التي أسسها ميرزا جهانكير الشيرازي بمشاركة ميرزا قاسم خان التبريزي بطهران . وتحظى هذه الصحيفة بمكانة عالية ، خاصة بين الصحف الإيرانية إذ كان هدفها تكميل معنى الدستور ، وحماية مجلس الشورى الوطني ، ومساعدة الفلاحين والفقراء المظلومين .

ولما تولى "محمد علي شاه القاجاري" العرش قام أنصار الحرية من الإيرانيين بتكوين لجنة سرية عرفت باسم "كميته انقلاب" لجنة الثورة ، وكان "دهخدا" وجهانكيرخان من أعضائها البارزين . وفي هذه الأثناء تم تعطيل مجلس الشورى الوطني من قبل "محمد علي شاه" ، و ضرب البرلمان بالمدافع ، كما اعتقل "ميرزا جهانكير خان" وقتل ، مما دفع "دهخدا" إلى الخروج من إيران ، وأدى ذلك إلى توقف الجريدة عن الصدور ، فذهب مضطرا إلى اسطنبول ، ثم انتقل إلى باريس حيث أقام مع المرحوم "محمد قزويني" فترة إلى أن انتقل إلى سويسرا .

وقد تمكن "دهخدا" عام (١٩٠٩م) من نشر ثلاثة أعداد من "صور اسرافيل" في "أيفردون" على نفس النهج الذي كانت تنشر به في إيران بالمساعدة المالية التي قدمها له "أبو الحسن خان بيرنيا" (معارض الدولة) . ثم عمل رئيس تحرير لصحيفة "روح القدس" التي كان يديرها "سلطان العلماء خراساني" في أوروبا ، ولكنه لم يستمر بها سوى عشرين أو ثلاثة ، إذ عاد إلى اسطنبول مرة أخرى وانضم لجمعية (انجمن سعادت) : (جمعية السعادة) الإيرانية ، ثم التحق للعمل بجريدة "سروش" الأسبوعية التي كانت تنشر باللغة الفارسية بمساعدة الإيرانيين المقيمين بتركيا ، واستمرت حتى العدد الرابع عشر .

وبعد أن فتح المناضلون مدينة طهران ، وخلع محمد علي شاه ، تم انتخاب "دهخدا" عن دائرتي طهران وكرمان في مجلس الشورى الوطني . وبالحاح من الدستوريين والليبراليين عاد إلى إيران وتبوأ مقعده في المجلس .

ومع بداية الحرب العالمية الأولى تقدم الجيش الروسي من قزوین واتجه إلى طهران وتقدم حتى كرج

، فهاجرت أعداد كبيرة من الإيرانيين إلى مدينة "قم" خوفا من بطش الروس ، ومنها إلى مدينتي (أصفهان وكرمانشاه) وهناك لجأ البعض خارج إيران ، والبعض الآخر إلى (ايل بختياري) .

وقد أقام "دهخدا" مع المجموعة الأخيرة في قرية "ده كلاته" إحدى قرى (جهار محال بختياري) خلال فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م) .

وخلال هذه الفترة وأثناء البحث في قاموس "لاروس" الفرنسي ، فكر في جمع ألفاظ وأمثال اللغة الفارسية ، وشرح حال الرجال ، وما شابه ذلك من المعارف ، وبدأ في الخطوات الأولى لتأليف أكبر وأهم موسوعتين (لغتنامه - وأمثال وحكم) .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد "دهخدا" إلى طهران ، وتحتج عن العمل السياسي والنضال الوطني ، واهتم بالأعمال العلمية والأدبية والثقافية .

أهم المناصب :

تقلد "دهخدا" العديد من المناصب ، فقد عين رئيسا لمكتب وزارة المعارف ، ثم رئيسا للتفتيش بوزارة العدل ، ثم عميدا لمعهد العلوم السياسية (والذي سمي فيما بعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية) لمدة سبع سنوات وظل بهذا المنصب حتى عام ١٩٤١م ، ثم عضوا لرئاسة المؤتمر الأول للكتاب الإيرانيين عام (١٣٢٥ش = ١٩٤٦م) .

وإلى جانب هذه المناصب لم ينس "دهخدا" دوره الاجتماعي ، حيث قام بتأسيس جمعية (مبارزه با بیسوادی = مكافحة الأمية) في عام ١٩٤٦م .

وبعد الحرب العالمية الثانية قضى وقته في تدوين وتكميل أعماله العلمية . وكانت له علاقة صداقة قوية بالدكتور "محمد مصدق" كما كان مصدق ينظر إليه نظرة تقدير واحترام .

وفاته :

توفي "علي أكبر دهخدا" في طهران يوم الاثنين الموافق السابع عشر من شهر اسفند (١٣٢٤ش = ١٩٥٦م) عن عمر يناهز السابعة والسبعين ، ودفن في (ابن بابويه) . بعد أن أمضى حياته في النضال الوطني وخدمة الثقافة والسياسة والأدب الإيراني .

آثاره ومؤلفاته : ترك "دهخدا" موروثا ثقافيا وعلميا عظيما ، ومن أهمها :

١- مقالات "چرند وپرند" المنشورة بصحيفة صور اسرافيل (٢٢ عددا بطهران و ثلاثة أعداد بسويسرا) ، ومقالات جريدة سروش ، أربعة عشر عددا باسطنبول عام ١٩٠٩م .

٢- حواشي وملاحظات على ديوان "ناصر خسرو" والرسائل المدرجة بها .

٢- أمثال وحكم ، أربعة مجلدات ، طهران ١٣٠٨ / ١٣١٠ ش.

٤- تصحيح ديوان سيد حسن غزنوي ، تصحيح مدرس رضوي - طهران ١٣٢٨ ش .

٥- شرح وتعليقات على ديوان كل من (حافظ - منوچهري - فرخي سيستاني - مسعود سعد سلمان - حكيم سوزني سمرقندي - لغت فرس اسدي - صحاح الفرس - ديوان ابن يمين - يوسف وزليخا المنسوب للفردوسي) .

٦- شرح حال وأثار أبو ريحان البيروني (نشر بخمسة أعداد بمجلة التربية والتعليم) طهران ١٣٢٤ ش.

٧- لغتنامه ، ٢٢٢ جزء ، طهران ١٣٢٥ - ١٣٦٠ ش.

٨- ديوان اشعار باهتمام د/ محمد معين ، طهران ١٣٢٤ .

٩- ترجمة كتاب "عظمة وانحطاط الروم" للعالم الفرنسي مونتيسكيو ..

١٠- ترجمة كتاب "روح القوانين" لمونتيسكيو.

١١- مجموعة نصائح وكلمات قصار على غرار نصائح لاروشفوكو.

١٢- قاموس فرنسي - فارسي .

لقد كانت فترة رئاسة "دهخدا" لتحرير صحيفة "صور إسرافيل" ألمع سنوات عمره ، والتي أخرج خلالها أفضل إنتاجه الأدبي ، وأحدثت تغييرا وتجديدا في تاريخ الأدب الإيراني .

وقد تنوعت كتاباته الساخرة في تلك الصحيفة بين المقالات الفكاهية والرسائل والمواقف الخ ، وركزت على انتقاد النظام الحاكم في تلك الفترة ، وحثت على النضال والسعي وتبوير المجتمع ضد الظلم والخرافات التي كانت سائدة في المجتمع الإيراني. واختار "دهخدا" لمقالاته هذا العنوان (جرند وبرند) (الهراء أو الثرثرة). وكان يوقعها باسم مستعار مثل (دخو - نخود همه آش ؛ برهنه خوشحال (العاري المسرور) ؛ خادم الفقراء ؛ خرمكس (النقرة) ؛ جغد (البومة) ؛ دمدمي (المذبذب) ؛ دخوعلى ؛ رئيس انجمن لات ولوتها (رئيس جمعية التافهين).

ومما سبق يتضح أن كتابات "دهخدا" النقدية الساخرة لم تبرز مدرسة جديدة في عالم الصحافة والأدب الفارسي الحديث فحسب، بل أرست قواعد أسلوب جديد في الكتابة ، سار على دربه الكتاب من بعده .

وكما قال عنه حسن كمشاد : (كانت سخرية "

دهخدا " عصرية في الواقع ، ليست سخرية هدامة موجهة إلى السلطات الحاكمة بقدر ما هي إرساء لقواعد واقعية نقدية اجتماعية تستخدم النثر لا الشعر ، ومستخدما هذا السلاح الجديد بشجاعة استطاع "دهخدا" أن يجد في ثوب الهزل ، وأن يحلل كل المبادئ التي كانت تبدو لمعاصريه سابقة لأوانها ، والتي كانت تفعل فعلها في عرقلة التقدم الاجتماعي ...) .

وفضلا عن أهمية مقالاته الاجتماعية والسياسية ، فإن انتقائه للأسلوب قد ساعد في تحرير الكتابة الفارسية من القوالب الجامدة والمبالغات القديمة إلى حد كبير .

وكما قال عنه يحيى آرين بور: (لقد حظي "دهخدا" بمكانة عالية وفضل كبير في أدب عصر الثورة ، إذ يعد أعقل وأدق كاتب سخرية في هذه الفترة ، كما كان صاحب أسلوب خاص في النثر . فيعد يحق _واضع أساس أدب السخرية والنقد الفارسي)

ولا أجد ما أختتم به حديثي عن هذا العالم الكبير إلا بهذه القطعة التي نظمها دهخدا على غرار قطعة للرودي:

به چشم نهان نی به چشم عیان
اکر در جهان جهان بنکری
بدانی که ریاست وز فعل نیک
سماری کنی تا بدو بکذری
تصور دنیا بعین الحجا
لا بالتي أنت بها تنظر
الدهر بحر فاتخذ زورقا
من عمل الخير كي به تعبر
المراجع:

١- اسماعيل حاکمي: ادبيات معاصر ايران - جاب چهارم - تهران - ١٣٧٦ ش.

٢- حسن كمشاد : النثر الفني في الأدب الفارسي المعاصر - ترجمة : د/ إبراهيم شتا - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣- على اكبر دهخدا : ديوان دهخدا- بكوشش سيد محمد دبیر سياقي- جاب دوم - تهران - ١٣٦١ ش.

٤- مجيد شفيق: شاعران تهران از آغاز تا امروز- جلد ١- جاب اول - تهران ١٣٧٧ ش.

٥- يحيى آرين بور: از صبا تا نيما - جلد ٢- جاب بنجم - تهران - ١٣٧٢ ش .

٦- يحيى آرين بور: از نيما تا روزگار ما - جاب دوم - تهران - ١٣٧٦ ش .

هل بدأت الحقبة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط؟!

■ خالد السرجاني

كاتب صحفى بجريدة الأهرام

السلمية، يعطى لها ميزة تكنولوجية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، فضلا عن أنه يمكن أن يسهل لها الطريق أمام استخدام التكنولوجيا النووية في المستقبل للأغراض العسكرية الأمر الذي يمكن أن يجعل منها قوة عسكرية في المنطقة تضارع أو تقترب من القوة العسكرية الإسرائيلية الأمر الذي يدخل المنطقة في طور جديد من أطوار التوازن العسكري، وقد يدفع الدول العربية مرغمة إلى الارتكاز على إيران للحيلولة دون تغول إسرائيل في المنطقة على حسابها، وهذا الأمر متوقع في حالة ما إذا حاولت إسرائيل اللجوء إلى حلول عسكرية لصراعها مع الفلسطينيين، خاصة ما يتعلق بإعلان القدس عاصمة لها ورفضها التفاوض على مستقبل لها يرضى الأطراف المتصارعة في الصراع العربي - الإسرائيلي.

والحاصل أن البعد العسكري المتعلق بإمكانات إيران النووية له علاقة قوية بالبعد الرمزي لنفس الموضوع، ذلك أنه على الرغم من أن معظم الحكومات العربية ترفض أن تمتلك إيران التكنولوجيا النووية، وترجع ذلك إلى وجود أطماع إقليمية لها وإلى أنها يمكن أن تعيد استراتيجيتها لتصدير الثورة على حساب الأنظمة المعتدلة والعلمانية، وعلى الرغم من أن هذه الأنظمة نظمت حملات دعائية وإعلامية داخلية حول هذا

يميل بعض المهتمين بشئون الشرق الأوسط إلى تقسيم تاريخه المعاصر إلى حقبة على أسس سياسية . فهناك حسب تقسيمهم الحقبة الناصرية التي تلتها الحقبة السعودية وفي تسمية أخرى الحقبة النفطية، ثم الحقبة الإسرائيلية، وأخيرا الحقبة الأمريكية. وانطلاقا من هذه التقسيمات فإن هناك ملامح تتشكل، وفقا للعديد من المهتمين، تؤكد أن الحقبة المقبلة في المنطقة سوف تكون الحقبة الإيرانية. أولى هذه الملامح يتمثل في نجاح إيران في عملية تخصيب اليورانيوم، وما يعنينا في هذه الأمر ليس أنها سوف تصبح قوة نووية، ولكن رد الفعل الشعبى المرحب بهذه الخطوة، وهو لم يقتصر في المنطقة العربية على الأقليات الشيعية فقط وإنما شمل بصورة أوسع العرب من السنة. وعلى الرغم من أن حكومات دول المنطقة كلها أكدت أن هذا التطور يمثل خطورة على الأمن الوطنى لمعظم الدول العربية، وأنها لن تكون بمنأى عن الخطر الإيراني، إلا أن هذه الأطروحات لم تجد أى صدى لدى الشعوب العربية الأمر الذى أعطى إيران شرعية ما لدى الشعوب العربية، وهى شرعية تزيد بشكل واضح عما تولد لدى نفس الشعوب تجاه إيران بعد نجاح ثورتها الإسلامية. وبالطبع فإن نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم، وإن كانت تدعى أنه فقط للأغراض

الملف، إلا أن الوعي الشعبى لم يتفاعل معها بسبب الإدراك الشعبى لأن هذا الملف النووى الإيراني يحجم من هيمنة إسرائيل وإدراكها أن الولايات المتحدة ترفض امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية لمصلحة إسرائيل وليس لأهداف تتعلق بالأمن الدولى حسبما تدعى، وكل ذلك بالطبع يعطى ميزة لإيران فيما يتعلق بدورها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط.

سطوع نجم الشيعة:

وثانى ملامح هذه الحقبة، ما أصبح حديث كل المراقبين المهتمين بشئون المنطقة، وهو سطوع نجم الشيعة فى كل من العراق ولبنان ودول عربية أخرى. وعلى الرغم من أن هناك مؤشرات عدة تؤكد أن هناك مبالغة فى التحليلات الخاصة بهذا الشأن، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل العامل الرمزي والروحي فى مثل هذا الأمر الذى يعطى إيران الفرصة فى حشد مؤيدين فى معظم الدول العربية، فضلا عن أنه يوسع أمامها الخيارات المتاحة للتعامل مع أى أزمة أو مشكلة تواجهها سواء إقليميا أم دوليا. وهذا الملمح بالذات هو الأكثر أهمية بالنسبة لإيران لأنه رفع عنها الحظر الدبلوماسى الأمريكى بالنظر إلى محاولات الولايات المتحدة فتح حوار مع إيران بشأن العراق، خاصة أنه كانت هناك تحليلات أمريكية ترى أن المزيد من الضغط على إيران سوف يدفعها إلى اللجوء إلى آليات متعددة من أجل تأليب الشيعة ضد المشروع الأمريكى المتعلق بالعراق بصفة عامة. ونفس التحليلات رأت أن إيران فى حالة التدخل العسكرى الأمريكى إزاءها يمكن أن تدفع قطاعات من الشيعة إلى التمرد واللجوء إلى المقاومة العسكرية من أجل إجبار الولايات المتحدة على الرحيل من العراق، وعلى رأس هذه القطاعات تيار مقتدى الصدر الذى فتحت إيران خيوطا للاتصال والتنسيق معه. وبالطبع فإن علاقة إيران العضوية بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية تتيح لها إحباط السياسة الأمريكية فى العراق برمتها، وهى انطلاقا من ذلك كله، أى سطوع نجم الشيعة، فإن إيران يمكن أن يكون لها دور مركزى فيما يتعلق بمستقبل لبنان استنادا إلى دور ونفوذ حزب الله فى لبنان. وإذا كانت الولايات المتحدة تحاول أن

تثير مخاوف قوى إقليمية بها أقليات شيعية من مخاطر الدور الإيراني الهادف إلى تصدير الثورة، أو تأليب هذه الأقليات على حكوماتها، إلا أن هذا الأمر يعد سلاحا ذا حدين، لأن هذه المخاطر يمكن أن تدفع نفس الدول إلى بناء علاقات قوية مع إيران بهدف تهدئة الأقليات الشيعية، أو من أجل تحييد إيران نفسها إزاء الصراع مع هذه الأقليات، وفى كل الحالات فإن ذلك يجعل إيران تبسط نفوذها الإقليمى فى المنطقة المحيطة بها.

وثالث ملامح هذه الحقبة، أن إيران، انطلاقا من إدراكها للحصار الذى تواجهه حركات النضال الشعبى والجماهيرى والدول المفترض أن تكون حليفة لها فى هذه المرحلة، لا تضع وزنا كبيرا للحسابات الآنية والقصيرة فى خطواتها تجاهها، على النحو الذى تفعله دول أخرى مثل مصر والأردن. ومن هنا جاءت مساعداتها المالية لحركة حماس فى الوقت الذى كانت تضغط فيه دول أخرى عليها من أجل الاعتراف بإسرائيل. وهذا الأمر كشف حكومات هذه الدول إزاء شعوب المنطقة، وأعطى لإيران صورة قوية ومشرفة فى المنطقة وهى قادرة على القيام بمثل هذه التحركات بالنظر إلى ثروتها البترولية وإلى زيادة أسعار النفط فى الوقت الحالى.

وفىما يتعلق بهذه النقطة لابد من الإشارة إلى أن إيران على الرغم من شيعيتها، وعلى الرغم من أنها تطبق نظام ولاية الفقيه، وهو ليس متفقا عليه لدى أغلبية شيعة المنطقة، حيث يختلف معه كل من شيعة العراق وشيعة لبنان، إلا إنها تفتتح على الشيعة الرافضين له وفى الوقت نفسه تفتتح على السنة فى فلسطين ولها روابط فى تمرد الحيشى فى اليمن واستطاع أحد الموالين لها وهو سنى أن يصبح رئيسا لجزر القمر، وهناك احتمالات لأن تتم محاصرته اقتصاديا مثلما يحدث مع حركة حماس، وهو الأمر الذى يعطى لإيران الفرصة لأن تساعد وتكسب نفوذا فى منطقة شرق أفريقيا المهمة من الناحية الاستراتيجية الأمر الذى يعنى أنها تستفيد من التطورات الراهنة وتبدي مرونة فائقة تساعد على أن تحول بعض التطورات السلبية بالنسبة لها إلى تطورات إيجابية. فضلا عن ذلك فإنها

كما يبدو من سياستها فهي تعلى من الجانب العملي البراجماتى على حساب الجانب الأيديولوجى المذهبى. وهذا الأمر بالذات هو ما جعلها ذات علاقة قوية بأكراد العراق على الرغم من أن علاقة هؤلاء ليست جيدة بكافة فصائل شيعة العراق، لكنها تريد من هذا السلوك أن تجعل من نفسها على علاقة بكافة أطراف المعادلة العراقية بما يساعدها لأن تكون وسيطا فى مرحلة ما أو أن تقوم بالتوفيق بين الأطراف المختلفة بما يجعل منها رقما رئيسيا فى المعادلة العراقية. وهذا الأمر يقوى من نفوذها الإقليمى ويدفع الولايات المتحدة إلى الاعتراف به فى كافة قضايا ومشكلات المنطقة، وهذا الأمر بالذات هو أحد الأسس التى يستند إليها القائلون بأن المنطقة على أعتاب الحقبة الإيرانية.

وبالطبع لا يستطيع أحد أن يوافق على مبدأ تحقيق التاريخ على هذا النحو، لأننا لو درسنا كل حقبة من الحقب التى حددوها سوف نجد أنه لا ينطبق عليها التسمية التى أطلقوها عليها، وهذه التسمية لا تتعدى فى أغلب الأحوال "الشو" الإعلامى المطلوب لإحداث اهتمام لدى الرأى العام أو لدى بعض الدوائر السياسية، ولكننا لو وافقنا على المبدأ التحقيقى، فإننا سوف نجد أن الأطروحة التى يقدمونها لا تستند إلى أساس صلب. وهذا الأمر يعود إلى أن كل حقبة من الحقب كان لها ظرف دولى ساعد على تكريسها على النحو الذى كانت عليه، فلا نستطيع أن نفصل الحقبة الناصرية عن أنشطة حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث، وعن تطورات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى. ولا نستطيع أن نفصل الحقبة النفطية عن ارتفاع أسعار النفط الذى جرى فى السبعينيات من القرن الماضى، ولا يمكن أن نجد تطورات يمكن أن نطلق عليها الحقبة الإسرائيلية لأن تطورات غزو لبنان عام ١٩٨٢ لم تساعد على تكريس هذه الحقبة. والآن فى ظل هيمنة قوة واحدة على النظام الدولى هى الولايات المتحدة، وحالة العداء

التي تكنها لإيران خصوصا وللظاهرة الإسلامية عموما لا يمكننا القول بوجود هذه الحقبة على الإطلاق، لأن الطرف الأمريكى وحلفاءه الإقليميين مثل تركيا وإسرائيل ومصر سوف يعملون جميعا على الحيلولة دون بروز حقبة جديدة فى المنطقة تلعب فيها إيران دورا رئيسيا أو مركزيا، ولكن الذى يمكن أن يعطى لإيران دورا فى التطورات المقبلة هو أن الأطراف الأخرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تحسب فى كل خطوة من خطواتها فى المنطقة رد الفعل الإيرانى، وأيضا مدى استفادة إيران أو تأثيرها بهذه الخطوات الأمر الذى يعنى أنها سوف تلعب دورا فى التطورات المقبلة ولكن بالسلب، وبعضها قد تستفيد منه قوى فى المنطقة قد تكون حليفة لإيران، وهو ما يعنى أنها لن تكون حقبة إيرانية ولكن إيران سوف تلعب دور فى تحديد مستقبل هذه المنطقة لحقبة من الزمن.

يضاف إلى كل ما سبق، أن الأطراف التى يرى القائلون بالحقبة الإيرانية أنها ستساعد على تكريس أطروحتهم مثل حماس أو شيعة العراق أو حزب الله فى لبنان أو الرئيس الجديد فى جزر القمر، لها أجندة وطنية قد تتناقض تماما مع الأجندة الإيرانية، وهو ما يعوق تكريس الحقبة المزعومة، إضافة إلى ذلك، فإنه ليس هناك ما يمنع من أن تلجأ هذه الأطراف إلى نفس ما لجأت إليه حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث إبان الحرب الباردة من استثمار التناقضات بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي فليس هناك ما يمنعها من أن تستثمر التناقض الأمريكى الإيرانى فى المنطقة لتحقيق أهدافها أو زيادة مكاسبها فى كافة القضايا موضع المساومة فى الوقت الراهن الأمر الذى يعنى أنه ليست هناك أية إمكانية لتكريس حقبة إيرانية فى منطقة الشرق الأوسط.

كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية!!؟

■ سمير زكي البسيوني

باحث في العلوم السياسية

بأن إيران تتعامل الآن مع العالم من منطلق أنها دولة نووية وأن على العالم أن يتعامل معها من المنطلق ذاته. وإذا كان البعض يفهم تصريح أحمدى نجاد الأخير بأنه موجه بالأساس للولايات المتحدة وإسرائيل فإن الواقع يفرض على الدول العربية هي الأخرى أن تفهم مغزى هذا التصريح. فعلى اعتبار أن الدول العربية جزء من هذا العالم الذى وجه إليه أحمدى نجاد تصريحه المغلف بلغة تحذيرية فيجب عليها أن تعي هذا التصريح، وأن عليها هي الأخرى أن تتعامل مع إيران من هذا الأساس وهو أنها أصبحت دولة نووية.

العرب وجنى ثمار الصمت :

بداية، لا نقصد هنا التهويل أو التخويف من البرنامج النووى الإيراني أو القول أنه موجه ضد الدول العربية بصورة أساسية، ولكن بعد أن وصلت إيران إلى ما وصلت إليه من تقنية نووية، بالإضافة إلى امتلاكها العديد من الأوراق المهمة على رأسها الورقة العراقية، أصبح لزاماً على الدول العربية أن تعي وتدرك أن هناك قوة إقليمية عظمى تمتلك التقنية النووية في المنطقة وهي إيران، حتى لو كان الأمر ما زال على المستوى المعلى، وبالتالي يجب إدراك أن أسلوب التعامل مع هذه القوة لا بد وأن يختلف عن السابق، والتي لا يمكن ضمان توافق المصالح العربية مع مصالح هذه القوة بشكل تام في المستقبل نظراً لاختلاف الأسس والمبادئ التي يبنى عليها كل طرف لمصالحه في المنطقة. وتؤكد التطورات الجديدة التي شهدتها المنطقة

جاء الإعلان الإيراني على لسان كل من الرئيس محمود أحمدى نجاد ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى بأن إيران قد نجحت في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم معملياً ليشكل حادثاً مفصلياً في مسيرة البرنامج النووى الإيراني، فبهذا الإعلان انضمت إيران رسمياً إلى النادى النووى وأصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك هذه التقنية، فقد أعلن أحمدى نجاد في خطاب تليفزيونى من مدينة مشهد بشمال شرقى إيران "إننى أعلن رسمياً انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التى تمتلك التكنولوجيا النووية، وهذه نتيجة مقاومة الأمة الإيرانية".

ورغم تقليل بعض الأطراف من أهمية الإعلان الإيراني الأخير على أساس أن مستوى التخصيب الذى وصلت إليه إيران لا يمكنها حتى الآن من صنع قنبلة نووية إلا أن هذا الإعلان الإيراني الأخير يضع بعض الأطراف وعلى رأسها الدول العربية في موقف حرج، وتبدو الأهمية الحقيقية للإعلان الإيراني أنه يرسى قواعد جديدة في العلاقات بين إيران من ناحية، وباقى اللاعبين الآخرين سواء إقليميين أو دوليين من ناحية أخرى.

فإيران بتلك الخطوة وفي هذا التوقيت الحرج الذى تمر به الولايات المتحدة في العراق تحاول قطع الطريق على أية محاولة بإمكانية تحريك عجلة برنامجها النووى للوراء، هذا المنطق الإيراني والواقع الجديد الذى تسعى إيران لقرضه إقليمياً ودولياً ينعكس في تصريح الرئيس الإيراني أحمدى نجاد

سواءً حرب العراق أو الإعلان الإيراني الأخير بتحولها إلى قوة نووية، أن العرب يحصدون دائماً ثمار الصمت والتعامل السلبي مع تطورات وأحداث المنطقة، ففي الوقت الذي تتمكن فيه إيران من الاستفادة من كافة التطورات التي تشهدها المنطقة سواء نتائج الحرب في أفغانستان أو العراق أو صعود بعض القوى الإسلامية مثل حركة حماس في فلسطين، كان أسلوب الصمت والسلبيّة هو الأسلوب العربي المتبع تجاه كل هذه التطورات وكان آخرها الأزمة النووية الإيرانية. فقد كان الامتناع العربي الدائم عن الولوج مباشرة داخل الأزمة هو السمة الأساسية رغم أن أي نتيجة للأزمة النووية الإيرانية، سواء لصالح إيران أو ضدها، سوف تؤثر بشكل أو بآخر على الدول العربية ومصالحها .

والمشكلة هنا للدول العربية ليست في صدور تصريحات أو بيانات للقمم العربية والخليجية المعتادة ترفض أو تقبل وجود قوة نووية في المنطقة، ولكن المشكلة هي أن الدول العربية لا تمتلك أدوات التأثير على الأطراف الأخرى في المعادلة سواء إيران أو الولايات المتحدة وإسرائيل، فرغم أن الدول العربية اعتمدت في الأزمة النووية الإيرانية موقفاً يدعو باستمرار إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، إلا أنه لا الولايات المتحدة ولا إيران ولا إسرائيل توقفوا للحظة للنظر في هذا الخيار، ولا العرب أنفسهم بادروا إلى التحرك لتحقيق ما يدعون إليه والذي يبدو عملياً خيارهم الوحيد، فهم لا يريدون مواجهة جديدة في المنطقة ولا يملكون منعها، كما لا يستطيعون التوسط لتسهيل الحلول الدبلوماسية والسلمية، ويبدو أن العرب لن يتصرفوا في أي مواجهة محتملة وقادمة بشكل مختلف عما فعلوه أثناء غزو العراق واحتلاله، ولعل أكبر دليل على الغياب العربي عما يدور في المنطقة هو ذلك الحوار الإيراني الأمريكي المرتقب حول العراق، والذي إن دل على شيء فإنما يدل على أنه لا وجود لأي دور عربي مميز وفعال في العراق الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي التقت عندها المصالح الإيرانية والأمريكية وبالتالي فلن يكون للعرب أي دور في باقي تطورات المنطقة.

والسؤال هنا لماذا وصل العرب إلى هذا المستوى المتدنى من المشاركة في تطورات المنطقة وعلى رأسها أزمة الملف النووي الإيراني ؟ الإجابة تكمن في أن الدول العربية لم تسع منذ البداية إلى إيجاد دور قوى لها داخل هذه

الأزمة لافتقادها، كما أشرنا، إلى أدوات التأثير ومن ثم غياب التصورات والرؤى الاستراتيجية لتحرك ينعكس مستقبلاً بشكل إيجابي على مصالحها، وهنا ينبغي الإشارة إلى مشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، فحول شرق آسيا اتخذت موقفاً محدداً تجاه مشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وأصبحت منذ اللحظة الأولى أطرافاً في المعادلة، فالمحادثات التي كانت تجري في بكين تسمى محادثات الأطراف الستة، والتي تشمل الصين واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وقد يرى البعض أنه رغم المشاركة الفاعلة لبعض دول شرق آسيا في المفاوضات إلا أن ذلك لم يمنع كوريا الشمالية من امتلاك السلاح النووي، وبالتالي فحتى لو تحرك العرب تحركاً إيجابياً تجاه الجهود النووية الإيرانية فإن ذلك لن يمنع إيران من الوصول لهذه التقنية، ولكن يمكن الرد هنا بأنه لو كان للدول العربية منذ البداية دور واضح وموحد تجاه الأزمة النووية الإيرانية فإن هذا كان من شأنه نقل رسالة لصانع القرار الإيراني بأن الدول العربية قادرة على التوحد في مواجهة إيران حتى لو كانت تمتلك قدرات نووية.

وبصرف النظر عن هذا فإن الإعلان الإيراني الأخير لم يواجه برد فعل عربي واحد، فقد اختلفت ردود الفعل العربية، والاختلاف هنا جاء بسبب اختلاف الأسس والمصالح الخاصة بكل طرف.

والسؤال هنا، كيف ستتعامل الدول العربية بمواقفها المختلفة والمتناقضة مع إيران النووية؟

يمكن في الحقيقة تقسيم مواقف الدول العربية إلى ثلاثة أنواع، ومن خلالها يمكن تحديد مستقبل العلاقات بين هذه الأطراف العربية وإيران النووية في الفترة القادمة:

١- دول الخليج .. محاولات للتهدئة:

جاءت ردود الفعل العربية الخليجية حول نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم متوافقة مع مخاوفها المعروفة من البرنامج النووي الإيراني، ففي القمة الخليجية التشاورية التي عقدت في قصر الدرعية بالرياض (٢٠٠٦/٥/٦) طالب القادة الخليجيون إيران بالالتزام بتعهداتها الدولية في شأن ملفها النووي.

ورغم القلق الذي أبدته بعض الأطراف الخليجية إلا أن تصريحات القادة الخليجين كانت تتسم بصفة عامة بالهدوء وعدم التصعيد مع الجانب الإيراني، حيث يبدو أن هناك رغبة خليجية في عدم

إثارة إيران في ظل الوضع الجديد، فقد صرح وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد في مؤتمر صحفي عقب انتهاء أعمال القمة الخليجية التشاورية : " نحن نبذل قصارى جهدنا لتمتين العلاقات مع إيران وهي قبل ذلك جارة إسلامية، وعلينا أن نتجاوز المنغصات معها لتحسين مناخ علاقتنا ."

أما المملكة العربية السعودية فقد اتخذت موقفاً دبلوماسياً متوازناً، ففي حين ترفض استخدام القوة العسكرية تجاه إيران وتضع علامات استفهام حول امتلاك إسرائيل لقوة نووية إلا أنها تدعو إلى التعقل وعدم التسرع، فقد أعلن ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز " أنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووية".

في الواقع عند تحليل تصريحات المسؤولين الخليجيين يتبين أن هناك حالة من القلق لدى دول الخليج من الخطوة الإيرانية الأخيرة، ورغم هذا فإن الدول الخليجية ، كغيرها من الدول العربية، لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلق، ولهذا فهي تحاول تهدئة الأزمة وعدم التصعيد مع إيران، لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأمور بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، حيث تدرك هذه الدول أن أي مواجهة إيرانية - أمريكية سوف تدور على أرضها وبالتالي ستكون هي الخاسر الأول.

النقطة المهمة هنا هي أن وصول إيران إلى مستوى أعلى من التقنية النووية في المستقبل سوف يفرض على دول الخليج خيار التهدة مع إيران، بل قد يجعل إيران، قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الثلاث، فليس من المتصور أن يبقى الخطاب الإيراني والإماراتي حول الجزر بنفس الشكل الذي كان عليه قبل نجاح إيران في تخصيص اليورانيوم.

أضف إلى هذا أن التطور الإيراني الأخير سوف يساهم في زيادة قدرة إيران على فرض أجندتها الإقليمية في المنطقة والتي لو اتفقنا جدلاً أنها ستكون معارضة للأجندة والمصالح الأمريكية في المنطقة فإنه لا يمكن الاتفاق بشكل تام بأن هذه المصالح الإيرانية ستكون متوافقة مع المصالح العربية بوجه عام والمصالح الخليجية على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي ستكون إيران قادرة على حسمه مع دول الخليج استناداً إلى تفوقها في القوة

العسكرية التقليدية والقدرات النووية في المستقبل، خاصة أن أي محاولة من جانب دول الخليج لمجاراة إيران في الوصول للتقنية النووية ستواجهها مصاعب كبيرة من أهمها الرقابة المشددة المفروضة على نقل التكنولوجيا النووية، بالإضافة إلى مصاعب تطوير القاعدة العلمية والصناعية الوطنية اللازمة لبرنامج نووي مكتفى ذاتياً والذي يحتاج إلى عدة سنوات، وهو الأمر الذي تفتقده دول الخليج التي تغلب عليها النزعة الاستهلاكية .

٢- مصر .. انحسار للدور الإقليمي:

تبنت مصر على المستوى الرسمي موقفها التقليدي تجاه البرنامج النووي الإيراني، حيث أكدت رفضها وجود قوة نووية في المنطقة، فقد دعا وزير الخارجية أحمد أبو الغيط إلى ضرورة التوصل لحل دبلوماسي لأزمة الملف النووي الإيراني، وأضاف " إن مصر لا تقبل ظهور قوة نووية عسكرية في المنطقة". إلا أن جماعة الإخوان المسلمين، وهي من أكبر القوى المعارضة، أعلنت أنها لا ترى ضرراً من تطوير إيران لأسلحة نووية، وقال محمد حبيب نائب المرشد العام للجماعة " على أقل تقدير حسب نظرية الردع النووي، حتى لو أن إيران لديها سلاح نووي، فسيكون هذا في مواجهة الترسانة النووية لدى إسرائيل، .. هذا كفيل بأنه يحدث نوعاً من التوازن بين الجانبين: الجانب العربي والإسلامي من ناحية، وجانب إسرائيل من ناحية أخرى " .

وينبع الموقف الرسمي لمصر والرافض للقوة النووية الإيرانية من عدة اعتبارات لعل أهمها أن إيران النووية ستزيد من ضعف المكانة السياسية لمصر في العالم الإسلامي، كما أنه يضع القيادة السياسية في مصر في موقف حرج أمام الرأي العام الداخلي الذي أصبح يرى في إيران، كغيره من الشعوب العربية، أنها القوة الوحيدة القادرة على الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

وتسعى الدبلوماسية المصرية إلى استثمار الضغوط المفروضة على إيران من أجل تطبيق فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وتبدو الأزمة التي وقعت فيها مصر بعد التطورات الأخيرة في الملف النووي الإيراني في عاملين:

أولهما، أن تبني مصر لموقف معارض لإيران ومؤيد للسياسة الأمريكية تجاه إيران لم يمنع إيران من الوصول إلى التقنية النووية التي تسعى إليها، ورغم موقف مصر المؤيد للولايات المتحدة إلا أن

الأخيرة لم تقدر ذلك واتجهت، وفقاً لمصالحها، إلى محاولة التنسيق مع إيران من خلال الحوار الإيراني - الأمريكي حول العراق والذي يبدو أنه لن يكون مقتصرًا على الملف العراقي ولكنه سيشمل ملفات أخرى على رأسها الملف النووي الإيراني، ولهذا يبدو أن مصر، ومعها أطراف عربية أخرى على رأسها السعودية، هي الخاسر الأكبر من هذا الحوار.

ثانيهما، أن مسألة عودة العلاقات بين مصر وإيران تبدو أكثر صعوبة لمصر في هذا التوقيت، فمن الواضح أن إيران في اللحظة الراهنة لا تحتاج لمصر بقدر احتياج مصر لإيران. فإذا كان احتياج إيران لمصر يكمن في حصول إيران على اعتراف مصري بدور إقليمي لإيران في المنطقة، فإن مصر تحتاج لإيران في عدة أمور من أهمها التنسيق لدور مصري مناسب في العراق، خاصة بعد أن أصبحت إيران طرفاً مهماً في المعادلات الإقليمية في المنطقة، حيث أصبحت إيران تمتلك العديد من الأوراق المهمة على رأسها ورقة العراق، فالدور الإيراني داخل العراق لا يخفى على أحد، وبالتالي لا يمكن لأي دولة في المنطقة أن تمارس دوراً ما في العراق بدون التنسيق مع إيران. ولعل الحوار الإيراني - الأمريكي أبلغ دليل على ذلك. وفي حالة نجاح الحوار الإيراني - الأمريكي فمن المتوقع أن يزداد للوضع صعوبة على مصر، فمن المفترض إذا تم هذا الحوار بنجاح أن تحصل إيران على اعتراف أمريكي بدور إقليمي لها في الترتيبات الجديدة في المنطقة، والتي حتماً ستزيد من موقف مصر صعوبة.

٢ - الموقف السوري.. مخاطر الاستفراق في اللحظة:

جاء الموقف السوري من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيص اليورانيوم صريحاً دون خجل أو مواربة، حيث أبدت امتلاك إيران للقوة النووية فقد أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم: "أن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية والدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا"، كما أشاد رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري "بما حققته إيران من إنجاز على صعيد النشاط النووي السلمي، تمثل بإكمال دورة إنتاج الوقود النووي وأكد أهمية الإنجاز النووي الإيراني وأنه يصب في مصلحة جميع دول العالم الإسلامي"، أما مفتي سوريا فقد أكد أن "الإنجاز النووي الإيراني أدخل السرور على العالم الإسلامي بأسره". ويستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران

تقنية نووية إلى عدة اعتبارات منها أن امتلاك إيران، التي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية قد تصل إلى درجة التحالف، لقدرات نووية إنما يعزز من موقف سوريا أمام قوة وتنفيذ إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحاً نووياً في الشرق الأوسط.

ويرى المسئولون السياسيون السوريون أنه لدرء الخطر النووي الإسرائيلي يجب أن يكونوا هم قوة نووية، وبما أنهم لا يستطيعون القيام بهذا الأمر الآن فمن الأفضل أن يدعموا إيران باعتبارها حليفاً استراتيجياً لهم. ولا يقتصر الأمر على التأييد السوري لإيران في امتلاك تقنية نووية، ولكن هناك أيضاً أطراف عربية تؤيد امتلاك إيران للتقنية النووية من أهمها جماعات المقاومة الفلسطينية واللبنانية التي ترى في امتلاك إيران للتقنية النووية إضافة إلى قوتها في مقاومتها لإسرائيل.

بالفعل قد تكون التقديرات السورية مستندة على بعض الأسس الواقعية باعتبار أن سوريا مستهدفة كذلك من الولايات المتحدة أو تشعر بضغط على حالتها الأمنية، وسوف تؤدي القدرات النووية الإيرانية إلى تخفيف الضغط عنها سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل، حيث سيشعران أن هناك خطراً أقوى وأهم من الخطر السوري، وهي إيران، قد يكون هناك صحيحاً ولكن تظل هناك مخاوف تحيط بالرؤية السورية من أهمها مخاطر الاستفراق أو الاندماج في اللحظة خاصة أنه قد تختلف تصورات طهران لحل مشاكلها مع الولايات المتحدة وإسرائيل عن تصورات دمشق، أيضاً لا يمكن القول أن إيران سوف تتدخل عسكرياً للدفاع سواء عن سوريا أو جماعات المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية، فإيران سوف تتحرك في حالة تعرض مصالحها وأمنها القومي للخطر.

إذن عدم القدرة على وضع استراتيجية عربية ثابتة وموحدة تجاه القضايا والملفات الموجودة على الساحة وعلى رأسها الملف النووي الإيراني، إلى جانب الملف العراقي ولبنان والموقف من منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، كل هذا ساهم في زيادة انحسار الدور العربي. وما يدعو للأسف أن كل هذا يحدث في ظل وجود قوة إقليمية كبرى مميزة تحمل كل منها مشروعاً للنهضة هي إيران وإسرائيل وتركيا، مع غياب شبه كامل للمشروع العربي والدور العربي بكل ما يعنيه ذلك من نتائج شديدة السلبية والخطورة على المصالح القومية العربية، وأيضاً على المصالح الوطنية المنفردة لكل دولة من الدول العربية المعنية.

موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية: مراهنة على عدم التصعيد

■ محمد عبد القادر

باحث في العلوم السياسية

لم تتوان تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية منذ فترة لم تتجاوز الثلاث سنوات ونيف إلى سدة السلطة عن ممارسة دور إقليمي يتناسب مع حجمها وموقعها الجيو-استراتيجي، فقد بدا ذلك منعكسا على طبيعة تعاطي ساستها الجدد - قادة حزب العدالة والتنمية - مع تحديات عدة توالى مجابهتها على مدى الفترة تلك. أحد أكبر التحديات التي باتت تتعالى أحداثها وتطوراتها بشكل جد منذر بالخطر تلك التي تتعلق بالملف النووي الإيراني وما يسببه من توترات إقليمية تضيف إلى هشاشة الوضع الأمني والسياسي في المنطقة سوءا وتدهورا، إذ إن الأتراك يدخلون مرة أخرى في أتون امتحان الولاء للولايات المتحدة وحليفاتها التقليدية إسرائيل، وفي الوقت نفسه يكشف حقيقة التقدم الذي شهدته العلاقات التركية - الإيرانية خلال الفترة الماضية ومنى صلاية هذه العلاقات، كما إنه يضع الحزب الحاكم في تركيا في مواجهة قاعدته الانتخابية "المتدينة" والتي لم تتوان عن إعلان مقتتها للسياسات الأمريكية إزاء المنطقة سواء بسبب غزو العراق أو جراء المساندة "العمياء" للسياسات الإسرائيلية.

لم تكن العضلة الجديدة التي باتت تواجه الساسة الأتراك تأتي على الخلفية ذاتها التي صاغت معالمها وخطت أحداثها المحددات التي شكلت طبيعة العلاقات بين الدولتين سابقا، حيث إن التنافس الإقليمي

وسيطرة نوازع التناحر هو نتاج تباين المصالح واختلاف طبيعة النظامين الحاكمين في الدولتين المتجاورتين، أو بفعل نمط تحالفات الدولتين إقليميا ودوليا، والذي رسخ معاني الافتراق والتناحر السياسي. ذلك أن ثمة خلفية جديدة رسمت ملامحها محدثات مغايرة باتت تحدد نظرة كل من الدولتين للأخرى وتصوغ طبيعة العلاقات بينهما عطفًا على ذلك. ويمكن إجمال أهم هذه المحددات، في التغيرات التي طرأت على رؤية كلتا الدولتين للأخرى، ذلك أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا قد ترافق مع تبني وتطبيق استراتيجية مؤداهما تحسين العلاقات مع تركيا الإقليمية والدولية، و"تصفير" الخلافات مع دول الجوار على وجه الخصوص، بشكل يزيد من مساحات التلاقى ويؤسس لدور إقليمي تركي مغاير ينقل تركيا من موقع الدولة الهامش بالنسبة للتفاعلات الحاصلة في الإقليم إلى موقع الدولة المركز.

وقد دفع ترافق التطور الحاصل في السياسة الخارجية التركية مع بروز إشكالية البرنامج النووي الإيراني وتنامي حدة المواجهة الغربية مع إيران جراء ذلك، دفع إيران لأن تسعى إلى التعاطي على نحو إيجابي مع المساعي البادية من قبل تركيا، سعيا لكسب ود القادة الأتراك في مواجهة الولايات المتحدة بشكل يقلل من إمكانات التقاء تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل في حلف مناوئ تتركز أهم أهدافه في إجهاض مساعي إيران النووية.

وعلى جانب ثان، فإن الإشكاليات التي باتت تثيرها القضية الكردية في تركيا خصوصا بعد تنامي نفوذ أكراد العراق وترسيخ مبدأ الفيدرالية في الدستور العراقي الدائم، وبعد أن تعزز هذا الوضع بإقامة أكراد العراق مؤسسات سياسية منفصلة كالبرلمان والحكومة الذاتية، زادت مخاطر القضية الكردية في تركيا، والتي تعد القضية الأخطر وفق التقييم التركي باعتبارها تمس الأمن القومي التركي وسلامة الدولة الإقليمية، بما يجعل ثمة تعاون لازم بين الدولتين التركيتين والإيرانية في التعاطي مع القضية الكردية، ولعل ذلك يفسر التنسيق المشترك عالي المستوى الذي شهدته العمليات العسكرية التركية والإيرانية مؤخرا في مواجهة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمال العراق ملاذا لعناصره.

ولعل ما قد يزيد من انصراف تركيا تجاه تثبيت وتحسين العلاقات مع إيران، أنه مثلما لم توف الولايات المتحدة بتقديم العون المالي والاقتصادي لتركيا جراء التضرر الاقتصادي والأمني الناتج عن حرب الخليج الثانية، فإنها لم تلتزم كذلك بوعدها المقطوع للأتراك منذ ما يتجاوز العام في شأن مواجهة حزب العمال الكردستاني والذي تتخذ عناصره من الحدود العراقية مع تركيا نقطة انطلاق لعمليات إرهابية إزاء مصالح تركيا الحيوية. وقد يزيد من حدة التوجه التركي هذا بلوغ المواجهة التركية مع الحزب الكردستاني حداً بات الرجوع عنه صعبا بعدما طالت عملياته العسكرية التي عاودها منذ قرابة العامين استيول، وأفضت إلى مقتل العشرات وجرح المئات.

بيد أن السؤال الأكثر إلحاحا في هذه اللحظة يبدو متركزا حول العوامل التي باتت تجعل تركيا طرفا محايدا في الأزمة النووية الإيرانية أو طرفا يعارض السياسات الإيرانية، غير أنه في الوقت نفسه يرفض الأساليب العنيفة لحل الإشكالية التي باتت تخيم تداعياتها على أجواء المنطقة.

ويرتبط السلوك التركي إزاء مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية بعدد من العوامل تحدد السلوك التركي من الأزمة الإيرانية وترسم معالمه، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

أولا: ثمة توازن عسكري إقليمي بين الدولتين لن تسمح تركيا باختلاله للحد الذي قد لا يسعف نمط تحالفات تركيا مع الولايات المتحدة وإسرائيل أو كعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تعويضه، ذلك أن

وصول إيران لأن تغدو دولة "عتبة نووية"، يدفع تركيا إلى السعي لامتلاك برامج نووية "مدنية" غير بحثية تسمح لها بخيارات أخرى حين تسمح الظروف بذلك، وقد يساعدها في هذا التوجه أنها من ناحية، دولة حليف للغرب على مدى يتجاوز نصف القرن الخالي، ومن ناحية ثانية، أن قادتها السياسيين يتسمون بالبراجماتية والواقعية في إدارة علاقات تركيا الخارجية، ومن ناحية ثالثة، فإن تركيا دولة غير نفطية تتحمل أعباء مالية جمة لتوفير الطاقة، وهو ما قد يوفر لها مبررات أكثر قبولا مقارنة بإيران إذا ما شرعت في تطوير برامج نووية "مدنية" متقدمة.

ثانيا: ليس ثمة مصلحة لتركيا قد تترتب على امتلاك إيران لقدرات نووية، لا سيما وأن معارضة المساعي الإيرانية لا تتوقف عند حد المعارضة الغربية الأوروبية منها والأمريكية، وإنما تكسو كذلك المشهد الإقليمي الذي يرفض الخطوات الإيرانية في هذا السبيل، داعيا خاصة في شقه العربي إلى إخلاء عموم منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، الأمر الذي يدفع بعدم عقلانية مساندة إيران في مواجهتها مع الغرب.

ثالثا: على الرغم مما طرأ من مساحات تلاقى مع طهران، فإن ثمة ملفات عدة تشهد افتراق السياسات التركية والإيرانية بشكل جد كبير، لعل أهم هذه الملفات سياسات الدولتين إزاء العراق، فبينما تعمل إيران على إخضاع العراق لنفوذها عبر حلفائها من سياسيين العراق "الجدد"، فإن تركيا تخشى من تنامي هذا النفوذ، لا سيما أنها ترى في العراق عامل توازن بينها وبين إيران. وعلى الرغم من أن تركيا لم تعلق على السيناريوهات التي تحدثت عن "هلال شيعي" في المنطقة، غير أن ذلك لا يعني عدم أخذها الأمر على محمل الجد، ولعل ذلك انعكس في وضع الخارجية التركية منذ فترة استراتيجية لموازنة هذا النفوذ. وعليه، يمكن إدراج التحركات التركية الأخيرة تجاه العراق في خانة هذه الاستراتيجية، كما يمكن وضع رفض أنقرة التوسط في بادئ الأمر بين طهران والغرب في الأزمة النووية في السياق نفسه. ذلك أنه ثمة تقارير أمنية سرية تركية حذرت بوضوح من حصول إيران على السلاح النووي، إذ تعتبره أمرا جد خطير من شأنه أن يقلب الموازين في المنطقة.

ويلاحظ في السياق نفسه أن تركيا تتفادى أي محاولة إيرانية لجبرها إلى صفها، وفي هذا السبيل

يؤكد مسئولون أتراك أن زيارة وزير الخارجية الإيراني منوتشهر متقى لتركيا في مطلع العام الجاري جاءت بعد إلحاح إيراني، كما أن رغبة الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد لزيارة أنقرة لم تلق أى رد إيجابى، ناهيك عن أن الزيارة المقترضة لعبد الله جول وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء التركى إلى طهران أرجئت إلى أجل غير مسمى، وقد وضع ذلك أيضا من رفض أنقرة مناقشة اقتراح إيراني - بدا أقرب إلى المناورة- فى شأن تخصيص اليورانيوم فى تركيا - التى لا تملك تكنولوجيا تؤهلها لذلك- كحل وسط للأزمة النووية الإيرانية مع الغرب.

ويمكن القول، إن الأزمة النووية الإيرانية قد وضعت تركيا فى مأزق لا تحسد عليه، فهى من ناحية، ترفض الحرب الأمريكية على طهران لما سيقترتب عليها من فوضى تضاعف الأوضاع السياسية والأمنية فى المنطقة سوءا وتدهورا، ومن ناحية ثانية، قد لا تستطيع تحمل النتائج التى قد تترتب على افتراق سياساتها مع الولايات المتحدة إزاء هذه الحرب على النحو الذى بدا قبيل الحرب الأمريكية على العراق، خصوصا وأن ملف "مذابح الأرمن" يبدو حاضرا بقوة، وليس ثمة ما يمنع من اقتضاء الكونجرس الأمريكى بما فعلاه كل من البرلمان الفرنسى والكندى مؤخرا بشأن إدانة مذابح الأرمن الحاصلة إبان الإمبراطورية العثمانية، وهو ما قد يثقل كاهل تركيا حال حدوثه بتعويضات مالية قد يصعب على الاقتصاد التركى تحملها، لاسيما أنه لم يتعاف بشكل كامل من "النوبات القلبية" التى ألمت به لفترات طويلة قبيل بلوغ حزب العدالة السلطة، كما أن عدم استجابة تركيا للمطالب الأمريكية قد يترتب عليه خسارة أهم داعم لها فى مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبى.

ترتب على جملة ذلك أن عاودت تركيا ممارسة سياساتها المتبعة، منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فى انتهاج منهج "وسطى" مؤداه "أنها مع الجميع وفى الوقت نفسه ضد الجميع"، فهى ليست مع الولايات المتحدة بشكل كامل وليست ضدها أيضا، وكذا بالنسبة إلى إيران فهى تدعم مساعى إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية "مدنية" متقدمة تسعى هى الأخرى-أى تركيا- لبلوغها، وفى الوقت نفسه ترفض أى توجه إيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية. وقد عكست السياسات التركية مؤخرا ذلك، إذ إنها

رفضت علنا مطالب الإدارة الأمريكية بانضمامها إلى جهود محاصرة وربما ضرب إيران عسكرياً، ومن ناحية أخرى، فثمة معلومات وتقارير تشير إلى اجتماعات استخباراتية عالية المستوى بين قيادات عسكرية من كل من واشنطن وإسرائيل وأنقرة، كما أنه من المقرر أن تجرى مناورات عسكرية أمنية لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل فى البحر الأسود بمشاركة أمريكية وعدد من الدول الأوروبية.

على الجانب الآخر، فإن تركيا تبدي عدم معارضة لحق طهران فى امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، غير أن التقرير الذى أعدته "مؤسسة الدراسات الدولية الاستراتيجية" التركية بعنوان "أزمة إيران النووية"، حذر من أن هذه الأزمة قد تضع تركيا وإيران وجهاً لوجه، ويعتبر التقرير أن امتلاك إيران لسلح نووى، سيشكل تطوراً مهماً من زاوية المنطقة وتركيا، إذ سيؤدى إلى اختلال التوازن بين تركيا وإيران. ويورد التقرير النتائج المحتملة لهذا الاختلال فى تغيير التوازنات الإقليمية لصالح إيران، حيث سيتضاعف التأثير الإيراني فى منطقة آسيا الوسطى القوقاز. وستتضاعف جهود إيران لنشر الأيديولوجيا الإسلامية، وسيتم قبول دور إيران كزعيم للعالم الإسلامى فى ظل مناخ الصدام الحضارى بين الغرب والإسلام.

ويفرد التقرير التركى أيضا حيزاً مهماً للاحتتمالات الإقليمية لأى هجوم عسكري أمريكى على إيران بالقول إن المشاركة الإسرائيلية فى الهجوم ستدفع بنشوب حرب بين سوريا وإسرائيل، وتنظيم هجمات انتحارية من جانب المنظمات الراديكالية ضد أهداف أمريكية قد لا تكون تركيا ببعيدة عنها، كما أن ثمة احتمال بوقف تدفق إمدادات الغاز الطبيعى الإيراني إلى تركيا ومواجهة الأخيرة لأزمة طاقة خانقة، فضلاً عن تجاوز سعر برميل النفط حيز المائة دولار.

جملة القول، إن تركيا وإن كان عدم التصعيد فى الأزمة النووية الإيرانية يمثل بالنسبة لها الخيار الأفضل، باعتباره يجنبها الوقوع فريسة خيارات أحلاها مر، فإنها على جانب آخر تعمل على مد قنوات التواصل مع كامل الأطراف أملاً فى لحظة ينزع فيها فتيل الأزمة قبل شروعه فى الانحدار من أعلى حافة الهاوية، أو قد يكون ذلك تأهباً لإعلان موقفها من الغزو الأنجلو سكسونى للعراق، أقرب ما يكون.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولي : 3 - 130 - 227 - 977 I.S.B.N

مطابع  التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر كراسات استراتيجية منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحي.

(ز) الديمقراطية

دورية ربع سنوية تصدر منذ يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديمقراطية المعاصرة على المستوى المصري والعربي والدولي وترأس تحريرها د. هالة مصطفى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٥٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٢٣ ٥٧٨٦٠٢٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg